



٢١٧٣
ن ٥٤

منهاج الطالبين ، تأليف يحيى بن شرف بن مري بن حسن
! الحزامي الحوراني ، النووي ، الشافعي ، ابوزكريا ،
محي الدين (٦٣١ - ٦٧٦ هـ) . بـخط احمد بن
مبارك الحكيم السندي ، ١٢٥٠ هـ .

١٧٢٩

١٥٨ ق ٢٥ س ٢١ x ٥ ر ٤ س - - -

نسخة حسنة ، خطها نسخ ، مطبوع

الاعلام ٩ : ١٨٤ ، معجم المطبوعات ٢ : ١٨٧٦

١ - المذهب الشافعي أ - النووي ، يحيى بن

شرف - ٦٧٦ هـ ب - الناسخ ج - تاريخ
النسخ .

ف ١٥٢٢
١٢٩٩/١٢١٥

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب منساج الطالبي الرق ١٧٢٩

اسم المؤلف ابو بكر بن محمد بن شرف الدين

تاريخ النسخ ١٢٥٠ هـ

عدد الأوراق ١٢٨

ملاحظات فقه شافعي

بسم الله الرحمن الرحيم يا كريم

الحمد لله البر الجواد الذي جلت نعمه عن الاحصاء
بالاعداد امان بالطف والارشاد الهادي الى
سبيل الرشاد الموفق للتفقه في الدين من لطف
به واختاره من العباد **احمد** ابلغ حمد واكمله وازكاه
واشمله وأشهد ان لا اله الا الله الواحد الغفار
واشهد ان محمدا عبده ورسوله المصطفى المختار
صلى الله عليه وزاده فضلا وشرقا لده **اما بعد**
فان الاستغفار بالعلم من افضل الطاعات وأولى ما
انفقت فيه نفائس الاوقات وقد اكثر اصحابنا
رحمهم الله من التصنيف من المبسوطات والمختصرات
واتقن مختصر المحرر للامام ابي القاسم الرازي رحمه الله
في التحقيقات وهو كثير الفوائد عمدة في تحقيق
المذهب معتمد للمفتي وغيره من اولى الرعفات
وقد التزم مصنفه رحمه الله ان ينص على ما صححه
معظم الاصحاب ووفي بما التزمه وهو من اهم
اواهم المطلوبات لكن في حجمه كبير يعجز عن حفظه

قال المجلد الى المحسن قال
عليه اشار بهذا التفسير الى انه
كالنوط في اليد بعد فهمه من
ولهم هو الطاهر فيما وعد
اوليا او الذي اذا عجب
انها قلوبهم عرفت

اعتمد في النظم والتهجئة
والاخراج والمعنى حرم
الكتبي بابي القاسم

اكثراهل العصر الابعض اهل العنايةات فرايت اختصارا
في نحو نصف حجمه ليسهل حفظه مع ما اضمته اليه ان
شاء الله تعالى من النفايس المستجادات منها التيسر
على قيود في بعض المسائل هي من الاصل محذوفات
ومنها مواضع يسيرة ذكرها في المحرر على خلاف المختار
في المذهب كما سترها ان شاء الله تعالى واضحات
ومنها ابدال مكان من الفاظه غريبا وموهما
خلاف الصواب باوضح واخصر منه بعبارات جليا
ومنها بيان القولين والوجهين والطريقين والنص
ومراتب الخلاف في جميع الحالات فحيث اقول في الاظهر
او المشهور فمن القولين او الاقوال فان قوي الخلاف
قلت الاظهر والا فامشهور وحيث اقول الاصح
او الصحيح فمن الوجهين او الالوجه فان قوي
الخلاف قلت الاصح والا فالصحيح وحيث اقول
المذهب فمن الطريقين او الطرق وحيث اقول
النص فهو نص الشافعي رحمه الله ويكون هناك
وجه ضعيف او قول مخرج وحيث اقول الجدي
فالقديم خلافة او القديم او القديم او في قول
قديم فالجديد خلافة وحيث اقول وقيل كذا
فهو وجه ضعيف والصحيح او الاصح خلافة
وحيث اقول وفي قول كذا فالراجح خلافة ومنها

مسائل نفيسة أضمتها إليه ينبغي أن لا يخلو الكتاب منها
 فأقول في أولها قلت وفي آخرها والله أعلم وما وجدته
 من زيادة لفظة ونحوها على ما في المحرر فاعتمدتها فلا بد
 منها وكذا ما وجدته من الأذكار مخالفا لما في المحرر من كتب
 الفقه فاعتمدتها فإني حققته من كتب الحديث المعتمدة
 وقد أقدم بعض مسائل الفصل للمناسبة أو اختصار
 وربما قدمت فصلا للمناسبة وأرجو أن تتم هذا المختصر
 أن يكون في معنى الشرح للمحرر فإني لا أحذف منه شيئا
 من الأحكام أصلا ولا من الخلاف ولو كان واهيا مع
 ما اشرت إليه من النفايس وقد شرعت في جمع جزء لطيف
 على صورة الشرح لداق يق هذا المختصر ومقصودي
 به التنبيه على الحكمة في العدول عن عبارة المحرر في
 الحاق قيد أو حرف أو شرط للمسئلة ونحو ذلك وأكثر ذلك
 من الضروريات التي لا بد منها وعلى الله الكريم اعتماد
 وإليه تفويض واستنادي وأسأله النفع به لي ولسائر
 المسلمين ورضوانه عني وعن أحبائي وجميع المؤمنين
كتاب الطهارة قال الله تعالى وانزلنا من السماء
 ماء طهورا يشترط لرفع الحدث والخمس ماء مطلق وهو
 ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد بالمتغير مستغنى عنه كرفع
 تغير يمنع إطلاق اسم الماء غير طهور ولا يضر تغير لا يمنع
 الاسم ولا متغير مكث وطين وطحلب وما في مقرة وعمره

وكذا متغير مجاور كعود ودهن أو تراب طهر فيه في الأظهر
 ويكره الشمس والمستعمل في فرض الطهارة قليل ونقلها
 غير طهور في الجديد فان جمع قلتي في طهور في الأصح
 ولا تنجس قلنا الماء بملاقات نجس فان غيره فنجس
 فان زال تغيره بنفسه أو بماء طهر أو بمسك وزعفران فلا
 وكذا تراب وجص في الأظهر ودونها نجس بالملاقات
 فان بلغها بماء ولا تغير به فطهور ولو كثر بايراد طهور
 فلم يبلغها لم يطهر وقيل طاهر لا طهور ويستثنى من
 لادم لها سائل فلا تنجس ما يعال المشهور وكذا في
 قول نجس لا يدركه طرف **قلت** في القول طهر والله أعلم
 والجاري كراكد وفي القديم لا ينجس بلا تغير والقلنا
 خمس ما به وطل بغدادي تقريرا في الأصح والتغير
 المؤثر بطاهر ونجس طعم أو لون أو ريح ولو اشبه
 ماء طاهر بنجس اجتهد وتطهر ما ظن طهارته وقيل إن
 قدر على طاهر بيقين فلا ولا على كبحير في الأظهر
 أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ثم يتيمم
 أو ماء أو ما ورد توضأ بكل مرة وقيل له الاجتهاد وإذا
 استعمل ما ظنه اراق الآخر فان تركه وتغير ظنه لم يعمل
 بالثاني على النص بل يتيمم بلا إعادة في الأصح ولو أخبره
 بتنجسه مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقيها
 موافقا اعتمده ~~في كل استعمل في الأظهر لا طهر~~
 مقبول الرواية وبين السبب أو كان فقيها موافقا
 اعتمده ويجل استعمال كل اناء طاهر الأذهب وفضت
 فيحرم وكذا اتخاذ في الأصح ويجل في الأصح والنفيس كياقوت

قال المتن في جواب الروض لو
 وقع على ماء دفن قلبي ما في مذهب
 حتى بلغ قلبي كان كالماء بالماء أهم ما يدرى به

نقطة الماء افرغ من ضها مغني

لروا العلة وهي القلة
 حتى لو فرق بعد
 وكذا لم يضر دمر

ع ما لا يحرجان كان
 ن من غير علقا وقال
 الرمي في البهاه وان
 كان محلطا اسه

في بيان أخذ غرة من كل منها في يد ويستعملها
 في شق الوجه دفعة واحدة ومن غير ذلك
 معتبر بالنية ثم يغسل وجهه أه
 مغني

باطن عنفقة كسيفة والحمة ان خفت كهدب
والا فليغسل ظاهرها وفي قول لا يجب غسل خارج
عن الوجه الثالث غسل يديه مع مرفقيه فان
قطع بعضه وجب غسل باقي او من مرفقه فراس
عظم العضد على المشهورا وفوقه ندب غسل باقي
عضده الرابع مسمى مسح لبشرة راسه او شعره في
حدة والاصح جوارا غسله ووضع اليد بلا مد الخامس
غسل رجله مع كعبيه السادس ترتيبه هكذا فلو
اغتسل تحدث فالاصح انه ان امكن تقديرت ترتيب
بان عطس ومكث صح والافلا **قلت** الاصح الصحة بلا
مكث والله اعلم وسننه السواك عرضا بكل خشن الا
اصبعه في الاصح ويسن للصلوة وتغير الفم ولا يكره
الا للصائم بعد الزوال والتسمية اوله فان ترك
ففي اثنا عشر وغسل كفيه فان لم يتيقن طهرهما
فكره غسلهما في الاثناء قبل غسلهما والمضمضة والاستنشاق
والاظهر ان فصلهما افضل ثم الاصح يتمضمض
بغرفة ثلاثا ثم يستنشق باخرى ثلاثا ويأخذ فيهما
غير الصائم **قلت** الاظهر تفصيل الجمع بثلاث تعرف
بتمضمض من كل ثم يستنشق والله اعلم وتثليث الغسل
والمسح وبأخذ الشاة باليقين ومسح كل راسه ثم
اذنيه فان عسر رفع العمامة كحل بالمسح عليها وتخليل
الحمة الكثرة واصابعه وتقدم اليدين واطالة غزبه
وتجليله والموالة واوليها القديم وترك الاستعانة
والنفض وكذا التنشيف في الاصح ويقول بعد هذا شهد
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا

عنده

عبد رسله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني
من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك اشهد
ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك وحذفت دعا
الاعضاء اذ لا اصل له **باب** مسح الخف يجوز في الوضوء
للمقيم يوما وليلة وللمسافر ثلاثة ايام بلبا ليهما من الحدث
بعد لبس فان مسح حضرا ثم سا فر او عكس لم يستوف
مدة سفر وشرطه ان يلبس بعد كمال طهر ساترا
يحل فرضه طاهرا يمكن تتابع المشي فيه لتردد مسافر
لحاجاته فيلوحلا الا ولا يجزئ منسوج لا يمنع ماء
في الاصح ولا جرموقان في الاظهر ويجوز مشقوق
قدم شدة في الاصح ويسن مسح اعلاه واسفله
خطوطا ويكفي مسمى مسح مجازي الفرض الا
اسفل الرجل وعقبها فلا على المذهب
قلت حرقه كاسفله والله اعلم فلا مسح
لشاة في بقاء المدة فان اجنب وجب تجديد
لبس ومن نزع وهو بطهر المسح غسل قدميه وفي
قوله يتوضا **باب** الغسل موجه موت وحيض
ونفاس وكذا ولادة بلا بل في الاصح وجنابة
بدخول حشفة او قد رها فرجا وبخروج مني
من طريقه المعتاد وغيره ويعرف بتدفقه
اولدة بخروجه اوريد مجن رطبا وبياضا
بيض جافا فان فقدت الصفات فلا غسل
والمرأة كرجل ويجرم بها ما يجرم بالحدث
والمكث بالمسجد لا عبوره ويجل اذكاره لا
بقصد قران واقبله لبيت رفع جنابة او

بالفحش معني
بالباح أو نحوه معني
بالباح أو نحوه معني

استباحة مفتقرة اليه او اذا فرض الغسل مقرو
 باول فرض وتعميم شعره وبشره ولا
 يجب مضمضة واستنشاق واكمله
 ازالة القدر ثم الوضوء وفي قول يؤخر
 قدميه ثم تعهد معاطفه ثم يفيض
 الماء على راسه ويحمله ثم يشقه الايمن
 ثم الايسر ويدلك ويشلك وتتبع الحيض اثره
 مسكوا والا فتخوه ولا تبين تجدده بخلاف
 الوضوء ويبين ان لا ينقص ماء الوضوء عن
 مد والغسل عن صاع ولا حمله ومن
 به نجس يغسله ثم يغتسل ولا تكفي لهما غسلة
 وكذا في الوضوء **قلت** الاصح تكفيه والله اعلم ومن
 اغتسل لجنازة وجمعة حصل لا حدهما حصل
 فقط **قلت** ولو احدث ثم اجنب او عكسه كفي
 الغسل على المذنب والله اعلم **باب** النجاسة
 هي كل مسكر مائع وكلب وخنزير وفرعها وميتة
 غير الادمي والسمك والجراد ودم وقيح وقي
 وروث وبول ومذي وودي وكذا ما
 غير الادمي في الاصح **قلت** الاصح طهارة مبي
 غير الكلب والخنزير وفرع احدهما والله اعلم
 ولين ما لا ياكل غير الادمي والمجزء المنفصل
 من الحي كهيئة الاشعة المأكول
 فطافقرو ليست العلقمة والمضغة
 ورطوبة الفروج نجس في الاصح
 ولا يطهر نجس العين

يقع الهمة والطمع
 ويجوز كسر الهمة
 وسكان الشاء ام
 مغني

الاخر

الاخر تخللت وكذا ان نقلت من شمس الى ظل
 وعكسه في الاصح فان خللت بطرح شيء فلا وجلد
 نجس بالموت فيظهر يد يغسل طاهره وكذا اباطنه على
 المشهور والدبغ نزع فضوله جريف لا شمس وترا
 ولا يجب الماء في انثائه في الاصح والمذبوح كثوب
 نجس بملاقاة شيء من كلب غسل سباعا احداها تراب
 والاظهر تعين التراب وان الخنزير ككلب ولا يكفي
 تراب نجس ولا ممزوج بما يع في الاصح وما نجس
 ببول صبي لم يطعم غير اللبن نضج وما نجس بغيرهما
 ان لم تكن عين جري كفي جري الماء وان كانت عينا
 ازالته الطعم ولا يضر بقاء لون او ريح عسر زواله
 وفي الریح قول **قلت** فان بقي ما عارض على الصحيح
 والله اعلم ويشترط ورود الماء لا العصر في الاصح والا
 طهارة غسالة تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل ولو
 تنجس ما يع تعذر تطهيره وقيل يطهر الدهن بغسله
باب التيمم يتيمم المحدث والجنب لاسباب
احدها فقد الماء فان تيقن المسافر فقدة تيمم
 بلا طلب وان توهمه طلبه من رحله ورفقته ونظر
 حواله ان كان بمسكنه فان احتاج الى تردد تردد قد
 نظره فان لم يجد تيمم فلو مكث موضعه فالاصح
 وجوب الطلب لما يطرأ فلو علم ماء يصله المسافر
 لحاجته وجب قصده ان لم يخف ضرر نفس او مال
 فان كان فوق ذلك تيمم ولو تيقنه اخر الوقت
 فانتظاره افضل او ظنه فتعجيل التيمم افضل في
 الاظهر ولو وجد ماء لا يكفي فالاظهر وجوب

اي من غير ضافة ماء اليه ولا
 نقح اليه طين في ان لم يغيره كغيره
 قل

بضم الكاف وفتحها مغني

استعماله ويكون قبل التيمم ويجب شراؤه بثمن مثله
الا ان يحتاج اليه لدين مستغرق أو مؤنة سفره
أو نفقة حيوان محترم ولو وهب له ماء أو أعبر
دلوًا وجب القبول في الأصح ولو وهب منه فلا
ولو نسيه في رحله أو اضله فيه فلم يجد بعد الطلب
فتيمم قضى في الاظهر ولو اضل رحله في رحال
فلا الثاني ان يحتاج اليه لعطش محترم ولو ماء لا
الثالث فرض يخاف معه من استعماله على منفعة
عضو وكذا بطوء البرء أو الشين الفاحش في عضو
ظاهر في الاظهر وشدة البرء كمرض وإذا امتنع استعماله
في عضو ظاهر لم يكن عليه سائر وجب التيمم
وكذا غسل الأصح على المذهب ولا ترتيب بينهما
للجنب فان كان محدثًا فالأصح اشتراط التيمم
وقت غسل العليل فان جرح عضوًا فتيهتان وإن
كان كجيرة لا يمكن نزعه غسل الأصح وتيمم كما
سبق ويجب مع ذلك مسح كل جبرته بماء وقيل بعضها
فاذا تيمم لفرض ثان ولم يحدث لم يعد الجنب غسلًا
وبعد المحدث ما بعد عليه وقيل يستأنف ثبات
وقيل المحدث بجنب **قلت** هذا الثالث أصح والله
أعلم **فصل** يتيمم بكل تراب ظاهر حتى ما يد اوى
به ويرمل فيه غبار لا معدن وسحابة حرق ومختلط
بدقيق وكحوة وقيل ان قل الخليلط جاز ولا يستعمل
على الأصح وهو ما بقي بعضوه وكذا ما تناثر في الأصح
ويشترط قصد فلو سقطه ربح عليه فردده ونوى
لم يجز ولو يجره بأذنه جاز وقيل يشترط عذر وأركانه

نقل التراب فلو نقل من وجه الى يد أو عكس كفي في الأصح
ونية استحالة الصلوة لرفع المحدث ولو نوى فرض
التيمم لم يكف في الأصح ويجب قرنها بالنقل وكذا
استدامتها الى مسح شئ من الوجه على الأصح
فان نوى فرضًا ونقلًا ابجاء وفرضًا فله النقل على
المذهب أو نقلًا أو الصلوة تنقل لا الفرض على المذهب
ومسح وجهه ثم يديه مع مرفقيه ولا يجب اتصاله
منبت الشعر الخفيف ولا ترتيب في نقله في الأصح
فلو ضرب بيديه ومسح بيمينه وجهه وبيساره
يمينه جاز ويندب التسمية ومسح وجهه ويديه
بضريتين **قلت** الأصح المنصوص وجوب ضربتين
وان أمكن بضربة بخرقة وكحوها والله أعلم ويقدم
بيمينه وأعلى وجهه وتخفيف الخبار وموالة التيمم
كالوضوء **قلت** وكذا الغسل ويندب تفريق أصابعه
أولاً ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم ومن
تيمم لفقد ماء فوجدته ان لم يكن في صلاة بطل
ان لم يقترن بما نزع كعصا أو في صلاة لا تسقط به
بطلت على المشهور وان اسقطها فلا وقيل يبطل
النقل والأصح ان قطعها ليتوضأ افضل وان المنقل
لا يجاوز ركعتين الا من نوى عددًا فيتمه ولا يصلي
بتيمم غير فرض ويتنقل ما شاء والنذر كفرض في
الاظهر والأصح صحة جنازة مع فرض وان من شئ
احدى الخمس كفاه تيمم لهن وان شئ مختلفتين
صلى كل صلاة بتيمم وان شاء تيمم مرتين وصلى بال
لاول اربعاء ولأول والثاني اربعاء ليس منها التي بدائها

او متفقتين صلى الخمس مرتين بتيامين ولا يتيمهم لفرض
 قبل وقت فعله وكذا النفل الموقت في الاصح ومن
 لم يجد ماء ولا ترايا لزمه في الجديد ان يصلي الفرض
 ويعيد ويقضي المقيم المتيم لفقد الماء لا المسافر الا العا
 بسفره في الاصح ومن تيمم ليرد قضي في الاظهر او لمض
 يمنع الماء مطلقا او في عضو ولا سائر فلا الا ان يكون
 بجرحه دم كثير وان كان سائرا لم يقض في الاظهر ان وضع
 على ظهره فان وضع على حدث وجب ترعه فان تعذر قضي
 على المشهور **باب** الحيض اقل سنة تسع سنين
 واقله يوم وليلة واكثره خمسة عشر يوما بليلتها
 واقل طهر بين الحيضتين خمسة عشر ولا حد لاكثره
 ويحرم به ما حرم بالجنابة وعبور المسجد ان خافت تلويته
 والصوم ويجب قضاؤه بخلاف الصلوة وما بين سرتها
 وركبتها وقبل لا يحرم غير الوطئ فاذا انقطع لم يحل قبل
 الغسل غير الصوم والطلاق والاستحاضة حدث دائم
 كسلس فلا يمنع الصوم والصلوة فتغسل المستحاضة
 فرجها وتعصبه وتتوضا وقت الصلوة وتبادر بها فلو اخرجت
 لمصلحة الصلوة كستر وانتظار جماعة لم يضر والا فيض
 على الصحيح ويجب الوضوء لكل فرض وكذا التجديد العصابة
 في الاصح ولو انقطع دمها بعد الوضوء ولم يعتد انقطا
 وعوده او اعتلجت ووسع من الانقطاع وضوء و
 الصلوة وجب الوضوء **فصل** رات لسن الحيض اقله
 ولم يعبر اكثره فكله حيض والصفرة والكدره حيض
 في الاصح فان عبره فان كانت مبتدأة مميزة بان ترى
 قويا وضعيفا فالضعيف استحاضة والقوي حيض

ان لم ينقص عن اقله ولا عبر اكثره ولا نقص الضعيف
 عن اقل الطهر او مبتدأة لا مميزة بان رات بصفة
 او فقدت شرط تمييزه فالأظهر ان حيضها يوم وليلة
 وطهرها تسع وعشرون او معتادة بان سبق لها
 حيض وطهر فترد اليهما قدرا ووقتا وثبت العادة مرة
 في الاصح او متخيرة بان شئت عادتها قدرا ووقتا ففي
 قولك مبتدأة والمشهور وجوب الاحتياط فيحرم الوطئ
 ومس المصحف والقراءة في غير الصلوة وتصل الفرائض
 ابدأ وكذا النفل في الاصح وتغتسل لكل فرض وضوء
 ثم شهرا كاملا فيحصل لهما من كل شهر اربعة عشر
 ثم تصوم ستة ايام من ثمانية عشر ثلاثة اولا لها وثلاثة
 اخرها فيحصل اليومان الباقيان ويمكن قضاء يوم
 بصوم يوم ثم الثالث والسابع عشر وان حفظت
 شيئا فليقتن حكمه وهي في المحتمل كما يفيض في الوطئ
 وطاهر في العبادة وان احتمل انقطاعا وجب الغسل
 لكل فرض والاظهر ان دم الحامل والنقاء بين اقل
 الحيض حيض واقل النفاس لحظة واكثره ستون
 وغالبه اربعون ويحرم به ما حرم بالحيض وعبوره
 ستين كعبوره اكثره **كتاب** الصلوة المكتوبة
 خمس الظهر واول وقتها زوال الشمس واكثره مصير
 ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس وهو اول
 وقت العصر ويقتضي حتى تغرب والاختيار ان لا تؤخر
 عن مصير الظل مثليه والمغرب بالغروب ويبقى حتى
 يغيب الشفق الا حمر في القديم وفي الجديد ينقضي غيب
 قدر وضوء وستر عورة واذان واقامة وخمس ركعات

قد كذا النفل في الاصح
 قال الديلمي مقتضى الحلاق المصنف
 انه لا فرق في جواز النفل بين ان
 يبقى وقت الفرض او يخرج وهو الاصح
 وخالف في شرح المذهب والتحقق
 وشعر مستكمل فخرج الجميع الجواز
 بعد خروج الوقت انتهى معنى الخطيب

بات
 واخره

ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق جاز على
 الصحيح **قلت** القديم اظهر والله اعلم والعشاء بمغيب
 الشفق ويبقى الى الفجر والاختيار ان لا تؤخر عن ثلث
 الليل وفي قول نصفه والصبح بالفجر الصادق وهو المنتشر
 ضوؤه معترضا بالافق ويبقى حتى تطلع الشمس والاختيار
 ان لا تؤخر عن الاسفار **قلت** يكره تسمية المغرب عشاء
 والعشاء عتمة والنوم قبلها والحديث بعد ها الا في خير
 والله اعلم ويسن تحجيل الصلوة لا في الوقت وفي قول
 تاخير العشاء افضل وبين الابراد بالظهر في شدة الحر
 والاصح اختصاصه ببلد حار وجماعة مسجد يقصد و نه
 من بعد ومن وقع بعض صلواته في الوقت فالاصح انه
 ان وقع ركعة فالجميع اداء والا فقصاء ومن جهل
 الوقت قضى في الاظهر والا فلا ويبا در بالفائت و
 يس ترتيبه وتقدمه على المحاضرة التي لا يخاف
 فواتها ويكره الصلوة عند الاستواء الا يوم الجمعة
 وبعد الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح والعصر حتى
 تغرب الشمس كفاتت وكسوف ونجاسة وسجدة شكر
 وتلاوة والاحرام مكره على الصحيح **فصل** انما يجب
 الصلوة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على
 الكافر الا المرتد ولا الصبي ويؤمر بها السبع ويضرب
 عليها العشر ولا ذي حياء او جنون او غماء بخلاف
 الشكر ولقدالت هذه الاسباب ويبقى من الوقت
 تكبيرة وجبت الصلوة وفي قول يشترط ركعة والاظهر
 وجوب الظاهر دراك تكبيرة اخر العصر والمغرب اخر
 العشاء ولو بلغ فيها اثمها واجزائه على الصحيح او

انما يجب الصلوة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا قضاء على الكافر الا المرتد ولا الصبي ويؤمر بها السبع ويضرب عليها العشر ولا ذي حياء او جنون او غماء بخلاف الشكر ولقدالت هذه الاسباب ويبقى من الوقت تكبيرة وجبت الصلوة وفي قول يشترط ركعة والاظهر وجوب الظاهر دراك تكبيرة اخر العصر والمغرب اخر العشاء ولو بلغ فيها اثمها واجزائه على الصحيح او

في

بورها

بعد ها فلا اعادة على الصحيح ولو حاضرت او جن اول
 الوقت وجبت تلك ان ادرك قدر الفرض والا فلا **فصل**
 الاذان والاقامة سنة وقيل فرض كفاية وانما يشترع
 للمكتوبة ويقال في العيد ونحوه الصلوة جامعة و
 الجديد ندبه للمنفرد ويرفع صوته الا بمسجد وقعت
 فيه جماعة ويقم للقائمة ولا يؤذن في الجديد **قلت**
 القديم اظهر والله اعلم فان كان فوائت لم يؤذن لغير
 الاولى ويندب للجماعة النساء الاقامة لا الاذان على
 المشهور والاذان مثنى والاقامة فرادى الالفاظ
 الاقامة وبين ادراجها وترتيله والجميع فيه و
 التثويب في الصبح وان يؤذن قائما للقبلة ويشترط
 ترتيله وموالاة وفي قول لا يضركلام وسكوت طويل
 وشرط المؤذن الاسلام والتميز والذكورة ويكره
 للمحدث وللجنب اشد والاقامة اغلظ وبين صحت حسن
 الصوت عدل والامامة افضل منه في الاصح **قلت**
 الاصح انه افضل والله اعلم وشرطه الوقت الا الصبح
 فمن نصف الليل ويسن مؤذنان للمسجد يؤذن واحد
 قبل الفجر واخر بعده وبين لسماعه مثل قوله الا في
 حيلتيه فيقول لا حول ولا قوة الا بالله **قلت** والاصح
 التثويب فيقول صدقت وبررت والله اعلم ولكل ان
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد فراغه ثم يقول
 اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة ات
 محمد الواسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي
 وعدته **فصل** استقبال القبلة شرط لصلوة القادر
 الا في شدة الخوف ونقل السفر للمسافر التنقل راكبا

الاصح الظاهر بالطلب
 والحاجة من الرهوب
 معني

وما شيا ولا يشترط طول سفره على المشهور فان امكن استقبال الركب في مرقد و اتمام ركوعه وسجوده لزمه والا فالاصح انه ان سهل الاستقبال وجب والا فلا ويختص بالحرم وقيل يشترط في السلام ايضا ويحرم الخرافة عن طريقه الا الى القبلة ويومئ بركوعه وسجوده اخفض والاظهر ان الماشي يتم ركوعه وسجوده ويستقبل فيهما وفي احرامه ولا يمشي الا في قيامه وتشهده ولو صلى فرضا على دابة واستقبل وانحر ركوعه وسجوده وهي واقفة جاز او سائرة فلا ومن صلى في الكعبة واستقبل جدارها او بابها مردود او مفتوحا مع ارتفاع عتبة ثلثي ذراع او على سطحها مستقبلا من بنائها ما سبق جاز ومن امكنه علم القبلة حرم عليه التقليد والاجتهاد والا اخذ بقول ثقة بخبر عن علم فان فقد وامكن الاجتهاد حرم التقليد وان تخير لم يقلل في الاظهر وصلى كيف كان ويقضى بحسب تحديد الاجتهاد لكل صلوة تحضر على الصحيح ومن عجز عن الاجتهاد وتعلم الادلة كما عي قلد ثقة عارفا وان قدر فالاصح وجوب التعلم فيحرم التقليد ومن صلى بالاجتهاد فميقن الخطا فضي في الاظهر فلو تيقنه فيها وجب استئذانها وان تغير اجتهاده عمل بالتالي ولا قضاء حتى لو صلى اربع ركعات لا ربح جهات بالاجتهاد فلا قضاء **باب** صفة الصلوة اركانها ثلاثة عشر النية فان صلى فرضا وجب قصد فعله وتعيينه والاصح وجوب نية الفرضية دون الاضافة الى الله تعالى والله يصح الاداء بنية القضاء وعكسه والنفل ذو الوقت او السبب كالفرض فيما سبق وفي نية التقلية وجهان قلت

قلت

قلت الصحيح لا يشترط نية التقلية والله اعلم ويكفي في النفل المطلق نية فعل الصلوة والنية بالتقلب ويندب النطق قبيل التكبير الثاني تكبيرة الاحرام ويتعين على القادر الله اكبر ولا تضر زيادة لا تمنع الاسم كالله الاكبر وكذا الله الجليل الكبر في الاصح لا اكبر الله على الصحيح ومن عجز ترجمه وجب التعلم ان قدر ويسر رفع يديه في تكبيرة حذو منكبيه والاصح رفعه مع ابتدائه وجب قرن النية بالتكبير وقيل يكفي باوله الثالث القيام في فرض القادر وسطره نصيب فقاره فان وقف مخنيا او ما يلاحيث لا يسمى قائما لله يصح فان لم يطبق انتصابا وصار كرا كع فالصحيح انه يقف كذلك ويزيد الخناء لركوعه ان قدر ولو امكنه القيام دون الركوع والسجود قام وفعلهما بقدر امكانه ولو عجز عن القيام فعد كيف شاء واقرأه افضل من تربعه في الاظهر ويكره الاقواء بان يجلس على وركيه ناصبا ركبتيه ثم يخفى لركوعه بحيث يجاذي جبهته ما قد ام ركبتيه والاكمل ان يجاذي موضع سجوده فان عجز عن الفعود صلى لجنبه الايمن فان عجز فمستلقيا والمقادير التنفل فاعدا وكذا مضطجعا في الاصح الرابع القراءة وليس بعد التكميم دعاء الافتتاح ثم التعوذ ويسرها ويتعوذ في كل ركعة على المذهب والاولى اكد ويتعين الفاتحة في كل ركعة الا ركعة مسبوقة بالبسملة منها وتشديدا ولو ابدل ضادا بظاء لم تصح في الاصح ويجب ترتيبها

ويشترط التعوذ والتسليم في صلاة حال الصلوة الا التسلية بها ان عجز عن القراء ولو كان في الشك في قراءة الفاتحة فليقرأ بها بعد القراءة قبل المظنونة بقراءة التسون قبل الفاتحة فليقرأ بها

بها

وموالايتها فان تحلل ذكر قطع الموالاة فان تعلق
 بالصلوة كتابا مبيته لقراءة امامه وفتح عليه فلا في
 الاصح ويقطع السكوت الطويل وكذا يسير قطع القراءة
 في الاصح فان جهل الفاتحة فسبح ايات متواليه
 فان عجز متفرقة **قلت** الاصح المنصوص جواز المتفرقة
 مع حفظه متواليه والله اعلم فان عجز اتي بذكر لا
 يجوز نقص حروف الباء عن الفاتحة في الاصح فان لم
 يحسن شيئا وقف قدر الفاتحة وبين عقب الفاتحة
 امين خفيفة الميم بالمد ويجوز القصر ويؤمن مع
 تامين امامه ويجهر به في الاظهر وتسن سورة بعد
 الفاتحة الا في الثانية والرابعة في الاظهر **قلت** فان
 سبق بها قراها فيهما على النص والله اعلم ولا سورة الموم
 بل يستحب فان بعد او كانت سرية قراء في الاصح وبين
 للصبح والظهر طوال المفصل والعصر والعشاء او ساطه
 والمغرب قصاره ولصبح الجمعة الم تنزيل وفي الثانية
 هل اتي الخامس الركوع واقله ان ينحني قدر بلوغ راحتيه
 ركبتيه بطمانينة بحيث يفصل راحة عن هوي ولا
 يقصد به غيره فلو هوى لتلاوة فجعله ركوعا لم يكف
 اكمله تسوية ظهره وعنقه ونصب ساقيه واخذ ركبتيه
 بيديه وتفرقه اصابعه للقبلة ويكبر في ابتداء هوي
 ويرفع يديه كاحرامه ويقول سبحان ربّي العظيم
 ثلاثا ولا يزيد الامام ويزيد المنفرد اللهم لك ركعت
 وبك امنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري
 وفخي وعظمي وعصبي وما استقلت به قدمي السادس
 السادس الاعتدال قائما مطمئنا ولا يقصد به غيره

قصد به

انما اخذنا الصلوة بالاعتناء بالاعتناء الذي
 يثبت كبره وكيفية الاعتناء بالاعتناء الذي
 لا يثبت كبره وكيفية الاعتناء بالاعتناء الذي
 لا يثبت كبره وكيفية الاعتناء بالاعتناء الذي

فلور

قال في الاعاب ينبغي كراهم السنن في الكف
 الخلاف في امتناعهم ثم رأت الشافعي نص على
 ذلك فانه كره الصلاة وباتهما من الجملد التي
 يحركها وتر القوس فالان لا يتره ان يفضي
 بطن كفه الى الارض بل فضيت كراهم الصلاة
 وببنت خاتم او نحوه انظر اعاب كروي

فلور رفع فرعا من شئ لم يكف وبين رفع يديه
 مع ابتداء رفع راسه قايلا سمع الله لمن حمده
 فاذا انتصب قال ربنا لك الحمد ملأ السموات وملأ
 الارض وملأ ما شئت من شئ بعد ويزيد المنفرد
 اهل الثناء والمجد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد
 لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد
 منك الجد وبين القنوت في اعتدال ثانية الصبح
 وهو اللهم اهدي فيمين هديت الى اخره والامام بلفظ
 الجمع والصبح سن الصلوة على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في اخره ورفع يديه ولا يمسح وجهه وان
 الامام يجهر به وانه يؤمن المأموم للدعاء ويقول
 الثناء فان لم يسمعه قنوت ويشترع القنوت في ساير
 المكتوبات للنازلة لا مطلقا على المشهور السابغ السجود
 وآتله مباشرة بعض جهته مصلا فان سجد على
 متصل به جاز ان لم يتحرك بركبته ولا يجب وضع يديه
 وركبتيه وقد ميه في الاظهر **قلت** الاظهر وجوبه
 والله اعلم ويجب ان يطمئن وينال سجدة ثقل راسه
 وان لا يهوي لغيره فلو سقط لوجهه وجب العود الى
 الاعتدال وان ترتفع اساقفه على اعاليه في الاصح والكل
 يكبر لهوي به لا رفع ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جهته
 وانفذه ويقول سبحان ربّي الاعلى ثلاثا ويزيد المنفرد
 اللهم لك سجدت وبك امنت ولك اسلمت سجد وحجتي
 الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره تبارك الله احسن
 الخالقين ويضع يديه حذو منكبيه ويشترع اصابعه مضومة
 للقبلة ويفرق ركبتيه ويرفع بطنه عن فخذيته وفرفقيه

في الاعاب
 ينبغي كراهم السنن في الكف
 الخلاف في امتناعهم ثم رأت الشافعي نص على
 ذلك فانه كره الصلاة وباتهما من الجملد التي
 يحركها وتر القوس فالان لا يتره ان يفضي
 بطن كفه الى الارض بل فضيت كراهم الصلاة
 وببنت خاتم او نحوه انظر اعاب كروي

الصالحين

من سنة ١٥١٧
تسمية الجبل باسم البعض ام
حبة

حدیث ابی حمزہؓ
صحیح لا یسئل فی
فیما یسئل فی
العبد اذا قام یصلی ای بن یوسف
فایکون فیها شیء ان شاء الله
والله اعلم

ترك فرض لم يؤثر على المشهور وسهوه حال قدوته يحملة
امامه فلو ظن سلامه فسلم فبان خلافه سلم معه ولا
سجود ولو ذكر في تشهده ترك ركن غير النية والتكبيرة
قام بعد سلام امامه الى ركعتيه ولا يسجد وسهوه بعد
سلامه لا يحملة فلو سلم المسبوق بسلام امامه بنى وسجد
وليحملة سهوا امامه فان سجد لزمه متابعتة والا فيسجد
على النص ولو اقتدى مسبوقا بمن سها بعد اقتداءه
وكذا قبله في الاصح فالصحيح انه يسجد معه ثم في اخر
صلوته فان لم يسجد الامام سجد اخر صلوة نفسه على النص
وسجود السهوه وان كثر سجودان كسجود الصلاة والجد
ان يحمله بين تشهده وسلامه فان سلم عدا فان في الاصح
او سهوا وطال الفصل فأتى في الجدي والافلا على النص
واذا سجد صار عائدا الى الصلوة في الاصح ولو سلم امام
الجمعة وسجد واخبر فواتها اتموا ظهره وسجدوا
ولو ظن سهوا فسجد فبان عدمه سجد في الاصح
باب تسنن سجدة التلاوة وهن في الحديث
اربعة عشرة **منها** سجدة الحج لاص بل هي سجدة شكر
تسبب في غير الصلوة وتحرم فيها في الاصح وتسبب
للقارئ والمستمع ويتأكد له بسجود القارئ **قلت**
وتسبب للمستمع والله اعلم وان قرأ في الصلوة
سجد الامام والمنفرد لقراءته فقط والماوم لسجدة
امامه فان سجد امامه فتخلف او انعكس بطلت
صلاته ومن سجد خارج الصلوة نوى وكبر للاحرام
رافعا يده ثم للهوى بلا رفع وسجد كسجدة
الصلوة ورفع مكبرا وتسلم وتكبيرة الاحرام شرط على

الصحيح

الصحيح وكذا السلام في الاظهر ويشترط شروط الصلوة
ومن سجد فيها كبر للهوى والرفع ولا يرفع يده
قلت ولا يجلس للاستراحة والله اعلم ويقول **قل** يا ابا عبد الله
سجد وجهي للذي خلقه وصورة وشق اسمع
ونصره بحوله وقوته ولو كررا ية في مجلسين
سجد لكل وكذا المجلس في الاصح وركعة المجلس
وركعتان مجلسين فان لم يسجد وطال الفصل
لم يسجد وسجدة الشكر لا تدخل الصلوة وتسبب
للهجوم نعمة وان دافع لنعمة او روية مبتلي او
عاص ويظهرها للعاصي لا للمبتلي وهي سجدة
التلاوة والاصح جوارقها على الراخلة للمسافر
فان سجد لتلاوة صلوة جاز عليها **باب**
صلوة النفل تسمان قسم لاشن جماعة فمنه
الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح
وركعتان قبل الظهر وكذا بعدها وبعد المغرب
والعشاء وقيل لاراتب للعشاء وقيل اربع
قبل الظهر وقيل واربع بعدها وقيل واربع
قبل العصر والجميع سنة وانما الخلاف في الرواتب
المؤكد وقيل ركعتان خفيفتان قبل المغرب
قلت هما سنة على الصحيح ففي صحيح البخاري
الامر بهما وبعد الجمعة اربع وقيلها ما قبل
الظهر والله اعلم ومنه الوتر واقله ركعة واكثره
احدى عشر ركعة وقيل ثلاث عشرة ولين زاد
على ركعة الفصل وهو افضل والوصل بتشهد
او تشهدين في الاخرتين ووقته ما بين صلوة

ولو شارك في ذلك اليدين أو العنان فهل
يسجد قال القولي العلي لم ارض بتوضيحه
وظاهر الاصل انهم يقتضي في معنى يقتضي
وعده فقد يستحي في الامم في الاول ان
يقال ان كان ذلك الصلاة غير تارة
تلاها او منتهى في الصلاة او كان
ذلك الفسق من غير رفع فسبقه او منه
وهو ان يدي سجد والا فلا انه مغني

العشاء وطلوع الفجر وقيل شرط الايتار بركعة يسوق
نفل بعد العشاء ويصح جعله اخر صلوة الليل فان
او تر ثم تمجد لم يجز وقيل يشفعه بركعة ثم
بعده ويندب القنوت آخر مرة في النصف الثاني من
رمضان وقيل كل السنة وهو يقنوت الصبح ويقول قبله
اللهم انا نستعينك ونستغفرك الى اخره **قلت** الاصح
بعده وان الجماعة تدب في الوتر عقب التراويح جماعة
والله اعلم ومنه الضحى واقام ركعتان واكثرها اثني عشرة
وتحيتة المسجد ركعتان وتحصل بفرض او نفل اخر لا ركعة
على الصحيح **قلت** وكذا الجنارة وسجدة تلاوة وتسكرو وتكرر
بتكرار الدخول على قرب في الاصح والله اعلم ويدخل وقت
الرواتب قبل الفرض بدخول وقت الفرض وبعده بفعله
ويخرج النوعان بخروج وقت الفرض ولو فات النفل الموقت
ندب قضاؤه في الاظهر وقسم بين جماعة كالعيد والكسوف
والاستسقاء وهو افضل مما لا بين جماعة كالعيد لكن الاصح
تفضيل الراتبة على التراويح وان الجماعة تشق في التراويح
ولا حصر للنفل المطلق فان احرم بالكر من ركعة فله
التشهد في كل ركعتين وفي كل ركعة **قلت** الصحيح
منعه في كل ركعة والله اعلم واذا نوى عدد افله ان يزيد
وينقص بشرط تغيير النية قبلهما والا فبطل فلو نوى
ركعتين فقام الى ثالثة سهوا فالاصح انه يقعد ثم يقوم
للزيادة ان شاء **قلت** نفل الليل افضل واوسطه افضل
ثم اخره وان يسلم من كل ركعتين وسين التمجيد ويكره
قيام كل الليل دائما وتخصيص ليلة الجمعة بقيام
وترك تهجد اعتاده والله اعلم **كتاب** صلوة

١٢٠
الجماعة هي في الفريضة غير الجمعة سنة مؤكدة وقيل
فرض كفاية للرجال فتجب بحيث يظهر الشعار في القرية
فان امتنعوا كلهم قوتلوا لا يبقا كد الندب للنساء ^{كده}
للرجال في الاصح **قلت** الاصح المنصوص انها فرض
كفاية وقيل عين والله اعلم وفي المسجد لغير المرأة افضل
وما كثر جمعه افضل الالبعد عنه امامه او تعطل مسجد
قريب لغيبته وادراك تكبيرة الاحرام فضيلة وانما
تحصل بالاستغفار بالتميم عقب تحريم امامه وقيل يادراك
بعض القيام وقيل ياول ركوع والصحيح ادراك الجماعة
ما لم يسلم ولينحذف الامام مع فعل الابعاض والهيئات
الا ان يرضى بتطويله محصورون ويكره التطويل ليحقق آخر
ولو احس في الركوع او التشهد الاخير بدخل لم يكره
انتظاره في الاظهر اذا لم يبلغ فيه ولم يفرق بين
المدخلين **قلت** المذهب استحباب انتظاره والله
اعلم ولا ينتظر في غيرهما وبين المصلي وحده وكذا الجماعة
في الاصح اعادتها مع جماعة يدركها وفرضه الاولي في
الجديد والاصح انه ينوي بالثانية الفرض ولا رخصة
في تركها وان قلنا سنة الا بعد رغام كطرا وريح عاصف
بالليل وكذا وحل شديد على الصحيح او خاص كمرض وجرح
وبرد شديد بين وجوع وعطش ظاهرين ومد العتمة
وخوف ظالم على نفس او مال وملازمة غريم معسر
وعقوبة يرحى تركها ان تغيب اياما وعري وتأهب
لسفر مع رفقة ترحل والكل ذي ربح كريهة وجضور
قريب محتضر او مريض بلا متعقد او ياتس به **فصل**
لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته او يعتقده

لم يجتهد بين اختلاف في القبلة أو انائيين فان تعدد الظاهر
 فالاصح الصحة ما لم يتعين اناء الامام للنجاسة فان ظن
 طهارة اناء غيره اقتداه قطعاً فلو اشتبه خمسة فيها نجس
 على خمسة فظن كل طهارة اناء فتوضأ به وام كل في صلوة
 ففي الاصح بعيدون العشاء الا ما بها فيعيد المغرب ولو اقتد
 شافح بخفي مش فرجه او اقتصد فالاصح الصحة في
 الفصد دون المس اعتباره بنية المقتدي ولا يصح قدوة
 بمقتد ولا بمن تلممه اعادة تكفيهم تيمم ولا قارئ بامي والمجدي
 وهو من يخل بجرفا وتشديد من الفاتحة ومنه ارت يد غمر
 في غير موضعه والتخ بيدل حرفا بحرف ويصح بمثل وتكره بالتمائم
 والفاء فاء واللاحن فان غير معنى كانهت بضم او كسر ابطر
 صلوة من امكنه التعلم فان عجز لسانه او لم يمتص من مكان
 تعلمه فان كان في لفاتحة فكافي والافتح صلوة والقدر
 به ولا تص قدوة رجل ولا خنثي بامرأة ولا خنثي ونصح
 للمتوضي بالميتهم وبما سم الخف واللقا به بالقاعد والمضطج
 وللكمال بالصبي والعبد والاعمى والبصير هواء على النص
 والاصح صحة قدوة السليم بالسلس والطاهرة بالمستحاضه
 غير المتحيرة ولو بان امامه امرأة او كافرا معلنا قتل او مخفيا
 وحيت الاعادة لاجلها وذا نجاسة خفية **قلت** الاصح
 المنصوص وقول الجمهور ان يخفي الكفر هنا كعلمه والله اعلم
 والاممي كالمراة في الاصح ولو اقتدى بخنثي فبان رجلا لم
 يسقط القضاء في الاظهر والعدل اولى من الفاسق
 والاصح ان الافقه اولى من الاقراء والاورع ويقدم الافقه
 والاقراء على الاسن النسيب والجديد تقديم الاسن على
 النسيب فان استويا فبنظافة التوب والبدن وحسن

الصورة

قوله فلو اشتبه خمسة الى قوله
 ففي الاصح اناء طهارة المسألة ان يقع
 ذلك في كل واحد من خمسة اناء فان اشتبه
 منهم اثنان اقتداه ثلثة فلو اشتبه خمسة
 احدا على اثنان اقتداه ثلثة فلو اشتبه
 بالكرام على كل واحد من خمسة واحد
 على وجهه وفي ما لو صلى بضم واحد منهم
 اماما الصلوات الخمس والذي يظهر
 الصحة ولا اعادة على واحد منهم
 لان كل واحد منهم واحد منهم
 اناء الذي يؤمن منه ولم
 يمتص من ماء في واحد من
 على مرقوله في بعض من
 العشاء الا ما بها اي العشاء
 لتعين امامها اي العشاء
 والمغرب النجاسة وانما
 عولوا على التعيين هنا
 مع كون الامر لا يظن
 المسطر المعين ولم يجد
 لا ينظر الى الجنب
 الاصل في فعل المكلف
 مؤنة عن الاعمال ما
 احسن ما مضى والاصح
 ذلك الى اعتبار قلم
 في فعله بغير الاقرار
 سلطان متعلق الاخير فكان
 مؤثرا عند ذلك حال ب ج

الصوت وطيب الصنعة ونحوها ومستحق المنفعة بملك
 ونحوه اولى فان لم يكن اهلا فله التقديم ويقدم على عبده
 الساكن لا مكاتبه في ملكه والاصح تقديم المكثري على المكري
 والمعير على المستعير والوالي في محل ولايته اولى من الافقه
 والمالك **فصل** لا يستقدم على امامه في الموقف فان تقدم بطلت
 في الجديد ولا تضر مساهاته ويندب تخلفه قليلا والاعتبار
 بالعقب ويستديرون في المسجد الحرام حول الكعبة
 ولا يضر كونه اقرب الى الكعبة في غير جهة الامام والاصح
 وكذا الوقفا في الكعبة واختلفت جهتها ويقف الذكر
 عن يمينه فان حضرا اخر احرم عن يساره ثم يتقدم الامام
 او يتاخران وهو افضل ولو حضرا رجلا او رجلا وصبي
 صفا خلفه وكذا امرأة ونسوة ويقف خلفه الرجال
 ثم الصبيان ثم النساء وتقف امامتهن وسطهن
 ويكره وقوف المأموم فرادى بل يدخل الصف ان وجد
 سعة والا فليجرح شخصا بعد الاحرام وليس اعادة المجرور
 ويشترط علمه بانتقالات الامام بان يراه او بعض صف
 او يسمعه مبدعا واذا جمعها مسجد صح الاقتداء وان
 بعدت المسافة وحالت الابنية ولو كانا بفضاء شرط
 ان لا يزيد ما بينهما على ثلثماية ذراع تقريبا وقيل بخديدا
 فان تلاحق شخصان او صفان اعتبرت المسافة بين
 الاخير والاول وسواء الفضاء الملوكة والوقف والمبعض
 ولا يضر الشارع المطروق والنهر المموج الى استباحة على
 الصحيح فان كانا في بنائين كصحن وصفة او بيت فطريقا
 احكمهما ان كان بنا المأموم يمينا او شمالا وجب اتصال صف
 من احذ البنائين بالآخر ولا تضر فرجة لا تسع واقفا في

أصلها في أصل الرخصة عدم صحة
فإنك تعلم يقيناً في المتن وكذا
بلا ترجيح سوى هذا أو قوله
في التقاطع والولاء أن يسوياً
أم يوجب وجهاً ولا
ثالث لهما لم يغني

الأصح وإن كان خلف بناء الإمام فالصحيح صحة القدوة بشرط
أن لا يكون بين الصنفين أكثر من ثلاثة أذرع والطريق الثاني
لا يشترط إلا القرب كالقضاء أن لم يكن حائلاً وحال باب
ناقد فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية فوجهان أو جدار
بطلت باتفاق الطريقين **قلت** الطريق الثاني أصح والله
أعلم وإذا صح اقتداءؤه في بناء آخر صح اقتداءه من خلفه
وإن حال جدار بينه وبين الإمام ولو وقف في علو و
إمامه في سفلى أو عكسه شرط محاذاة بعض بدنه بعض
بدنه ولو وقف في موات وإمامه في مسجد فإن لم يحل شيء
فالشرط التقارب معتبراً من آخر المسجد وقيل آخر صف
وإن حال جدار أو باب مغلق منع وكذا الباب المردود والشباك
في الأصح **قلت** يكره ارتفاع المأموم على إمامه وعكسه إلا
لحاجة فيستحب ولا يقوم حتى يفرغ المؤذن من الإقامة
ولا يبتدأ نفل بعد شروعه فيها فإن كان فيه أمه إن
لم يجش فوت الجماعة والله أعلم **فصل** شرط القدوة
أن ينوي المأموم مع التكبير الاقتداء بالجماعة والجمعة كغيرها
على الصحيح فلو ترك هذه السنة وتابع في الأفعال بطلت صلوة
على الصحيح والواجب تعيين الإمام فإن عينه وأخطأ بطلت
صلوته ولا يشترط للإمام نية الإمامة وتستحب فلو أخطأ
في تعيين تابعيه لم يضر ونصح قدوة المؤدي بالقاضي والمفترض
بالمستقل وفي الظهر بالعصر وبالعكس وكذا الظهر بالصبح
والغروب وهو كالمسبوق ولا يضر متابعة الإمام في القنوت
والجلوس الأخير في المغرب وله فراقه إذا اشتغل بهما ويجوز
الصبح خلف الظهر في الأظهر فإذا أقام الثالثة إن شاء فارقه
وإن شاء انتظره ليسلم معه **قلت** انتظاره أفضل والله أعلم

الجمعة أو غيره
فإن كان خلفه
فإن كان خلفه
فإن كان خلفه

وإن أمكنه القنوت في الثانية قنوت ولا تركه وله فراقه ليقنت
فإن اختلف فعلمها مكتوبة وكسوف أو جنازة لم تنص على
الصحيح **فصل** يجب متابعة الإمام في أفعال الصلوة
بأن يتأخر ابتداء فعله عن ابتداءه ويتقدم على فراغه
منه فإن قارنه لم يضر إلا تكبيرة الأحرام وإن اختلف بركن
بأن فرغ الإمام منه وهو فيها قبله لم تبطل في الأصح أو
بركنين بأن فرغ منهما وهو فيها قبلهما فإن لم يكن عذر
بطلت وإن كان بأن أسرع قرائته وركع قبل تمام المأموم الفا
فقليل يتبعه وتسقط البقية والصحيح يتمها ويسعى خلفه
ما لم يسبق بأكثر من ثلاث أركان مقصودة وهي الطويلة
فإن سبق بأكثر فقليل يفارقة والأصح يتبعه فيما هو فيه ثم
يتدارك بعد سلام الإمام ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعا
الافتتاح فمعدور وهذا كله في الموافق فامام مسبوق ركع الإمام
في فاتحته فالأصح أنه إن لم يشغل بالافتتاح والتعود ترك
قراءته وركع وهو مدرك للركعة والأزمنة قراءة بقدره ولا
يشغل المسبوق بسنة بعد التحريم بل بالفاتحة إلا أن يعلم
أدراكها ولو علم المأموم في ركوعه أنه ترك الفاتحة أو شك
لم يعد إليها بل يصلي ركعة بعد سلام الإمام فلو علم أو
شك وقد ركع الإمام ولم يركع هو قراها وهو متخلف
بعذر وقيل يركع ويتدارك بعد سلام الإمام ولو سبق
إمامه بالتحريم لم تنعقد أو بالفاتحة أو التشهد لم يضر
ويجزيه وقيل يجب إعادته ولو تقدم بفعل كركوع أو
سجود إن كان بركنين بطلت والأفلا وقيل تبطل
بركن **فصل** خرج الإمام من صلوته انقطعت القدوة
فإن لم يخرج وقطعها المأموم جاز وفي قوله لا يجوز إلا

بعذر يرخص في ترك الجماعة ومن العذر تطويل الاءمام
او تركه سنة مقصودة كتشهد ولو احرّم منفردة اثم نوى
القدوة في خلال صلوته جاز في الاظهر وان كان في ركعة
اخرى ثم يتبعه قايما كان او قاعدا فان فرغ الامام اولاه
فهو مكسوف او هو فان شاء فارقه وسلم وان شاء انتظره
ليسلم معه وما ادركه المسبوق فاول صلوته فيعيد في الباقي
القنوت ولو ادركه ركعة من المغرب تشهد في ثابته وان
ادركه ركعتا ادركه الركعة **قلت** بشرط ان يطمئن قبل ارتفاع
الامام عن اقل الركوع والله اعلم ولو شك في ادرائه حد الاجزاء
لم تحسب ركعته في الاظهر ويكبر للاحرام ثم للركوع فان
نواها بتكبيره لم تنعقد وقيل تنعقد نفلا وان لم ينو
بها شيئا لم تنعقد على الصحيح ولو ادركه في اعتداله فما
بعده انتقل معه مكبرا والاصح انه يوافق في التشهد
والتشبيحات وان من ادركه في سجدة لم يكبر للانتقال
اليها واذا سلم الامام قام المسبوق مكبرا ان كان موضع
جلوسه والافلا في الاصح **باب** صلوة المسافر انما
تقص رباعية مؤداة في السفر لطويلة المباح لا فائنة الحضر
ولو قضى فائتة السفر فالأظهر قصرة في السفر دون الحضر
ومن سافر من بلدة فاول سفره مجاوزة سورها فان كان
وراء عمارة اشترط مجاوزتها في الاصح **قلت** الاصح لا يشترط
والله اعلم فان لم يكن سور فاوله مجاورة العمران لا الخراب
والبساتين والقرية كبلدة واول سفر ساكن الحيايم مجاوزة
الحلّة واذا رجع انتهى سفره ببلوغه ما شرط مجاوزة
ابتداء ولو نوى إقامة اربعة ايام بموضع انقطع سفره
بوصوله ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه على الصحيح

٣٠
مخلوط من ماء لوان الزمان انا باكله
الوكوع اوزاد في الخفايا اقل
دايم يوم في العود والامم في الزرع
فقط ساقرة الامم في الزرع
لاقل الكوع وهو طاهر في الزرع
شجيرة في عيش على
من اثنى بغير

ولو أقام ببلد بعيد ان يرحل اذا حصلت حاجة يتوقفها
كل وقت قصر ثمانية عشر يوما وقيل اربعة وفي قول ابا
وقيل هذا الخلاف في خايف القتال لا التاجر ونحوه ولو علم
بقضاءها مدة طويلة فلا قصر على المذهب **فصل** طويل
السفر ثمانية واربعون ميلا هاشمية **قلت** وهي مرحلتان
يسير الاقال والبعج كالبر فلو قطع الالمال فيه في ساعة قصر
وانه اعلم ويشترط قصد موضع معين او لا فلا قصر للهائم
وان طال تردده ولا طالب غريم وابق يرجع متى وحده
ولا يعلم موضعه ولو كان لمقصده طريقان طويل وقصير
فمسلك الطويل لغرض كسهولة او امن قصر والا فلا في
الظاهر ولو تبع العبد او الزوجة او الجندي مالك امره في
السفر ولا يعرف مقصده فلا قصر فلو نوا مسافة القصر
قصر الجندي دونها ومن قصد سفرا طويلا فسار ثم
ينوي رجوعا انقطع فان سار فسفر جديد ولا يترخص العليم
بسفره كابق وناشرة فلو انشاء مباحا ثم جعله معصية
فلا ترخص في الاصح ولو انشاء عاصيا ثم تاب فمضى السفر
من حين التوبة ولو اقتدى بمتم لحظته لزمه الا تمام ولو عرف
الامام المسافر واستخلف متهما ثم المقتدون وكذا الوعاذ
الامام واقتدى به ولو لزم الا تمام مقتديا ففسدت صلوة
او صلوة امامه او بان امامه محدثا ثم ولو اقتدى بمتم
ظنه مسافرا بان مقيما او بمن جهل سفره اثم ولو علمه
مسافرا وشك في نيته قصر ولو شك فيها فقال ان قصر
قصرت والا اتممت قصر في الاصح ويشترط للقصر نيته في الاحرام
والتمر عن منافيتها واما ما قالوا حرم قاصدا ثم تردد في انه
يقصر ام يتم او في انه نوى القصر او اقام له لثلاثة شك

قوله
تسيرا انتقال على الوجه المقادير
من التزول لا شتر لحة وأكل وخلق
أي الحيوانات المتقلبة بالاحمال والظواهر
انطلاقا بين الابل غيرهما والاشهر على
السنة المستأنس ان المراد تسير الابل كما ذكر
على وجه وعبار الشوبى قوله تسير الانتقال
وهي الابل الجملة لأن مخطوطة المعبر أو تسير
وفي التمام النقل واحد الانتقال كحل وإجمال
ومنه قولهم اعطى نقله أرزق هـ ومنه يعلم ان
في الكلام يجوز ان المراد بالانتقال الابل
الخاصة للانتقال أي الاحمال والعلاقة
المجاورة فثبت الابل انتقالا بأهم اجالها
التي على ظهرها فتأمل اهـ بحيرى

ان انقضت بينهما فان عادوا بعد طهر
وجبت الاستنفا في الاطهر يوم

وعسر اجتماعهم في مكان وقيل لا تستثنى هذه الصورة وقيل
ان حال نهر عظيم بين شقيها كانا كبلدين وقيل ان كانت
قري فاقصبت تعددت الجمعة بعددها فلو سبقها
جمعة فالصحيحة السابقة وفي قوله ان كان السلطان
مع الثانية ففي الصحيحة والمعتبر سبق التحريم وقيل التحلل
وقيل باول الخطبة فلو وقعت معا وشك استوفقت الجمعة
وان سبقت احدها ولم تتعين او تعينت ونسيت
صلوا ظهر او في قوله جمعة الرابع الجماعة وشرطها غيرها
وان تقام باربعين سكتا حرا ذكرا مستوطنا لا يطعن
شتم ولا صيفا الا الحاجة والصحيح انعقاد بالمرضى وان
الامام لا يشترط كونه فوق اربعين ولو انقضت الاربعون
او بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول في غيبتهم ويجوز
البناء على ما مضى ان عاد واقبل طول الفضل وكذا بناء
الصلوة على الخطبة ان انقضت في الصلوة بطلت وفي
قوله لا ان بقي اثنان وتصح خلف العبد والصبي و
المسافر في الاظهر اذا تم العدد بغيره ولو بان الاسام
جنبيا او محدثا صحت جمعهم في الاظهر ان تم العدد
بغيره والا فلا ومن لحق الامام المحدث رآه لم يحسب
ركعتة على الصحيح الخامس خطبتان قبل الصلوة و
اركانها خمسة حمد الله تعالى والصلوة على رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولفظها متعين والوصية بالتقوى
ولا يتعين لفظها على الصحيح وهذه الثلاثة في
الخطبتين والرابع قراءة آية في احداهما وقيل في
الاولى وقيل فيهما وقيل لا تجب والخامس ما يقع
عليه اسم دعاء المؤمنين في الثانية وقيل لا يجب ويشترط

كونها

كونها عريضة مرتبة الاركان الثلاثة الاول وبعد
الزوال والقيام فيهما ان قدر والجلوس بينهما واسماع
اربعين كاملين والحديد انه لا يحرم عليهم الكلام وسين
الالصقات **قلت** الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشرط
والله اعلم والاظهر اشتراط الموالاة وطهارة الحدث والجنت
والستر وتن على منبر او مرتفع ويسلم على من عند المنبر
وان يقبل عليهم اذا صعد ويسلم عليهم ويجلس ثم
يؤذن وان تكون بليغة مفهومة قصيرة ولا يلتفت
يمينا وشمالا في شيء منها ويعتمد على سيف او عصا
وخوه ويكون جلوسه بينهما نحو سورة الاخلاص واذا
فرغ شرع المؤذن في الاقامة وبادر الامام ليبلغ المراء
مع فراغه ويقدر في الاولى الجمعة والثانية المداقير
جهرا **فصل** بين الغسل لحاضرها وقيل لكل احد
ووقته من الفجر وتقريبه من ذهابه افضل فان عجز
في الاصح ومن المستنون غسل العبد والكسوف والاستسقاء
ولغسل الميت والمجنون والمغمى عليه اذا افاقا و
الكافر اذا اسلم واغسل الحية والكاهن غسل غاسل
الميت ثم الجمعة وعكسه القديم **قلت** القديم
هنا اظهر ورجحه الاكثرون واحاديثه صحيحة كثيرة
وليس للمحدث حديث صحيح والله اعلم والتكبير اليها
ما شيا تشككه وان يستعمل في طريقه وحضوره بقراءة
او ذكر ولا يتخطى وان يتزين بأحسن ثيابه وطيب
وارالة الظفر والريح **قلت** وان يقرأ الكهف يومها
وليلائها ويكثر الدعاء والصلوة على رسول الله صلى الله
عليه وسلم ويحرم على ذي الجمعة التشاغل بالبيع وغيره

قال الشيخ تقي الدين
الحق والمحققان غياثية
لجمع اهل شيوخنا الاخلاص
في مفرق اديب التمدد قليوب



بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب فان باع صح ويكره
 قبل الاذان بعد الزوال والله اعلم **فصل** من ادرك
 ركوع الثانية ادرك الجمعة فيصلي بعد سلام الامام ركعة
 وان ادركه بعده فاتته فيتم بعد سلامه ظهرا اربعاً
 والاصح انه ينوي في اقتدائه الجمعة واذا خرج الامام
 من الجمعة او غيرها بحدوث او غير جاز الاستخلاف في
 الاظهر ولا يستخلف للجمعة الا مقتدياً به قبل حدثه
 ولا يشترط كونه حاضراً للخطبة ولا الركعة الاولى في
 الاصح فيها ما ثم ان كان ادرك الاولى تمت جمعتهما
 والاقتصر لهما دون ذلك في الاصح ويراعى المسبوق نظم
 المستخلف فاذا صلى ركعة تشهد وأشار اليهم ليفارقوه
 او ينتظروا ولا يلزمهم استئناف ثانية القدوة في الاصح
 ومن رخص عن السجود فامكنه على انسان فعل والا فالصحيح
 انه ينتظر ولا يؤمى به ثم ان تمكن قبل ركوع امامه
 سجد فان رفع والامام قابضاً قرأ او ركع فالاصح يركع
 وهو كمسبوق فان كان امامه فرغ من الركوع ولم يسلم
 وافقه فيما هو فيه ثم صلى ركعة بعده فان كان سلم
 فاتته الجمعة وان لم يمكنه السجود حتى ركع الامام ففي
 قول يراعى نظم نفسه والظاهر انه يركع معه ويحسب
 ركوعه الاول في الاصح فلو سجد على ترتيب نفسه عما لم يان
 واجبه المتابعة بطلت صلوة وان شئ او جهل لم يحسب
 سجوده الاول فاذا سجد ثانياً حسب والاصح ادراك الجمعة
 بهذه الركعة اذا مكثت السجدة ان قبل سلام الامام ولو
 تخلف بالسجود ثانياً حتى ركع الامام الثانية ركع معه على
 المذهب **باب** صلوة الخوف هي انواع الاول يكون

العدو

في ركعة واحدة من ركوع الاول وسجدة الثانية

العدو في القبلة فيرتب الامام القوم صفين ويصلي بهم
 فاذا سجد سجد معه صف سجدت به وحرس صف فاذا قاموا
 سجد من حرس ولحقوه وسجد معه في الثانية من حرس او لا
 وحرس الاخرون فاذا جلس سجد من حرس وتشهد بالصفين
 وسلم وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفات
 ولو حرس فيهما فرقاً صف جاز وكذا فرقة في الاصح الثاني
 يكون في غيرها فيصلي مرتين كل مرة بفرقة وهذه صلوة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بسطن نخل او تقف فرقة في
 وجهه ويصلي بفرقة ركعة فاذا قام الثانية فارقت
 وانتم وذهبت الى وجهه وجاء الواقفون فاقتدوا به
 فصلى بهم الثانية فاذا جلس للتشهد قاموا فاتموا الثانية
 ولحقوه وسلم بهم وهذه صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بذات الرقاع والاصح انها افضل من بطن نخل ويقراء
 الامام في انتظاره الثانية ويتشهد وفي قول يؤخر
 للتحقق فان صلى مغرباً بفرقة ركعتين وبالثانية
 ركعة وهو افضل من عكسه في الاظهر وينتظر في
 تشهده او قيام الثانية وهو افضل في الاصح او رابعه
 في كل ركعتين فلو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلوة الجميع
 في الاظهر وسهوا كل فرقة محمول في اولهم وكذا الثانية
 الثانية في الاصح لا الثانية الاولى وسهوا في الاولى
 يلحق الجميع وفي الثانية لا يلحق الاولين وبين حمل السلاح
 في هذه الانواع وفي قول يجب الرابع ان يلتمس القتال
 او يشتد الخوف فيصلي كيف امكن راكباً وما شياؤه
 في ترك القبلة وكذا الاعمال الكثيرة لحاجة في الاصح لا
 صياح ويلقى السلاح اذا دعى فان عجز امسكه ولا قضاء في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
الاعجاز والبرهان والبرهان
على كل شيء والبرهان على كل شيء

غيره

اللاظهر فان عجز عن ركوع او سجود او مئى بها والسجود اخفض
ولهذا النوع في كل قتال وهزيمة مباشرين وهرب من حريق
وسيل وسبع وعزم عند الاعسار وخوف حبسه والاصح منه
لمحرم خاف فوت الحج ولو صلوا السواد ظنوه عدوا فبان فضوا في
اللاظهر **فصل** يحرم على الرجل استعمال الحرير بفريش وغيره ويجل
للمرأة لبسه والاصح تحريم افتراشها وان للولي الباسه
الصبي **قلت** الاصح حل افتراشها وبه قطع العراقيون
وغيرهم والله اعلم وجوز للرجل لبسه للضرورة كحرو برد
مهلكين او فحاة حرب ولم يجد غيره وللحاجة كحرب وحكمة
ودفع القتال والقتال كديباح لا يقوم غيره مقامه ويحرم
المركب من ابريسم وغيره ان زاد وزن الابريسم ويجل
عكسه وكذا ان استويا في الاصح ويجل ما طرزا وطرف
بحرير قدر العادة ولبس الثوب النجس في غير الصلوة
ونحوها لا جلد كلب وخنزير الا للضرورة كفجاءة قتال
وكذا جلد الميتة في الاصح ويجل الاستصباح بالدهن
النجس على المشهور **باب** صلوة العيد بن هـ سنة
موكدة وقيل فرض كفاية وتشترع جماعة وللمنفرد والعبد
والمرأة والمسافر وقتها بين طلوع الشمس وزوالها
وبين تأخيرها الى ارتفاع كرمح وهي ركعتان يحرم بهما
ثم يأتي بدعاء الافتتاح ثم سبع تكبيرات يقف بين كل
ثنتين كايته معتد لين يهلل ويكبر ويحمد ويجلس سبحان
والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يتعوذ ويقرأ ويكبر
في الثانية خمسا قبل القراءة ويرفع يديه في الجميع وتسكن
فرضا ولا بعضا ولو نسيها وشرع في القراءة فانت وفي
الفديم يكبر ما لم يركع ويقراء بعد الفاتحة في الاولى

وفي

وفي الثانية اقربت بكما لها جهر او تسن بعد ها خطبتان
اركانها كهي في الجمعة ويعلمهم في الفطر الفطرة وفي
الاضحى الاضحية ويفتح الاولى بتسبع تكبيرات والثانية
بسبع ولأء ويندب الغسل ويدخل وقته بنصف الليل
وفي قوله بالفجر والتطيب والتزين كالمجموعة وفعلها في التمسح
افضل وقيل بالصراخ الا العذر ويستخلف من يصلي بها
لضعفة ويندب في طريق ويرجع في اخر ويكبر الناس
ويحضر الامام وقت الصلوة ويعجل في الاضحية **قلت**
وياكل في العبد الفطر قبل الصلوة ويمسك في الاضحية و
يندب ما شيا بسكينة ولا يكره النقل قبلها لغير الامام والله
اعلم **فصل** يندي التكبير بغروب الشمس ليلي العبد
في المنازل والطرق والمساجد والاسواق برفع الصوت
والاظهار اذ امتد حتى يحرم الامام بصلوة العيد ولا يكره الحاج
ليلة الاضحية بل يلبى ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوة في
الاصح ويكبر الحاج من ظهر يوم النحر ويحتم بصبح اخر
التشريق وغيره كهو في الاظهر وفي قول من مغرب ليلة
النحر وفي قول من صبح عرفه ويحتم بعصر اخر التشريق
والعمل على هذا والاظهر انه يكبر في هذه الايام للفاية والرا
والنافلة وصيغته المحبوبة الله اكبر الله اكبر الله اكبر
لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ويستحب ان
يزيد كبير الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا ولو
شهدوا يوم الثلاثاءين قبل الزوال برؤية الهلال ليلة
الماضيم افطروا وصلينا العيد وان شهدوا بعد الغروب
لم تقبل الشهادة او بين الزوال والغروب افطروا وفاتت
الصلوة ويشترع قضاءها متى شاء في الاظهر وقيل في

تبت

باب في صلاة الكسوف والشمس والقمر

قوله يصلي من الغداة **باب** صلاة الكسوفين هي سنة فيحرم بنية صلاة الكسوف ويقراء الفاتحة ويركع ثم يرفع ثم يقرأ الفاتحة ثم يركع ثم يعتدل ثم يسجد فبذلك ركعة ثم يصلي الثانية كذلك ولا يجوز زيادة ركوع ثالث لتمام الكسوف ولا نقصه للاجلاء في الاصح والأكمل ان يقرأ في القيام الاول بعد الفاتحة بالبقرة وفي الثاني كما في آية منها وفي الثالث مائة وخمسين والرابع مائة تقريبا ويسجد في الركوع الاول قدر مائة من البقرة وفي الثاني ثمانين والثالث سبعين والرابع خمسين تقريبا ولا يطول السجدة في الاصح **قلت** الاصح تطويلها ثبت في الصحيحين ونص في البويطي انه يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله اعلم وتسن جماعة ويجهر بقراءة كسوف القمر لا الشمس ثم يخطب الامام خطبتين باركانها في الجمعة ويحث على التوبة والخير ومن ادرك الامام في ركوع الاول ادرك الركعة او في ثان او قيام ثان فلا في الاظهر وتفوت صلاة الشمس بالاجلاء وبغروبها كاشف والقمر بالاجلاء وطلوع الشمس لا الفجر في الجديد ولا بغروبه خاسف ولو اجتمع كسوف وجمعة او فرض اخر قدم الفرض ان خيف فوته والا فلا يظهر تقديم الكسوف ثم يخطب للجمعة متعرضا للكسوف ثم يصلي الجمعة ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة قدمت الجنازة **باب** صلاة الاستسقاء فان تاهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء ويصلون على الصحيح ويا مريم الامام بصيام ثلاثة ايام او لا والتوبة والتقرب الى الله تعالى بوجوه البر والخروج من المظالم ومخرجون الى الصلوات

باب الرابع

في الرابع صياما في ثياب بذلة وتخشع ومخرجون الصبيان والشيخوخ وكذا البها ثم في الاصح ولا يمنع اهل الذمة من الحضور ولا يجتلبطون بنا وهي ركعتان كالعيد لكن قيل يقرأ في الثانية انا رسدنا نوحا ولا تختص بوقت العيد في الاصح ويخطب كالعيد لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير ويدعو في الخطبة الاولى اللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا من ثمار ريعا غدا يجلا سحابا طبقا داما اللهم اسقنا الغيث ولا تجعلنا من القانطين اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا ويستقبل القبلة بعد صدر الخطبة الثانية ويبلغ في الدعاء سرا وجهرا ويجوز رداة عند استقباله فيجعل يمينه يساره وعكسه ويكسه في الجدي فيجعل اعلاه اسفله وعكسه ويجوز الناس مثله **قلت** ويترك محولا حتى تنزع الثياب ولو ترك الامام الاستسقاء فعليه الناس ولو خطب قبل الصلوة جاز وبين ان يبرز لا ولا مطر السنة ويكشف غير عورت له يصيبه وان يغتسل او يتوضا في السبيل ويسجد عند الرعد والبرق ولا يتبع بصره البرق ويقول عند المطر اللهم صيبنا نافعنا ويدرعوها شاء وبعدة مطرنا بفضل الله ورحمته ويكره مطرنا بنوء كذا وسبب الريح ولو تضرعا بكثرة المطر فالسنة ان يسألوا الله تعالى رفعه اللهم حوالينا ولا علينا ولا يصلي لذلك واسر اعلم **باب** ان ترك الصلوة جاحدا وجوبها كفر وكسلا قتل جحد والصحيح قتله بصلوة فقط بشرط اخرجها عن وقت الضرورة ويستتاب ثم يضرب عنقه وقيل بنحو خمس جديدة حتى يصلي او يموت ويغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن مع المسلمين ولا يطمس قبره

قصه

فوالله انهم قد اختلفوا في ذلك
والله اعلم بالصواب

تظن وتلف عليه اللفايف وتشد فاذا وضع في قبره نزع
الشدة ولا يلبس المحرم الذكر مخيطا ولا يستتر رأسه ولا
وجه المحرمة وحمل الجنازة بين العمودين افضل من التربع
في الاصح وهو ان يضع الخشبين المقدمتين على عاتقيه
ورأسه بينهما ويحمل المؤخرتين رجلان والتربع ان
يتقدم رجلان ويتأخر آخران والمستحب اماهما بقربهما
افضل ويشترع بها ان لم يخف تغيره **فصل** في الصلوة
اركان احدها النية ووقتها كغيرها وكيفي نية الفرض
وقيل يشترط نية فرض كفاية ولا يجب تعيين المبت
فان عين واخطا بطلت وان حضرموتى نواهم الثاني
اربع تكبيرات فان خمس لم تبطل في الاصح ولو خمس امامه
لم يتابعه في الاصح بل يسلم او ينتظره يسلم معه الثالث
السلام كغيرها الرابع قراءة الفاتحة بعد الاولى **قلت**
بحزئ الفاتحة بعد غير الاولى والله اعلم الخامس الصلوة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الثانية والصحيح
ان الصلوة على الاله لا تجب السادس الدعاء للميت بعد
الثالثة السابع القيام على المذهب ان قدروا وينرفع
يديه في التكبيرات واسرار القراءة وقيل يجهر ليللا
والاصح نداء التعوذ دون الافتتاح ويقول في الثالثة
اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى اخره ويقدم عليه
اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا
وكبيرنا وذكرنا وانسانا اللهم من احييته منا فاحيه
على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان و
يقول في الطفل مع هذا الثاني اللهم اجعله قراطا ابوت
وسلفا وذخرا وعظما واعتبارا وشفيعا وثقلا به

مواد بينهما وافرغ الصبر على قلوبهما وفي الرابعة الام
لا تحرمنا اخره ولا نفتنا بعده ولو تخلف المقتدي
بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه اخرى بطلت صلوة ويكبر
المسبوق ويقراء الفاتحة وان كان الامام في غيرها
فلو كبر الامام اخرى قبل شروعه في الفاتحة كبر معه
وسقطت القراءة وان كبرها وهون الفاتحة تركها
وتابعه في الاصح فاذا سلم الامام تدارك المسبوق
بأبي التكبيرات بادكارها وقيل لا يشترط الاذكار وتشرط
شروط الصلوة للجماعة ويسقط فرضها بواحد وقيل
تجب اثنان وقيل ثلاثة وقيل اربعة ولا يسقط بالنساء
وهناك رجال في الاصح ويصلي على الغائب عن البلد
فوجب تقديمها على الدفن وتصح بعده والاصح تخصيص
الصحة بمن كان من اهل فرضها وقت الموت ولا يصلي
على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال **فروع** الجديد
ان الولي اولى بالمأمته من الولي فيعقد الملام ثم المجددان
على ثم الابن ثم ابنه ثم الاخ والاظهر تقديم الاخ للابوين
على الاخ للاب ثم ابن الاخ للابوين ثم للاب ثم العصبه
على ترتيب الارث ثم ذو والارحام ولو اجتمعوا في درجة
فلاسن العدل اولى على النص ويقدم الحر البعيد على
العبد القريب ويقف عند راس الرجل وعجزها ويجوز
على الجنائز صلوة وتحرم على الكافر ولا يجب غسله والاصح
وجوب تكفين الذي ودقنه ولو وجد عضو مسلم علم
موته صلى عليه والسقطان استهل او بكاكبر والا
فان ظهرت اماره الحيوة كاختلاج صلى عليه في الاظهر
وان لم تظهر ولم يبلغ اربعة اشهر لم يصلى عليه وكذا ان

وَلَوْ جُهِلَ كَوْنُ الْعُضْوِ مِنْ مَسَامِئِ عَلَيْهِ
يَتَجَهَّلُ اسْمُهُ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَالْقَوْصِ جَدِيدِهَا

بلغها في الاظهر ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه وهو من
 مات في قتال الكفار بسببه فان مات بعد انقضائه
 او في قتال البغاة فغير شهيد في الاظهر وكذا في القتال
 لا في سببه على المذهب ولو استشهد جنب فالاحكام
 لا يغسل وانه تزال نجاسته غير الدم ويكفن في ثيابه
 المملوطة بالدم فان لم يكن ثوبه سابغا ثم **فضل**
 اقل القبر حفرة تمنع الرياح والسبع ويندب ان يوسع
 ويعمق قامة وبسطة واللحد افضل من الشق ان صليت
 الارض ويوضع راسه عند رجل القبر ويسل من قبل راسه
 يرفق ويدخل القبر الرجال والاهل الا حق بالصلوة **قلت**
 الا ان يكون امرأة مزوجة فالاهل الزوج والله اعلم
 ويكونون وترا ويوضع في اللحد على يمينه للقبلة ووجهه الى
 جداره وظاهره بليته ونحوها ويسد فتح اللحد بلبن و
 يحنوا من دنا ثلاث حثيات تراب ثم يمال بالمساخي ويرفع
 القبر شيئا فقط والصحيح ان تسطحه اولى من تشييمه
 ولا يدفن اثنان في قبر الا لضرورة فيقدم افضلهما ولا
 يجلس على القبر ولا يوطأ ويقرب زايره كقبر منته جيا
 والمغزبة سنة قبل دفنه وبعده ثلاثة ايام ويعزى
 المسلم بالمسلم اعظم الله اجره واحسن عزاءك و
 غفر لميتك وبالكافر اعظم الله اجره وصبرك والكافر
 بالمسلم غفر الله لميتك واحسن عزاءك ويجوز البكاء
 عليه قبل الموت وبعده ويجرم الندي بتعديده
 شماتة والفوح والجزع بضرب صدره ونحوه **قلت**
 هذه مسائل مشنورة يبادر بقضاء دين الميت
 ووصيته ويكره عتني الموت لضرته به الا لفنة

قال في الغنى والنفقة ان الميت اذا مات مقربا
 الكفار جاز ان يجعل مقربا للمسلمين وسجد
 كونه ضيق النبي صلى الله عليه وسلم ان كان اهل
 كان مات عرض او
 نجاة اى نعمته
 باجور
 شرح الروض

ويعتد

حمله في غير قبر الانبياء اما
 قوت الانبياء في القبر
 عليها اهل من الجواب الذي
 للشيخ

دين

دين وبين التدوي ويكره اكراهه عليه ويجوز لاهل
 الميت ونحوهم تقبيل وجهه ولا باس بالاعلام بمو
 للصلوة وغيرها بخلاف نعي الجاهلية ولا ينظر الغا
 من بدنه الا قدر الحاجة من غير العورة ومن تعذر
 غسله يهر ويغسل الجنب والحائض الميت بلا كراهة
 واذا ماتا غسلا غسلا فقط وليكن الغاسل امينا
 فان راى خيرا ذكره او غيره حرم ذكره الا لمصلحة
 ولو تنازع اخوان او زوجتان اقرع والكافر
 احق بقربه الكافر ويكره الكفن المعصفر والغا
 فيه والمغشول اولى من الجديد والصبي كما
 لباليخ في تكفينه باثواب والحنوط مستحب وقيل
 واجب ولا يحمل الجنازة الا الرجال وان كانت
 انثى ويجرم حملها على هيئة مزرية يخاف منها
 مسقوطها ويندب للمرأة ما سترها كثابوت ولا
 يكره الركوب في الرجوع منها ولا باس باتباع المسلم
 جنازة قريبه الكافر ويكره اللغظة الجنازة واتباعها
 بنار ولو اختلط مسلمون بكفار وجب غسل الجميع
 والصلوة فان شاء صلى على الجميع بقصد المسلمين
 وهو الا فضل والمنصوص اولى واحد فواحد
 ناويا الصلوة عليه ان كان مسلما ويقول اللهم
 اغفر له ان كان مسلما ويشترط لصحة الصلوة
 تقدم غسله ويكره قبل تكفينه فلو مات بجهنم و
 نحوه وتعذرا خراجه وغسله لم يصح عليه ويشترط
 ان لا يتقدم على الجنازة الحاضرة ولا القبر على المذهب
 فيها ويجوز الصلوة عليه في المسجد وبين جعل صفو

ويجوز منه ان لا يصلى عليه فانه الطاهر
 الميت اى ابن قاسم على الحققة

فهم

وَقَدْ خَضَعَ لِرَأْسِهِ وَاللَّهُ أَوْ لِحَدِّهِ
كُنْتُ قَرِيبًا مِنْ مَقْبُولِهِ وَنَسَبُ
بِرَّاهُ مِنَ النَّارِ وَيُوقَى بَرْدُهَا يَوْمَ
الْجَمْعِ كُلُّهُ يَنْفَعُ مِنَ النَّارِ
وَالَّذِي يَنْفَعُ النَّارَ وَهِيَ الْمَكِيتُ
وَقَالَتْ نَسَبُ طَبَقِهِ النَّارُ قَدْ
أَخَذَ كُلُّهَا أَنْتَ أَرَأَيْتَ طَابَ مِنْ
عَصَى الْخَمْسِينَ إِلَى تَعْمُوسِ الْيَوْمِ
وَلَا ذَكَرَ قَتَادَةَ الْخَمْسِينَ إِلَّا بِأَنَّ يَوْمَ
الْجَمْعِ وَفِي عَصَى الْخَمْسِينَ وَأَمَّا
زِيَارَةُ صَلَاتِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَشَهَادَةُ
أَجَدِ يَوْمَ الْجَمْعِ عَلَى الْكَلْبَةِ مِنْ
الْأَهْلِ وَلَعَدَ لَهُ عَمَلٌ
الْمَدِينَةِ قَالَهُ يَوْمَ الْجَمْعِ
وَمِنْ

والزرق

[illegible][illegible]

او عشرين درهمهما والخيار في الشاتين والدرهم
لدا فحها وفي الصعود والنزول للمالك في الاصح
الا ان يكون ابله معيبه وله صعود درجتين واحدا
حرانين ونزول درجتين مع جيرانين بشرط تعذر
درجة في الاصح ولا يجوز احدا جيران مع ثنية بدل
جد عدا على احسن الوجهين **قلت** الاصح عند الجهول
الجواز وانما علم ولا يجوز ثنية وعشرة دراهم لجيران
وتجزي شاتان وعشرون لجيرانين ولا شيء في البقر
حتى تبلغ ثلاثين ففيها تباع ابن سنة ثم في كل
ثلاثين تباع وفي كل اربعين مسنة لها سنتان
ولا شيء في الغنم حتى تبلغ اربعين فشاة جد عدا
ضان او ثنية معز وفي مائة واحدة وعشرين شاتان
وما بين واحد وثلاث واربع مائة اربع ثم في كل مائة
شاة **فصل** ان اتحد نوع الماشية اخذ الفرض
منه فلو اخذ عن ضان معزا او عكسه جاز في الاصح
بشرط رعاية القيمة وان اختلف كضان ومعز ففي
قول ابو خذ من اكثر فان استويا فالاعبط والاظهر
انه يخرج ما شاء مفسطا عليها بالقيمة فاذا كان
ثلاثون عذرا وعشر نعجات اخذ عذرا او نعجة بقيمة
ثلاثة ارباع عذره وربع نعجة ولا تؤخذ مريضة ولا
معيبة الا من مثلها ولا ذكر الا اذا وجب وكذا لو تمحضت
ذكورا في الاصح وفي الصغار صغيرة في الجدي والاربا
واكولة وحامل وخيار الا برضى المالك ولو اشتراك
اهل الزكاة في ماشية ركبيا كرجل وكذا لو خلطوا بحاورة
بشرط ان لا يتميز في المشرع والمسرح والمراح وموضع

الحلب

اي هو الزنبي

كان كانه قيمة الظان ثمن والقيمة
تختلف في ثمن ذراع النعجة ربع
والثمن ارباع النعجة ربع وثمن النعجة
ما شاعا في ثمن النعجة ربع
املا عبد الله بن سليمان الجعفي

في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يميز
في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يميز
في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يميز

الحلب وكذا الراعي والفحل في الاصح لاشية الخلطة في
الاصح والاظهر تأثير خلطة الثمر والزرع والنقد
وعروض التجارة بشرط ان لا يتميز الناظر والجيران
والدكان والمخاريس ومكان الحفظ ونحوها ولو جوب
زكاة الماشية شرطان مضى المحول في
ملكه لكن مانح من نصاب يزكي لماله ولا يضم
المملوك بشراء او غيره في المحول فتوادعي النتاج بعد
المحول صدق فان اتهم خلف ولو زال ملكه في المحول
فعاد او بادل مثله استأنف وكونها سائمة فان
علقت معظم المحول فلا زكاة والا فالاصح ان علقت
قدرا تغيش بدونه بلا ضرر بين وجبت والا فلا
ولو سامت بنفسها او اعتلفت السائمة او كانت عوا
في حرث ونضح ونحوه فلا زكاة في الاصح واذا ورت
ماء اخذت زكاتها عنده والا فعند بيوت اهليها
ويصدق المالك في عددها ان كان ثقة والا فتعد
عند مصيق **باب** زكاة النبات تختص بالقوت
وهو من الثمار الرطب والعنب ومن الحب الحنطة و
الشعير والارز والعدس وسائر المقتات اختيارا
وفي القديم يجب في الزيتون والرغفران والورس والقرطم و
العسل ونصابه خمسة اوسق وهي الف وستماية رطل
بغدادية وبالدمشقي ثلاثماية وستة واربعون رطلا
وثلاثان **قلت** الاصح ثلاثماية واثنان واربعون وستة
اسباع رطل لان الاصح ان رطل بغداد مائة وثمانية وعشرون
درهما واربعة اسباع درهم وقيل بل اسباع وقيل ثلاثون
درهما والله اعلم ويعتبر تمر اوزيبان تمر اوزيب

ب

في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يميز
في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يميز
في كل واحد من هذه
الاشياء ما لا يميز

مل

ن

والا فطبا وعنبا والحب مضغ من تبنه وما اذخر في قشره كالارز
والعسل ف عشرة اوسق ولا يكمل جنس بجنس ويضم النوع
الى النوع ويخرج من كل بقسطه فان عثر اخرج الوسط ويضم العسل
الى الحنطة لانه نوع منها والسلت جنس مستقر وقيل
شعير وقيل حنطة ولا يضم تمر عام وزرعه الى
اخر ويضم تمر العام بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه
وقيل ان اطلع الثاني بعد جداد الاول لم يضم وزرع العام
يضمن والاظهر اعتبار وقوع حصا في سنة وواجب
ما شرب بالمطر او غرقه لقربه من الماء من تمر وزرع
العشر وما سقى بنضج او دولا او بماء اشتره نصفه
والقنوات كالمنظر على الصحيح وما سقى بهما سواء ثلثه
ارباعه فان لم يلب احد هاهنا في قول يعتبر هو والاظهر
يقسط باعتبار الزرع ومائة وقيل بعد السقيات
وتجب بيد وصلايح الثمر واشتداد الحب وبين خرص
الثمر اذا بدا صلاحه على ما لكه والمشهور اذ خال جميعه
في الحرص وانه يكفي خارص وشرطه العدالة وكذا
الحرية والذكورة في الاصح فاذا خرص والاظهر ان
حق الفقرا ينقطع من عين الثمر ويصير في ذمة المالك
التمر والزبيب ليخرجهما بعد جفافه ويشترط التصريح
بتضمينه وقبول المالك على المذهب وقيل ينقطع بنفس
الخرص فاذا ضمن جاز نصره في جميع الخروص وبيعا
غيره ولو ادعى هذا الخروص بسبب خفي كسرته او طاهر
عرف صدق يمينه فان لم يعرف الظاهر طولب بيمينه
على الصحيح ثم يصدق بيمينه في الهلاك ولو ادعى خيف
الخارص او غلظه بما بعد لم يقبل او بمخيل قبل في الاصح

كيفية

باب في غلظه وما بعد لم يقبل او بمخيل قبل في الاصح

باب زكاة النقد بنصاب الفضة ما يتأد بهم والذهب
عشرون مثقالا بوزن مكة وزكاهما ربع عشر ولا شيء في المغشوش
حتى يبلغ خالصه نصابا ولو اختلف اثناء منهما وجهل اكثرهما
زكى الاكثر ذهبا وفضة او ميز ويزكى المحرم من خلي وغيره
لا المباح في الاكثر فمن المحرم الالباء والسوار والخلخال للباس
الرجل فلو اتخذ سوارا بلا قصد او قصد اجارته لمن له استعماله
فلان زكاة في الاصح وكذا الوانكسر الحلي وقصد اهلاحه ويجرم
على الرجل حلي الذهب الا الانف والاعمدة والسن لا الاصبع
ويجزم سن الحاتم على الصحيح ويجل له من الفضة الحاتم
على الصحيح ~~ويجزم من الفضة الحاتم~~ وتخلية آلات الحرب
كالسيف والرمح والمنطقة لا ما لا يلبسه كالتسرج والابحار
في الاصح وليس للمرأة تخلية آلات الحرب ولها البس انواع حلي
الذهب والفضة وكذا ما سجد بهما في الاصح والاصح تجزم
لها الغنى في السرف كخلخال ولانه ما يتأد بهار وكذا اسرافه
في آلة الحرب وجواز تخلية المصحف بفضة وكذا المرأة بذهب
وشرط زكاة النقد الحول ولا زكاة في سائر الجواهر كاللؤلؤ
باب زكاة المعدن والركاز والتجارة من استخراج
ذهبا وفضة من معدن لزمه ربع عشرة وفي قول الخمس وفي
قول ان حصل بتعب فربع عشرة والا فخمسة ويشترط
النصاب لا الحول على المذهب فيهما ويضم بعضه الى بعض
ان تتابع العمل ولا يشترط اتصال الذيل على الجديد واذا
قطع العمل بعد رضم والا فلا يضم الاول الى الثاني ويضم
الثاني الى الاول كما يضمه الى ما ملكه بغير المعدن في الحال
النصاب وفي الركاز الخمس يصرف مصرف الزكاة على المشهور
وشرطه النصاب والنقد على المذهب لا الحول وهو الموقوف

في الحاتم

باب في غلظه وما بعد لم يقبل او بمخيل قبل في الاصح

باب في غلظه وما بعد لم يقبل او بمخيل قبل في الاصح

المجاهلي فان وجد اسلامي علم مالكة فله والا فلقطه وكذا
 ان لم يعلم من اي الضربين هو وانما يملكه الواحد وتلزمه
 الزكاة اذا وجدته في موات او في ملك احياه فان وجد في
 مسجد او شارع فلقطه على المذهب او في ملك شخص
 فلقطه ان ادعاه والا فلهن ملك منه وهكذا حتى ينتهي
 الى المحيي ولو تنازع بايع ومشتري ومكر ومكتر او معبر
 ومستعير صدق د واليد يمينه **فصل** شرط زكاة التجارة
 في الحول والنصاب معتبرا باخر الحول وفي قول بطرفيه
 وفي جميعه فعلى الاظهر لو رد الى النقد في خلال الحول
 وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح انه ينقطع
 الحول ويبتدأ حوله من ثمنها ولو تم الحول وقيمة العرض
 دون النصاب فالاصح انه يبتدأ الحول ويبطل الاول ويصير
 عرض التجارة للمقنية بنيتها وانما يصير العرض للتجارة
 اذا قترنت نيتها بكسبه معاوضة كسواء وكذا المهر وعوض
 الخلع في الاصح لا بالهبة والاحتطاب والاسترداد البعيب
 واذا ملكه بنقد نصاب فحوله من حين ملك النقد او دونه
 او بعرض قنية فمن الشراء وقيل ان ملكه بنصاب سائمة
 بني على حوله ويضم الرخ الى الاصل في الحول ان لم ينض
 لان نض في الاظهر والاصح ان ولد العرض وثمره مال
 تجارة وان حوله حول الاصل واجبه ربع عشر قيمه
 فان ملك بنقد قوم به ان ملك بنصاب وكذا دونه
 في الاصح او بعرض فيغالب نقد البلد فان غلب نقدان
 وبلغ باحد همتا نصيبا قوم به فان بلغ بهما قوم بالا نفق
 للمفقر وقيل بخير المالك وان ملك بنقد وعرض
 قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب ويجب فطرة عبيد

التجارة

فقد استردا د بعب
 اي حيث لم يكن المردود من اموال
 التجارة والا فلقطه باقرب
 وماله يقال في الاقاله بخير

فقد استردا د بعب
 اي حيث لم يكن المردود من اموال
 التجارة والا فلقطه باقرب
 وماله يقال في الاقاله بخير

فقد استردا د بعب
 اي حيث لم يكن المردود من اموال
 التجارة والا فلقطه باقرب
 وماله يقال في الاقاله بخير

التجارة مع زكاتها ولو كان العرض سائمة فان كل نصاب
 احدي الزكاتين فقط وجبت ونصابها فزكاة العبد والجدي
 فعلى هذا الوسيط حول التجارة بان اشترى بما لها بعد سنة
 اشهر نصاب سائمة فالاصح وجوب زكاة التجارة اتمام حولها
 ثم يفتتح حول الزكاة العبد ابدا واذا قلنا عامل القراض لا يملك
 الرخ بالظهور فعلى المالك زكاة الجميع فان اخرجهما من مال
 القراض حسبت من الرخ في الاصح وان قلنا يملك بالظهور
 لزوم المالك زكاة راس المال وحصته من الرخ والمذهب
 يلزم العامل زكاة حصته والله اعلم **باب** زكاة
 الفطرة يجب باول ليلة العيد في الاظهر فتخرج عن موات
 بعد الغروب دون من ولد ويسق ان لا تؤخر عن صلوته
 ويحرم تأخيرها عن يومه ولا فطرة على كافر الا في عبده وقربه
 المسلم في الاصح ولا رقيق وفي المكاتب وجه ومن بعضه
 هو يلزمه بقسطه ولا معسر من لم يفضل عن قوته
 وقوة من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومه شيء فمعسر
 ويشترط كونه فاضلا عن مسكن وخادم محتاج اليه في
 الاصح ومن لزومه فطوره لزومه فطوره من تلزمه نفقته
 لكن لا تلزم من المسلم فطرة العبيد والقريب والرؤ
 الكفار ولا العبد فطرة زوجته ولا الابن فطرة زوجته
 ابية وفي الابن وجه ولو اعسر الزوج او كان عبدا فالأظهر
 انه تلزم زوجته المحرة فطرتها وكذا اسيد الامه **قلت**
 الاصح المنصوص لا تلزم المحرة والله اعلم ولو انقطع خبر
 العبد فالمد هب وجوب اخراج فطوره في الحال وقيل اذا
 عاد وفي قول لا شيء والاصح ان من ايسر ببعضه صاع
 يلزمه والله لو وجد بعض الصبيحان قدم نفسه ثم زوجته

فقد استردا د بعب
 اي حيث لم يكن المردود من اموال
 التجارة والا فلقطه باقرب
 وماله يقال في الاقاله بخير

ثم ولده الصغير ثم الاب ثم الام ثم ولده الكبير وهي صاع
 وهو ستمائة درهم وثلاثون وتسعون وثلاث **قلت**
 الاصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة اسباع
 درهم كما سبق في زكاة النباه والله اعلم وجنسه الفوت
 المعشر وكذا الاقط في الاظهر وتجب من قوت بلده وقيل
 من قوته وقيل يتخير بين الاقوات ويجزي الاعلى عن الادنى
 ولا عكس والاعتبار بالقيمة في وجهه ويزيادة الاقنيات
 في الاصح **قلت** خير من الرزيب وله ان يخرج عن نفسه
 من قوت وعن قريبه اعلى منه ولا يبعث الصاع ولو كان
 في بلد اقوات لا غالب فيها تحير والافضل اشرفها
 ولو كان عبده ببلد اخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد
 العبد **قلت** الواجب المحب السليم ولو اخرج من ماله
 فطرة ولده الصغير الغني جازا كجنبي اذن بخلاف الكبير
 ولو اشترك مؤسر ومحرر في عبد لزم المؤسر نصف صاع
 ولو ايسر واختلف واجبهما اخرج كل واحد نصف صاع
 من واجبه في الاصح والله اعلم **باب** من تلزمه
 الزكاة وما تجب فيه شرط وجوب زكاة المال الاسلام
 والحرية وتلزم المرتدان ايقينا ملكه دون المكاتب وتجب
 في مال الصبي والمجنون وكذا من ملك ببعضه الحر
 نصا با في الاصح وفي المخصوب والضال والمجود في الاظهر
 ولا يجب دفعها حتى يعود والمشتري قبل قبضه وقيل
 فيه القولان وتجب في احوال عن الغائب ان قدر عليه والا
 فكم مخصوب والدين ان كان ماشية او غير لازم كمال
 كتابته فلا زكاة او عرضا او نقدا فكذا في القديم وفي
 الجديد ان كان حالاً وتعذر اخذه لا عسار وغيره

من قوت وعن قريبه اعلى منه ولا يبعث الصاع ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها تحير والافضل اشرفها ولو كان عبده ببلد اخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد

فكم مخصوب

فكم مخصوب وان تيسر وجب تركيته في الحال او مؤجلا
 فالمدى ان كتم مخصوب وقيل يجب دفعها قبل قبضه
 ولا يمنع الدين وجوبها في الاظهر الا قتال والثالث
 يمنع في المال الباطن وهو النقد والعرض فعلى الاول
 لو جبر عليه لادين في الحال الحول في الحجر فكم مخصوب ولو اجتمع
 زكاة ودين ادني في تركه قد مت وفي قول الدين
 وفي قول يستويان والغنيمه قبل القسمة ان اختار
 الغانمون تملكها ومضى بعده حول والجميع صنف
 زكوي وبلغ بضيب كل شخص نصيبا او بلغه المجموع
 في كسوت الخلطة وجبت زكاتها والا فلا ولو اصدقها
 نصيب سائمة معينة لزمتها زكوتها اذا تحول من الاصدق
 ولو اكرى دارا ربع سنين بثمانين ديناراً وقبضها فلا يظهر
 انه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة ما استقر فيخرج عند تمام
 السنة الاولى زكاة عشرين ولتمام الثانية زكاة عشرين
 لسنة وعشرين لسنة ولتمام الثالثة زكاة اربعين لسنة
 وعشرين لثلاث سنين ولتمام الرابعة زكاة ستين لسنة
 وعشرين لاربعة سنين والثاني يخرج لتمام الاولى زكاة ثمانين **فصل**
 تجب الزكاة على الفور اذا تمكن وذلك بحضور المالك والاصناف
 وله ان يؤدي بنفسه زكاة المال الباطن وكذا الظاهر
 على الجديد وله التوكيل والصرف الى الامام والظاهر
 ان الصرف الى الامام افضل الا ان يكون حايضا وتجب
 النية فينوي هذا فرض زكاة مالي او فرض صدقة مالي
 ونحوها ولا يكفي فرض مالي وكذا الصدقة في الاصح
 ولا يجب تعيين المال ولو عين لم يقع عن غيره ويكفي
 الوي النية اذا اخرج زكاة الصبي والمجنون وتكفي

من قوت وعن قريبه اعلى منه ولا يبعث الصاع ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها تحير والافضل اشرفها ولو كان عبده ببلد اخر فالاصح ان الاعتبار بقوت بلد العبد

فيكون عند التفريق ايضا ولو دفع الى السلطان كفت
النية عنده فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى
السلطان والاصح انه تدرج السلطان النية اذا اخذ زكاة
الممتنع وان نية تكفي **فصل** لا يصح تعجيل الزكاة على
ملك النصاب ويجوز قبل الحول ولا تعجل لعامين في الاصح
وله تعجيل الفطرة من اول رمضان والصحيح منعه قبله
وانه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب
قبل اشتداده ويجوز بعدهما بشرط اجزاء المعجل بقضاء
المالك اهلا للوجوب الى آخر الحول وكون القابض في
آخر الحول مستحقا وقيل ان خراج عن الاستحقاق
في اثنا الحول لم يجز ولا يصح غناءه بالزكاة واذا لم يقع المعجل
زكاة استرد ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع والاصح
انه ان قال هذه زكوتي المعجلة فقط استرد وان لم
يسعرض للتعجيل ولم يعلم القابض لم يسترد وانما لو اختلفا
في مثبت الاسترداد صدق القابض بيمينه ومتى ثبت
والمعجل تالف وجب ضمانه والاصح اعتبار قيمته يوم القبض
وانه ان وجدته ناقصا فلا ارش ولا يسترد زيادة
منفصلة وتأخير الزكاة بعد التمكن يوجب الضمان وان
تلف المال ولو تلف قبل التمكن فلا ولو تلف بعرضه فلا ظهر
انه يعزم فسط ما بقي وان تلفه بعد الحول وقبل
التمكن لم تسقط الزكاة وهي تتعلق بالمال تعلق الشركة
وفي قول يتعلق الرهن وفي قول بالذمة فلو باعه قبل
اخراجها فلا يظهر بطلان في قدرها وصحة في الباقي
كتاب الصيام يجب صوم رمضان باكمال
شعبان ثلثين اوروية الهلال وتبوت رؤيته بعدد وفي

قوله عدلان وشرط الواحد صفة العدول في الاصح لا عبد
وامرأة واذا صمنا بعدد ولم نر الهلال بعد ثلاثين افطرنا
في الاصح وان كانت السماء مضيئة واذا روى ببطلان حكمه
البلد القريب دون البعيدة مسافة القصر وقيل باختلاف
المطالع **قلت** هذا الاصح والله اعلم واذا لم يوجب على
البلد الاخر فسا فر اليه من بلد الرؤية فالاصح انه يوافقهم
في الصوم آخر او من سافر من البلد الاخر الى بلد الرؤية عتد
معهم وقضى يوما ومن اصبح معيدا فسارت سفينه الى
بلدة بعيدة اهلها صيام فالاصح انه يحسب بقية اليوم
فصل النية شرط للصوم ويشترط لغيره التبييت
والصحيح انه لا يشترط النصف الاخير من الليل والله لا يبر
الاكل والجماع بعده وان لا يجب التجديد اذا نام ثم انتبه و
يصح النفل بنية قبل الزوال وكذا بعده في قول الصحيح لئلا
مضت شرط الصوم من اول النهار ويجب التعيين في الفرض
وكاله في رمضان ان ينوي صوم غد عن اداء فرض رمضان
هذه السنة لله تعالى وفي الاداء والفرضية والاضافة الى الله
تعالى الخلاف المذكور في الصلوة والصحيح انه لا يشترط تعيين
السنة ولو نوى ليلة الثلاثين من شعبان صوم غد عن رضا
ان كان منه فكان منه لم يقع عنه الا اذا اعتقد كونه منه بقوله
من يتق به من عبد او امرأة او صبيان رشدا ولو نوى ليلة
الثلاثين من رمضان صوم غد ان كان من رمضان لأجزا
ان كان منه ولو اشبهه صام شهرا بالا جتهاد فان وافق
ما بعد رمضان اجزاه وهو قضاء على الاصح فلو نقص وكان
رمضان تاما لزمه يوم اخر ولو غلط بالتقديم وادرك
رمضان لزمه صومه والا فالجديد وجوب القضاء ولو

ان كان على الفور وهو صوم من تعدي بالفطر وكذا ان
 لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدي بالفطر **كتاب**
الاعتكاف هو مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من
 رمضان افضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي
 الى انها ليلة الحادي والثالث وعشرين وانما يصح
 الاعتكاف في المسجد والجامع اولى والمحدث انه لا يصح
 الاعتكاف في مسجد بيتها وهو المعتمد المهيأ للصلوة
 ولوعين المسجد الحرام في نذرة الاعتكاف تعين وكذا
 مسجد المدينة والاقصى في الاظهر ويقوم المسجد الحرام
 مقاميهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصي
 ولا عكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبيت قد ر
 يسمى عكوفاً وقيل يكفي المروءة لبيت وقيل يشترط
 مكث نحو يوم ويبطل بالجماع واظهر الاقوال ان المباشرة
 بشهوة كالمس وقبله تبطله ان ائزله والا فلا ولو
 جامع ناسياً فجماع الصائم ولا يضر التطيب والترين
 والفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده ولو نذرا اعتكاف
 يوم هو فيه صائماً لزمه ولو نذرا ان يعتكف صائماً او
 يصوم معتكفا لزمه والاصح وجوب جميعهما ويشترط
 نية الاعتكاف وينوي في النذرة الفرضية واذا اطلق كفته
 نية وان طال مكثه لكن لو خرج وعاد احتاج الى الاستئذان
 ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الح
 لزمه الاستئذان اولها فلا وقيل ان طال مدة خروجه
 استأنف وقيل لا يستأنف مطلقاً ولو نذر مدة متتابعه
 فخرج لعذر لا يقطع التتابع لم يجب استئذان في النية وقيل
 ان خرج لغير الحاجة وغسل الجنابة وجب بشرط المعتكف

المرأة

قوله وان كان على الفور وهو صوم من تعدي بالفطر وكذا ان لم يكن على الفور في الاصح بان لم يكن تعدي بالفطر
 قوله هو مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر من رمضان افضل لطلب ليلة القدر وميل الشافعي الى انها ليلة الحادي والثالث وعشرين وانما يصح الاعتكاف في المسجد والجامع اولى والمحدث انه لا يصح الاعتكاف في مسجد بيتها وهو المعتمد المهيأ للصلوة ولوعين المسجد الحرام في نذرة الاعتكاف تعين وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر ويقوم المسجد الحرام مقاميهما ولا عكس ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصي ولا عكس والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبيت قد يسمى عكوفاً وقيل يكفي المروءة لبيت وقيل يشترط مكث نحو يوم ويبطل بالجماع واظهر الاقوال ان المباشرة بشهوة كالمس وقبله تبطله ان ائزله والا فلا ولو جامع ناسياً فجماع الصائم ولا يضر التطيب والترين والفطر بل يصح اعتكاف الليل وحده ولو نذرا اعتكاف يوم هو فيه صائماً لزمه ولو نذرا ان يعتكف صائماً او يصوم معتكفا لزمه والاصح وجوب جميعهما ويشترط نية الاعتكاف وينوي في النذرة الفرضية واذا اطلق كفته نية وان طال مكثه لكن لو خرج وعاد احتاج الى الاستئذان ولو نوى مدة فخرج فيها وعاد فان خرج لغير قضاء الحاجة لزمه الاستئذان اولها فلا وقيل ان طال مدة خروجه استأنف وقيل لا يستأنف مطلقاً ولو نذر مدة متتابعه فخرج لعذر لا يقطع التتابع لم يجب استئذان في النية وقيل ان خرج لغير الحاجة وغسل الجنابة وجب بشرط المعتكف

المرأة

الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض والجنابة ولو ارتد المعتكف
 او سكر بطل والمذهب بطلان ما مضى من اعتكافه فما المتتابع
 ولو طرأ جنون او اغمأ لم يبطل ما مضى ان لم يخرج و
 يحسب زمن الاغماء من الاعتكاف ومن الجنون او الحيض
 وجب الخروج وكذا الجنابة ان تعذر الغسل في المسجد فلو
 امكن جاز الخروج ولا يلزم ولا يحسب زمن الحيض ولا الجنابة
فصل اذا نذر مدة متتابعة لزمه والصحيح انه لا يجب
 التتابع بلا شرط وانه لو نذر يوماً لم يجز تفريق ساعاته
 وانه لو عين مدة كاسبوع وتعرض للتتابع وفاته لزمه
 التتابع في القضاء وان لم يتعرض له لم يلزمه في القضاء واذا
 ذكر التتابع وشرط الخروج لعارض صح الشرط في الاظهر والزمان
 المصروف اليه لا يجب تداركه ان عين المدة كهذا الشهر والا
 فيجب وينقطع التتابع بالخروج بلا عذر ولا يضر اخراج بعض
 الاعضاء ولا الخروج لقضاء الحاجة ولا يجب فعلها في غير
 داره ولا يضر بعدها الا ان يفحش فيض في الاصح ولو عاد
 مريضاً في طريقه لم يضر ما لم يبطل وقوفه او يعدل عن
 طريقه ولا ينقطع التتابع بمرض يجوز الى الخروج ولا يحصى
 ان طال مدة الاعتكاف فان كانت بحيث تخلوا عنه
 انقطع في الاظهر ولا بالخروج ناسياً على المذهب ولا بخروج
 المؤذن للراتب الى منارة منفصلة عن المسجد للاذان
 في الاصح ويجب قضاء اوقات الخروج بالاعذار الا اوقاف
 قضاء الحاجة **كتاب الحج هو فرض** وكذا
 العمرة في الاظهر وشرط صحة الاسلام فلو لم يان يحرم عن الصبي
 الذي لا يميز والمجنون وانما تصح مباشرته من المسلم
 المميز وانما يقع عن حجة الاسلام بالمباشرة اذا باشرة

في الاعتكاف اذا اتفق المكث
 بها في المسجد بعد او غيره
 في حرام هو سحر الروح

قوله اول الاشبوع الثمينة
 حكم في التمتع والنية وجوز
 به شيخنا شيخ الاسلام في
 فتح الوهاب

في الحج هو فرض

المكاف المجزئ حج الفقير دون الصبي والعبد وشرط وجوبه
الاسلام والتكليف والحريّة والاستطاعة وهي نوعان
أحدهما استطاعة مباشرة ولها شروط **أحدها** وجود الزاد
واوعيته وهو ثلث ذهابه وأيابه وقيل إن لم يكن له ببلدة أهل
وعشيرة لم تشترط نفقة الأيابه فلو كان يكسب ما يفي بزيادة سفره
طويل لم يكلف الحج وإن قصر وهو يكسب في يوم كفاية أيام كلفه
الثاني وجود الراحلة لمن بينه وبين مكة مرحلتان فإن لحقة بالراحلة مشقة
شديدة أشترط وجود حمل واشترط شريك يجلس في الشوق
الأخر ومن بينه وبينه وبينه مرحلتين وهو قوي على المشي
يلزمه الحج فإن ضعف فكالبعيد ويشترط كون الزاد والراحلة
فاضلين عن دينه ومؤنة من عليه نفقتهم مدة ذهابه وأيابه
والأصح اشتراط كونه فاضلا عن مسكنه وعبد يحتاج اليه
لخدمته وأنه يلزمه صرف ماله تجارته اليهما **الثالث** من الطريق
فلو خاف على نفسه أو ماله سبعا أو عدا أو صديا ولا طريق
سواه لم يجب الحج ولا ظهر وجوب ركوب البحر إن غلبت السلامة
وأنه يلزمه اجرة البذرة ويشترط وجود الماء والزاد في المواضع
المعتاد حمله منها بمن المثل وهو القدر اللايق به في ذلك الزمان
والمكان وعلف الدابة في كل مرحلة وفي المرأة أن يخرج معها
زوج أو محرم أو نسوة ثقات والأصح أنه لا يشترط وجود محرم
لاحداهن وأنه تلزمها اجرة المحرم إذا لم يخرج إلا بها **الرابع**
أن يثبت على الراحلة بلا مشقة شديدة وعلى الأعمى الحج وإن وجد
قائدا وهو المحرم في حق المرأة والمجور عليه لسفه غيره لكن
لا يدفع اليه المال بل يخرج معه الولي أو ينصب شخصاً له
النوع الثاني استطاعة تحصيله بغيره فمن مات وفي دمه
حج وجب الإحجاج عنه من تركته والمعتوب العاجز عن الحج

بنفسه

بفسه إن وجد اجرة من حج عنه باجرة المثل لزمه ويشترط كونه
فاضلا عن الحاجات المذكورة في من حج بنفسه لكن لا يشترط
نفقة العيال ذهابا وأيابه ولو بذل ولده أو اجنبي مالا
للاجرة لم يجب قبوله في الأصح ولو بذل الولد الطاعة وجب
قبوله وكذا الاجنبي في الأصح **باب** المواقيت ووقت
أحرام الحج شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة وفي
ليلة الخروج فلو أحرم به في غير وقته انعقد عمره على
الصحيح وجميع السنة وقت لأحرام العمرة والمكافات المكاف
للحج في حق من تمكنه نفس مكة وقيل كل الحرم وأما غيره فميقا
المتوجه من المدينة والحليفة ومن الشام ومصر والمغرب
الحجفة ومن تهامة اليمن يلهم ومن نجد اليمن ونجد الحجاز
قرن ومن المشرق ذات عرق والأفضل أن يحرم من أول
الميقات ويجوز من آخره ومن سلك طريقا لا ينتهي إلى
ميقات فإن حاذى ميقاتا أحرم من محاذاته أو ميقاتين فالأصح
أنه يحرم من محاذاته بعد هاهنا وإن لم يحاذ أحرم على مرحلتين
من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فميقاته مسكنه
ومن بلغ ميقاتا غير مريد شكا شرا رادة فميقاته موضعه
وإن بلغه مريد المخرج مجاورته بغير إحرام فإن فعل لزمه العود
ليحرم منه إلا إذا ضاق الوقت أو كان الطريق ضيقا فإن لم
يعد لزمه دم وإن أحرم ثم عاد فالأصح أنه أن عاد قبل التلبس
بنسك سقط الدم والأفضل أن يحرم من ذبيرة
أهله وفي قول من الميقات **قلت** الميقات أظهر وهو
الموافق للأحاديث الصحيحة والله أعلم وميقات العمرة
من هو خارج الحرم ميقات الحج ومن بالحرم يلزمه الخروج
إلى أدنى الحل ولو بخطوة فإن لم يخرج وإلى بافعال العمرة

اجزائه في الاظهر وعليه دم فلو خرج الى الحل بعد احرامه سقط الدم
على المذهب وافضل بقاء الحل الجعرا ثم التحميم ثم الحديبية
باب الاحرام ينقصد معينان ينوي حج او عمرة او
كليةهما ومطلقا بان لا يزيد على نفس الاحرام والتعيين افضل وفي
قول الاطلاق فان احرم مطلقا في شهر الحج صرفه بالنية الى ما
شاء من النسكين او اليهما ثم اشتغل بالاعمال وان اطلق
في غير اشهره فالاصح انعقاده عمرة فلا يصرفه الى الحج في اشهره
وله ان يكرم كاحرام زيد فان لم يكن زيد محرما انعقد احرامه
مطلقا وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينقصد وان كان
زيد محرما انعقد احرامه كاحرامه فان تعذر معرفته
احرامه لموته جعل نفسه قارنا وعمل اعمال النسكين
فصل المحرم ينوي ويلبي فان لبي بلا نية لم ينقصد
احرامه فان نوى ولم يلبي انعقد على الصحيح ويسن
الغسل للاحرام فان عجز تيمم ولد دخوله مكة وللوقوف
بعرفة وبمزدلفة غداة النحر وفي ايام التشرع للمرئي وان
يطيب يده للاحرام وكذا اتوبه في الاصح ولا بأس باستدائه
بعد الاحرام ولا يطيب له جرم لكن لو فرغ توبه المطيب
لبسه لزمته الفدية في الاصح وان تخضب المرأة للاحرام يدها
وتجرد الرجل للاحرامه عن تحيط الثياب ويلبس ازارا ورداء
ابيضين وتغلبين ويصلي ركعتين ثم الافضل ان يكرم
اذا ابتعث به راحلته او توجه لطريقة ما شيا وفي قول
يكرم عقب الصلوة ويستحب اكنار التلبية ورفع صوته
بها في دوام احرامه وخاصة عند تغاير الاحوال كركوب
ونزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة ولا يستحب في
طواف القدوم وفي القديم يستحب بلا جهر ولفظها لبنيك
بينهم

اللهم

اللهم لبنيك لبنيك لا شريك لك لبنيك ان الحمد والنعمة لك والملك
لا شريك لك واذا راى ما يعجبه قال لبنيك ان العيش
عيش الاخرة واذا فرغ من تلبيةه صلى على النبي صلى الله
عليه وسلم وسال الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار
باب دخول مكة الافضل دخولها قبل الوقوف
وان يغتسل داخلها من طريق المدينة بذي طوى ويدخلها
من ثنية كداء ويقول اذا ابصر البيت اللهم زد هذا البيت
تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من شرفه وعظمته تمنحه
او اعظمه تشريفا وتكريما وتعظيما وبواللهم انت السلام و
ملك السلام فحينئذ بنا بالسلام ثم يدخل المسجد من باب
بني شيبه ويبدأ بطواف القدوم ويختص طواف القدوم
بحاج دخل مكة قبل الوقوف ومن قصد مكة للنسك استحب
ان يكرم حج او عمرة وفي قول يجب الا ان يتكرر دخوله كخطاب
وصياد **فصل** للطواف بانواعه واجبات وسنن **اما**
الواجبات فيشترط ستر العورة وطهارة الحدث وان يجعل
البيت عن يساره مبتدئا بالمحجد الاسود محاذياله في مروره
بجميع بده فلو بدا بغير الحج لم يحسب فاذا انتهى اليه ابتداء
منه ولومشى على الشاذروان او من الجدار في موازاته
او دخل من احدى فتحتي الحجر وخرج من الاخرى لم تصح طوفه
وفي مسيلة المسن وجهه وان يطوف سبعاد اخل المسجد **واما**
السنن فان يطوف ماشيا وليستلم الحجر اول طوافه ويقبله و
يضع جهته عليه فان عجز استلم فان عجز اشار بيده ويراعي
ذلك في كل طوفه ولا يقبل الركبتين الشاميتين ولا يستلمهما
ويستلم اليما في ولا يقبله وان يقول اول طوافه لبسك الله والله
الكل اللهم ايمانك وتصديقك كتابك ووفاء بعهدك واتباعا

اي بعد تكريرها ثلاثة ارجح

152

سعی بعد قدوم
تحت لا یحل ایها
الوقوف بعرفه ومن

فصل

منصوبان علی التعمیر اہل برماوی

[illegible]

القولان وبين تقديم النساء والضعفات بعد نصف الليل
الى منى ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح مغلسين ثم
يدفعون الى منى وياخذون من مزدلفة حصي الرمي
فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا ودعوا الى الاستقار ثم
يسبرون فيصلون منى بعد طلوع الشمس فيرمي كل
شخص حينئذ سبع حصيات الى جمرة العقبة ويقطع
التلبية عند ابتداء الرمي ويكبر مع كل حصاة ثم يذبح
من معه هدي ثم يحلق او يقصر والحلق افضل ويقصر
المرأة والحلق نسك على المشهور واقله ثلاث **قلبت** شعرا
حلقا او تقصيرا او تنفا او اخراقا او قصا ومن لا شعر
براسه يستحب امرار الموصى عليه فاذا حلق او قصر دخل مكة
وطاف طواف الركن وسعى ان لم يكن سعى ثم يعود الى
منى وهذا الرمي والذبح والحلق والطواف بين ترتيبها
كما ذكرناه ويدخل وقتها بنصف ليلة النحر ويبقى وقت الرمي
الى اخر يوم النحر ولا يختص الذبح بزمان **قلت** الصحيح اختصا
بوقت الاضحية وسياتي في اخر باب محرمات الاحرام على الصواب
والله اعلم والحلق والطواف والسعي لا اخر لوقتها واذا قلنا
الحلق نسك ففعل اثنين من الرمي والحلق والطواف حصل
التحلل الاول وحل به اللبس والحلق والقلم وكذا الصيد وعقد
النكاح في الاظهر **قلت** الاظهر لا يحل عقد النكاح والله اعلم
واذا فعل الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات
فصل اذا عاد الى منى بات بها ليلتي التشريق ورمى كل
يوم الى الجمرات الثلاث كل جمرة سبع حصيات فاذا رمى في
اليوم الثاني فاراد النفر قبل غروب الشمس جاز وسقط
مبيت الليلة الثالثة ورمى يومها فان لم ينفر حتى غربت

حجر

149
وجب مبيتها ورمى الغد ويدخل رمي التشريق بزوال الشمس
ويخرج بغروبها وقيل يبقى الى الفجر ويشترط رمي السبع
واحدة واحدة وترتيب الجمرات وكون الرمي به حجرا وان
يسمى رميا فلا يكفى الوضع والسنة ان يرمي بقدر حصي
الحذف ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى ولا كون الرامي خارجا
عن الجمرة ومن عجز عن الرمي استتاب واذا ترك رمي يوم
تداركه في باقي الايام على الاظهر ولا دم ولا فعلية دم والمذ
تكبير الدم في ثلاث حصيات واذا اراد الخروج من مكة طاف
للوداع ولا يمكث بعده وهو واجب بحجر تركه بدم وفي قوله
سنة لا بحجر فان اوجبه فخرج بلا وداع فعاد قبل مسافة
القصر سقط الدم او بعد ها فلا على الصحيح وللحائض النفر
بلا وداع وبين شرب ماء زمزم وزيارة قبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد فراغ الحج **فصل** اركان الحج خمسة الاحرام
والوقوف والطواف والسعي والحلق اذا جعلناه نسكا ولا
تجبر وما سوى الوقوف اركان في العمرة ايضا ويؤدي النساك
على اوجه احدها الافراد بان حج ثم يحرم بالعمرة كاحرام المكى
وياتي بعملها الثاني القران بان يحرم بهما من الميقات
ويعمل عمل الحج فيحصلان ولو احرم بعمرة في اشهر الحج ثم
ادخل عليها الحج قبل الطواف كان قارنا ولا يجوز عكسه
في الحديد الثالث التمتع بان يحرم بالعمرة من ميقات بلده
ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة وافضلها الافراد وبعد
التمتع القران وفي قوله التمتع افضل من الافراد وعلى
التمتع دم بشرط ان لا يكون من حاضري المسجد الحرام
وحاضره من دون مرحلتين من مكة **قلت** الاصح من
الحرم والله اعلم وان تقع عمرته في اشهر الحج من سنته وان



فروع
لا وجد الدم بعد الاجراء بالبحر
وقال الشارح في الصوم لزومه
لا بعده لكن يستحب ان ياتي
عباب

لا يعود لاحرام الحج الى الميقات ووقت وجوب الدم احرامه
بالحج والا فضل ذبحه يوم النحر فان عجز عنه في موضعه
صام عشرة ايام ثلاثة في الحج يستحب قبل يوم عرفة وسبعة
اذا رجع الى اهله في الاظهر ويبدئ بتتابع الثلاثة وكذا
السبعة ولو فاتت الثلاثة في الحج فالأظهر انه يلزمه ان
يفرق في قضائها بين السبعة وعلى القارن
دم كدم التمتع **قلت** بشرط ان لا يكون من حاضر
المسجد الحرام والله اعلم **باب** محرمات الاحرام احدها
ستر بعض راس الرجل بما يعد ساترا للحاجة وليس
المخيط والمنسوج او المعقود في سائر بدن الا اذا لم يجد
غيره ووجه المرأة كراسه ولها لبس المخيط الا القفاري
الاظهر الثاني استعمال الطيب في ثوبه او بدنه ودهن
شعر الرأس والحيضة ولا يكره غسل بدنه ورأسه بخلط
الثالث ازالة الشعر والظفر وتكامل الفدية في ثلاث شحرات
او ثلاثة اظفار والاظهر ان في الشعرة مد طعام وفي
الشعرتين مدين وللمعد وران تحلق ويفدي الرابع
الحجاء وتفسد به العمرة وكذا الحج قبل التحلل الاول
يجب به بدنة والمضي في فاسده والقضاء وان كان
نسكه نظوعا والاصح انه على الفور الخاص اصطيا لكل
ما كوله بري **قلت** وكذا المتولد منه ومن غيره والله
اعلم ويحرم ذلك في الحرم على الحلال فان ائلف صيدا
ضمنه ففي النعام بدنه وفي بقرة الوحش وحمارة
بقرة والغزال عنز والارنب عناق واليربوع جفرة
وما لا يقل فيه يحكم بمثله عدلان وفي ما لا مثل له
القيمة ويحرم قطع نبات الحرم الذي لا يستحب

الاظهر

الاظهر تعلق الضمان به ويقطع اشجاره ففي الشجرة
الكبيرة بقرة والصغيرة شاة **قلت** والمستحب كغيره
على المذاهب ويحل الاذخر وكذا الشوك كالعوسج وغيره
عند الجمهور والاصح حل اخذ نباته لعلف البهائم
للذواء والله اعلم وصيد المديلة حرام ولا يضمن في الحدي
ويتخير في الصيد المثلي بين ذبح مثله والصدقة به على مساكين
الحرم وبين ان يقوم المثلد راهم ويشترى بها طعاما لهم
او يصوم عن كل مديونا وغير المثلي يتصدق بقيمة طعاما
او يصوم ويتخير في فدية الحلق بين ذبح شاة
والصدق بثلاثة اصبع لستة مساكين او صوم ثلاثة
ايام والاصح ان الدم في ترك الامور كالاحرام من الميقات
دم ترتب فاذا عجز اشترى بقيمة الشاة طعاما ونصدق
به فان عجز صام عن كل مديونا ودم الفوات كدم التمتع
ويذبحه في حجة القضاء في الاصح والدم الواجب بفعل
حرام او ترك واجب لا يختص بزمان ويختص بذبحه با
لحرم في الاظهر ويجب صرف لجه الى مساكينه وفضل
بقعة لذبح المعتمر المروءة والحاج منى وكذا احكم مائة
ساقا من هدي مكنا ووقته وقت الاضحية على
الصحيح **باب** الاحصار والفوات من احصر
تحلل وقيل لا تحلل الشريعة ولا تحلل بالمرض فان
شرطه تحلل به على المشهور ومن تحلل ذبح شاة حيث
احصر **قلت** وانما يحصل التحلل بالذبح ونية التحلل
وكذا الحلق ان جعلناه نسكا فان فقد الدم فالأظهر
ان له بدلا وان كان طعام بقيمة الشاة فان عجز صام عن
كل مديونا وله التحلل في احواله في الاظهر والله اعلم

واذا احرم العبد بلا اذن فليس يده تحليله والزواج تحليلها
 من حج تطوع لم ياذن فيه وكذا من الفرض في الاظهر
 ولا قضاء على المحصر المتطوع فان كان فرضا مستقرا
 بقي في ذمته او غير مستقرا عتبرت الاستطاعة بعد
 ومن فاته الموقوف تحلل بطواف وسعي وحلق و
 فيهما قول وعليه دم والقضاء **كتاب البيع**
 بشرطه الايجاب كبعثتك وملكتك والقبول كاشتريتك
 وملكتك وقيل ويجوز تقدم لفظ المشتري فلو
 قال بعني فقال بعثتك انعقد في الاظهر وينعقد با
 لكنايه كجعلته لك بكذا في الاصح ويشترط ان لا يطول
 الفصل بين لفظيهما وان يقبل على وفق الايجاب
 فلو قال بعثتك بالف مكسرة فقال قبلت بالف صحيحة
 لم يصح واشارة الاخرى بالعقد كالنطق بشرط العا قد
 الرشد **قلت** وعدم الاكراه بغير حق ولا يصح شراء
 الكافر المصحف ولا العبد المسلم في الاظهر الا ان يعتق
 عليه فيصير في الاصح ولا الجزئي سدا حاد والله اعلم و
 للمبيع شروط احدى طهارته عينه فلا يصح بيع الكلب
 والخمر والمنتجس الذي لا يمكن تطهيره كالخل والبن
 وكذا الدهن في الاصح الثاني النفع فلا يصح بيع الحشرات
 وكل سبع لا ينفع ولا حبتي الخنطة والالهو وقيل
 يصح في الاثنان عند رضا صنهما مالا ويصح بيع الماء على
 الشط والتراب بالصحرى في الاصح الثالث امكان تسليمه
 فلا يصح بيع الضال والابق والمغصوب فان باعه لقار
 على التزاعده صح على الصحيح ولا يصح بيع نصف معين
 من الاثاء والسيف ونحوهما ويصح في الثوب الذي لا ينقص

بعضه

بقطعه في الاصح ولا الموهون بغير اذن من يمينه
 ولا الجاني المتعلق برقبته مال في الاظهر ولا يضر
 تعلقه بذمته وكذا تعلق القصاص في الاظهر الرابع الملك
 لمن له العقد فيبيع الفضوي باطل وفي القديم موقوف ان
 اجاز ما لكه نقد والا فلا ولو باع مال مورثة طناحياتة فبان
 ميتا صح في الاظهر الخامس العلم به فيبيع احد الثوبين باطل
 ويصح بيع صاع من صبرة تعلم شيئا منها وكذا ان جعلت في الاصح
 ولو باع بملاذ البيت حنطة او بزنة هذه الحصة ذهب او بما
 باع به فلان فرسه او بالف درهم ودنانير لم يصح ولو باع بنقد
 وفي البلد نقد غالب تعين او نقدان ولم يغلب احدهما اشترط
 التعيين ويصح بيع الصبرة المجهولة الصيغان كل صاع بدرهم
 ولو باعها بمائة درهم كل صاع بدرهم صح ان خرجت مائة والا
 فلا على الصحيح ومتى كان العوض معينا كفت معاينته والاظهر
 انه لا يصح بيع الغائب والثاني يصح ويثبت الخيار عند الروية
 ويكفي الروية قبل العقد فيما لا يتغير غالبا الى وقت العقد دون
 ما يتغير غالبا ويكفي روية بعض المبيع ان دل على باقيه كظاهر
 الصبرة وانموذج المتماثل وكان صوانا للباقي خلقة كقشر الرمان
 والبيض والقشرة السفلى للجوز واللوز ويعتبر روية كل شيء
 على ما يليق به والاصح ان وضعه بصفة السلم لا يكفي ويصح
 سلم الاعمي وقيل ان عمي قبل تمييزه فلا **باب الربا**
 اذ بيع الطعام بالطعام ان كانا جنسا اشترط الحلول والمماثلة
 والتفاضل قبل التفرق او جنسين كحنطة وشعير حبار
 التفاضل واشترط الحلول والتفاضل والطعام ما قصد
 للطعام قتيانا او تفكها او تد او يا وادقة الاصول المختلفة
 الجنس وخلولها وادهاثها اجناس والمحوم والالبان كذلك

واستدل الله بفضاها خبر عروة واوجب عنه
 بانه قول عروة ان عروة كان وكذا له مسلم
 عليه وسلم ان الله باع الشاة وملكها الله تعالى

طبا ولا تكفي مماثلة

على ان الخيار له اذ اراده او يقول ان المسنة فقد بعته والمنازعة
بان يجعل الخيار بيعا وبيع الحصة بان يقول بعته من هذه
الاثواب ما تقع هذه الحصة عليه او يجعله الرمي بيعا وبعته
ولك الخيار الى رميها وعن بيعتين في بيعة بان يقول بعته
بالف نقدا او بالفين الى سنة او بعته ان العبد بالف على ان
تبيعي دارك بكذا ومن بيع وشرط كبيع بشرط بيع او قرض ولو
اشترى زرعاً بشرط ان يحدد البايع او ثوباً ويحيطه فالاصح بطلا
وتستثنى صور كالبيع بغير الخيار كبراهة من العيوب او بشرط قطع
الثمرة والاجل والرهن والكفيل المعينات لثمن في الذمة والانتفاء
ولا بشرط تعيين الشهود في الاصح فان لم يرهن لم يتكفل المعين
فللبيع الخيار ولو باع عبد بشرط اعتاقه فالشهور صحة البيع بشرط
والاصح ان للبايع مطالبة المشتري بالاعتاق وان لم يشرط مع العتق
الولاء له او شرط نذيره او كتابته او اعتاقه بعد شهر لم يصح البيع
ولو شرط مقتضى العقد كالقبض والرد بالعيب او مالا غرض فيه
كشرط ان لا يأكل الاكاذب ولو شرط وصفاً يقصد ككون العبد كاتباً
او لداية حاملاً او لبونا صح وله الخيار ان اخلف وفي قول
يبطل العقد في الداية ولو قال بعتهها وحملها بطل في الاصح
ولا يصح بيع الحمل وحده ولا الحامل ونه ولا الحامل بحر ولو
باع حاملاً مطلقاً دخل الحمل في البيع **فصل** ومن الطنهي
عنه ما لا يبطل الرجوعه الى معنى يقتضيه كبيع حاضر لباد
بان يقدم غريب بمتاع نعم الحاجة اليه لبيعه بسعر يومه
فيقول بلدي اتركه عندي لا يبيع على التدرج باغلا وتلق الركبان
بان يتلقى طائفة يكون متاعاً الى البلد فيشترى قبل قدومهم
ومعرفتهم بالسعر ولهم الخيار اذا عرفوا العين والسوم على
سوم غيره وما يجرم ذلك بعد استقرار الثمن والبيع على بيع غيره

٢٢
وَمِنْ يَعْتَبِرُ فِي عَقْلِ الْخَلْقِ
وَيَعْتَبِرُ فِي عَقْلِ الْخَلْقِ
وَيَعْتَبِرُ فِي عَقْلِ الْخَلْقِ

على استخدام رصفا
كقولك اسقى اونا واني
الشرب او اعلق انا وانا
وان لم يطعم الا ان جهل و هو
غير فقيه في تشريع

او قيمته ولو علم العيب بعد زوال ملكه الى غيره فلا ارش في الاصح
فان عاد الملك فله الرد وقيل ان عاد بغير الرد بالعيب فلا
رد والرد على الفور فليبادر على العادة فلو علم وهو يصلي
او ياكل فله تأخير حتى يفرغ او ليلا فحتى يصبح فان كان
البائع بالبلد رده عليه بنفسه او وكيله او على وكيله ولو تركه ورث
الامر الى الحاكم فهو اكد وان كان غائبا رفع الامر الى الحاكم والاصح
انه يلزمه الا لشهاد على الفسخ ان امكنه حتى ينهيه الى البائع
او الحاكم فان عجز عن الا لشهاد لم يلزمه التلفظ بالفسخ في
الاصح ويشترط ترك الاستعمال فلو استخدم العبد وترك
على الدابة سرجهما او اياها بطل حقه ويعذر في ركوب جموح
يعسر سوقها وقودها واذا سقط رده بتقصير فلا ارش
ولو حدث عنده عيب سقط الرد قهرا ثم ان رضي به البائع
رده المشتري او قنع به والا فليضم المشتري ارش الحادث
الى المبيع ويرده او يعزم البائع ارش القديم ولا يرد فان
اتفقا على احدهما فذاك والا فالاصح اجابة من طلب الامساك
ويجب ان يعلم المشتري البائع على الفور بالحادث ليختار فان
اخرا علامه بلا عذر فلا رد ولا ارش ولو حدث عيب لا يعرف
القديم الا به كسر بعض وراج ونقور بطيخ مدود رد ولا
ارش عليه في الاظهر فان امكن معرفته القديم باقل مما احده
فكسيرا الغيوب احادته **فروع** اشترى ثوبين معيبين
صفقة ردهما ولو ظهر عيب احدهما ردهما لا المعيب وحده
في الاظهر ولو اشترى عبد رجلين فبان معيبا فله رد
لصيب احدهما ولو اشترى بابه فلا حدهما الرد في الاظهر ولو
اختلفا في قدم العيب صدق البائع بيمينه على حسب جوابه
والزيادة المتصلة كالشحن تتبع الاصل والمنفصلة كالولد

والاجرة

والاجرة لا تمنع الرد وهي للمشتري ان رد بعد القبض
وكذا قبله في الاصح ولو باعها حاملا فافضل ردها معها
في الاظهر ولا يمنع الرد الاستخدام ووطي الثيب وافتضاض
البكر بعد القبض نقص حدث وقيله جنانية على المبيع قبل القبض
فصل التصريح حرام تثبت الخيار على الفور وقيل تمتد ثلاثة
ايام فان رد بعد تلف اللبن ردها صاع متر وقيل تكفي صاع قوت
والاصح ان الصاع لا يختلف بكثرة اللبن وان خيارها لا يختص
بالنعم بل يعم كل ما كوله والحارية والا فان ولا يرد معها شيئا
وفي الحارية وجه وجبس ماء القناة والرحي المرسل عند البيع
وتحجير الوجه وتسويد الشعر وتجعيده تثبت الخيار لا الطح
ثوبه تحصيل لاكتابه في الاصح **باب** المبيع قبل
قبضه من ضمان البائع فان تلف انفسج البيع وسقط الثمن
ولو ابراء المشتري عن الضمان لم يبرأ في الاظهر ولم يتغير الحكم
واتلاف المشتري قبض ان علم والا فقولان كاكل المالك طعامه
المغصوب ضيفا والمذهب ان اتلاف البائع كالتلفه والاظهر
ان اتلاف الاجنبي لا يفسخ بل يتخير المشتري بين ان يجيز و
يغرم الاجنبي او يفسخ ويعزم البائع الاجنبي ولو تعيب قبل
القبض فريضه احد بكل الثمن ولو عيبه المشتري فلا خيار
او الاجنبي فله الخيار فان اجاز غرم الاجنبي الا ارش
ولو عيبه البائع فالمذهب ثبوت الخيار لا التعزم ولا يصح بيع
المبيع قبل قبضه والاصح ان يبيعه للبائع كغيره وان الاجارة و
الرهن والهبة كالبيع وان الاعتاق بخلافه والثمن المعين
كالبيع فلا يبيعه البائع قبل قبضه ولم يبع ماله في يد غيره امانة
كود بيعا ومشارك وقراض ومرهون بعد انفكاكه وموروث
وباق في يد وليه بعد رشده وكذا عارية وما يؤخذ بسوم ولا يصح

قيل العلم بالسبب
بمعرفة و ليا

وهي محرم العين ايعاب

قال سمعنا اذ بكسرت بعض ثقبه
فان العيب لا حاجة اليه

بيع المسلم فيه ولا الا اعتياض عنه والمجد يد جواز الاستبداد عن
 الثمن فان استبدل موافقا في علة الربا كذا هم عن دناير
 اشترط قبض البدل في المجلس والاصح انه لا يشترط التعيين
 في العقد وكذا القبض في المجلس ان استبدل ما لا يوافق
 في العلة كثوب عن دراهم ولو استبدل عن دين القرض
 وقيمة المتلف جاز وفي اشترط قبضه في المجلس ما سبق
 وبيع الدين لغير من عليه باطل في الاظهر بان يشترى عبد
 زيد بمائة له على عمرو ولو كان لزيد وعمرو ديان على شخص
 فباع زيد عمرا ديله بد منه بطل قطعا وقبض العقار تحليلة
 للمشتري وتمكينه من التصرف بشرط فراغه من امتعة البايع فان
 لم يحضر العاقدان المبيع اعتبر مضي زمن يمكن فيه المضي اليه
 في الاصح وقبض المنقول تحويلة فان جرى البيع بموضع لا
 يختص بالبايع كلف نقله الى خبز وان جرى في دار البايع لم يكلف
 ذلك الا باذن البايع فيكون معيار البقعة **فروع** للمشتري
 قبض المبيع **ان** كان الثمن مؤجلا او سلمه والا فلا يستقل به
 ولو بيع الشيء تقديرا كثوب وارض درعا وحلطة كيلة او وزنا
 اشترط مع النقل درعا وكيلة او وزنه مثاله بعثكها كل صاع
 بد درهم او على انها عشرة اصع ولو كان له طعام مقدرا على زيد وعمرو
 عليه مثله فليكتل لنفسه ثم يكيل لعمرو فلو قال لا قبض من زيد مالي
 عليه لنفسك ففعل فالبعض فاسد **فروع** قال البايع لا
 اسلم المبيع حتى اقبض ثمنه وقال المشتري في الثمن مثله اجبر البايع
 وفي قول المشتري وفي قول لا اجبر فمن سلم اجبر صاحبه
 وفي قول يجبر **قلت** فان كان الثمن معينا سقط القبول لان
 الاولان واجبرا في الاظهر والله اعلم واذا سلم البايع اجبر المشتري
 ان حضر الثمن والا فان كان معسرا قبل البايع الفسخ بالفلس او

منه

موسرا وماله بالبلد او بمسافة قريبة حجر عليه في امواله حتى يسلم
 فان كان بمسافة القصر لم يكلف البايع الصبر على حضاره والاصح
 ان له الفسخ فان صبر فالحجر كما ذكرنا وللبايع حبس مبيعه حتى
 يقبض ثمنه ان خاف فوته بالاخلاق والاصح ان لا يحجر فوته
 بلا خلاف وانما الاقوال اذا لم يحجر فوته وتنازعنا في مجرد الاستبداد
باب التولية والاشراك والمراجه اشترى شيئا ثم
 قال لعالم بالثمن وليت لك هذا العقد فقبل لزمه مثل الثمن وهو بيع
 في شرطه وترتيب احكامه لكن لا يحتاج الى ذكر الثمن ولو حط
 عن المولى بعض الثمن انحط عن المولى والاشراك في بعضه كما
 لتولية في كله ان بين لبعض فلو اطلق صح وكان مناصفة وقبل
 لا يصح بيع المراجه بان يشترى مائة ثم يقول بعثك بما اشترت
 ورج درهم لكل عشرة او ربع درهم يارده والمجا طر كعتك
 بما اشتريت وحطه يارده ويحط من كل احد واحد وقيل من
 كل عشرة واذا قال بعثك بما اشتريت لم يدخل فيه سوى الثمن
 ولو قال بما قام على دخل مع ثمنه اجرة الكيال والدلال والحارس والقصاب
 والرفاء والصباغ وقيمة الصبغ وسائر المؤن المرادة للاسترباح
 ولو قصر بنفسه او كاله او حمله او تطوع به شخص لم تدخل جريته
 وليعلم ثمنه او قام به فلو جهله احدثها بطل على الصحيح وليصدق
 البايع في قدر الثمن والاجل والشرا بالعرض وبيان العيب كما
 عنده فلو قال بمائة فبان بتسعين فالأظهر انه يحط الزيادة وكذا
 والله لا خيار للمشتري ولو زعم انه مائة وعشرة وصدقه المشتري
 لم يصح البيع في الاصح **قلت** الاصح صحته والله اعلم وان
 كذبه ولم يبين لغلطه وجهها محتملا لم يقبل قوله ولا يثبت ولا
 تخليف المشتري انه لا يعرف ذلك في الاصح وان بين فله التخفيف
 والاصح سماع بينتيه **باب** بيع الاصول والثمار اذا

ينبغي مال ولا يشترط
 الرجوع اليه
 ان لا يكون
 البايع
 ولا يشترط
 قبضه
 عن

تج
 سبب
 في
 سبب
 في
 سبب
 في
 سبب
 في

قال في فن المزارع مع شرحه
 الشجرة ويدخل في بيع الدار
 الأرض وكل ما فيها حتى حائطها
 المنقول كالنخل والبكره والسم
 وتدخل الابواب المنصورة في
 والأجانات والرف والسلم والأسفل
 المجرى وكذا الأسفل في المزارع
 التي على الصالح في الأصح كما هو
 علق مثبت في الأصح كمنع من وقف
 عليه نفع من غير ربح الدار في عين
 الطاعون والبر والتمتع في البيع
 والآلات السفينة قال الترمذي في البيع
 مشايخ عصره وكتبها ما لم يكن البيع
 فيه بغير نفع في البيع كمنع من وقف
 وجهه عند الدار انتهى خلاصه

قال بعثك هذه الأرض أو الساحة أو البقعة وفيها بناء أو شجر
 فالذهب أنه يدخل في البيع دون الرهن وأصول النقل التي
 تبقى سنتين كالقث والمهندباء كالشجر ولا يدخل ما يؤخذ دفعة
 كالحنطة والشعير وسائر الزروع ويصح بيع الأرض المزروعة
 على المذهب والمشتري الخيار أن جهله ولا يمنع الزرع دخول
 الأرض في يد المشتري وضمانه إذا حصلت التخلية في الأصح والبذر
 كالزرع والأصح أنه لا أجر للمشتري مدة بقاء الزرع ولو باع أرضا
 مع بذر أو زرع لا يفرد بالبيع بطل في الجميع وقيل في الأرض
 قولان ويدخل في بيع الأرض الحجارة المخلوقة فيها دون المدفونة
 ولا خيار للمشتري أن علم ويلزم البائع النقل وكذا أن جهله ولم
 يضر قلعها وإن ضر فله الخيار فإن أجاز لزم البائع النقل
 وشيوية الأرض وفي وجوب أجره المثل لمدة النقل أو جهله
 أصحها يجب أن نقل بعد القبض لا قبله ويدخل في بيع البستان
 الأرض والشجر والحيطان وكذا البناء على المذهب وفي
 بيع القرية الابنية وساحات يحيط بها السور لا المزارع
 على الصحيح وفي بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حائطها لا
 المنقول كالنخل والبكره والسم ويدخل الابواب المنصورة
 وحلقها والأجانات والرف والسلم المصمران وكذا الأسفل
 من حجري الرمي على الصحيح والأعلى ومفتاح علق مثبت في
 الأصح وفي بيع الدابة نعلها وكذا ثياب العبد في بيعه في
 الأصح **قلت** الأصح لا يدخل ثياب العبد والله أعلم **فروع**
 باع شجرة دخل عروقها وورقها وفي ورق الثوت وجهه وأ
 أغصانها إلا اليابس ويصح بيعها بشرط القلع أو القطع و
 بشرط الإبقاء والاطلاق يقتضي الإبقاء والأصح أنه لا يدخل
 المغرس لكن يستحق منعته ما بقيت الشجرة ولو كانت يابسة

لزم

لزم المشتري القلع وثمره النخل المبيع إن شرطت للبائع أو المشتري عمل
 به **قلت** فإن لم يبقا بر منها شيء فهي للمشتري والأصل للبائع وما يخرج
 ثمره بلا نور كعين وعنب إن بر من ثمره فالبائع والأصل للمشتري
 وما خرج في نور ثم سقط كشمش وتفتح فلم يشتري أن لم تنفقه
 الثمرة وكذا إن انعقدت ولم يتناثر النور في الأصح وبعد التناثر للبائع
 ولو باع نخلات بستان مطلعة وبعضها مؤبر فالبائع فإن أفرد مال
 يؤبر فلم يشتري في الأصح ولو كانت في بستانين فالأصح أفراد كل
 بستان بحكمه وإذا بقيت الثمرة للبائع فإن شرط القطع لزمه والآ
 فله تركها إلى المجداد وكل منهما السقي إن انتفع به الشجر والقر
 ولا منع للآخر وإن ضرهما لم يجز إلا بوضاهما فإن ضارحدهما وتناز
 فسح العقد إلا أن يسامح المتضرر وقيل لمطالب السقي أن يسقي
 ولو كان التمر يمتص رطوبة الشجر لزم البائع أن يقطع أو يسقي
فصل يجوز بيع الثمر بعد بدو صلاحه مطلقا وبشرط
 قطعه وبشرط إبقائه وقيل الصلاح أن يبيع منفردا عن الشجر
 لا يجوز إلا بشرط قطعه وإن يكون المقطوع منفعابه لا كمشتري
 وقيل إن كان الشجر للمشتري جاز بلا شرط **قلت** فإن كان
 الشجر للمشتري وشرطنا القطع لم يجب الوفاء به والله أعلم وإن
 يبيع مع الشجر جاز بلا شرط ولا يجوز بشرط قطعه ويحرم بيع الزرع
 الأخضر في الأرض إلا بشرط قطعه فإن يبيع معها أو بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط وبشرط لبيعه وبيع الثمر بعد الصلاح ظهور
 المقصود كعين وعنب وشعير وما لا يرى حبه كالحنطة والعنبر
 في السنبيل لا يبيع بعه دون سنبله ولا معه في الجدي ولا بأس
 بكما لا يزال إلا عند الأكل وماله كما مان كالجوز واللوز ولها قلا
 يبا في قشره الأسفل ولا يبيع في الأعلى وفي قول يبيع إن كان
 رطبا وبد صلاح الثمر ظهور مبادئ النضج والحدوة فيما لا يتلون

بشرط

وفي غيره بان ياخذ في الحرة أو السواد ويكفي بدو صلاح بعضه
وان قل ولو باع ثم يشتري او يشتري بدو صلاح بعضه فعلى
ما سبق في التأخير ومن باع ما بدو صلاحه لزمه سقيه قبل التخلية
وبعد ها وبصرف مشتريه بعد ها ولو عرض مملك بعد ها كبر فالحجة
انه من ضمان المشتري ولو تعيب بترك البايع السقي فله الخيار
ولو بيع قبل بدو صلاحه بشرط قطعه ولم يقطع حتى هلك فاولى
بكونه من ضمان المشتري ولو بيع ثم يغلب تلاحقه واختلاط حادته
بالموجود كمين وقتل لم يبع الا ان يشترط المشتري قطع ثمره ولو حصل
الاختلاط فيما يندر فيه فالأظهر انه لا يفسخ البيع بل يخير المشتري
فان سمح له البايع بما حدث سقط خياره في الاصح ولا يصح بيع الحنطة
في سبيلها بصفة فيه وهو المحاقلة ولا الرطب على النخل بثمر وهو المأبى
ويخص في العرايا وهو بيع الرطب على النخل بثمر في الارض او العنب
في الشجر بربيب فيمادون خمسة اوسق ولو زاد في صفتين
جاز ويشترط التقابل بضم تسليم التمر كيلا والتخلية في
النخل والاظهار انه لا يجوز في سائر الثمار وان لا يختص بال
لفقراء **باب** اختلاف المتبايعين اذا اتفقا
على صحة البيع ثم اختلفا في كفيته كقدر الثمن او صفته او
الاجل او قدره او قدر المبيع ولا بينه تخالفا فيحلف كل على
نفي قوله صاحبه واثبت قوله ويبدأ بالبايع وفي قوله بالمشتري
وفي قوله يتساويان فيتحكم الحاكم وقيل يقرع والصحيح
انه تكفي كل واحد بمين نفي واثبتا ويقدم للنفي
فيقول ما بعثك بكذا ولقد بعثك بكذا او اذا تخالفا فالصحيح
ان العقد لا يفسخ بل ان ترا ضيا والا فيفسخا واحد
او الحاكم وقيل انما يفسخه الحاكم ثم على المشتري رد المبيع
فان كان وقفه او اعتقه او باعه او مات لزمه قيمته

وهي قيمة يوم التلف في اظهر الاقوال وان تعيب رده مع ارشده و
اختلاف ورثتهما كيهما ولو قال بعثك بكذا فقال بل وهبته فلا
تخالف بل يحلف كل على نفي دعوى الآخر فاذا اختلفا رده مدعي الهبة
بزوائده ولو ادعى صحة البيع والاخر فسادا فالاصح تصديق
مدعي الصحة بيمينه ولو اشترى عبد انجاء بعبد معيب ليرده
فقال البايع ليس هذا المبيع صدق البايع وفي مثله في السلم يصح
المسلم في الاصح **باب** العبد ان لم يؤذن له في التجارة
لا يصح شراؤه بغير اذن سيده في الاصح ويستردك البايع سواء
كان في يد العبد او سيده فان تلف في يده تعلق الضمان بذمته
او في يد سيده فللبايع تضمينه وله مطالبة العبد بعد العتق
واقتراضه كشرائه وان اذن له في التجارة تصرف الاذن فان
اذن له في نوع لم يتجاوز به وليس له النكاح ولا يؤجر نفسه
ولا ياذن لعبد في التجارة ولا يتصدق ولا يعامل سيده
ولا ينجز له باياقة ولا يصير مأذوناً له بسكوت سيده
على تصرفه وقيل اقراره بدون المعاملة ومن عرف رقب
عبد لم يعامله حتى يعلم الاذن بسماع من سيده او بينة
او شيوخ بين الناس وفي الشيوخ وجه ولا يكفي قول العبد
فان باع ما دون له وقبض الثمن فتلف في يده فخرجهت
السلعة مستحقة رجوع المشتري بيد لها على العبد وله
مطالبة السيد ايضا وقيل لا وقيل ان كان في يد العبد
وفاء فلا ولو اشترى سلعة ففي مطالبة السيد بتمنئها
ايضا هذا الخلاف ولا يتعلق دين التجارة برقبته ولا
ذمة سيده بل يؤدي من ماله التجارة وكذا من كسبه بالاصطبياد
ونحوه في الاصح ولا يملك العبد بتمليك سيده في الاظهر
كتاب السلم هو بيع موصوف في

الذمة يشترط له مع شرط البيع **أحدها** تسليم راس المال
في المجلس فلو أطلق ثم عين وسلم في المجلس جاز ولو أطلق به
وقبضه المختار في المجلس فلا ولو قبضه وأودعه المسلم جاز
بجوز كونه منفعة وتقبض بتقبض العين وإذا فسح المسلم
وراس المال باق استرده بعينه وقيل للمسلم اليد رد يد له إن
عين في المجلس دون العقد ورويه راس المال تكفي عن معرفه
قدره في الأظهر **الثاني** كون المسلم فيه ديناً فلو قال سلمت
إليك هذا الثوب في هذا العبد فليس بسلام ولا يتعقد بيعاً
في الأظهر ولو قال اشتريت منك ثوباً صفته كذا بهذه الدراهم
فقال بعتك العقد بيعاً وقيل سلماً **الثالث** المذهب أنه
إذا سلم بوضع لا يصلح للتسليم أو يصلح وللمله مؤنة اشتراط
بيان محل التسليم والأفلا ويصح حالاً ومؤجلاً فإن أطلق العقد
حالا وقيل لا يتعقد ويشترط العلم بالأجل فإن عين شهو
العرب أو الفرس أو المروم جاز وإن أطلق حمل على الهالي
فإن أنكر شهر حسب الباقي بالأهلية وتتم الأول ثلاثين
والأصح صحة تأجيله بالعيد وحادي ويجعل على الأول **فصل**
يشترط كون المسلم فيه مقدراً على تسليمه عند وجوب التسليم
فإن كان لا يوجد ببلد آخر صح أن اعتيد نقله للبيع والأفلا
ولو سلم فيما يعم فانقطع في محله لم ينفسخ في الأظهر فيتحيز
المسلم بين فسخه والصير حتى يوجد ولو علم قبل المحل لنقضه
عنده فلا خيار قبله في الأصح وكونه معلوم القدر كيلاً أو وزناً
أو عدد أو دراً ويصح في المكيل وزناً وعكسه ولو سلم في
مائة صاع حنطه على أن وزنها كذا لم يصح ويشترط الوزن
في البطيخ والبادنجان والقثاء والسفرجل والرمات
ويصح في الجوز والموز بالوزن في نوع يقبل اختلافه وكذا

كثير

كيلاً في الأصح ويجمع في اللبن بين العد والوزن ولو عين
مكيلاً لافسد إن لم يكن معتاداً أو الأفلا في الأصح ولو سلم
في ثمر قرية صغيرة لم يصح أو عظيمة صح في الأصح ومعرفته
الأوصاف التي يختلف بها الفرض اختلافاً ظاهراً وذكرها
في العقد على وجه لا يؤدي إلى عزة الوجود فلا يصح فيما
لا ينضب بمقصوده كالمختلط المقصود الأركان كهرية
ومعجون وغالية وخف وتر ياتي مخلوط والأصح صحته في
المختلط المنضبط كعصاي وخز وجبن وأقط وشهد
وخل تمر وأزبيب لا الخبز في الأصح عند الأكثرين ولا يصح فيما
ينذر وجوده كالحمد الصيد بموضع العزة ولا في مالوا استقصي
وصفه عز وجوده كالأول الكبار والبواقيت وجارية و
اختها أو ولدها **فصل** يصح في الحيوان فيشترط
في الرقيق ذكر نوعه كركبي ولونه كإبيض ويصف بياضه
بسمرة أو شقرة وذكرته أو أنثيته وسنّه وقدة طولاً
وقصراً وكله على التقريب ولا يشترط ذكر الحمل والسمين
ونحوهما في الأصح وفي الأبل والخيل والبغال والحمير الذكور
والأنثى والسن واللون والنوع وفي الطير النوع والصغر
وكبر الجنة وفي اللحم بقراً وضأن أو معز ذكر خضري ربيع
معلوف أو ضدها من فخذ أو كتف أو جنب وقيل عظمه
على العادة وفي الثياب الجديس والطول والعرض والخلط
والدقة والصفافرة والرقمة واللحومة والخشونة و
مطلقة بحال على الخام ويجوز في المقصود وما يصح عزله قبل
النسج كالبرود والاقبيس صحته في المصبوغ بعدة **قلت**
الأصح منعه وبه قطع الجمهور وأما علم وفي التمر لونه
ونوعه وبلده وصغره الحيات وكبرها وعنفه وحدائنه

والحنطة وسائر الحبوب كالتمر وفي العسل جبلي أو بلدي صيف
أو خريفي أبيض أو أصفر ولا يشترط العتق والحدثة ولا يصح
في المطبوخ والمشوي ولا يضر تأثير الشمس والأظهير منعه في
رؤس الحيوان ولا يصح في مختلف كبرمة معمولة وجلية وكون
وطس وقمقم ومناارة وطخير ونحوها ويصح في الأسطال
المربعة وفيما صلب منها في قالب ولا يشترط ذكر الجودة والر
في الأصح ويجوز مطلقا على الجيد ويشترط معرفة العاقدين
الصفات وكذا غيرها في الأصح **فصل** لا يصح أن يستبد
عن المسلم فيه غير جنسه ونوعه وقيل يجوز في نوعه ولا يجب
وجوز إذا من المشروط ولا يجب وجوز أجود ويجب قبوله
في الأصح ولو أحضره قبل تحلله فامتنع المسلم من قبوله
لغرض صحيح بأن كان حيوانا أو وقت طعارة لم يجز
والأفان كان للمؤدي غرض صحيح كفك رهن أجير وكذا
المجرد غرض البراءة في الأظهير ولو وجد المسلم المسلم إليه
بعد التحلل في غير محل التسليم لم يلزمه الأداء إن كان لنقله
مؤنة ولا يطاق إليه بالقيمة المحيولة على الصحيح وإن امتنع
من قبوله هناك لم يجز إن كان لنقله مؤنة أو كان
الموضع محوقا والأفان لا يصح اجبارا **فصل** الأقراض
من ذوب وصيخته أقرضتك أو أسلفتك أو خذته بمثل أو
ملكته على أن ترد بدله ويشترط قبوله في الأصح وفي المقرض
أهلية التبرع ويجوز أقرض ما يسلم فيه إلا الجارية التي
تحل للمقرض في الأظهير وما لا يسلم فيه لا يجوز أقرضه في
الأصح ويرد المثل في المثلي وفي المتقوم المثل صورة وقيل
القيمة ولو كان به في غير محل الأقرض والنقل مؤنة
طالبه بقيمة بله الأقرض ولا يجوز بشرط رد صحيح عن

قوله وفيما صلب منها أي من هذه
الأمشياء المذكورة أه شريعة

ظفره

مكر

مكسر أو زيادة فلورد هكذا بلا شرط فحسن ولو شرط مكسرا
عن صحيح أو أن يقرضه غيره لغا الشرط والأصح أنه لا يفسد
العقد ولو شرط أجلا فهو كشرط مكسر عن صحيح إن لم يكن
للمقرض غرض وإن كان كذلك من نهب فكشرا صحيح عن مكسر
في الأصح ولم شرط رهن وكفيل ويملك المقرض بالقبض وفي
قول بالتصرف وله الرجوع في عينه مادام باقيا بحاله في الأصح
كتاب الرهن لا يصح إلا بإيجاب وقبول
فإن شرط فيه مقتضاه كتقدم المرتهن به أو مصلحه للعقد
كالا شاهد أو مالا غرض فيه صح العقد وإن شرط ما يضر المرتهن
بطل الرهن وإن نفع المرتهن وضر الرهن كشرط منفعته
للمرتهن بطل الشرط وكذا الرهن في الأظهير ولو شرط أن
ما يحدث من زوائده مرهونة فالأظهير فساد الشرط وإنه
متى فسد فسد العقد وشرط العاقد كونه مطلق التصرف
فلا يرهن الوالي مال الصبي والمجنون ولا يرتفع لهما إلا
للضرورة أو غبطة ظاهرة وتشرط الرهن كونه عين
في الأصح ويصح رهن المشاع واللام دون ولدها وعكسه
وعند الحاجة يباعان ويورع الثمن والأصح أنه تقوم الام
وحدها ثم مع الولد فالزائد قيمته ورهن الجاني والمرتكب
ورهن المدبر ومعلق العتق بصفة يمكن سبقها حلولا
باطل على المذهب ولو رهن ما يسرع فسادا فإن أمكن
تجفيفه كطلب فعل والأفان رهنه بدلين حال أو مؤجل يحل
قبل فسادا أو بشرط بيعه وجعل الثمن رهنا صح وبيع عند
خوف فسادا ويكون منه رهنا وإن شرط منع بيعه لم يصح
وإن أطلق فسد في الأظهير وإن لم يعلم هل يفسد قبل الاجل
صح في الأظهير وإن رهن ما لا يسرع فسادا فطراء ما عرضه

للفساد كخطئة ابتلت لم يفسخ الرهن بحال ويجوز ان يستعير
شيئا ليرهنه وهو في قول عارية والاظهر انه ضمان دين
في رتبة ذلك الشيء فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته
وكذا المرهون عنده في الاصح فلو تلف في يد المرتهن فلا
ضمان ولا رجوع للمالك بعد قبض المرتهن فاذا حل الدين
او كان حالا روجع المالك للبائع ويباع ان لم يقض الدين ثم
يرجع المالك بما بيع به **فصل** شرط المرهون به كونه
دينا ثابتا لازما فلا يصح بالعين المخصوصة والمستعارة في الاصح
ولا بما سيقضه ولو قال اقضتك هذه الدراهم وارهنك
الثوب به فقال اشتريت ورهنك في الاصح ولا يصح بالجور
الكتابي ولا يجعل المجعالت قبل الفراغ وقيل يجوز بعد الشروع
في الجور باليمن في مدة الخيار وبالدين رهنا بعد رهن ولا يجوز ان
يهرن المرهون عنده بدين اخر في الجديد ولا يلزم الا بقبضه من
يصح عقده ويجزئ فيه النيابة لكن لا يستتبع رهنه ولا عبده
وفي المأذون له وجه ويستتبع مكانه ولو رهن ودعته
عند مودع او مخصو با عند غاصب لم يلزم ما لم يمض زمن
اكان قبضه والاظهر اشتراط اذنه في قبضه ولا يبرئه ارتقائه
عن الغصب ويبرئه الايداع في الاصح ويحصل الرجوع عن الرهن
قبل القبض بتصرف يزيل الملك كقبضة مقبوضة ويرهن مقبوض
وكذا تدبيره في الاظهر وباجبائها الوطئ والتزويج ولو مات
العاقد قبل القبض او جن او تحجر العصير او ابق العبد لم يبطل
الرهن في الاصح وليس للراهن المقبوض تصرف يزيل الملك
لكن في اعتاقه اقوال اظهرها ينقذ من الموصر ويجزم قيمته
يوم عتقه رهنا وان لم ينقذ فانفك لم ينقذ في الاصح ولو علقه
بصفة فوجدت وهو رهن فكالاعتاق او بعده نفذ على

ولو قال اشتريت ثوبا من المصطفى
جاء المشتري فقطح ثوبا من الدين
الاعيان والنايات ما سبقه
ونقطة حق فلا ينقل عليه
ولا شهادة وتفتة الزوجه
الغدير وبالدن ومضى الكتاب
وجعل الجعالة قبل الفراغ
من العمل الى سقافيه

البيع

الراهن
عن قوله ليس للراهن
تصرف يزيل الملك

الصحيح ولا يجوز رهنه لغيره ولا التزويج ولا الاجارة ان كان
الدين حالا او يحل قبلها ولا الوطئ فان وطئ فالولد حر وفي
نفوه الاستيلاد اقوال الاعتاق فان لم ينقذ فانفك نفذ
في الاصح فلو ماتت بالولادة غرم قيمتها رهنا في الاصح وله كل
النتفاع لا ينقصه كالركوب والسكنى لا البناء والغرس فان فعل
لم يقلع قبل الاجل وبعده يقلع ان لم تنفع الارض بالدين
وزادت به ثم ان امكن الانتفاع بغير استرداد لم يسترد
والا فيسترد ويشهد ان التهمة وله باذن المرتهن ما منعها
وله الرجوع قبل تصرف الراهن فان تصرف جاهلا برجوعه
فك تصرف وكيل جهل عزل له ولو اذن في بيعه ليجهل المؤجل من
ثم لم يصح البيع وكذا لو شرط رهن الثمن في الاظهر **فصل**
اذ لزم الرهن فاليد فيه للمرتهن فلا تزال الا للانتفاع كما سبق
ولو شرط وضعه عند عدل جارا او عند اثنين ونصا على
اجتماعهما على حفظه او الا نفراد به فذاك وان اطلقا فليس لاجدهما
الا نفراد في الاصح ولو مات العدل اوفسق جعلاه حيث يتفقان
وان تشاحا وضعه الحاكم عند عدل ويستحق بيع المرهون عند
الحاجة ويقدم المرتهن بتمنه ويبيعه الراهن او وكيله باذن
المرتحن فان لم ياذن قال له الحاكم تاذن او تبرأ ولو طلب المرتحن
بيعه فابى الراهن الزمه القاضي قضاء الدين او بيعه فان
اصر باعه الحاكم ولو باعه المرتحن باذن الراهن فالاصح ان
باعه بحضرة صح والا فلا ولو شرط ان يبيعه العدل جارا ولا
يشترط مراجعة الراهن في الاصح فلو باع فالثمن عنده من ضمان
الراهن حتى يقبضه المرتحن ولو تلف ثمنه في يد العدل ثم
استحق المرهون فان شاء المشتري رجع على العدل وان شاء على
الراهن والقرار عليه ولا يبيع العدل الا بئمن مثله حالامن نفذ

ان
ادام

بلده فان زاد راغب قبل انقضاء الخيار فليفسخ وليبيعه ومثونه
 المرهون على الراهن ويجبر عليها الحق المرتهن على الصحيح ولا
 يمنع الراهن من مصلحة المرهون كقصد وحجامة وهو امانة
 في يد المرتهن ولا يسقط بتلفه شيء من دينه وحكم فاسد
 العقود حكم صحيحها في الضمان ولو شرط كون المرهون
 مبيعاً له عند التحصيل فسد وهو قبل المجل امانة ويصدق
 المرتهن في دعوى التلف بيمينه ولا يصدق في الرد عند
 الاكثرين ولو وطئ المرتهن المرهونة بلا شبهة فزان ولا يقبل
 قوله جهلت تحريمه الا ان يقرب اسلامه او ينشأ بباديه بعيدة
 عن العلماء وان وطئ باذن الراهن قبل دعواه جهل التحريم
 في الاصح فلا حد ويجب المهر ان اكرهها والولد حر نسب
 وعليه قيمته للراهن ولو تلف المرهون وقبض بدله صار
 رهناً والخصم في البدل الراهن فان لم يجاصم لم يجاصم
 المرتهن في الاصح فلو وجب قصاص اقتصر الراهن وفات
 الرهن فان وجب المال بعفوه او جناية خطاء لم يصح عفو
 عنه ولا ابراء المرتهن المجاني ولا يسرى الرهن الى زيادته
 المنفصلة كثررة وولد فلورهن حاملاً وحل الاجل وهي حامل
 بيعت وان ولدته ببيع معها في الاظهر وان كانت حاملاً عند
 البيع دون الرهن فالولد ليس برهن في الاظهر **فصل**
 جنى المرهون قدم المجاني عليه فان اقتصر او بيع له بطل الرهن
 وان جنى على سيده فاقصر بطل وان عفى على مال لم يثبت
 على الصحيح فيبقى رهناً وان قتل مرهوناً السيده عند آخر
 فاقصر بطل الرهنان وان وجب مال تعلق به حق مرتهن
 القليل فيباع ومثله رهن وقيل يصير رهناً فان كانا مرهونين
 عند شخص بدلين واحد نقضت الوثيقة او بدلين وفي

بالصادق المملوك
 نقل

نقل الوثيقة غرض نقلت ولو تلف المرهون بافتة بطل و
 ينفك بنفسه المرتهن وبالبراءة من الدين فان بقي شيء منه
 لم ينفك شيء من الرهن ولو رهن نصف عبد بدلين ونصف
 باخر فبرئ من احدهما انك قسطه ولو رهناه فبرأ احدهما
 انك نصيبه **فصل** اختلفا في الرهن او قدره صدق
 الراهن بيمينه ان كان رهن تبرع فان شرط في بيع مخالف
 ولو ادعى انهما رهناه عبد هما بمانة وصدق احدهما فنصيب
 المدين المصدق رهن بخمسين والقول في نصيب الثاني
 قوله بيمينه وتقبل شهادة المصدق عليه ولو اختلفا في
 قبضه فان كان في يد الراهن او في يد المرتهن وقال الراهن
 غصبته صدق الراهن بيمينه وكذا ان قال قبضته عن جهة اخرى
 في الاصح فلو اقر قبضه ثم قال لم يكن اقراره عن حقيقة فله حليفه
 وقيل لا يحلفه الا ان يذکر لاقراره تاويلا كقوله اشهدت على رسم
 القباله ولو قال احدهما جنى المرهون وانكر الاخر صدق المنكر بيمينه
 ولو قال الراهن جنى قبل القبض فالأظهر تصديق المرتهن بيمينه
 في انكاره والاصح انه اذا حلف عزم الراهن للمجاني عليه وان يغرم
 الاقل من قيمة العبد وارث الجناية وان لو نكل المرتهن ردت اليه
 على المجاني عليه لا على الراهن فاذا حلف ببيع في الجناية ولو ان في بيع
 المرهون فيبيع ورجع عن الاذن وقال رجعت قبل البيع وقال
 الراهن بعده فالأصح تصديق المرتهن ومن عليه الفان باحدهما
 رهن فادى الف او قال اديته عن الف الرهن صدق بيمينه وان لم
 ينوش شيئاً جعله عما شأ وقيل يقسط **فصل** من مات
 وعليه دين تعلق بركته تعلقه بالمرهون وقول كتعلق الارش
 بالبحاني ففعل الاظهر يستوى الدين المستغرق وغيره في الاصح
 ولو تصرف الوارث ولا دين ظاهر فظهر دين يرد مبيع بعيب

الرهن بمعنى المرهون كان قال
 رهنين في الارض بائناً
 فقال بل رهن واحد او بيمينه
 هذه الأقوال فقال بيمينه
 الموقوف او قدره صدق
 كالموقوف قاله
 رهنين في الارض
 على الجحيم

فالأصح أنه لا يثبت فيه فساد تصرفه لكن أن لم يقض الدين فسخ ولا خلاف
أن للوارث المساك عین التركة وقضا الدين من ماله والصحيح أن
تعلق الدين بالتركة لا يمنع الارث فلا يتعلق بزوائد التركة كالكسب
والنجاح **كتاب التقليل من عليه ديون حالة التلقين**
على ماله حجر عليه بسؤال الغرماء ولا حجر بالموثقل وإذا حجر بحال لم يحل الموثقل
في الاظهر ولو كانت الديون بقدر المال فان كان كسوبا يتفق من
كسبه فلا حجر وان لم يكن كسوبا وكانت نفقته في ماله فكذا في
الاصح ولا حجر بغير طلب فلو طلب بعضهم ودبته قدر حجر به حجر
والا فلا ولا حجر بطلب المفلس في الاصح فاذا حجر تعلق حق الغرماء
بماله واشهد على حجره ليحذر ولو باع او وهب او اعقب ففي قول
يوقف تصرفه فان فضل ذلك عن الدين نفذ والا لغا والظاهر
بطلانه فلو باع ماله لغرمائه بدنيهم بطل في الاصح فلو باع سلما
او اشترى في الذمة فالصحيح صحته ويثبت في ذمته ويصح تكاحه
وطلاقه وخلعه واقتصاصه واسقاطه ولو اقر بعين او دين
وجب قبل الحجر فالظاهر قبوله في حق الغرماء وان اسند وجوبه
الى ما بعد الحجر بمعاملة او مطلقا لم يقبل في حقهم وان قال عن
جنايته قبل في الاصح وله ان يرد بالحجب ما كان اشتراه ان كانت الغبضة
في الرد والاصح تعدي الحجر الى ما حدث بعده بالا صطياد والوصية
والشراء ان صحها وان لم يبايعه ان يفسخ ويتعلق بعين
متاعه ان علم حاله وان جهل فله ذلك وان لم يمكن التعلق
بها لا يراحم الغرماء بالثمن **فصل** يباذر القاضي بعد
الحجر ببيع ماله وقسمته بين الغرماء ويقدم ما يخاف فسادها ثم
الحيوان ثم المنقول ثم العقار ويباع بحضرة المفلس وغرمائه
كل شيء في سوقه بثمان مثله حالا من نقد البلد ثم ان كان الدين
من غير جنس النقد ولم يرض الغرماء الا بجنس حقه اشترى وان

رضي

رضي جاز صرف النقد اليه الا في السلم ولا يسلم مبيعا قبل قبض ثمنه وما
قبض قسمه بين الغرماء الا ان يعسر لقلته فيؤخر ليجتمع ولا يكلفون
بنية بان لا غرماء غيرهم فلو قسم فظهر غريم يشارك بالحصة وقيل
تنقص القسمه ولو خرج شيء باعه المفلس قبل الحجر مستحقا و
الثمن تالف فكل دين ظهر وان استحق شيء باعه احكام قدم المشتري
بالثمن وفي قول يخاص الغرماء وينفق عليه وعلى من عليه نفقته حتى
يقسم ماله الا ان يستغني بكسب وبيع مسكنه وخادمه في الاصح
وان احتاج الى خادم لزمائه ومنصبه ويترك له دست ثوب يليق
به وهو قميص وسراويل وعمامة ومكعب ويزاد في الشتاء
جبة ويترك قوت يوم القسمه لمن عليه نفقته وليس عليه
بعد القسمه ان يكتسب او يوجر نفسه لبقية الدين والاصح
وجوب اجارة ام ولده والارض الموقوفة عليه واذا ادعى انه
معسر او قسم ماله بين غرمائه وزعم انه لا يملك غيره والكره
فان لزمه الدين في معاملة مال كشرائه او قرض فعليه البينة والا
فيصده قهريا في الاصح وتقبل بينة الاعسار في الحال وشرط
شاهده حرة باطنة وليقل هو معسر ولا يحض البينة كقوله
لا يملك شيئا واذا ثبت اعساره لم يحضر حيسه ولا ملازمته بل
يمهل حتى يوسر والغريب العاجز عن بينة الاعسار يوكل القفا
به من يحث عن حاله فاذا غلب على ظنه اعساره شهد به
فصل من باع ولم يقبض الثمن حتى حجر على المشتري
بالفلس فله فسخ البيع واسترداد المبيع والاصح ان خياره
على الفور وان لا يحصل الفسخ بالوطئ والاعتاق والبيع وله
الرجوع في سائر المعاضات كالبيع وله شروط **منها** كون
الثمن حالا وان يتعذر حصوله بالافلاس فلو امتنع من دفع
الثمن مع يساره او هرب فلا فسخ في الاصح ولو قال الغرماء لا

رضي

تفسخ ونقد مكد بالثمن فله الفسخ وكون المبيع باقيا في ملك المشتري
فلوفات او كاتب العبد فلا رجوع ولا يمنع التزوج ولو تعيب يافة
اخذه ناقصا وضارب بالثمن او بجنايه اجنبي او البايع فله
اخذه ويضارب من ثمنه بنسبة نقص القيمة وجنايه المشتري
كافة في الاصح ولو تلف احد العبدين ثمنه فليس اخذ الباقي وضارب
بخصه الثالث فلو كان قبض بعض الثمن رجع في الجديد فان
تساوت قيمتهما وقبض نصف الثمن اخذ الباقي بباقي الثمن
وفي قول يأخذ نصفه بنصف باقي الثمن ويضارب بنصفه
ولو زاد المبيع زيادة متصلة كسمن وصنعة فاز البايع بها و
المنفصلة كالثمرة والولد للمشتري ويرجع البايع في الاصل فان
كان الولد صغيرا وبذل البايع قيمته اخذه مع امه والا فباعتا
وتصرف اليه حصه الام وقيل لا رجوع ولو كانت حاملا عند الرجوع
دون البيع او عكسه فالاصح تعدي الرجوع الى الولد واستتار
التمكينا وظهوره بالتأخير قريب من استتار الجنين والفضا له
واولى بتعدي الرجوع ولو غرس الارض او بنى فان اتفق الغرماء
والمفلس على تفريقها ففعلوا واخذوها وان امتنعوا لم يجبروا
بل له ان يرجع ويملك الغراس والبناء بقيمته وله ان يقلعه
ويغرم ارش نقصه والاظهر انه ليس له ان يرجع فيها ويبقى
الغراس والبناء للمفلس ولو كان المبيع حنطة فخلطها بمثلها او
دونها فله اخذ قدر المبيع من المخلوط او باجود فلا رجوع في المخلوط
في الاظهر ولو طحنها او قشر الثوب فان لم تزد القيمة رجع ولا شيء
للمفلس وان زادت فالأظهر انه يباع للمفلس من ثمنه بنسبة ما
زاد ولو صبغ بصبغه فان زادت القيمة قدر قيمه الصبغ رجع
والمفلس شريك بالصبغ او اقل فالنقص على الصبغ او اكثر فالاصح
ان الزيادة للمفلس ولو اشترى منه الصبغ والثوب رجع فيها

الا ان تزيد قيمتهما على قيمة الثوب فيكون فاقد للصبغ ولو
اشترى هاتين اثنتين فان لم تزد قيمته مصبوغا على قيمة الثوب
فصاحب الصبغ فاقد وان زادت بقدر قيمه الصبغ اشتركا
وان زادت على قيمتهما فالاصح ان المفلس شريك لهما بالزيادة
باب الحجر منه حجر المفلس لحق الغرماء والراهن للمرتقن
والمرتقن للورثة والعبد لسيده والمرتكب للمسلمين ولها ابواب ومقصود
الباب حجر المجهنون والصبي والمبذر فياخذون تنسب الولايات
واعتبار الاقوال ويرتفع بالا فاقدة وحجر الصبي يرتفع ببلوغه رشدا
والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة او خروج المني ووقت إمكانه
استكمال سبع سنين ونبات العانة يقتضي الحكم ببلوغ ولد الكافر
للمسلم في الاصح وتزيد المرأة حيضا وحبلها والرشد صلاح
الدين والماله فلا يفعل محرما يبطل العدة ولا يبذر بان يبيع
المال باحتمال غبن فاحش في المعاملة او رميه في بئر او انفاقه في
محرم والاصح ان صرفه في الصدقة وجوه الخير والمطاعم
والملايس التي لا تليق بحاله ليس بتبذير ويختبر رشده الصبي
ويختلف بالمراتب فيختبر ولد التاجر بالبيع والشراء والمأكسة
فيها وولد الزارع بالزراعة والنفقة على القوام بها والمخترف
بما يتعلق بحرفة المرأة بما يتعلق بالغرل والقطن وصون
الاطعمة عن الحصة وكوها ويشترط تكرر الاختبار مرتين
او اكثر ووقته قبل البلوغ وقيل بعده فعلى الاول الاصح
انه لا يصح عقده بل يمتحن في المأكسة فاذا اراد العقد عقد
الولي فلو بلغ غير رشيد دام الحجر وان بلغ رشيدا انفك الحجر
بنفس البلوغ واعطي ماله وقيل لا يشترط فك القاضي
فلو بذر بعد ذلك حجر عليه وقيل يعود الحجر بلا اعادة ولو فسق
لم يحجر عليه في الاصح ومن حجر عليه لسفه طرا فولي القاضي

قوله او اكثر حتى
يعلم على الظن
بصدقه لانه قد
نصيب منه لا
من قصدها
من ائمان

وقيل وليه في الصغير ولو طرء جنون فولية وليه في الصغير وقيل
القاضي ولا يصح من المحجور عليه لسفه بيع ولا شراء ولا اعتاق
وهبة ونكاح بغير إذن وليه فلو اشترى او اقترض وقبض
وتلف المأخوذ في يده والتلف فلا ضمان في الحال ولا بعد فك الحجر
عنه سواء علم حاله من عامله او جهل ويصح باذن الولي نكاحه
لا التصرف المالي في الاصح ولا يصح اقراره بدين قبل الحجر وبعده
وكذا باطلاق المال في الاظهر ويصح بالحد والقصاص وطلاقه و
خلعه وظهاره ونفيه النسب بلعان وحكمه في العتادة كالرشد
لكن لا يفرق الزكاة بنفسه واذا احرم الحج فرض اعطى الولي
كفايته لتنفق عليه في طريقة وان احرم بتطوع وزادت
مؤنة سفره على نفقته المعهودة فللولي منعه والمذهب انه
مكحصر فيحمل **قلت** ويحمل بالصوم ان قلنا الدم الاحصار
بدله لانه ممنوع من المال ولو كان له في طريقة كسب قدر زيادة
المؤنة لم يحرم منعه والله اعلم **فصل** ولي الصبي ابوه ثم
جده ثم وصيهما ثم القاضي ولا تلي الام في الاصح ويتصرف الولي
بالمصلحة وسبب دوره بالطين والاجر لا اللين والجص ولا يبيع عقاره
الحاجة او غبطة ظاهرة ولم يبيع ماله بعرض ونسيئة للمصلحة
واذا باع نسيئته اشهدوا رثته به وياخذ له بالسفحة او يترا
بحسب المصلحة ويبركي ماله وينفق عليه بالمعروف فان ادعى بعد
بلوغه على الاب والجد بيعا لمصلحة صدق باليمين وان ادعاه
على الوصي والامين صدق هو يمينه **باب** الصلح هو
قسمان احدهما يجري بين متداعيين وهو نوعان احدهما صلح
على اقرار فان جرى على عين غير المدعاة فهو بيع بلفظ الصلح ثبت
فيه احكام كالشفعة والرد بالعيب ومنع تصرفه قبل قبضه واشترط
التقاضي ان اتفقا في عله الربا او على متفعة فاجارة ثبت احكامها

او على بعض العين المدعاة فقبه لبعضها لصاحب اليد فيثبت
احكامها ولا يصح بلفظ البيع والاصح صحته بلفظ الصلح ولو قال
من غير سبق حضومة صالحني عن داركم بكذا فالاصح بطلانه ولو صلح
من دين على عين صح فان توافقا في علة الربا اشترط قبضه العوض
في المجلس والا فان كان العوض عيناً لم يشترط قبضه في المجلس
الاصح او دينا اشترط تعيينه في المجلس وفي قبضه الوجهان
وان صلح من دين على بعضه فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ البراء
والخط ونحوهما ولفظ الصلح في الاصح ولو صلح من حال على مؤجل
مثله او عكس لغا فان عجل المؤجل صح الاداء ولو صلح من عشرة
حالة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت خمسة حالة ولو عكس
لغا **النوع الثاني** الصلح على الانكار فيبطل ان جرى على نفس
المدعاة وكذا ان جرى على بعضه في الاصح وقوله صالحني عن الدار
التي تدعيها ليس اقراراً في الاصح **القسم الثاني** يجري
بين المدعي واجنبي فان قال وكلني المدعي عليه في الصلح وهو
مقر بالصلح ولو صلح لنفسه والحالة هذه صح وكأنه اشتراه
ان كان منكراً وقال الاجنبي هو مبطل في انكاره فهو مثل ومعضون
في فرق بين قدرته على التراجع وعدمها وان لم يقل هو مبطل لغا
الصلح **فصل** الطريق القافل لا يتصرف فيه بما يضر المارة
ولا يشرع فيه جناح ولا سباط يضرهم بل يشترط ارتقاءه بحيث
يمر تحت المحمل على البعير مع اخشاب المظلة ويحرم الصلح على اشراع
الجناح وان يبني في الطريق دكة او يغرس شجرة وقيل ان لم يضر
جاز وغير النافذ يحرم الاشراع اليه لغير اهله وكذا البعض اهله في الاصح
الابرضى الباقين واهله من نفع باب داره اليه لامن لاصقة جداره
وهذا الاستحقاق في كلها الكلام ام تختص شركة كل واحد بما بين
راس الدرب وباب داره وجهان اصحهما الثاني وليس لغيرهم فتح

من غير سبق حضومة صالحني عن داركم بكذا فالاصح بطلانه ولو صلح من دين على عين صح فان توافقا في علة الربا اشترط قبضه العوض في المجلس والا فان كان العوض عيناً لم يشترط قبضه في المجلس الاصح او دينا اشترط تعيينه في المجلس وفي قبضه الوجهان وان صلح من دين على بعضه فهو ابراء عن باقيه ويصح بلفظ البراء والخط ونحوهما ولفظ الصلح في الاصح ولو صلح من حال على مؤجل مثله او عكس لغا فان عجل المؤجل صح الاداء ولو صلح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة برئ من خمسة وبقيت خمسة حالة ولو عكس لغا

باب اليد للاستطرق وله فتحه اذا سمره في الاصح ومن له فيه باب فتحه
 اخر ابعده من راس الدرب فليشركا ثم منعه وان كان اقرب الى راسه
 ولم يمسد الباب الاصح فكذا لك وان سده فلا يمنع ومن له داران
 فتحان الى دربين مسدودين او مسدود وشارع ففتح بابا بينهما لم يمنع
 في الاصح وحيث منع فتح الباب فصالحا اهل الدرب بماله صح ويجوز فتح
 الكوات والجدار بين المالكين قد يختص به احدها وقد يشتركان فيه
 فالمختص ليس للآخر وضع الجذوع عليه في الجديد ولا بجدر المالك فلو
 رضي بلا عوض فهو اعارة الرجوع قبل البناء عليه وكذا بعده في الاصح
 وفائدة الرجوع تخييره بين ان يبقية باجرة او يقلع ويغرم ارش نفسه
 وقيل فائدة طلب الاجرة فقط ولورضي بوضع الجذوع والبناء
 عليها بعوض فان اجر راس الجدار للبناء فهو اجارة وان قال
 بعته للبناء عليه او بعث حق البناء عليه فالاصح ان هذا العقد فيه
 شوب بيع واجارة فاذا بنى فليس للمالك الجدار لنفسه بحال ولو اقدم
 الجدار فاعادته مالكة فلم يشترى اعادة البناء وسواء كان الاذن
 بعوض او بغيره فيشترط بيان قدر الموضع المبني عليه طولا وعرضا
 وسماك الجدران وكيفية ما وكيفية السقف المحمول عليها ولو اذن
 في البناء على ارضه كفي بيان قدر محل البناء واما الجدار المشترك فليس
 لاحدهما وضع جذوعه عليه بغير اذن في الجديد وليس له ان يتدفيه
 وتدا او يفتح كوة بلا اذن وله ان يستند اليه ويستند متاعا لا يضر له
 ذلك في جدار الاجنبي وليس له اجبار شريكه على العجالة في الجديد فان
 اراد الشريك اعادة منهدم بآلة لنفسه لم يمنع ويكون المعاد ملكه
 يصنع عليه ما شاء وينقصه اذا شاء ولو قال لاخر لا تنقصه واغرم
 لك حصتي لم يلزمه اجابته وان اراد اعادته بنقصه المشترك فلا يلازم
 منعه ولو تعاونا على اعادته بنقصه عاد مشتركا كما كان ولو انفرد احدهما
 وشرط له الاخر زيادة جدار وكانت في مقابلة عمله في نصيب الاخر ويجوز

عنه ولا
 تفصل بين
 كان الفصل
 او جدرها
 فلو كان
 عليه

ان يصالح على اجراء المأجور والقاء الثلج في ملكه على مال ولو تشارك احدا
 بين ملكيهما فان اتصل ببناء احدهما حيث يعلم انها بنيت معا فله اليد
 والاقلهما فان اقام احدهما بينة قضي له والاقلهما فان حلف
 او تكلا جعل بينهما وان حلف احدهما قضي له ولو كان لاحدهما
 عليه جذوع لم يخرج والسقف بين علوه وسفله غيره
 كجدار بين ملكين فينظر امكن احدهما بعد العلوف فيكون في
 يدها ولا فليصاحب المستقل **باب الحوالة** يشترط
 لها رضى المحيل والمحتمل لا المحال عليه في الاصح ولا يصح من لا دين
 عليه وقيل تصح برضاها وتصح بالدين الارز وعليه المثلي وكذا المتفق
 في الاصح وبالثمن في مدة الخيار وعليه في الاصح والاصح صحة حوالة
 المكاتب سيدهم بالجنوم دون حوالة السيد عليه ويشترط العلم بما
 يحال به وعليه قدرا وصفة وفي قوله تصح بائله الذية وعليها
 ويشترط قسسا ويها جنسا وقدرا وكذا احلولا واجللا و
 صحة وكسرا في الاصح ويحل المحيل بالحوالة عن دين المحتمل والمحال
 عليه عن دين المحيل ويحول حق المحتمل في ذمة المحال عليه فان
 تعذر بفلس او هجد وحلف وخوها لم يرجع على المحيل فلو كان
 مفلسا عند الحوالة وجهله المحتمل فلا رجوع له وقيل له الرجوع
 ان شرطت ايساره ولو احال المشتري بالثمن فرد المبيع بعيب بطلت
 في الاظهر او البائع بالثمن فوجد الرد لم تبطل على المذهب ولو
 باع عبدا واخال بتمنيه ثم اتفق المتبايعان والمحال على حرية
 او بعت بينة بطلت الحوالة وان كان بينهما المحتمل ولا بينة خلفاه
 على نفي العلم ثم ياخذ المال من المشتري ولو قال المستحق عليه وكلتك
 لتقبض لي وقال المستحق احلتي او قال اردت بقولي احلتك
 الوكالة وقال المستحق بل اردت الحوالة صدق المستحق عليه بيمينه و
 في الصورة الثانية وجه وان قال احلتك فقال وكطنتي صدق الثاني

فان
 اليد
 اعادة
 ففصل
 ما لم
 اصاب
 بان
 لبنات
 فيه
 ونصف
 جداره
 المضاف
 ذلك
 يحصل
 يوجد
 اكد
 بقدر
 لينة
 اهل
 سد

ببينة **باب الضمان** شرط الضامن الرشد
 وضمان محجور عليه بفلس كشرائه وضمان عبد بغير اذن
 سيده باطل في الاصح ويصح باذنه فان عين للاداء
 كسبه او غيره قصفي منه والا فالاصح انه ان كان مأذونا
 له في التجارة تعلق بما في يده وما يكسبه بعد الاذن
 والا فمما يكسبه والاصح اشتراط معرفه المضمون له
 وانه لا يشترط قبوله ورضاه ولا يشترط في رضي المضمون
 عنه قطعا ولا معرفته في الاصح ويشترط في المضمون
 كونه ثابتا وصح القديم ضمان ما سيجب والمذهب
 صحة ضمان الدرك بعد قبض الثمن وهو ان يضمن
 للمشتري الثمن ان خرج المبيع مستحقا ومعيبا او ناقصا
 لنقص الصنعة وكونه لازما لا كحجوم الكتابة ويصح ضمان
 الثمن في مدة الخيار في الاصح وضمان الجعل كالحرق
 به وكونه معلوما في الجديد والابراء من المجهول باطل في
 الجديد الا من ابل الدية ويصح ضمانها في الاصح ولو قال
 ضمانت ما لك على زيد من درهم الى عشرة فالاصح صحته
 وانه يكون ضمانا لعشرة **قلت** الاصح لتسعة والله اعلم
فصل المذهب صحة كفالة البدين فان كفله بدين
 من عليه مال لم يشترط العلم بقدره ويشترط كونه مما يصح
 ضمانه ~~في الاصح~~ والمذهب صحته بدين من عليه عقوبة
 لادمي كقصاص وحد قذف ومنعها في حدود الله تعالى
 وتصح بدين صبي ومجنون ومجنوس وغايب وميت
 المحضرة فيشهد على صورته ثم ان عين مكان التسليم تعين
 والا فمكانها وبها الكفيل بتسليمه في مكان التسليم بلا
 حائل كمنقلب وبان يحضر المكفول ويقول سلمت نفسي

قول كونه اي ما على المكفول
 تحق

عن

عن جهة الكفيل ولا يكفي مجرد حضوره فان غاب لم يلزم الكفيل
 احضاره ان جهل مكانه والا فيلزمه ويمهل مدة ذهاب
 واياي فان مضت ولم يحضر حبس وقيل ان غاب الى مسافة
 القصر لم يلزمه احضاره والاصح انه اذا مات ودفن لا يطالب
 الكفيل بالمال وانه لو شرط في الكفالة انه يغرم المال ان فات
 التسليم بطلت وانها لا تصح بغير رضي المكفول **فصل**
 يشترط في الضمان والكفالة لفظ يشترط بالالتزام كضمنت
 دينك عليه او تحملت او تقلدته او تكفلت بدينه او انا بالمال
 او باحضار الشخص ضامن او كفيل او زعيم او حميل ولو قال
 اودي المال واحضر الشخص فمضى وعد والاصح انه لا يجوز
 تعليقها بشرط ولا توقيت الكفالة ولو تجزها بشرط تأخير
 الاحضار شهر اجاز وانه يصح ضمان احوال مؤجلا اجلا
 معلوما وانه يصح ضمان المؤجل حالا وانه لا يلزمه التعجيل
 والمستحق مطالبه الضامن والاصيل والاصح انه لا يصح
 بشرط براءة الاصيل ولو ابراء الاصيل برئ الضامن
 ولا عكس ولو مات احدهما حل عليه دون الآخر اذا طالب
 المستحق الضامن فله مطالبة الاصيل بتخليصه بالاداء ان
 ضمن باذنه والاصح انه لا يطالبه قبل ان يطالب وللضامن
 الرجوع على الاصيل ان وجد اذنه في الضمان والاداء وان
 انتفى فيها فلا وان اذن في الضمان فقط رجع في الاصح
 ولا عكس في الاصح ولو ادى مكسر عن صحاح او صالح عن
 ما به بثوب قيمته خمسون فالاصح انه لا يرجع الا بما غرم
 ومن ادى دين غيره بلا ضمان ولا اذن فلا رجوع وان
 اذن بشرط الرجوع رجع وكذا ان اذن مطلقا في الاصح
 والاصح ان مصالحة غير حبس الدين لا تمتع الرجوع

ثم انما يرجع الضامن والمؤدي اذا شهد بالاداء رجلين
او رجلا وامراتين وكذا رجل ليحلف معه في الاصح فان لم
يشهد فلا رجوع ان ادى في غيبة الاصيل وكذا وكذا
ان صدقه في الاصح فان صدقه المضمون له او ادى بحضرة
الاصيل رجح على المذهب **كتاب** الشركة هي انواع
شركة الابدان كشركة الجمالين وسائر المحترفة ليكون بينهما
كسبها متنساويا او متفاو تامع اتفاق الصنعة او اختلافها
وشركة المفاوضة ليكون بينهما كسبها وعليهما ما يعرض
من عزم وشركة الوجوه بان يشتركا الوجيهان لبيتاع كل
منهما بموكل لهما فاذا باع اكان الفاضل عن الاثمان بينهما
وهذه الانواع باطله وشركة العنان صحيحة ويشترط فيها
لفظ يدل على الاذن في التصرف فلو اقتصر على اشتركا لم
يكف في الاصح وفيهما اهليه التوكيل والتوكل ونصح في
كل مثلي دون نفسي المتقوم وقيل يختص بالنقد المضروب
ويشترط خلط المالين بحيث لا يتميز ان ولا يكف الخلط
مع اختلاف جنس او صفة كصحاح ومكسرة هذا اذا
اخرجوا المالين وعقد اكان ملكا مشتركا بارت او شراء
وغيرهما واذن كل للاخر في التجارة فيه تمت الشركة و
الحيلة في الشركة في العروض ان يبيع كل واحد بعض
عرضه ببعض عرض الاخر واذا اذن له في التصرف ولا يشترط
تساوي قدر المالين والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما
عند العقد ويتسلط كل منهما على التصرف بلا ضرر فلا يبيع
نسبة ولا يغير نقد النقد ولا يغيث فاحش ولا يسافر به
ولا يقبضه بغير اذن وكل فسخه متى شاء ويغير لان عن
التصرف بنفسهما فان قال احدهما عزلتك او لا تتصرف

في نصيبه لم يعزل العازل وتنفس بموت أحدهما ويحبونه
وبالغائته والزوج والخسران على قدر المالين تنساويا في العمل
او تفاوتا فان شرط خلافة فسد العقد فيرجع كل على الآخر
باجرة عمله في ماله وتنفذ التصرفات والزوج على قدر
المالين ويد الشريك يد امانة فيقبل قوله في الرد والخسران
والثلف فان ادعاه بسبب ظاهر طولب ببينة بالسبب
ثم يصدق في الثلف به ولو قال من في يده المال هو لي
وقال الاخر مشترك او بالعكس صدق صاحب اليد ولو قال
اقسمنا وصاري صدق المذكر ولو اشترى وقال اشتريته
للشركة او لنفسي وكذا الاخر صدق المشتري **كتاب**
الوكالة شرط الموكل صحة مباشرة ما وكل فيه بمالك او ولاية فلا يصح
توكيل صبي ولا مجنون ولا المرأة ولا المحرم في النكاح ويصح توكيل
الولي في حق الطفل ويستثنى توكيل الاعمى في البيع والشراء
فيصح وشرط الوكيل صحة مباشرة التصرف لنفسه لا صبي
ولا مجنون وكذا المرأة والمحمم في النكاح لكن الصحيح انهما
قول صبي في الاذن في دخول دار وايصال هدية والاصح صحة
توكيل عبد في قبول نكاح ومنعه في الايجاب وشرط الموكل فيه
ان يملكه الموكل فلو وكل ببيع عبد سيملكه وطلاق من
سينكحها بطل في الاصح وان يكون قابلا للنيابة فلا يصح
في عبادة الا في الاصح الحج وتفرقة زكاة وذبح اضحية
ولا في شهادة وايداء واعان وسائر الايمان ولا في الظهار
في الاصح ويصح في طرفي بيع وهبة وسلم ورهن ونكاح وطلاق
وسائر العقود والفسوخ وقبض الديون واقباضها
والدعوى والجواب وكذا في تملك المباحات كالاحياء والاصطياد
والاحتطاب في الاظهر لا في اقرار الاصح ويصح في استيفاء

عقوبة اذ هي كقصاص واحد قد ف وقيل لا يجوز الا بحضرة الموكل
وليكن الموكل فيه معلوما من بعض الوجوه ولا يشترط علمه من
كل وجه فلو قال وكلتك في كل قليل وكثير او في كل اموري او
فوضت اليك كل شئ لم يصح وان قال في بيع اموالي او غنق
ارقا في صح وان وكله في شراء عبيد وجب نوعه او دار وجب بيان
المحلة والسكة لا قدر الثمن في الاصح ويشترط من الموكل لفظ يقضي
رضاه كوكلتك في كذا او فوضته اليك او انت وكيلي فيه
فلو قال بع او اعنق حصل الاذن ولا يشترط القبول لفظا
وقيل يشترط في صيغ العقود كوكلتك دون صيغ الامر كبيع
او اعنق ولا يصح تعليقها بشرط في الاصح فان تجرها وشرط
للتصرف شرط اجاز ولو قال وكلتك ومتى عزلتك فانت وكيل
صح في الحال في الاصح وفي عوده وكذا بعد العزل الوجهان
في تعليقها ويجريان في تعليق العزل **فصل** الوكيل
بالبيع مطلقا ليس له البيع بغير نقد البلد ولا بنسيئة ولا
بغبن فاحش وهو ما لا يحتمل غالبا فلو باع على احد هذه
الانواع وسلم المبيع ضمن فان وكله لبيع مؤجلا وقدر الاجل
فذاك وان اطلق صح في الاصح وحمل على المتعارف في مثله
ولا يبيع لنفسه ولا ولده الصغير والاصح انه يبيع لابي
وابنه البالغ وان الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم
المبيع ولا يسلمه حتى يقبض الثمن فان خالف ضمن واذا
وكله في شراء لا يشتري معيبا فان اشتراه في الذمة وهو
يساوي مع العيب ما اشتراه به وقع عن الموكل ان جهل العيب
وان علمه فلا في الاصح وان لم يساوه لم يقع عنه ان علمه وان
جهله وقع في الاصح واذا وقع للموكل فكل من الوكيل والموكل الرد
وليس لو وكيل ان يوكل بلا اذن ان تاتي سنة ما وكل فيه وان لم

بيان

بنات

بنات لكونه لا يحسنه ولا يليق به فله التوكيل ولو كثر وعجز عن
الاتيان بكماله فالمدّهب انه يوكل فيما زاد على الممكن ولو اذن في
التوكيل وقال وكل عن نفسك ففعل فالتالي وكيل الوكيل
فصل في الاصح انه ينعزل بعزله وانعزاله وان قال عني
فالتالي وكيل الموكل وكذا الواطلق في الاصح **فصل** وفي
هاتين الصورتين لا يعزل احد هما الاخر ولا ينعزل باعزاله
وحيث جوزنا التوكيل بشرط ان يوكل امينا الا ان يعين الموكل
غيره ولو وكل امينا ففسق لم يملك الوكيل عزله في الاصح والله
اعلم **فصل** قال بع لشخص معين او في زمن او مكان
معين تعين وفي المكان وجه اذ الم يتعلق به غرض وان
قال بع بمائة لم يبع باقل وله ان يزيد الا ان يصرح بالنهي
ولو قال اشترى بهذا الدينار شاة ووصفها فاشترى
به شاتين بالصفة فان لم تساو واحدة دينار لم يصح
الشراء للموكل وان ساوته كل واحدة فالظاهر الصحة و
حصول الملك فيهما للموكل ولو امره بالشراء بمعين فاشترى
في الذمة لم يقع للموكل وكذا عكسه في الاصح ومتى خالف
الموكل في بيع ماله او الشراء بعينه فنصرفه باطل ولو اشترى
في الذمة ولم يسم الموكل وقع للوكيل وان سماه فقال البائع بكذا
فقال اشتريت فلان فكذا في الاصح فان قال بعت موكلك زيدا
فقال اشتريت له فالمدّهب بطلانه ويد الوكيل يد امانته وان
كان يجعل فان تعدى ضمن ولا ينعزل في الاصح واحكام العقد
تعلق بالوكيل دون الموكل فيعتبر في الرؤية ولزوم العقد
بما في المجلس والتقابض في المجلس حيث يشترط الوكيل
دون الموكل واذا اشترى الوكيل طائفة البائع بالثمن ان كان
دفعه اليه الموكل والا فلا ان كان الثمن معين وان كان في الذمة

لو كيد صح

طالبه ان انكر وكالة او قال لا اعلمها وان اعترف بها طالبه
ايضا في الاصح كما يطالب الموكل ويكون الوكيل كضامن والموكل
كأصيل واذا قبض الوكيل بالبيع الثمن وتلف في يده و
خرج المبيع مستحقا رجع عليه المشتري وان اعترف بوكالة
في الاصح ثم رجع الوكيل على الموكل **قلت** وللمشتري الرجوع
على ~~الموكل~~ الموكل ابتداء في الاصح والله اعلم **فصل**
الوكالة جائزة من المجانيين فاذا عزل الموكل في حضوره او قال
رفعت الوكالة او ابطلتها او اخرجتك منها ان عزل فان
عزله وهو غائب ان عزل في الحال وفي قول لاحق يبلغه الخبر
ولو قال عزلت نفسي او رددت الوكالة ان عزل وينعزل
بمخرج احدهما عن اهلية التصرف بموت او جنون وكذا
انحاء في الاصح وبمخرج محل التصرف عن ملك الموكل وانكار
الوكيل الوكالة لنفسه او لغرض في الاخفاء ليس بعزل فان نفي
ولا عرض ان عزل واذا اختلف في اصلها او في صفتها بان
قال وكنتي في البيع بشيئة او الشراء بعشرين فقال بل
نقد او بعشرة صدق الموكل بيمينه ولو اشترى جارية
بعشرين وزعم ان الموكل امره فقال بل بعشرة وحلف
فان اشترى بعين مال الموكل وسماه في العقد او قال ~~هـ~~
بعده اشترىته لفلان والمال له وصدقة البايع فالبيع
باطل وان كذبه حلف على نفي العلم بالوكالة ووقع الشراء
للكيل وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل وكذا ان
سماه وكذبه البايع في الاصح **وان** صدقة بطل الشراء وحيث
حكم بالشراء للوكيل يستحب للقاضي ان يرفق بالموكل ويقول
للكيل ان كنت امرتك بعشرين فقد بعثتها بها ويقول
هو اشترىته لفلان ولو قال اثبت بالتصرف الماذون

فيه

فيه وانكر الموكل صدق الموكل وفي قول الوكيل وقول الوكيل
في تلف المال مقبول بيمينه وكذا في الرد وقيل ان كان
يجعل فلا ولو ادعى الرد على رسول الموكل وانكر الرسول
صدق الرسول ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح
ولو قال قبضت الثمن وتلف وانكر الموكل صدق الموكل
ان كان قبل تسليم المبيع والا فالوكيل على المذهب ولو وكله
بقضاء دين فقال قضيت وانكر المشتري صدق المشتري
بيمينه والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل الا بيمينه وفيه
اليتيم اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ يحتاج الى بيعة
على الصحيح وليس لوكيل ولا مودع ان يقول بعد طلب
المالك لا ارد المال الا بشهادتي في الاصح وتلغاصب ومن لا
يقبل قوله في الرد ذلك ولو قال رجل وكنتي المشتري بقبض
ماله عندك من دين او عين وصدقة فله دفعه اليه والمذهب
انه لا يلزمه الا بيمينه على وكالة ولو قال كذبت عليك وصدقة
وجب الدفع في الاصح **قلت** وان قال انا وارثه وصدقة
وجب الدفع على المذهب والله اعلم **كتاب**
الافرار يصح من مطلق التصرف فاقرار الصبي والمجنون
لاغ فان ادعى البلوغ بالاحتمال مع الامكان صدق ولا
يخلف وان ادعاه بالسن طويل بيمينه والسفيه والمفلس
سبق حكم اقرارهما ويقبل اقرار الرقيق بموجب عقوبة ولو
اقر بدين جنائية لا توجب عقوبة فكذبه السيد تعلق
بذمته دون رقبته وان اقر بدين معاملة لم يقبل على
السيد ان لم يكن ماذون له في التجارة ويقبل ان كان وتودع
من كسبه ومما في يده ويصح اقرار المريض مرض الموت
لاجنبي وكذا الوارث على المذهب ولو اقر في صحة او مرضه

واقرارته بعد موته لاخر لم يقدم الاول في الاصح ولا يصح اقرار
مكره على ما اكره عليه ويشترط في المقر له اهلية استحقاق
المقر به فلو قال لهذه الدابة علي كذا فلغو فان قال بسببها
لما لكها وجب ولو قال لفلان كذا ابارك او وصية لزمه وان
اسند الى جهة لا يمكن في حقه فلغو وان اطلق في الاظهر واذا
كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الاصح فان رجع المقر في
حاله تكذيبه وقال غلطت قبل قوله في الاصح **فصل**
قوله لزيد كذا اصبغة اقرار وقوله علي وفي ذمتي للدين ومعني
وعندي للعين ولو قال لي عليك الف فقال من اخذ او زنه
او حذره او اختم عليه او اجعله في كيسك فليس باقرار ولو قال
بلي او نعم او صدقت او ابرأتني منه او قضيت له او انا مقر
به فهو اقرار ولو قال انا مقر او انا اقر به فليس باقرار ولو
قال ليس لي عليك كذا فقال بلي او نعم فقرار وفي نعم وجه ولو
قال اقبض الالف الذي لي عليك فقال نعم او اقبضني عند او
امهلني يوما او حتى اقعد او افتح الكيس او اخذ المفتاح
فاقرار في الاصح **فصل** يشترط في المقر له ان لا يكون ملكا
للمقر فلو قال داري او ثوبي او ديني الذي علي زيد لغزو
فهو لغو ولو قال هذا الفلان وكان ملكي الى ان اقررت فاول
كلامه اقرار واخره لغو وليكن المقر به في يد المقر ليسلم بالاقرار
للمقر له فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار عمله عتق المقر له الاقرار
فلو اقر بحرية عبيد في يده غيره ثم اشتراه حكم بحريته ثم ان
كان قال هو حر الاصل فشرأوه افتداء وان قال اعتقه فافتداء
من جهة وبيع من جهة البايع على المذهب فيثبت فيه الخيار
للبايع فقط ويصح الاقرار بالمجهول فاذا قال له علي شيء قبل
تفسيره بكل ما يتموله وان قل ولو فسره بما لا يتموله لكنه من

كجهم

كجهم حنطة او بما يحل اقنأوه ككلب معلم وسرجين قبل في
الاصح ولا يقبل بما لا يقتضي كخزير وكلب لا نفع فيه ولا بعبادة
ورد سلام ولو اقر بمال او بمال عظيم او كبير او كثير قبل
تفسيره بما قل منه وكذا بالمستولدة في الاصح لا يكلمه ويحكم
ميتة وقوله له كذا كقوله شيء وقوله شيء شيء او كذا
كذا كقوله يكره ولو قال شيء وشيء او كذا او كذا او كذا او كذا
شيئان ولو قال كذا درهم او رفع الدرهم او حره لزمه
درهم والمذهب انه قال كذا او كذا درهمان بالنصب
وجب درهمان وان لم يرفع او جرد درهم ولو حذف
الواو فد درهم في الاحوال ولو قال الف ودرهم قبل
تفسير الالف بخير الدرهم ولو قال خمسة وعشرون
درهما فالجميع درهم على الصحيح ولو قال الدرهم
التي اقررت بهما فاقصة الوزن فان كانت درهم
البلد تامة الوزن فالصحيح قبوله ان ذكره متصلا
ومنعه ان فصله عن الاقرار وان كانت ناقصة قبل
ان وصله وكذا ان فصله في النص والتفسير بالمعشور
كهو بالناقصة ولو قال علي من درهم الى عشرة لزمه
تسعة على الاصح وان قال درهم في عشرة فان اراد معية
لزمه احد عشر والحساب فعشرة والا فدرهم **فصل**
قال له عندي سيف في غمد او ثوب في صندوق لا
يلزمه الطرف او غمد فيه سيف او صندوق فيه ثوب
لزمه الطرف وحده او عبيد على راسه عمامة لم تلزمه
العمامة على الصحيح او دابة بسرجها او ثوب مطرز لم يلزمه
الجميع ولو قال في ميراث ابي الف فهو اقرار على ابيه
بدن ولو قال في ميراثي من ابي فهو وعد هبة ولو قال

لوصح

شنة

له علي درهم لزمه درهم فان قال ودرهم لزمه درهمان
ولو قال درهم ودرهم ودرهم لزمه بالاولين درهمان
واما الثالث فان اراد به تأكيد الثاني لم يجب به شيء
وان نوى الاستيفاء لزمه ثالث وكذا ان نوى تأكيد
الاول او اطلق في الاصح ومثي اقرب بهم كشيء وثوب
وطول بالبيان فامتنع فالصحيح انه يجبس ولو بين
وكذا المقر له فليبين وليدع والقول قول المقر في نفسه
ولو اقر له بالف ثم اقر له بالف في يوم اخر لزمه الف فقط
ولو اختلف القدر دخل الاقل في الاكثر ولو وصفها بصفتين
مختلفتين او اسندهما الى جهتين او قال قبضت يوم السبت
عشرة ثم قال قبضت يوم الاحد عشرة لزمه ولو قال
له على الف من ثمن خمر او كلب او الف قضيت لزمه الف في
الاظهر ولو قال من ثمن عبد لزمه قبضته اذا سلم سلمت
قبل على المذهب وجعل ثمنه ولو قال الف ان شاء الله لم
يلزمه شيء على المذهب ولو قال الف لا يلزم لزمه ولو قال
له على الف شجاء بالف وقال اردت هذا وهو دبة
وقال المقر له لي عليه الف اخر صدق المقر في الاظهر
بيمينه فان كان قال في ذمتي او ديني صدق المقر له على
المذهب **قلت** فاذا قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح
انها امانة فيقبل دعواه التلغ بعد الاقرار ودعوى
الرد وان قال له عندي او معي الف صدق في دعوى الوديعة
والرد والتلف قطعاً والله اعلم ولو اقر ببيع او هبة وما
قباض ثم قال كان فاسداً او قدرت لظني الصحة لم
يقبل وله تخليف المقر له فان نكل حلف المقر وبرئ ولو
قال هذه الدار لزيد بل لعمرو او غصبتها من زيد بل من

عمر وسلمت لزيد والاظهر ان المقر يعظم قيمتها لعمرو ويصح
الاستثناء ان اتصل ولم يستغرق فلو قال له على عشرة الا
تسعة الاثمانية وجب تسعة ويصح من غير الجحش كالف
الاثوباء ويبين بثوب قيمته دون الف ومن المعين كهذه
الدار له الا هذه البيت وهذه الدراهم الا هذه الدراهم وفي
المعين وجه شاذ **قلت** ولو قال هو لاء العبيد له الا
واحد اقبل ورجع في البيان اليه فان ما نوا الا واحد او زعم

انه المستثنى صدق بيمينه على الصحيح والله اعلم **فصل**
اقر بنسب ان الحق بنفسه اشترط لصحة ان لا يكذب به المحسن
ولا الشرع بان يكون معروف النسب من غيره وان يصدق
المستلحق ان كان اهلاً للتصدق بيق فان كان بالغاً فكذلك به
لم يثبت الا بيمينته وان استلحق صغيراً ثبت فلو بلغ وكذا به
لم يطل في الاصح ويصح ان يستلحق ميتاً صغيراً وكذا كبيراً
في الاصح ويرثه ولو استلحق اثنان بالغاً ثبت لمن صدقة
وحكم الصغير باقي في اللقيط ان شاء الله تعالى ولو قال الولد
امته هذا اولي ولدته في ملكي فان قال علقته به في ملكي ثبت
الاستيلاء فان كانت فراشه له الحق بالفراش من غير استلحاق
وان كانت مزوجة فالولد للزوج واستلحاق السيد باطل
واما اذ الحق بالنسب بغيره كهذا اخي او عمي فيثبت نسبه
من الملحق به بالشروط السابقة ويشترط كون المقر وارثاً
جائزاً والاصح ان المستلحق لا يرث ولا يشارك المقر في حصته
وان البالغ من الورثة لا ينفرد بالقرار وان لم يقر احد
الوارثين وانكر الاخر ومات ولم يرثه الا المقر ثبت النسب
وانه لو اقر ابن جائز باخوة مجهول فانكر المجهول نسب
المقر لم يؤثر فيه ويثبت ايضا نسب المجهول وان ادا

في ذمتي او معي الف صدق في دعوى الوديعة
والرد والتلف قطعاً والله اعلم ولو اقر ببيع او هبة وما
قباض ثم قال كان فاسداً او قدرت لظني الصحة لم
يقبل وله تخليف المقر له فان نكل حلف المقر وبرئ ولو
قال هذه الدار لزيد بل لعمرو او غصبتها من زيد بل من

كان الوارث الظاهر بحجة المستحق كاخ اقربا بن للميت ثبت
النسب ولا ارت **كتاب العارية** شرط المعير صحة
تبرعه وملكه المنفعة فيعير مستأجر لا مستعير على الصحيح
وله ان يستنيب من يستوفي المنفعة له والمستعار كونه منتفعا
به مع بقاء عينه ويجوز اعادة جارية لخدمة امراة او محرم ونكره
اعارة عبد مسلم لكا فر والاصح اشتراط لفظ كاعرتك واعرني
ويكفي لفظ احدهما مع فعل الاخر ولو قال اعرتك لتعلمه او لتعيرني
فربما نفى اجارة فاسدة توجب اجرة المثل ومؤنه الرد على المستعير
فان تلفت لا باستعمال ضمنها وان لم يفرط والاصح انه لا يضم وما
ينحق او ينسحق باستعمال والثالث يضمن الممنحق والمستعير من
مستأجر لا يضمن في الاصح ولو تلفت دابة في يد وكيل بعثه
في شغلها او في يد من سلمها اليه ليروضها فلا ضمان وله الانتفاع
بحسب الاذن فان اعارة لزرعة حنطة زرعتها ومثلها ان
لم ينفذ او لشعير لم يزرع فوقه كحنطة ولو اطلق الزرعة
صح في الاصح ويزرع ما شاء واذا استعار لبناء او غراس فله
الزرع ولا عكس والصحيح انه لا يغرس مستعير لبناء وكذا
العكس وان لا تنفع اعارة الارض مطلقا بل بشرط تعيين نوع
المنفعة **فصل** لكل من امار العارية متى شاء الا اذا اعار
لدفن فلا يرجع حتى يندرس اثر المدفون واذا اعار لبناء
او الغراس ولم يذكروا مدة ثم رجع ان كان شرط القلع مجانا
لزمه والا فان اختار المستعير القلع قلع ولا تلزمه تسوية
الارض في الاصح **قلت** الاصح تكرمه وانه اعلم وان لم يختار
لم يقلع مجانا بل للمعير الخيار بين ان يبقيه باجرة او يقلع
ويضمن ارض النقص قيدا او يملكه بقيمته فان لم يختار
لم يقلع مجانا ان بذل المستعير الاجرة وكذا ان لم يبدلها

في الاصح ثم قيل يبيع الحاكم الارض وما فيها ويقسم بينهما
والاصح انه يعرض عنهما حتى يختار اشياء والمعير دخولها
والانتفاع بها ولا يدخلها المستعير بغير اذن لتفرض
ويجوز للسعي والاصلاح في الاصح ولكل بيع ملكه وقيل
ليس للمستعير بيعه لثالث والعارية المؤقتة كالمطلقة
وفي قول له القلع فيها مجانا اذا رجع واذا اعار لزرعة فرجع
قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه الا بقاء الى الحصاد
وان له الاجرة فلو عين مدة ولم يذكر فيها تقصير المستعير
بتأخير الزرعة قلع مجانا ولو حمل السيل بذرا الى ارضه
فتبنت فيها فهو لصاحب البذر والاصح انه يحير على قلعه
ولو ركب دابة وقال لما لكها اعرتنيها فقال اجرتكها اذا
مالك الارض وزارعتها كذلك فالمصدق المالك على المصدق
ولو قال اعرتني وقال بل غصبت مني فان تلفت العين
فقد اتفقا على الضمان لكن الاصح ان العارية تضمن
بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم ولا بيوم القبض فان
كان ما يدعيه المالك اكثر حلف للزيادة **كتاب**
العصب هو الاستيلاء على حق الغير عدوانا فلوركب دابة
او جلس على فراش فغاصب وان لم يثقل ولو دخل داره
وارعجها عنها او ارعجها وقهره على الدار ولم يدخل
فغاصب وفي الثانية وجه واه ولو سكن بيتا ومنع
المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط ولو
دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها فغاصب
وان كان ولم يرعجها فغاصب لنصف الدار الا ان
يكون ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار
وعلى الغاصب الرد فان تلف عنده ضمنه ولو تلف

برقبته مال لزم الغاصب تخليصه بالاقل من قيمته والمال
فان تلف في يده غرمه المالك والمجني عليه تغرمه وان يتعلق
بما اخذه المالك ثم يرجع المالك على الغاصب ولورد العبد
الى المالك فيبيع في الجناية يرجع المالك بما اخذه المجني عليه
على الغاصب ولو غصب ارضا فنقل ترابها اجبره المالك على
رده او رد مثله واعادة الارض كما كانت وللناقل الرد وان لم
يطالبه المالك ان كان له فيه غرض والا فلا يردده بلا اذن في الاصح
ويقاس بما ذكرناه حفر البئر وطحنها واذا اعيد الارض كما
كانت ولم يبق نقص فلا ارش لكن عليه اجرة المثل لمدة العادة
وان بقي نقص وجب ارشه معها ولو غصب زيتا ونحوه و
اغلاه فنقصت عينه دون قيمته رده ولزمه مثل الداهب
في الاصح وان نقصت القيمة فقط لزمه الارش وان
نقصت اغرم الداهب ورد الباقي مع ارشه ان كان نقص
القيمة اكثر والاصح ان السمن لا يجبر نقص هزال قبله وان
تذكر صنعة نسيها جبر النسيان وتعلم صنعة لا يجبر نسيان
اخرى قطعا ولو غصب عصيرا فحجر ثم تخلل فالاصح ان
يخل للمالك وعلى الغاصب الارش ان كان الخل ناقص
قيمة ولو غصب حمرا فتخللت او جلد مية قد بغه فالاصح
ان الخل والجلد للمغصوب منه **فصل** زيادة المغصوب
ان كانت اثرا محضا كقصاراة فلا شيء للغاصب بسببها
وللمالك تكليفه رده كما كان ان امكن وارش النقص وان كانت
عينا كبناء وغراس كلف القلع وان صبح الثوب بصيغرة
وامكن فصله اجبر عليه في الاصح وان لم يمكن فان لم يزد
قيمته فلا شيء للغاصب فيه وان نقصت لزمه الارش وان
زادت اشتركا فيه ولو خلط المغصوب بغيره وامكن التمييز

لزم

لزمه وان شق فان تعذر فالمد هب انه كالتلف فله تغرمه
وللغاصب ان يعطيه من غير المخلوط ولو غصب خشبة وبني
عليها **باب** اخرجت ولو ادرجها في سفينة فكد لك الا ان يخاف
تلف نفس او مال معصومين ولو وطئ المغصوبة عالما
بتحريمه حد وان جهل فلا حد وفي الحالين يجب المهر الا ان تطاوع
فلا يجب على الصحيح وعليها الحد ان علمت ووطئ المشتري
من الغاصب كوطئه في الحد والمهر فان غرمه لم يرجع به
على الغاصب في الاظهر وان احبل عالما بالتحريم فالولد رقيق
غير شيب وان جهل فحر شيب وعليه قيمته يوم الانقضاء **باب**
ويرجع بها المشتري على الغاصب ولو تلف المغصوب
عند المشتري وغرمه لم يرجع وكذا لو تعيب عنده
في الاظهر ولا يرجع بغرم منفعة استوفاه في الاظهر
ويرجع بغرم ما تلف عنده وبارش نقص بنائه وغرامه **باب**
اذا انقض في الاصح وكل ما لو غرمه المشتري وما لا يرجع
قلت وكل من انبت يده على يد الغاصب فكالمشتري
واسه اعلم **كتاب الشفعة** لا تثبت في منقول
بل في ارض وما فيها من بناء وشجر تبعها وكذا ثمر لم يثمر
في الاصح ولا شفعة في حجر تثبت على سيق غير مشترك وكذا
مشترك في الاصح وكل ما لو قسم بطلت منفعة المقصودة
كحمام ورحالا شفعة فيه في الاصح ولا شفعة الا لشرائط
ولو باع دارا وله شريك في ممرها فلا شفعة له فيها والصحيح
ثبوتها في الممر ان كان المشتري طريق اخر الى الدار او امكن
فتح باب الى شارع والا فلا وانما تثبت فيما ملك بمعاوضة
ملك الا زامتا اخر عن ملك الشفيع كبيع ومهر وعوض
خلع وصالح دم ونجوم كتابة واجرة ورأس مال سلم ولو شرط

في البيع اختيارهما او للبائع له يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار
وان شرط المشتري وحده فالأظهر انه يؤخذ ان قلنا الملك
المشتري والا فلا ولو وجد المشتري بالشفعة عيبا و اراد
رده بالعيب و اراد الشفيع اخذه ويرضى بالعيب فالأظهر
باب الشفيع ولو اشترى اثنان
دارا او بعضها فلا شفعة لاحد هاهنا الاخر ولو كان للمشتري
شريك في الاصح ان الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته ولا يشترط
في التملك بالشفعة حكم حاكم ولا احضار الثمن ولا حضور
المشتري ويشترط لفظ من الشفيع كتملكت او اخذت بها
بالشفعة ويشترط مع ذلك اما تسليم العوض الى المشتري
فاذا تسلمه او الزمه القاضي التسليم ملك الشفيع الشفيع
واما رضي المشتري بكون العوض في ذمته واما قضاء القا
له بالشفعة اذا حضر مجلسه واثبت حقه فيملك به في
الاصح ولا يملك شفعيا لم يره الشفيع على المذهب
فصل ان اشترى بمثلي اخذه الشفيع بمثله او
بمتقوم فبقيته يوم البيع وقيل يوم استقراره باللفظ
الخيار او بموجل فالأظهر انه مخير بين ان يعجل ويأخذ
في الحال ويصير الى المحل ويأخذ ولو بيع شفعص وغيره
اخذه بحصته من القيمة ويؤخذ المهور منهم مثلها وكذا
عوض الخلع ولو اشترى جزاف وتلف امسح الاخذ فان
عين الشفيع قد راو قال المشتري لم يكن معلوم القدر حلف
على نفى العلم وان ادعى علمه ولم يعين قدره لم يسمع دعواه
في الاصح واذا ظهر الثمن مستحقا فان كان معينا بطل البيع
والشفعة والا بطل وبقيت وان دفع الشفيع مستحقا لم
يبطل شفيعته ان جهل وكذا ان علم في الاصح وتصرف

في الارض

المشتري

المشتري في الشفيع كبيع ووقف واجارة صحيح والشفيع
نقص ما لا شفعة فيه كالوقف واخذه ويخبر فيه شفعة كبيع
بين ان يأخذ بالبيع الثاني او ينقصه ويأخذ بالاول ولو اختلف
الشفيع والمشتري في قدر الثمن صدق المشتري وكذا لو
انكر الشراء او كون الطالب شريكا فان اعترف الشريك با
بيع فالاصح ثبوت الشفعة ويسلم الثمن الى البائع ان لم
يعترف بنقصه وان اعترف فهل يترك في يد الشفيع
ام يأخذة القاضي ويحفظه فيه خلاف سبق في الاقرار
نظيره ولو استحق الشفعة جمع اخذ واعلى قدر المحصص
وفي قول علي الروس ولو باع احد شريكين نصف حصته
لرجل ثم باقياها لآخر فالشفعة في النصف الاول للشريك
القديم والاصح انه ان عفي عن النصف الاول شاركه المشتري
الاول في النصف الثاني والا فلا والاصح انه لو عفي احد
شفيعين سقط حقه وتخبر الاخر بين اخذ الجميع وتركه
وليس له الاقتصار على حصته وان الواخذ اذا اسقط
بعض حقه سقط كله ولو حضر احد شفيعين فله اخذ
الجميع في الحال فاذا حضر الغائب شاركه والاصح ان له
تأخير الاخذ الى قدوم الغائب ولو اشترى شفعصا فالشفيع
اخذ نصيبها ونصيب احد هاهنا ولو اشترى واحد من
اثنين فله حصته احد الباعين في الاصح والاظهر ان
الشفعة على الفور فان علم الشفيع بالبيع فليبادر على
العادة فان كان مريضا او غائبا عن بلد المشتري او خائفا
من عدو فليؤكل ان قدره والا فليشهد على الطلب فان
ترك المقدور عليه منها بطل حقه في الاظهر ولو كان
في صلوة او حمام او طعام فله الا تمام ولو اخرج من الرض

فيما

المخير لم يعد ران اخبره عدلان وكذا الثقة في الاصح
وبعد ران اخبره من لا يقبل خبره ولو اخبر بالبيع
بالف ترك فبان بحسب ماية بقي حقه وان بان بالكثرة
بطل حقه ولو لقي المشتري قسما عليه او قال يار الله
لك في صفقتك لم يتطل وفي الدعا وجه ولو باع الشفيع حصته
جاهلا بالشفعة فالاصح بطلانها **كتاب القراض**
القراض والمضاربة ان يدفع اليه مالا ليتجر فيه والرجح مشترك
بينهما ويشترط لصحة كون المال دراهم او دنانير فلا يجوز على تبر
وحلي ومغشوش وعروض ومعلوم ما معين وقيل يجوز على
احدى الصريين ومسلم الى العامل فلا يجوز شرط كون المال
في يد المالك ولا عمله معه ويجوز شرط عمل غلام المالك معه
على الصحيح ووظيفة العامل التجارة وتوابعها كنشر
الثياب وطبخها فلو قارضه ليشترى حنطة فيطحن ويخبز
او غزلا لينسجه ويبيعه فسد القراض ولا يجوز ان يشترط عليه شراء
متاع معين او نوع يندرج فيه او معاملة شخص ولا يشترط بيان
مدة القراض فلو ذكر مدة ومنعه التصرف بعدها فسد وان منعه
الشراء بعدها فلا في الاصح ويشترط اختصاصهما بالرجح واشتركا
فيه ولو قال قارضتك على ان كل الرجح لك فقراض فاسد وقيل
قرض صحيح وان قال كله لي فقراض فاسد وقيل ابضاع
وكونه معلوما بالجزئية فلو قال على ان لك فيه شركة او
نصيبا فسد او بيننا فالاصح الصحة ويكون نصيبين ولو قال
لي النصف فسد في الاصح وان قال لك النصف صح على الصحيح ولو
شرط لاحدهما عشرة اوجج صنف فسد **فصل** يشترط
ايجاب وقبول ويكفي القبول بالفعل بشرطها كوكيل وموكل
ولو قارض العامل اخر باذن المالك ليشركه في العمل والتج

وقيل

77
لم يجر في الاصح وبغير اذنه فاسد فان تصرف الثاني فتصرف
غاصب فان اشترى في الذمة وقلنا بالجد يد فالرجح للعالم
الا اول في الاصح وعليه للثاني اجرة وقيل هو للثاني وان
اشترى بعين مال القراض فباطل ويجوز ان يقارض الوا
اشين متفاضلا ومتساويا والاثنان واحد والرجح بعد
نصيب العامل بينهما بحسب المال واذا فسد القراض
نفذ تصرف العامل والرجح للمالك وعليه للعامل اجرة مثل
عمله الا اذا قال قارضتك وجميع الرجح لي فلا شيء له في
الاصح ويتصرف العامل محتاطا لا بعين ولا شيئا بلا اذن
وله البيع بعرض وله الرد بعيب تقتضيه مصلحة فان اقتضت
الامساك فلا في الاصح وللمالك الرد فان اختلفا عمل بالمصلحة
ولا يعامل المالك ولا يشترى للقراض باكثر من راس المال ولا من
يعتق على المالك بغير اذنه وكذا ارجحه في الاصح ولو فعل لم يقع
للمالك ويقع للعامل ان اشترى في الذمة ولا يسافر بالمال
بلا اذن ولا يتفق منه على نفسه حضرا وكذا اسفر في الاظهر
وعليه فعل ما يعتاد كطي الثوب ووزن الخفيف كذهب ومسك
لا الامتعة الثقيلة وخوه ومالا يلزم له الاستيجار عليه والاظهر
ان العامل عليك حصته من الرجح بالقسمة لا بالظهور وثمار
الشجر والنتاج وكسب الرقيق والمهر الحاصلة من مال القرض
يفوز بها المالك وقيل مال قراض والنقص الحاصل بالرخص
محسوب من الرجح ما امكن ومجبور به وكذا التلغ بعضه بافة
او غصب او سرقة بعد تصرف العامل في الاصح وان تلف قبل تصرفه
فمن راس المال في الاصح **فصل** لكل فسخة ولومات احدها
اوجج او اغني عليه انفسخ ويلزم العامل الاستيفاء اذا فسخ
احدها وتنضيض راس المال ان كان عرضا وقيل لا يلزمه

ض

التنضيض ان لم يكن ربح ولو استرد المالك بعضه قبل ظهور ربح
وخسران رجع رأس المال الى الباقي وان استرد بعد الزرع فإ
لمسترد شيئا ربحا ورأس مال مثاله رأس المال مائة والزرع
عشرون واسترد عشريين فالزرع سدس المال فيكون المسترد
سدس مائة من الزرع فيستقر للعامل المشروط منه وباقيته من
رأس المال وان استرد بعد الخسران فالخسران موزع على
المسترد والباقي فلا يلزم جبر حصته المسترد لو ربح بعد ذلك
مثاله رأس المال مائة والخسران عشرون ثم استرد عشريين
فربع العشرين حصته المسترد ويعود رأس المال الى خمسة وعشرين
ويصدق العامل بميمينه في قوله لم ازرع اولم ازرع الا كذا
او استريت هذا القراض اولى او لم تنهني عن شراء كذا
وفي قدر رأس المال ودعوى التلف وكذا دعوى الرد في
الاصح ولو اختلفا في المشروط له تخالفوا في اجرة المثل **كتاب**
المساقاة تقع من جائز التصرف ولصبي ومجنون بالولاية وموردها
النخل والعنب وجوزها القديم في سائر الاشجار المثمرة ولا تقع
المخاطرة وهي عمل الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من
العامل ولا المزارعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك
فلو كان بين النخل بياض صحت المزارعة عليه مع المساقاة على
النخل بشرط اتحاد العامل وعسر افراد النخل بالسقي والبياض
بالعمارة والاصح انه يشترط ان لا يفصل بينهما وان لا تقدم
المزارعة وان كثير البياض كقليل المزارعة ولا يشترط الجزء المشروط
من الثمر والزرع وان لا يجوز ان يجابرت بها المساقاة فان
افردت ارض بالمزارعة فالنخل للمالك وعليه للعامل اجرة
عمله ودوابه والانه وطريق جعل الغلة لهما ولا اجرة ان
يستأجره بنصف البذر ليرزع له النصف الاخر ويعيره نصف

77
الارض او يستأجره بنصف البذر ونصف منفعة الارض ليرزع النصف
الاخر في النصف الاخر من الارض **فصل** يشترط تخصيص
الثمر بهما واشترأكها فيه والعلم بالنصيبين بالجزئية كالقراض
والاظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثمر لكن قبل بدو
الصلاح ولو ساقاه على ودي لم يخرسه ويكون الشجر لهما لم
يجز ولو كان مغروسا وشرط له جزاء من الثمر على العمل فان
قدر مدة يثمر فيها غاما لياصح والا فلا وقيل ان تعارض
الاحتمال صح وله مساقاة شريكه في الشجر اذا شرط له زيادة
على حصته ويشترط ان لا يشترط على العامل ما ليس من جنس
اعمالها وان ينفرد بالعمل وباليد في الحقيقة ومعرفه العمل
بتقدير المدة كسنة او اكثر ولا يجوز التوقيت بأدراك الثمر
في الاصح وصيغتها ساقيتك على هذا النخل بكذا او سلمته اليك
لتنهده ويشترط القبول دون تفصيل الاعمال وبجمل المطلق في
كل ناحية على العرف الغالب وعلى العامل ما يحتاج اليه لصلاح
الثمر واستزادته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقيه ثمره وصلاح
الاجاجين التي يثبت فيها الماء وتلقيح ونجبة خشيش وقضبان
مضرة وتغريش جرت به عادة وكذا حفظ الثمر وجداده وتخفيفه
في الاصح وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء
الحيطان وحفر نهج جديد فعلى المالك والمساقاة لازمة
فلو هرب العامل قبل الفراغ وانتم المالك متبرعا بقي
استحقاق العامل والا استأجر الحاكم عليه من يتمه
وان لم يقدر على احكامه فليس شهد على الاتفاق ان اراد الرجوع
ولو مات وخلفه تركته اثم الوارث العمل منها وله ان يتم
بنفسه او بماله ولو ثبتت خيانه عامل ضم اليه مشرف فان
لم يحفظ به استوجر من ماله عامل ولو خرج الثمر مستحقا

فللعامل على المساقى اجرة المثل **كتاب الاجارة** شرطها
 كبايع ومشتروا الصيغة اجرتك هذا او اكريتك او ملكتك
 منافعة سنة بكذا فيقول قبلت او استاجرت او اكريت
 والاصح انعقادها بقوله بعثتك منفعتها وهي قسمان واردة
 على عين كاجارة العقار ودابة او شخص معينين وعلى الدائمة
 كاستيجار دابة موصوفة وبان يلزم دمنة خياطه او بناء ولو
 قال استاجرتك لتعمل كذا فاجارة عين وقيل دمنة ويشترط
 في اجارة الدمنة تسليم الاجرة في المجلس واجارة العين لا
 يشترط ذلك فيها ويجوز فيها التعجيل والتأجيل ان
 كانت في الدمنة واذا اطلقت تعجلت وان كانت معينة ملكت
 في الحال ويشترط كون الاجرة معلومة فلا يصح بالعمارة والعلف
 ولا يسلم بالجلد ويطن ببعض الذئبق او بالخنالة ولو
 استاجرها لوضع رقيقا ببعضه في الحال **وقيل** جاز على الصحيح
 وكون المنفعة منقومة فلا يصح استيجار يتابع على كذا لا يتعب
 وان روجت السلعة وكذا ادراهم ودنانير للثمن وكتب
 لصيد في **الصح** الاصح وكون المؤجر قادرا على تسليمها فلا يصح
 استيجار ابق ومغصوب واعمى للحفظ وارض للزراعة لا ماء
 لها دأيم ولا يكفيها المطر المعتاد ويجوز ان كاليها ماء دائم
 وكذا ان كفها المطر المعتاد او ماء الثلوج المجتمعة والغالب
 حصولها في الاصح والامتناع الشرعي كالحسني فلا يصح استيجار
 لقلع سنة صحيحة ولا حايض لخدمة مسجد وكذا منكوبة لوضع
 او غيره بغير اذن الزوج في الاصح ويجوز تأجيل المنفعة في
 اجارة الدمنة كالزمت دمتك الحمل الى مكة اول شهر كذا ولا
 يجوز اجارة عين لمنفعة مستقبله فلو اجر السنة الثانية
 مستاجرا الاولى قبل انقضائها جاز في الاصح ويجوز كسراء

العتير

بعض العين
 العقب في الاصح وهو ان يؤجر رجلا دابة ليركبها بعض
 الطريق او رجلين ليركب هذا اياما وذا اياما ويبين
 البعضين ثم يقسمان **فصل** يشترط كون المنفعة
 معلومة متارة تقدر بزمان كد ارسنة وتارة بعمل كدابة
 الى مكة وكخياطة ذالتوب فلو جمعها فاستاجر به لخيطة
 بياض النهار لم يصح في الاصح ويقدر تعليم القرآن بمدة
 او تعيين سورة وفي البناء ويبين الموضع والطول والعرض
 والسماك وما يبني به ان قدر بالعمل كذا اصلحت الارض
 لبناء وزراعة وغراس اشترط تعيين المنفعة وكيفي تعيين
 الزراعة عن ذكر ما يزرع في الاصح ولو قال لتنتفع بها بما
 شئت صح وكذا الموقال ان شئت فاربع وان شئت فاعرس
 في الاصح ويشترط في اجارة دابة تركوب معرفة الركب بمشاهدة
 او وصف تام وقيل لا يكفي الوصف وكذا الحكم فيما يركب عليه
 من محمل وغيره ان كان له ولو شرط حمل المعاليق مطلقا فسد
 العقد في الاصح وان لم يشترطه لم يستحق ويشترط في اجارة
 العين تعيين الدابة وفي اشراط رويتها الخلاف في بيع الغائب
 وفي اجارة الدمنة ذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة و
 يشترط فيها بيان قدر السير كل يوم الا ان تكون بالطريق
 منازل مضبوطة فيتمثل عليها ويجب في الايجار للمحمل ان
 يعرف المحمول فان حضرة وامتنعته بيده وان كان في ظرف
 وان غاب قدر بكيل او وزن وجنسه لا جنس الدابة وصفها
 ان كانت اجارة دمنة الا ان يكون المحمول زجاجا وخوه
فصل لا تصح اجارة مسلم لجهاد ولا عبادة تجب لها
 نية الا الحج وتفرقة زكاة وتصح لتجهيز ميت ودفنه و
 تعليم القرآن والحضنة وارضاع معاولا حدها فقط والاصح

٢١٢ من دور العمل حم
 ٣ والرسن د حم

انه لا يستتبع احدها الاخر والحضانة تحفظ صبي وتعهده بعسل
راسه ويدنه وثيابه ودهنه وكحله وربطه في المهد وتحريكه لينام
وتحوها ولو استاجر لها فانقطع اللبن فالمد هب النفساخ
الحق في الارضاع دون الحضانة والاصح انه لا يجب حبر وخط
وكحل على وزاق وخياط وكحال **قلت** صح الراعي في الشرح
الرجوع فيه الى العادة فان اضطربت وجب البيان والافتبطل
الاجارة والله اعلم **فصل** يجب تسليم مفتاح الدار الى
المكثري وعما رتها على المؤجر فان بادر واصلحها والا فللمكثري
الخيار وكسح الثلج عن السطح على المؤجر وتنظيف عرصه الدار
عن ثلج وكناسه على المكثري وان اجرد اية لركوب فعمل المؤجر
الكاف وبرذعة وحزام ونفروبرة وخطام وعلى المكثري
محمل ومظلة ووطاء وغطاء ونوابعها والاصح في الشرح
اتباع العرف وظرف المحمول على المؤجر في اجارة الدائم
وعلى المكثري في اجارة العين وعلى المؤجر في اجارة الدائمة
الخروج مع الدابة لتعهدها واعانة الراكب في ركوبه ونزوله
بحسب الحاجة ورفع الحمل وحطه وشد المحمل وحله وليس
عليه في اجارة العين الا التخلية بين المكثري والدابة وتنقيح
اجارة العين بتلف الدابة ويثبت الخيار بعينها ولا خيار
في اجارة الدائمة بل يلزمه الابدال والطعام المحمول ليؤكل
يبذل اذا اكل في الاظهر **فصل** يصح عقد الاجارة مدة
تبقى فيها العين غالبا وفي قول لا تزداد على سنة وفي قول
تدائين والمكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره فيركب
ويسكن مثله ولا يسكن حداد او قصارا وما يستوفى منه
كدار ودابة معينة لا يبدل وما يستوفى به كثوب وصبي
عين للخياطة والارضاع يجوز ابداله في الاصح ويبدل

المكثري

79
المكثري على الدابة والثوب يد امانة مدة الاجارة وكذا بعد
في الاصح ولوربط دابة اكثرها المحمل او ركوب ولم يتفقد
لم يضمن الا اذا اهدم عليها اصطبل في وقت لو انتفع بها
لم يصيبها الهدم ولو تلف المالك يد اجير بلا تعد كثوب استؤجر
لخياطة او صبغة لم يضمن ان لم ينفرد باليد بان تعد المستاجر
معه او احضره منزله وكذا ان انفرد في اظهر الاقوال والثالث
يضمن المستر ك وهو من التزم عملا في دمنه لا منفرد وهو
من اجر نفسه مدة معينة لعمل ولو دفع ثوبا الى قصار
ليقصره او خياط ليخيطه ففعل ولم يبدل كراجرة فله اجرة
له وقيل له وقيل ان كان معروفا بذلك العمل فله والا فلا
وقد يستحسن ولو تعدى المستاجر بان ضرب الدابة او كسحها
فوق العادة او اركبها اثقل منه او اسكن حداد او قصارا ضمن
العين وكذا لو اكثري المحمل مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيرا
او عكس او عشرة اقفزة شعير فحمل حنطة دون عكسه
ولو اكثري مائة فحمل مائة وعشرة لزمه اجرة المثل للزيادة
وان تلفت بذلك ضمنها ان لم يكن صاحبها معها فان كان
ضمن قسط الزيادة وفي قول نصف القيمة ولو سلم المايه
والعشرة الى المؤجر فحملها حياها لضمن المكثري على المذهب
ولو وزن المؤجر وحمل فلا اجرة للزيادة ولا ضمان ان
تلفت ولو اعطاه ثوبا ليخيطه فخاطه قباء وقال امرتني
بقطعه قباء فقال بل قميصا فلا يظهر تصديق المالك
بيمينه ولا اجرة عليه وعلى الخياط ارش النقص **فصل**
لا تنفسخ اجارة بعد ركنه عذر وقود همام وسفر ومرض
مستاجر دابة لسفر ولو استاجر ارضا للزراعة فزرع فهلك
الزرع بجايح فليس له الفسخ ولا حط شيء من الاجرة

وتنفس بموت الدابة والاجير المعيين في المستقبل لا الماضي في
الظاهر فيستقر قسطه من المسمى ولا تنفس بموت العاقدين
ومتولى الوقف ولو اجر البطن الاول مدة ومات قبل تمامها والولي
صديقا مدة لا يبلغ فيها بالسن فيبلغ بالا حثلام فالاصح انفسا حها
في الوقف لا الصبي وانها تنفس بانفسها بالدار لا بالقطاع
ماء ارض استوجرت لزراعة بل يثبت الخيار وغصب الدابة
واباق العبد يثبت الخيار ولو اكرى جمالا وهرب وتركها عند
المكثري راجع القاضي ليموتها من مال الجمال فان لم يجد
مالا اقترض عليه فان وثق بالمكثري دفعه اليه والا جعله
عند ثقة ولم ان يبيع منها قدر النفقة ولو اذن للمكثري
في الانفاق من ماله ليرجع جاز في الاظهر ومتى قبض المكثري
الدابة او الدار وامسكها حتى مضت مدة الاجارة استقرت
الاجرة وان لم ينسحق وكذا لو اكرى دابة لركوب الى موضع
وقبضها ومضت مدة امكان السير اليه وسواء فيه اجارة
العين والذمة اذا سلم الدابة الموصوفة وتستقر في الاجارة
الفايدة اجرة المثل بما يستقر به المسمى في الصحيح ولو اكرى
عينا مدة ولم يسلمها حتى مضت انفسحت ولو لم يقدر مدة
واجر لركوب الى موضع ولم يسلمها حتى مضت مدة السير فالاصح
انها لا تنفس ولو اجر عبدا ثم اعتقه فالاصح انه لا تنفس
الاجارة وان لا خيار للعبد والاظهر انه لا يرجع على سيده باجرة
ما بعد العتق ويصح بيع المستأجرة للمكثري ولا تنفس الاجارة
في الاصح ولو باعها الغير جاز في الاظهر ولا تنفس **كتاب**
احياء الموات الارض التي لم تعمر قط ان كانت ببلاد الاسلام
فلم يسلم ملكها بالا حياء وليس هو لدني وان كانت ببلاد الكفار
فلهم احياءها وكذا المسلم ان كانت مما لا يدبون المسلمين عنها

وما كان

وما كان معموا فلها لكه فان لم يعرف والعمارة اسلامية فقال
ضايغ وان كانت جاهلية فالأظهر انه يملك بالا حياء ولا يملك
بالاحياء خريم معجور وهو ما تمس الحاجة اليه لتمام الانتفا ع
فخرم القرية النادي وتركض الخيل ومناخ الابل ومطرح
الرماد ونحوها وحريم البئر في الموات موقف النازح و
الحوض والادولاب ومجتمع الماء ومتردد الدابة وحريم
الدار في الموات مطرح الرماد وكناسة وثليج وممر في
صوب الباب وحريم ابار القناة مالو حفر فيه نقص
ماؤها او خيف الانهيار والدار المحفوفة بدور لا حريم
لها ويتصرف كل واحد في ملكه على العادة فان تغدى ضمن
والاصح انه يجوز ان يتخذ داره المحفوفة بمساكن حتما
واصطبلا وحائوته في البرازين حائوت حداد واذا احتاط
واحكم الجدران ويجوز احياء موات الحرم دون عرفات
في الاصح **قلت** ومزدلفة ومنى كعرفه والله اعلم
ويختلف الاحياء بحسب الغرض فان اراد مسكنا اشترط
تحويل البقعة وسقف بعضها وتعليق باب وفي
الباب وجه او زربية دواب فتحويل الاسقف وفي
الباب الخلاف او مزرعة فجمع التراب حولها وتحويل
الارض وترتيب ماء لها ان لم يكن لها المطر لا الزراعة في
الاصح او بستانا فجمع التراب والتحويل جرت العادة
به وتهيئة ماء ويشترط الغرس على المذهب ومن
شرع في عمل احياء ولم يتمه او علم على بقعة بنصب
اجار او غرس خشبا فما تجر وهو احق به لكن الاصح
انه لا يصح بيعه وان له احياء اخر ملكه ولو طالت مدة
التجر قاله السلطان احي او ترك فان استعمل امهل

مدة قريبه ولو اقطعها الامام مواتا صار حق باحيائه كالمحجر
والاظهر ان للامام ان يحيي بقعة موات لرعي نعم جزية وصدقة
وضاله وضعيف عن التخيطة وان له نقض حماه للحاجة ولا يحيي
لنفسه **فصل** منفعة الشارع المرور ويجوز الجلوس به لاستراحة
ومعاملة ونحوها اذا لم يضيق على المارة ولا يشترط ان الامام
وله تظليل مقعدة ببارية وغيرها ولو سبق اليه اثنان اقرع
وقيل يقدم الامام براه ولو جلس للمعاملة ثم فارقه تاركاً
للمحرفة او منتقلاً الى غيره بطل حقه وان فارقه ليعود
لم يبطل الا ان تطول مفارقتها بحيث ينقطع معاملته عنه
وبالقوف غيره ومن الف من المسجد موضعاً يقضي فيه او يقرأ
كالجالس في شارع لمعاملته ولو جلس فيه لصلاة لم يصح
به في غيرها فلو فارقه للحاجة ليعود لم يبطل اختصاصه
في تلك الصلوة في الاصح وان لم يترك ازاره ولو سبق رجل
الى موضع من رباط مسبل او فقيه الى مدرسة او صوفي
الى خانقات لم يزعج ولم يبطل حقه بخروجه لشراء
حاجة ونحوها **فصل** المعدن الظاهر وهو ما خرج
بلا علاج كنفت وكبريت وقار ومومياء وبرام واحجار
رحي لا يملك بالاحياء ولا يثبت فيه اختصاص بتجدر
ولا اقطاع فان ضايف بئله قدم السابق بقدر حاجته
فان طلب زيادة فالاصح ان عاجه فلو جاء امعاً اقرع
في الاصح والمعدن الباطن وهو ما لا يخرج الا بعلاج
كذهب وفضة وحديد ونحاس لا يملك بالحفر والعمل
في الاظهر ومن احب مواتا فظهر فيه معدن باطن ملكه
والمياه المباحة من الادوية والعيون في اجبال يستوي
الناس فيها فان اراد قوم سيق ارضهم منها فضايف

سقى الاعلى فالاعلى وحبس كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين
فان كان في الارض ارتفاع وانخفاض افرد كل طرف بسقي
وما اخذ من هذا الماء في اثناء ملك على الصحيح وحافر
بئر بموات للارتفاع اولى بماؤها حتى يرتحل والمحفورة
للملك او في ملك يملك ماءها في الاصح وسواء ملكه ام لا
لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته لزرع ويجب لما شئت
على الصحيح والقناة المشتركة يقسم ماءها بنصب خشبة
في عرض النهر فيها ثقب متساوية او متفاوتة على قدر
الحصص ولهم القسمة بها **كتاب الوقف**
شرط الواقف صحة عبارته واهلية التبرع والموقوف دوام
الارتفاع به لا مطعوم وريحان ويصح وقف عقار ومنقول
ومشاع لا عبد وثوب في الذمة ولا وقف حر نفسه وكذا
مستولدة وكلب معلم واحد عبده في الاصح ولو وقف
بناء او غراسا في ارض مستأجرة لهما فالاصح جوازها فان وقف
على معين واحد او جمع اشترط ان كان تملكه فلا يصح على
جنين ولا على العبد لنفسه فلو اطلق الوقف عليه فهو وقف
على سيده ولو اطلق الوقف على بهيمة لغا وقيل هو وقف
على مالكها ويصح على ذي الامر تد وحر في نفسه في الاصح
وان وقف على جهة معصية كعمارة الكنائس فباطل او جهة
قربة كالفقراء والعلماء والمساجد والمدارس صح او جهة
لا تظهر فيها القربة كالاعنياء صح في الاصح ولا يصح الا بلفظ
وصريحه وقفت كذا او ارضي موقوفة عليه والتسبيل
والتجليس صريحان على الصحيح ولو قال تصدقت بكذا صدقة
محرمة او موقوفة او لا تباع ولا توهب فصرح في الاصح وقوله
تصدق فقط ليس بصرح وان نوى الا ان يضيفه الى

جهة عامة وينوي والاصح ان قوله حرمة او ابدته ليس بصريح
وان قوله جعلت البقعة مسجد انصير به مسجد او ان الوقف
على معين يشترط فيه قبوله ولو رد بطل حقه شرطنا القبول
ام لا ولو قال وقفت هذا سنة فباطل ولو قال وقفت على اولادي
او على زيد ثم نسله ولم يزد فالظاهر صحة الوقف فاذا انقضت المذكور
فالاظهار انه يبيع وقفا وان مصرفه اقرب الناس الى الوقف يوم انقراض
المذكور ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفته على من سيولد لي
فالمذهب بطلانه ومنقطع الوسط كوقفته على اولادي
ثم رجل ثم الفقراء فالمذهب صحة ولو اقتصر على وقف فلا
بطلانه ولا يجوز تعليقه كقوله اذا جاء زيد فقد وقفت ولو
وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح والاصح انه اذا وقف
بشرط ان لا يؤجر اتبع شرطه وانه اذا شرط في وقف المسجد
اختصاصه بطائفة كالشافعية اختص كالمدرسة والرباط
ولو وقف على شخصين ثم الفقراء فمات احدهما فالاصح لا
المخصوص ان نصيبه يصرف الى الآخر **فصل** قوله
وقفت على اولادي واولاد اولادي يقتضي التسوية
بين الكل ولو زادها تناسلوا وبطننا بعد بطن ولو قال على
اولادي ثم اولاد اولادي ثم اولادهم ما تناسلوا او
على اولادي واولاد اولادي الا على فالاعلى والاول
فالاول فهو للترتيب ولا يدخل اولاد الاولاد في الوقف
على الاولاد في الاصح ويدخل اولاد البنات في الوقف على
الذرية والنسل والعقب واولاد الاولاد الا ان يقول على
من ينتسب الي منهم ولو وقف على مواليه وله معتيق ومعتق
قسم بينهما وقيل يبطل والصفة المتقدم على جمل معطوفة
تعتبر في الكل كوقفته على محتاجي اولادي واحفادي واخوتي

وكذا المتأخرة عليها والاستثناء اذا عطف بواو كقوله
على اولادي واحفادي واخوتي المحتاجين أو الا ان يفسق
بعضهم **فصل** الاظهار ان الملك في رتبة الموقوف ينتقل
الى الله تعالى اي ينفك عن اختصاص الادبي فلا يكون
للو وقف ولا للموقوف عليه ومنافعة ملك للموقوف
عليه يستوفيه بنفسه وبغيره باعارة واجارة ويملك الاجرة
وفوائده كثمره وصوف ولبن وكذا الولد في الاصح والثاني
يكون وقفا ولو ماتت البهيمة اختص بجدها وله مهر الحارية
اذا وطئت بشبهة او نكاح ان صححناه وهو الاصح والمذهب
انه لا يملك قيمة العبد الموقوف اذا تلف بل يشتري بها
عبد ليكون وقفا مكانه فان تعذر فبعض عبد ولو جفت
السجرة لم ينقطع الوقف على المذهب بل ينتفع بها جذا
وقيل تباع والتمن كقيمة العبد والاصح جواز بيع حصص
المسجد اذا بليت وجذوعه اذا انكسرت ولم تصلح الا للاحراق
ولو انهدم مسجد وتعذرت اعادته لم يبيع بحال **فصل**
ان شرط الوقف النظر لنفسه او لغيره اتبع والا فالنظر
للقاضي على المذهب وشرط الناظر العدل و
الكفاية والاهتداء الى المتصرف ووظيفة العمارة
والاجارة وتحصيل الغلة وقسمتها فان فوض
اليه بعض هذه الامور لم يتعد ولو وقف عزله
من ولاه ونصب غيره الا ان يشترط نظره حال
الوقف واذا اجر الناظر فزادت الاجرة في المدة او ظهر
طالب بالزيادة لم يفسخ العقد في الاصح **كتاب**
الهبة التملك بلا عوض هبة فان ملك محتاجا
لثواب الاخرة فصدق فان نقله الى مكان الموهوب

ان كان له النظر والملك تباعا فالحاجة
الا ان كان له النظر والملك تباعا فالحاجة
ان كان له النظر والملك تباعا فالحاجة
ان كان له النظر والملك تباعا فالحاجة

له اكراما فهدية وشرط الهبة ايجاب وقبول لفظا ولا
يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من
هذا والقبض من ذلك ولو قال اعمرتك هذه الدار
فاذا مت فهي لورثتك فهي هبة ولو اقتصر على اعمرتك
فكذلك في الاصح ولو قال ارقبتك او جعلتها لك رقبتي
اي ان مت قبلي عادت الي وان مت قبلك استقرت
لك فالمد هبة ظرد القولين الجديد والقديم وما جاز بيعه
جاز هبته وما لا يجهول ومغصوب وضال فلا الاحبيتي
حنطة ونحوها وهبة الدين للمدين ابراء وغيرها باطلة
في الاصح ولا يملك موهوب الا قبض باذن الواهب
فلومات احد هما بين الهبة والقبض قام وارثه مقامه
وقيل ينفسخ العقد ويبين للوالد العدل في عطية اولاده
بان يسوي بين الذكر والانثى وقيل كقسمة الارث وللأ
الرجوع في هبة ولده وكذا ساير الاصول على المشهور
وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المتهب فيمنع
بيعه ووقفه لأبرهنة وهبة قبل القبض وتعليق عتقه
وتزويجها وزراعتها وكذا الاجارة على المذهب
ولو زال ملكه وعاد لم يرجع في الاصح ولو زاد جمع فيه
بزادته المتصلة لا المنفصلة ويحصل الرجوع برجعت
فيما وهبت او استرجعته او ردت الى ملكي او نقضت
الهبة لا يبيعه ووقفه وهبته واعتاقه ووطئها في
الاصح ولا رجوع لغير الاصول في هبة مفيدة تنفي
الثواب ومتى وهب مطلقا فلا ثواب ان وهب لدونه
وكذا لا على منه في الاظهر ولنظيره على المذهب فان
وجب فهو قيمه الموهوب في الاصح فان لم يثبت فله

الرجوع

الرجوع

فلو وهب بشرط ثواب معلوم فالأظهر صحة العقد ويكون بيعا
على الصحيح او مجهول فالمد هبة بطلانه ولو بعث هدية في ظرف
فان لم تجر العادة برده كقوصرة تمر فهو هدية ايضا والا فلا
ويجزم استعماله الا في اكل الهدية منه ان اقتضت العادة

كتاب اللقطة يستحب الالتقاط لو اتى

بامانة نفسه وقيل يجب ولا يستحب لغير واثق ويجوز في الاصح
ويكره لفاسق والمذهب انه لا يجب الا شهاده على الالتقاط
وانه يصح التقاط الفاسق والصبي والذي في دار الاسلام ثم
الاظهر انه ينزع من الفاسق ويوضع عند عدل وانه لا يعتمد
تعريفه بل يضم اليه رقيب وينزع الولي لقطه الصبي و
يعرف ويتملكها للصبي ان راى ذلك حيث يجوز الاقتراض
له ويضمن الولي ان قصر في انتزاعه حتى تلف في يد الصبي و
الاظهر بطلان التقاط العبد ولا يعتمد بتعريفه فلو اخذه سيده
منه كان التقاطا **قلت** المذهب صحة التقاط المكاتب
كتابة صحيحة ومن بعضه حروهي له ولسيده فان كانت
مهاياة فلصاحب النوبة في الاظهر وكذا حكم سائر النادر من
الاكساب والمؤمن الارش الجنائية والله اعلم **فصل**
الحوان المملوك الممتنع من صغار السباع بقوة كبعير وفرس
او بعدد وكرنب وظبي او طير ان كمام ان وجد بمفازة فللقا
التقاطه للمحفظ وكذا غيره في الاصح ويجزم التقاطه للملك
وان وجد بقريه فالاصح جوار له لتقاطه للملك وملا منع
منها كساة يجوز التقاطه للملك في القرية والمفازة وتخير
اخذه من مفازة فان شاء عرفه وتملكه او باعه وحفظه
ثم عرفت ان ملكه او كاله وعزم قيمته ان ظهر ملكه فان
اخذ من العمران فله الخصلتان الاوليان لا الثالث في الاصح

ويجوز ان يلتقط عبد الاعمى ويلتقط غير الحيوان فان كان يسرع
فساده كهرسية فان شاء باعه وعرفه ليمتلك منه وان شاء
تملكه في الحال واكله وقيل **قلت** وجده في عمران وجب البيع وان
امكن بقاؤه بعلاج كرتب يتخفف فان كانت الغبطة في بيعه
بيع او في تخفيفه وتبرع به الواحد جففة والا بيع بعضه لتخفيف
الباقى ومن اخذ لقطة للحفظ ابدان فهي امانة فان دفعها
الى القاضي لزمه القبول ولم يوجب الاكثرون التعريف والحالة
هذه فلو قصد بعد ذلك خيانتا لم يبرضا من في الاصح وان
اخذ بقصد خيانتا فضا من وليس له بعده ان يعرف ويمتلك
على المذهب وان اخذ ليعرف ويمتلك فامانة مدة التعريف
وكذا بعد ما لم يختر التملك في الاصح ويعرف جديتها وصفتها
وقدرها وعفاصها وكاثيرا ثم يعترفها في الاسواق وابواب
المساجد ونحوها سنة على العادة يعرف او لا كل يوم طرفي النهار
ثم كل يوم مرة ثم كل اسبوع ثم في كل شهر ولا تكفي سنة
متفرقة في الاصح **قلت** الاصح تكفي والله اعلم ويذكر
بعض اوصافها ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ لحفظ
بل يرتبها القاضي من بيت المال او يقتض على المالك و
ان اخذ للملك لزمته وقيل ان لم يملك فعلى المالك والاصح
ان الحقير لا يعرف سنة بل من منا يظن ان فاقده يعرض عنه
غالبا **فصل** اذا عرف سنة لم يملكها حتى يختاره بلفظ
كتملك وقيل تكفي النية وقيل يملك بمضي السنة فان
تملكها فظهر المالك وانفق على رد عينها فذلك وان ارادها
المالك واراد الملتقط العدول الى يد لها اجيب المالك في
الاصح وان تلفت عزم مثلها او قيمتها يوم التملك وان نقصت
بعيب فله اخذها مع الارش في الاصح واذا ادعاها رجل

ولم يصفها ولا بينته لم تدفع اليه وان وصفها وظن صدقه
جاز الدفع ولا يجب على المذهب فان دفع فاقام اخر بينته
بها حولت اليه فان تلفت عنده فلصاحب البينة تضمين
الملتقط والمدفوع اليه والقرار عليه **قلت** لا تحل لقطة
الحرم للملك على الصحيح ويجب تعريفها قطعاً والله اعلم
كتاب اللقطة التقاط المنيب فرض كفايه ويجب
الاشهاد عليه في الاصح وانما تثبت ولاية الالتقاط لمكلف حر
مسلم عدل رشيد ولو التقط عبد بغير اذن سيده انتزع منه
فان علمه فاقره عنده او النقط باذنه فالسيد الملتقط ولو
التقط صبي او فاسق او مجبور عليه او كافر مسلماً انتزع منه
ولو اذ حرم اثنان على اخذه جعله الحاكم عند من يراه منهما
او من غيرهما وان سبق واحد فاللقطة منه الاخر من مراحمته
وان التقطاه معا وهما اهل فالاصح انه يقدم غني على فقير
وعدل على مستور فان استويا اقرع واذا وجد بلدي لقطا
ببلد فليس له نقله الى بادية والاصح ان لا نقله الى بلد
اخر وان للغريب اذا التقط ببلد ان ينقله الى بلده وان وجد
بيادية فله نقله الى بلد وان وجدته بدوي ببلد فله
ببلي او ببادية اقربيه وقيل ان كانوا ينتقلون
للجمعة لم يقر ونفقته في ماله العام كوقف على اللقطاء او
الخاص وهو ما اختلف به كتاب ملفوفة عليه ومفروشة
تحتة وما في جيبه من دراهم وغيرها ومهده ودنانير منشورة
فوقه وتحتة وان وجد في دار فهي له وليس له مال مدفون
تحتة وكذا اثياب وامتعة موضوعة بقربه في الاصح فان لم
يعرف له مال فان لم يعرف له مال فالأظهر انه ينفق عليه من
بيت المال فان لم يكن قام المسلمون بكفايته قرضا وفي قول

بمن يملكه

مدر ولتیکه و هذا الادلة و هذا صريح بفساد
و قولت مما اسرر صريح بغيره و قوله
سكتت فخذ ذكر العقد فهو كناية على المعتمد
و هذا الكتاب جعله لكما اسرر
صداق لعل على الجلال هو صمد لازم قللا لخذ
اي صمد على المثالي و بقیته و العرض امل
به ما عدا النقد و المثال لاجل المثال شجنا
و هذا هو من الاول مع ذكره اي العرض
بان هو و لتیکه المقعد بما قام على و هو صمد
صمد كذا السر عالم به و ذكر العرض ارفع الهم
لا الصحة العقد لانه يشهد في البيع بالعرض
ما لا يشهد في البيع بالنقد و انما كان ذكر
العرض لرفع الهم لا الصحة لان اللذير
لا يقتضی سلطان العقد منه و رسم اي
بیت التمسك و هو مطلقا اي مثليا او
منقو ما هو بان العقد السر اي الثمن
و لیس اي للتفویك كان اعدل الله بجهته
او ارض بان كان العالم و هذا الثمن لکن
او دهم الیم عند دینه صاحب الطبع
بیت لها و استر لا اي الموك و هذا
فیه انه متى العقد الله التمسك لم
نظم التوسیم و لا یقیم تا مدله لم
تخرج منه ع هو علی و هو
و ان لم نذكر التمسك في عقد التوسیم ابرجیت
علی ان عقد التوسیم لظهور انما
ما التمسك الاول عما ساء ان خاصتها
ان التمسك علی التمسك الاول انما هو
كان قال لم بما اسرر امره بذكره و

فوقه منديل بكره ان
كانت نكرا لولا اذا اوطى
العبادة تسبب اوله
سبحه ملاك كل شهر
ويزيد الوطئت الموطودة
حرم كمالا ضمانا تلاق
ما لها افر من وهايت
على دنها حركه فم نبح

نفقة وللمنفقة الاستقلال بحفظ ماله في الاصح ولا ينفق عليه
منه الا باذن القاضي قطعاً **فصل** اذا وجد لقيط بدار
الاسلام وفيها اهل ذمة او بدار فتحوها واقتروها بريد
كفار صلحا او بعد ملكها بجزية وفيها مسلم حكم باسلام
اللقيط وان وجد بدار كفار فكافران لم يسكنها مسلم وان
سكنها مسلم كاسير وتاجر فمسلم في الاصح ومن حكم باسلامه
بالدار فاقام ذمي بينة بنسبه لحقه وتبعه في الكفر وان
اقتصر على الدعوى فالمدعى انه لا يتبعه في الكفر ويحكم
باسلام الصبي بجهتين اخريين لا تفرضان في لقيط احدها
الولادة فاذا كان احد ابويه مسلماً وقت العلوق فهو
مسلم فان بلغ ووصف كفراً مرتد ولو علق بين كافرين ثم
اسلم احدهما حكم باسلامه فان بلغ ووصف كفراً مرتد
وفي قوله كافر صلي الثانيه اذا سبي مسلم طفلاً تبع السابي
في الاسلام ان لم يكن معه احد ابويه ولو سباه ذمي لم
يحكم باسلامه في الاصح ولا يصح اسلام صبي تمير
استقلال الاعلى الصحيح **فصل** اذا لم يقدر اللقيط
برق فهو حر الا ان يقيم احد بينة برقه وان اقرب
لشخص فصدقه قبل ان لم يسبق اقراره بحرية والمدعى
انه لا يشترط ان لا يسبق تصرف يقتضي نفوذه حربية
كبيع ونكاح بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه
المستقبله لا الماضية المضرة بغيره في الاظهر فلو لم
دين فاق برقه وفي يده ماله قضى منه ولو ادعى رقه
من ليس في يده بلا بينة لم تقبل وكذا ان ادعاه المنفقط
في الاظهر ولو رايتا صغيراً اميراً او غيره في يد من يسترقه
ولم يعرف استنادها الى الالتقاط حكم له بالرق فان بلغ و

ع بالنسبة لاحكام
الذمي رحمه

قال

وقال ان احل لم يقبل قوله في الاصح الابدية ومن اقام بينة
برقه عمل بها ويشترط ان تتعرض البينة لسبب الملك وفي
قوله يكفي مطلق الملك ولو استلحق اللقيط حر مسلم لحقه وصا
اولى بتزويته وان استلحقه عبد لحقه وفي قوله يشترط تصديق
سيده وان استلحقته امرأة لم يلحقها في الاصح واثنان لم
يقدم مسلم وحر على ذمي وعبد فان لم يكن بينة عرض على
القائف فيلحق من الحق به فان لم يكن قائف او تحير او
نفاه عنها او الحق بهما امر بالانتساب بعد بلوغه الى من ميل
طبعه اليه منهما ولو اقاما بينتين متعارضتين سقطتا في
الاظهر **كتاب المجالدة** هي كقوله من
رد ابقى فله كذا ويشترط صيغة تدل على العمل بعوض ملتزم
فلو عمل بلا اذن او اذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له و
لو قال اجنبي من رد عبد زيد فله كذا استحقه الراد على الاخي
وان قال قال زيد من رد عبدي فله كذا او كان كاذباً لم يستحق
عليه ولا على زيد ولا يشترط قبول العامل وان عينه ويصح
على مجهول وكذا معلوم في الاصح ويشترط كون الجعل معلوماً
فلو قال من رده فله ثوب او ارضيه فسد العقد وللمراد اجرة
مثله ولو قال من رده من بلد كذا فردة من اقرب منه فله
قسطه من الجعل ولو اشترك اثنان في رده اشتركا في الجعل
ولو اترم جعلاً معين فشاركه غيره في العمل ان قصد اعانته
فله كل الجعل وان قصد العمل للمالك فلا اول قسطه ولا شيء
للمشارك بحال ولكل منهما الفسخ قبل تمام العمل فان فسخ قبل الشروع
او فسخ العامل بعد الشروع فلا شيء له وان فسخ المالك
بعد الشروع فعليه اجرة المثل في الاصح وللمالك
ان يريد وينقص في الجعل قبل الفراغ وفائدة

بعد الشروع وجوب اجرة المثل ولو مات الابن في بعض
 الطريق او هرب فلا شيء للعامل واذا رده فليس له
 حبسه لقبض المجلد ويصدق المالك اذا انكر شرط
 المجلد او سعيه في رده فان اختلفا في قدر المجلد خالف
كتاب الفرائض يبدأ من تركه الميت
 بمؤنة تجهيزه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه
 من ثلث الباقي ثم يقسم الباقي بين الورثة **قلت**
 فان تعلق بعين التركة حق كالزكاة والحاجي والمهر
 والمبيع اذا مات المشتري مفلسا قدم على مؤنة تجهيزه
 والله اعلم واسباب الارث اربعة فزكاة وولاء
 فريث المعتق العتيق ولا عكس والرابع الاسلام به
 فتصرف التركة لبني المال او ثلثه لغيره وارث
 بالاسباب الثلاثة والمجموع على اربعة من الرجال عشرة
 الابن وابنه وابنه وابنه والاب والابن والابن والابن
 وابنه الابن والام والعم والام والام وكذا ابنة والزوج
 والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن وان
 سفل والام والمجدة والاخت والزوجة والمعتقة
 فلو اجتمع كل الرجال ورث الاب والابن والزوج
 فقط او النساء فالبنت وبنت الابن والام والاخت
 لابوين والزوج والابن والاب والابن والابن
 الصنفين فالابوان والابن والبنت واحد الزوجين
 ولو فقدوا كلهم فاصل المذهب انه لا يورث
 ذوالارحام ولا يرد على اهل الفرض بل المال لبني
 المال وافتى المتأخرون اذا لم ينظم امر بنيت
 المال بالرد على اهل الفرض غير الزوجين ما فضل

اجامع الامام سنده
 اسناد وادوية
 محمول على انه اعطاه
 مصنف الارباع على ان
 الحارثي صنفه رحمه

عن

عن فروضهم بالنسبة فان لم يكونوا صرف الى ذوى
 الارحام وهم من سوى المذكورين من الاقارب
 وهم عشرة اصناف ابوالام وكل جد وجدة سا
 واولاد البنات وبنات الاخوة واولاد الاخوات
 وبنو الاخوة للام والعم للام وبنات الاعمام
 والعجات والاخوان والحالات والمدلون بهم
فصل الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى
 ستة النصف فرض خمسة زوج لم تخلف زوجته
 ولد او ولد ابن وبنت او بنت ابن او اخت لابوين
 اولاد متفردات والرابع فرض زوج لزوجته
 ولد او ولد ابن وزوجة ليس لزوجها واحد منها
 والثلث فرضها مع احدتها والثلثان فرض
 بنتين فصاعدا وبنتي ابن فاكثروا اختين
 فاكثروا ابوين اولاد والثلث فرض ام ليس لميتها
 ولد ولا ولد ابن ولا اثنتان من الاخوة والاخوان
 وفرض اثنين فاكثروا من ولد الام وقد يفرض
 للجد مع الاخوة والسدس فرض سبعة اب
 وجد لميتها ولد او ولد ابن وام لميتها ولد
 او ولد ابن او اثنتان من الاخوة والاخوان
 وجدة وبنت ابن مع بنت الصلب ولاخت او
 اخوات لاب مع اخت لابوين ولو احد من ولد
 الام **فصل** الاب والابن والزوج لا يحجبهم
 احد وابن الابن لا يحجبه الا الابن او ابن ابن
 اقرب منه والجد لا يحجبه الا متوسط بينه
 وبين الميت والاخ لابوين يحجبه الاب والابن

قطين

ت

وابن الابن ولاب يحجب هؤلاء واخ لابوين ولا يحجب اب
 وجد وولد أو ولد ابن وابن الاخ لابوين يحجب ستم اب
 وجد وابن وابن واخ لابوين اولاب ولاب يحجب هؤلاء
 وابن الاخ لابوين والعم لابوين يحجب هؤلاء وابن
 الاخ لاب ولاب يحجب هؤلاء وعم لابوين وابن عم
 لابوين يحجب هؤلاء وعم لاب ولاب يحجب هؤلاء وابن
 عم لابوين والمعتق يحجب عصبة النسب والبنات والام
 والزوجة لا يحجب وبنات الابن يحجبها بنات ابنتان
 اذ لم يكن معها من يعصبها والجدة للام لا تحجبها
 الا الام وللأب يحجبها الاب والام والقرني من كل جهة
 تحجب البعدي منها والقرني من جهة الام كام ام تحجب
 البعدي من جهة الاب كام ام الاب والقرني من
 جهة الاب لا تحجب البعدي من جهة الام في الاظهر
 والاحت من الجهات كالاخ والاخوات المخلص لأب
 يحجبهن ايضا اختان لابوين والمعتقة كالمعتق وكل
 عصبة يحجب اصحاب فروض مستغرقة **فصل**
 الابن يستغرق المال وكذا البنون وللبنات النصف و
 للبناتين فصاعد الثلاث ولو اجتمع بنون وبنات
 فالمال لهم للذكر مثل حظ الانثيين واولاد الابن
 اذا انفردوا كاولاد الصليب فلو اجتمع الصنفان
 فان كان من ولد الصليب ذكر حجب اولاد الابن والا
 فان كان للصليب بنت فلها النصف والباقي لولد
 الابن الذكور والذكور والاناث فان لم يكن الا انثى
 او اناث فلها ولهن السدس وان كان للصليب
 بنتان فصاعدا اخذتا الثلثين والباقي لولد الابن

الذكور

الذكور والذكور والاناث ولا شيء للاناث المخلص الا
 ان يكون اسفل منهن ذكر فيعصبهن واولاد ابن
 الابن مع اولاد الابن كاولاد الابن مع اولاد الصليب وكذا
 سائر المنارل وانما يعصب الذكر الباقل من في درجة
 ويعصب من فوقه ان لم يكن لها شيء من الثلثين
فصل الاب يرث بفرض اذا كان معه ابن او ابن ابن
 ويتعصب اب اذا لم يكن ولد ولا ولد ابن وبهما اذا كان
 بنت او بنت ابن له السدس فرضا والباقي بعد فرضها
 بالعصوبة وللأم الثلث او السدس في الحالين السابقيين
 في الفروض ولها في مسئلي زوج او زوجة وابوين ثلث
 ما بقي بعد الزوج او الزوجة والمجد كالأب الا ان الاب يسقط
 الاخوة والاخوات والمجد يقاسمهم ان كانوا لابوين
 اولاب والاب يسقط ام نفسه ولا يسقطها المجد والاب
 في زوج او زوجة وابوين يرد الام من الثلث الى ثلث
 الباقي ولا يرد لها المجد والمجدة السدس وكذا الجدات
 وترث منهن ام الام وامهاتها المدليات باناث خالص
 وام الاب وامهاتها كذلك وكذا ام اب الاب وام الاخوات
 فوقه وامهاتهن على المشهور وضابطه كل جدة اولد
 بمحض اناث او ذكور واناث الى ذكور ترث ومن ادلت
 بذكر بين انثيين فلا **فصل** الاخوة والاخوات
 لابوين ان انفردوا ورثوا كاولاد الصليب وكذا ان
 كانوا لاب الاب في المشتركة وهي زوج وام وولد ام
 واخ لابوين فيشارك الاخ ولذي الام في الثلث ولو
 كان بدله الاخ اخ لاب سقط ولو اجتمع الصنفان
 فكاجتماع اولاد الصليب واولاد ابنة الابن باث

ويسمى الاخ المشارك محم

ويسمى الاخ
 المصوم

الابن يعصبته من في درجتهن او اسفل والاخت
 لا يعصبها الا اخوها وللواحد من الاخوة والاخوات لام
 السدس ولاثنين فصاعدا الثلث سواء ذكرهم
 واناثهم والاخوات لابوين اولاد مع البنات او بنات
 الابن عصبة كالاخوة فتسقط اخت لابوين مع البنات
 الاخوات لابوين والاخوة لابوين اولاد كل منهم كآبيه
 اجتماعا وانفرادا لكن يخالفونهم في انهم لا يردون
 الام الى السدس ولا يرثون مع الجد ولا يعصبون اخواتهم
 ويسقطون في الميراث والعم لابوين اولاد كاخ من
 الجهتين اجتماعا وانفرادا وكذا اقياس بنى العم وسائر
 عصبة النسب والعصبة من ليس له سهم مقدر من
 المجمع على توريثهم فيرث المال وما فضل بعد الفروض
فصل من لا عصبة له بنسب وله معتق فماله و
 الفاضل عن الفروض له رجلان او امرأة فان لم تكن
 فلعصبة بنسب المتعصبين بانفسهم لا لبننة واخته
 وتريثهم كترتيبهم في النسب لكن الاظهر ان اخا
 المعتق وابن اخيه يقدمان على جده فان لم تكن له عصبة
 فلمعتق المعتق ثم عصبة كذا لك ولا يرث امرأة بولاء
 الا معتقها او منتميا اليه بنسب او ولاء **فصل** اجتماع
 الجد واخوة واخوات لابوين اولاد فان لم يكن معهم ذو
 فرض فله الاكثر من ثلث المال ومقاسمتهم كاخ فان
 اخذ الثلث فالباقي لهم وان كان فله الاكثر من
 سدس التركة وثلث الباقي والمقاسمة وقد لا يبقى شيء
 كبنتين وام وزوج فيفرض له او يقال وقد يبقى سدس
 كبنتين وام فيفوز به الجد وتسقط الاخوة في هذه الاحوال

ولو كان

ولو كان مع الجد اخوة واخوات لابوين اولاد فتحكم الجد
 ما سبق ويعد اولاد الابوين عليه اولاد الاب في القسمة
 فاذا اخذ حصته فان كان في اولاد الابوين ذكر والباقي
 لهم وسقط اولاد الاب والافتناخذ الواحدة الى النصف
 والثلثان فصاعدا الى الثلثين ولا يفضل عن الثلثين
 شيئا وقد يفضل عن النصف فيكون لاولاد الاب والجد
 مع اخوات كاخ فلا يفرض لهن معه الا في الاكدرية و
 هي زوج وام وجد واخت لابوين اولاد فلزوج نصف
 وللام ثلث وللمجد سدس وللأخت نصف فتعول ثم
 يقسم الجد والأخت نصيبهما اثلاثا له الثلثان **فصل**
 لا يتوارث مسلم وكافر ولا يرث مرتد ولا يورث ويرث
 الكافر الكافر وان اختلفت ملتهم لكن المشهور انه
 لا يتوارث بين حرقي وذمي ولا يرث من فيه رق والجد يد
 ان من بعضه حر يورث ولا قاتل وقيل ان لم يضم ورث
 ولومات متوارثان بخرق او هدم او في غربة معا
 او جهل أسبقهما لم يتوارثا ومال كل لباقي ورثة ومن أسر
 او فقد وانقطع خبره ترك ماله حتى تقوم بينة بموته
 او تمضي مدة يغلب على الظن انه لا يعيش فوقها فيجهد
 القاضي ويحكم بموته ثم يعطي ماله من يرثه وقت الحكم
 ولومات من يرثه المفقود وفقنا حصته وعملنا في الحاضر
 بالاسواء ولو خلف حملا يرث او قد يرث عمل بالاحوط في
 حقه وحق غيره فان انفصل قبل الوقت يعلم وجوده عند
 الموت ورث والا فلا بيانه ان لم يكن وارث سوى الحمل
 او كان من قد يحبه وقف المال وان كان من لا يحبه وله
 مقدرا عطية عائلا ان امكن عول عيالا ان امكن عول كزوجة

حامل وابوين لها الثمن ولهم السدسان عايلات وان لم يكن له مقدر
 كالاولاد لم يعطوا وقيل اكثر الحمل اربعة فيعطون البقيين والخم
 المشكل ان لم يختلف ارثه كولد ام ومعتق فذاك والا فيعمل
 باليقين في حقه وحق غيره ويرقف المشكوك فيه حتى يتبين
 ومن اجتمع فيه جهتا فرض وتخصيب كزوج هو معتق او ابن
 عمر وراثتها **قلت** فلو وجد في نكاح المجوس او الكهنة
 بنت هي اخت وراثت بالبثوة وقيل بهما والله اعلم
 ولوا شتر لثان في جهة عصوبة وزاد احد هما بقرابة
 اخرى كابني عم احد هما اخ لام فله السدس والياقي
 بينهما فلو كان معها بنت فلها النصف والياقي
 بينهما سواء وقيل يختص به الاخ ومن اجتمع فيه جهتا
 فرض وراثت باقواها فقط والقوة بان تحجب احداهما
 الاخرى او لا تحجب او تكون اقل حجابا فالاول كينت هي
 اخت لام بان يطأ مجوسي او مسلم بشبهة امه فتلد بنتا
 والثاني كام هي اخت لاب بان يطأ بنته فتلد بنتا والثالث
 كام ام هي اخت بان يطأ هذه البنت الثانية فتلد ولدا
 فالاولى ام امه واخيه **فصل** ان كانت الوراثة
 عصباء قسم المال بالسوية ان تمضوا ذكورا واناثا
 وان اجتمع الصنفان قدر كل ذكر اثنين وعدد رؤس
 المقسوم عليهم اصل المسألة وان كان فيهم ذوا فرض
 او ذوا فرضين متماثلين فالمسئلة من مخرج ذلك
 الكسر مخرج النصف اثنان والثلاث ثلثة والرابع اربعة
 والسدس ستة والثمن ثمانية وان كان فرضان مختلفا
 المخرج فان تدخل احداهما فاصل المسئلة اكثرهما كسدس
 وثلث وان توافقا ضرب وفق احداهما في الاخر والحاصل

اصل

اصل المسئلة كسدس وثمان فالاصل اربعة وعشرون
 وان تباينا ضرب كل في كل والحاصل الاصل كثلث ورب
 الاصل اثناعشر فالاصول سبعة اثنان وثلاثة واربع
 وستة وثمانية واثناعشر واربعه وعشرون والذي يقول
 منها الستة الى سبعة كزوج واختين والى ثمانية كهم
 وام والى تسعة كهم واخ لام والى عشرة كهم واخذ
 لام والاثناعشر الى ثلثة عشر كزوجة وام واختين والى
 خمسة عشر كهم واخ لام والى سبعة عشر كهم واخ
 لام والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين كبنتين
 وابوين وزوجة واذا تماثل العددان فذاك وان اختلفا
 وفي الاكثر بالاقل مرتين فاكثر فتمتد اخلان كثلثة مع ستة
 او تسعة وان لم يفهما الا عدد ثالث فمتوافقان بجريئة
 كاربعة وستة بالنصف وان لم يفهما الا واحد تباينا كثلثة
 واربعه والمتمد اخلان متوافقان ولا عكس **فرع** اذا عرفت
 اصلها وانقسمت السهام عليهم فذاكر وان انكسرت على
 صنف منهم قوبلت بعدده فان تباينا ضرب عدده في
 المسئلة بعولها وان عالت وان توافقا ضرب وفق عدده
 فيها فما بلغ صحت منه وان انكسرت على صنفين قوبلت
 سهام كل صنف بعدده فان توافقا رد الصنف الى وفقه
 والا ترك ثم ان تماثل عدد الرؤس ضرب احدهما في اصل
 المسئلة بعولها وان تدخل ضرب اكثرهما وان توافقا
 ضرب وفق احداهما في الاخر ثم الحاصل في المسئلة
 بذكر صحت منه ويقاس على هذا الانكسار على ثلثة اصناف
 واربعه ولا يزيد الكسر على ذلك فاذا اردت معرفة نصيب
 كل صنف من مبلغ المسئلة فاضرب نصيبه من اصل

وان تباينا ضرب احداهما في الاخر ثم الحاصل
 في المسئلة بذكر صحت منه ويقاس على هذا

المسئلة فيما ضربته فيها فما بلغ فهو نصيبه ثم تقسمه
 على عدد الصنف **فخرج** مات عن ورثة فمات احد هم
 قبل القسمة فان لم يرث الثاني غير الباقيين وكان اربهم
 منه كاربهم من الاول جعل كان الثاني لم يكن وقسم بين
 الباقيين كاخوة واخوات او بينين وبنات مات بعضهم
 عن الباقيين وان لم ينحصار رثته في الباقيين او انحصر
 واختلف قدر الاستحقاق فصح مسئلة الاول ثم
 مسئلة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني من مسئلة
 الاول ثم مسئلة الثاني ثم ان انقسم نصيب الثاني
 من مسئلة الاول على مسئلة فذاك والا فان كان
 بينهما موافقة ضرب وفق مسئلة في مسئلة الاول
 والا ضرب كلها فيها فما بلغ صحته منه ثم من له
 شيء من الاولى اخذه مضروبا فيما ضرب فيها
 ومن له شيء من الثانية اخذه مضروبا في نصيب الثاني
 من الاولى او في وفقه ان كان بين مسئلته ونصيبه
 وفق **كتاب الوصايا** تصح وصية كل مكلف
 حر وان كان كافرا وكذا المجور عليه بسفه على المذهب
 لا المجنون ومغني عليه وصبي وفي قول تصح من صبي
 مميّز ولا رقيق وقيل ان عتق ثم مات صحته
 واذا اوصى لجهة عامة فالشرط ان لا تكون
 معصية كعمارة كنيسة او لشخص فالشرط ان يتصور
 له الملك فتصح له حمل وتنفيذ ان انفصل حيا وعلم وجوده
 عند هابان انفصل لدون ستة اشهر فان انفصل
 لستة اشهر فاكثروا المرأة فراش زوج او سيد له
 يستحق فان لم تكن فراشا وانفصل لاكثر من اربع

سنة

سنتين فكذا لك اولد ونه استحق في الاظهر وان اوصى
 لعبد فاستمر رقه فالوصية لسيدة فان عتق قبل موت
 الموصي فله وان عتق بعد موته ثم قبل بئى على ان
 الوصية به تملك وان اوصى لداية وقصد تملكها
 او اطلق فبا طلبة وان قال ليصرف في علفها فالمنقول
 صحته وتصح لعمارة مسجد وكذا ان اطلق في الاصح وتحمل
 على عمارة ومصالحه ولدا في وكذا احري ومرد في الاصح
 وقاتل في الاظهر ولو ارث في الاظهر ان اجاز باقى
 الورثة ولا عبرة بردهم واجازتهم في حياة الموصي
 والعبرة في كونه وارثا بيوم الموت والوصية لكل
 وارث بقدر حصته لغو وبعين هي قدر حصته
 صحته وتنفذ الى الاجازة في الاصح وتصح بالحمل
 ويشترط انفصاله حيا لوقت يعلم وجوده عند هذا
 وبالمنافع وكذا بشرة او حمل مسجد فان في الاصح وبا
 عبديه وبخاسه يحل الانتفاع بها ككلب معلم ورث
 وجر محترمة ولو اوصى بكلب من كلابه اعطى
 احدها فان لم يكن له كلب لغت ولو كان له مال
 وكلاب واوصى بها او ببعضها فالاصح نفوذها
 وان كثرت وقل المال ولو اوصى بطبل وله طبل لهو
 وطبل يحل الانتفاع به كطبل حرب وحجيج حملت
 على الثاني ولو اوصى بطبل للهو لغت الا ان صلح
 الحرب او حجيج **فصل** ينبغي ان لا يوصى باكثر من
 ثلث ماله فان زاد ورد الوارث بطلت في الراشد
 وان اجاز فاجازته تنفيذ وفي قول عطية مبتدأة
 والوصية بالزيادة لغو ويعتبر المال يوم الموت



وقيل يوم الوصية ويعتبر من الثلث ايضا عتق علق
 بالموت وتبرع كحر في مرضه كوقف وهبة وعتق وبراء
 واذا اجتمع تبرعات متعلقة بالموت وعجز الثلث فان
 تمحض العتق اقرع او غيره قسط الثلث او هو وغيره
 قسط بالقيمة وفي قول يقدم العتق او منجرة قدم الاول
 فالاول حتى يتم الثلث فان وجدت دفعة واتحد الخمس
 كعتق عبيد او ابراء جمع اقرع في العتق وقسط في غيره
 وان اختلف وتصرف وكلاء فان لم يكن فيها عتق
 قسط وان كان قسط وفي قول يقدم العتق ولو كان
 له عبدان فقط سالم وغايم فقال ان اعتقت غايم
 فسالم حر ثم اعتق غايم في مرض موته عتق ولا اقرع
 ولو اوصى بعين حاضرة هي ثلث ماله وباقيه غايب
 لم تدفع كلها اليه في الحال والاصح انه لا يتصرف بثلث
 على التصرف في الثلث ايضا **فصل** اذا ظننا المرض
 مخوفا لم ينفذ تبرع زاد على الثلث فان براء نفذ وان
 ظننا غير مخوف فمات فان حمل على الفجأة نفذ
 والا فمخوف ولو شككنا في كونه مخوفا لم يثبت الا
 بطبيبين حريين عدلين ومن المخوف قولنج وذات
 جنب ورعاف دأيم واسهال متواتر دقي وابتهاء
 فالج وخروج الطعام غير مستحيل او كان يخرج بشدة
 ووجع او وبعده دم وحمى مطبقة او غيرها الا الربيع و
 المذنب هب انه يلحق بالمخوف اسر كفار اعتادوا قتل الاسرى
 والتمام قتال بين متكافئين وتقدم لقصاص او رجم
 واضطراب ريح وهيجان موج في ركب سفينة و
 طلق حامل وبعد الوضع ماله تنفصل المشيمة وصغيتها

او صيرة

او صيت له بكذا او ادفعوا اليه او اعطوه بعد موتى او
 جعلته له او هوله بعد موتى فلوا تقتصر على هوله فاقرار
 الا ان يقول هوله من مالي فيكون وصية وتعتق بالكتابة
 والكتابة كناية وان اوصى لغير معين كالفقير او لمات
 بالموت بلا قبول او لمعين اشترط القبول ولا يصح قبول
 ولا رد في حياة الموصي ولا يشترط بعد موته الفور فان
 مات الموصي له قبله بطلت الوصية او بعده فيقبل
 وارثه وهل يملك الموصي له بموت الموصي ام بقوله ام
 بموتوف فان قبل بان انه ملك بالموت والا بان للوارث
 اقوال اظهرها الثالث وعليها تبني الثمرة وكسب عبد
 حصلا بين الموت والقبول ونفقة وفطرتة ويطالب
 الموصي له بالنفقة ان توقف في قبوله ورده **فصل**
 اوصى بشاة تناول صغيرة الجثة وكبيرتها سليمة ومعيبه
 ضانا ومعزا وكذا ذكر في الاصح لاسخلت وعناق في الاصح
 ولو قال اعطوه شاة من غنمي ولا غنم له لغت وان
 قال من مالي اشتريت له والجمال والناقة يتناولان
 النجاشي والعراب لا احدهما الاخر والاصح تناول
 بغير ناقة لا بقرة ثورا والثور للذكر والمذنب
 حمل الدابة على فرس وبغل وحمار وبيدنا والرقيق
 صغيرا وانثى ومعيبا وكافرا وعكوسها وقيل ان
 اوصى باعتاق عبد وجب الجزء كفارة ولو اوصى
 باحد رقيقه فماتوا او قتلوا قبل موته بطلت وان
 بقي واحد تعين او باعتاق رقاب فثلاث فان
 عجز ثلثه عنهن فالمذنب انه لا يشتري شقص بل
 نفيستان به فان فضل عن النفس رقبتيين سبي

فلورثا ولو قال تلثي للعنق اشتري شقص ولو اوصى
لجملها فانت بولدين فلهما او بحج وميت فكله للحج في الاصح
ولو قال ان كان حملك ذكرا او قال ان تلثي فله كذا فلولها
لغت ولو قال ان كان بطنها ذكر فولدتها استحق الذكر
او ولدت ذكرين فالاصح صحتهما ويعطيه الوارث
من شاء منهما ولو اوصى لجبرانه فلاربعين دارا من
كاجانب والعلماء اصحاب علوم الشرع من تفسير وحديث
وفقه لا مفرق واديب ومعبر وطبيب وكذا من كل علم عند
الاكثرين ويدخل في وصية الفقراء المساكين وعكسه
ولو جمعتهما شرك نصفين واقل كل نصف ثلثا وله التفصيل
اول زيد والفقراء فالمدن هب انه كاحد هب في جوار
اعطائه اقل متمول لكن لا يحرم او لجمع معين غير محض كالعلم
فصحت في الاظهر وله الاقتصار على ثلثه او اقارب زيد
دخل كل قرابة وان بعد الاصل او فرع في الاصح ولا
تدخل قرابة ام في وصية العرب في الاصح والعبرة باقرب
جد ينسب اليه زيد وتعد اولاده قبيلة ويدخل في
اقرب اقاربه الاصل والفرع والاصح تقدم ابن
علي اب واخ علي جد ولا يرجع بد كورة ووارثه بل
يستوي الاب والام والابن والبنت وتقدم ابن البنت
على ابن الابن ولو اوصى لاقارب نفسه لم تدخل
ورثته في الاصح **فصل** في نفع عبيد ودار وغلة
حائوت ومملك الموصى له منفعة العبد واكساب المعتادة
وكذا مهرها في الاصح لا ولدها في الاصح بل هو كالام منفعة
له ورقيته للوارث وله اعتاقه وعليه نفقته ان اوصى
بمنفعته مدة وكذا ابد في الاصح وبيعه ان لم يؤبد كا
لمستاجر وان ابد فالاصح انه يصح بيعه للموصى له دون

غيره

غيره وانه يعتبر قيمة العبد كلها من الثلث ان اوصى
بمنفعته ابد او ان اوصى بهامدة قوم بمنفعته ثم
مسلوبها تلك المدة وحسب الناقص من الثلث ونصح
حج تطوع في الاظهر وحج من بلده او الميقات كما قيد
وان اطلق فمن الميقات في الاصح وحجة الاسلام من راس
المال فان اوصى بهام من راس المال او الثلث عمل به وان
اطلق الوصية بهام من راس المال وقيل من الثلث وحج
من الميقات وللأجنبي ان يحج عن الميت بغير اذنه في الاصح
ويؤدي الوارث عنه الواجب المالي في كفارة مرتبة ويطعم
ويكسو في المحيرة والاصح انه يعتق ايضا وان له الاداء
من ماله اذ لم تكن تركة وانه يقع عنه لو تبرع اجنبي
بطعام او كسوة لا اعتاق في الاصح وينفع الميت صدقة
ودعاء من وارث واجنبي **فصل** في الرجوع عن
الوصية وعن بعضها بقوله نقضت الوصية او ابطالتها
او رجعت فيها او فسختها او هذا الوارثي وبيع واعتاق
واصداف وكذا الهبة او رهن مع قبض وكذا ادونه في
الاصح وبوصية بهذه التصرفات وكذا التوكيل في بيعه
وعرضه عليه في الاصح وخطب حنطة معينة رجوع
ولو اوصى بصاع من صبرة فخطبها باجود منها فرجوع
او يمثله فلا وكذا ابارد في الاصح وطحن حنطة وصي
بها وبذرها وعجن دقيق وغزل قطن وشح غزل وقطع
ثوب قميصا وبناء وغراس في عرصه رجوع **فصل**
بين الايصاء بقضاء الدين وتنفيذ الوصايا والتظلم
في امر الاطفال وشرط الوصي تكليف وحرية وعقد الوصي
وله اية الى التصرف الموصى به واسلام لكن الاصح

جواز وصية ذمي الى ذمي ولا يضره العمى في الاصح ولا يشترط
 الذكورة وام الاطفال اولى من غيرها وينعزل الوصي
 بالفسق وكذا القاضي في الاصح لا الامام الاعظم ويصح
 الا بصاء في قضاء الدين وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف
 ويشترط في امر الاطفال مع هذا ان تكون له ولاية عليهم
 وليس للوصي ابصاء فان اذن له فيه جاز في الاظهر
 ولو قال اوصيت اليك الى بلوغ ابني او قدوم زيد فاذا
 بلغ او قدم فهو الوصي جاز ولا يجوز نصب وصي والحد
 حي نصفه الولاية ولا الا بصاء بتزويج طفل وبنت ونفقه
 اوصيت اليك او فوضت وكوهما ويجوز فيه التوقيت
 والتعليق ويشترط بيان ما يوصى فيه فان اقتصر على وصية
 اليك لغاوا القبول ولا يصح في حياته في الاصح ولو اوصى
 الى اثنين لم ينفرد احدهما الا ان صرح به وهو وصي في
 الوصي العزل متى شاء واذا بلغ الطفل ونازع له في الانفاق
 عليه صدق الوصي او في دفع المال اليه بعد البلوغ صدق
 الولد **كتاب الوديعات** من عجز عن حفظها
 حرم عليه قبولها ومن قدر ولم يثق بامانته كره فان
 وثق استحب وشرطها شرط موكل ووكيل ويشترط
 صيغته من المودع كاستودعتك هذا او استخفظتك
 او ائنتك في حفظه والاصح انه لا يشترط القبول
 لفظا وكيف القبول ولو اودعه صبي او مجنون مالا
 لم يقبله فان قبل ضمن ولو اودع صبيا مالا فقتل عنده
 لم يضمن وان اتلفه ضمن في الاصح والمحجور عليه بسفه
 كصبي ويرتفع بموت المودع او المودع او جنونه وانما
 ولها الاسترداد والرد كل وقت واصلا لامانه وقد

نصير

تصير مضمونة بعوارض منها ان يودع غيره بلا اذن
 ولا عذر فيضمن وقيل بان اودع القاضي لم يضمن وان
 لم ير له يد عنها جازت الاستعانة بمن يحملها الى الحرز
 او يضعها في خزانة مشتركة فاذا اراد سفره فليرد الى
 المالك او وكيله فان فقدهما فالقاضي فان فقدة فأمين
 فان دقنها بموضع وسافر ضمن فان اعلم بها امينا يسكن
 الموضع لم يضمن في الاصح ولو سافر بها ضمن الا اذا و
 قح حريق او غارة وعجز عن يد فعمى اليه كما سبق
 والحريق والغارة في البقعة واشراف الحرز على الخراب
 اعذارا للسفر واذا مرض مرضا مخوفا فليرد ها الى المالك
 او وكيله والا فالحاكم او امين او يوصي بها فان لم يفعل
 ضمن الا اذا لم يتمكن بان مات فجأة ومنها اذا نقلها من
 محله او دار الى اخرد ونها في الحرز ضمن والا فلا ومنها
 ان لا يدفع متلفاتها ولو اودعه دابة فترك علفها
 ضمن فان نهاه عنه فلا على الصحيح فان اعطاه المالك
 علفا علفها منه والا فراجع او وكيله فان فقد اقلها
 ولو علفها مع من يسبقها لم يضمن في الاصح وعلى المودع
 تعريض ثياب الصوف للريح كيلا يفسد ها الدود وكذا
 لبسها عند حاجتها ومنها ان يعدل عن الحفظ المأمور
 وتلفت بسبب العدو فيضمن فلو قال لا ترقد على
 الصندوق فرقد وانكسر ثقله وتلف ما فيه ضمن
 وان تلف بغيره فلا على الصحيح وكذا لو قال لا تقفل عليه
 قفلين فاقفلها ولو قال اربط الداهم في كلك فامسكها
 في يده فتلفت فالمذهب انها ان ضاعت بنوم
 او نسيان ضمن او باخذ غاصب فلا ولو جعلها في جيبه

لم يضمن وان امسكها بيده لم يضمن ان اخذها غاصب ويضمن
 ان تلفت بخفلة او نوم وان قال احفظها في البيت فليمض
 اليه ويجزها فيه فان اخرجها عذر ضمن ومنها ان يضييعها
 بان يضعها في غير حرز مثلها او يدل عليها سارقا او من
 يصادر المالك فلو اكرهه ظالم حتى سلمها اليه فللمالك تضمينه
 في الاصح ثم يرجع على الظالم ومنها ان ينتفع بها بان يلبس
 او يركب خيانه او ياخذ الثوب ليلبسه او الدراهم لينفقها
 فيضمن ولو نوى الاخذ ولم ياخذ لم يضمن على الصحيح ولو خلطها
 بماله ولم يتميز ضمن ولو خلط دراهم كيسي للمودع ضمن
 في الاصح ومتى صارت مضمونه بانتفاع وغيره ثم ترك الخيانة
 لم يبرأ فان احدث له المالك استئمانا برئ في الاصح و
 متى طلبها المالك لرأه الرد بان يخلي بيده وبينها فان
 اخبر بلا عذر ضمن وان ادعى تلفها ولم يذكر سببا او
 ذكر خفيا كسر قد صدق بيمينه وان ذكر اطاها كالحرق
 فان عرف الحريق وعمومه صدق بلا يمين وان عرف
 دون عمومه صدق بيمينه وان جهل طول بيمينه
 ثم يحلف على التلف به وان ادعى ردها على من
 ائتمنه صدق بيمينه او على غيره كوارثه او ادعى وارث
 المودع الرد على المالك او اودع عند سفره امينا فادعى
 الامين الرد على المالك طول بيمينه وجحودها بعد طلب
 المالك مضمن **كتاب قسم الفتي والغنيمه**
 الفتي مال حصل من كفار بلا قتال وايضا في خيل وركاب
 كجذبة وعشر تجارة وما جلاوا عنه خوفا وما لم ترد قتل
 او مات وذمي مات بلا وارث فيخمس وخمسة الخمسة
احدها مصالح المسلمين كالغور والقضاة والعلماء

يقدم

يقدم الأهم فالأهم **والثاني** بنوا هاشم والمطلب
 يشترك الغني والفقير والنساء ويفضل الذكر كالارث
والثالث النياحي وهو صغير لا اب له ويشترط فقره
 على المشهور **والرابع والخامس** المساكين وابن السبيل
 ويعم الا صنف الاربعه المتأخره وقيل يخص بالحاصل
 في كل ناحية من فيها منهم واما الاخماس الاربعه فالأظهر
 انها للمرتزقة وهم الاجناد المرصدون للجهاد
 فيضع الامام ديوانا وينصب لكل قبيلة او جماعة عريفا
 ويبحث عن حال كل واحد وعياله وما يكفيهم فيعطيهما
 كفايتهم ويقدم في اثبات الاسم والاعطاء قرشيا وهم
 ولد النضر ابن كنانة ويقدم منهم بني هاشم وبني
 المطلب ثم بني عبد شمس ثم بني نوفل ثم عبد العزى
 ثم سائر البطون الا قرب فالأقرب الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ثم الانصار ثم سائر العرب ثم العجم ولا
 يثبت في الديوان اعشى ولا زمنا ولا من لا يصلح للغزو
 ولو مرض بعضهم او جن ورجي زواله اعطى فان لم
 يرج فالأظهر انه يعطى وكذا زوجته واولاده اذا
 مات فتعطى الزوجه حتى تنكح والا اولاده حتى
 يستقلوا فان فضلت الاخماس الاربعه عن حاجات
 المرتزقة وزاع عليهم على قدر مؤنتهم والاصح
 انه يجوز ان يصرف بعضه في اصلاح الثغور والسلاح
 والكراع هذا حكم منقول الفتي فاما عقارة فالمدح
 انه يجعل وقف او تقسم غلته كذلك **فصل**
 الغنيمه مال حصل من كفار بقتال وايضا في يقدم
 منه السلب للقاتل وهو ثياب القتيل والحف والرا

قوله الزان هو خوف
 طوبى للاقدم له
 يلبس للنساء
 في الحوا

والآلات الحرب كدرع وسلاح ومركوب وسرج ولجام وكذا
سوار ومنطقة وخاتم ونفقة معه وجنيبة تقاد
معه في الاظهر لاحقية مشدودة على الفرس على المذهب
وانما يستحق بركوب غرزيك به شركا في حال الحرب
فلورمي من حصن او من الصف او قتل ثانيا او اسيرا
او قتله وقد انهزم الكفار فلا سلب وكفاية شرة ان
يزيل امتناعه بان يفقا عبيديه او يقطع يديه ورجليه
وكذا لو اسره او قطع يديه او رجليه في الاظهر ولا
يخمس السلب على المشهور وبعد السلب يخرج مؤنة
الحفظ والنقل وغيرهما ثم يخمس الباقي فخمسة لاهل
خمس الفي يقسم كما سبق والاصح ان النقل يكون من
خمس الخمس المرصدة للمصالح ان نقلت ما سيغنم في هذا
القتال ويجوز ان ينقل من مال المصالح الحاصل عنده
والنقل زيادة بشرطها الامام او الامير لمن يفعل ما فيه
نكاية في الكفار ويجهده في قدره والاحسان الاربعة
عقارها ومنقولها للعامة وهم من حضر الواقعة
بنية القتال وان ابقاها ولا شيء لمن حضر بعد انقضاء
القتال وفيما قبل حيازة المال وجه ولومات بعضهم
بعد انقضاء الحيازة فحقه لو ارثه وكذا بعد انقضاء
وقبل الحيازة في الاصح ولومات في القتال فالذهب
انه لا شيء له والسياسة الدواب وحفظ الامتعة
والتاجر والمخزن يسهم لهم اذا قاتلوا والراجل سهم
والفار من ثلثة اسهم ولا يعطى الا لفرس واحد عربيا
كان او غيره لا للبعير وغيره ولا يعطى لفرس اعجمي
وما لا غناء فيه في قول يعطى ان لم يعلم نهي الامير

لاظهر ان الاخير

عن

عن احضاره والعبد والصبي والمرأة والذي اذا حضر واه
فلهم الرضخ وهو دون سهم بجهده الامام في قدره ومحلته
الاحسان الاربعة في الاظهر **قلت** انما يرضخ لذي حضر
بلا اجرة وياذن الامام على الصحيح والله اعلم **كتاب**
قسم الصدقات الفقير من لا مال له ولا كسب يقع موقعا
من حاجته ولا يمنع الفقر مسكنه وثيابه وماله الغائب في
مرحلتين والموكل وكسب لا يليق به ولو اشتغل بعلم والفلسف
يمنعه فقير ولو اشتغل بالنوافل فلا ولا تشتري فيه الزمانة
ولا التعفف عن المستلذات على الجديد والمكف بنفقة قريب
او زوج ليس فقيرا في الاصح **والمسكين** من يتدبر على مال او كسب
يقع موقعا من كفايته ولا يكفيه **والعامل** ساع وكاتب وقاسم
وحاشي يجمع ذوي الاموال لا القاضي والوالي **والمؤلفة**
من اسلم ونيتة ضعيفة اوله شرف يتوقع باعطائه اسلام
غيره والمذهب انهم يعطون من الزكاة **والرقاب** المكاتبون
والغارم ان استدان لنفسه في غير معصية اعطى **قلت**
الاصح يعطى اذا تاب والله اعلم والاظهر اشتراط حاجته
دون حلول الدين **قلت** الاصح اشتراط حلوله والله
اعلم او لا صلاح ذات الدين اعطى مع الغني وقيل ان كان
غنيا بنقد فلا وسبيل انه تعالى غزاة لافئ لهم فيعطون
مع الغني **وابن** السبيل منشئ سفر او مجتاز وشرطه انما
وعدم المعصية وشرط اخذ الزكاة من هذه الاصناف
الثمانية الاسلام وان لا يكون هاشميا ولا مطلبيا وكذا مولاهم
في الاصح **فصل** من طلب زكاة وعلم الامام استحقاقه
او عدمه عمل بعلمه والافان ادعى فقرا او مسكنة لم يكلف
بينه فان عرف له مال وادعى تلفه كلف وكذا ان ادعى

عيا لا في الاصح ويعطى غاز وابن سبيل بقولها فان لم
يخرجها استرد ويطالب عامل ومكاتب وغارم ببينة وهي
احبا من عدلين وتغني عنها الاستفاضة وكذا تصديق
رب الدين والسيد في الاصح ويعطى الفقير والمسكين
كفاية سنة **قلت** الاصح المنصوص وقول الجمهور
كفاية العجز الغالب فيشتري به عقارا يستغله والله اعلم
والمكاتب والغارم قد رد بيله وابن السبيل ما يوصله
مقصده او موضع ماله والغازي قد رجا حخته لنفقة
وكسوة ذاهبا وراجعا ومقبها هناك وفرسا وسلاحا ويصير
ذلك ملكا له **ويقال** ولا ابن السبيل مكروب ان كان السفر طويلا
او كان ضعيفا لا يطيق المشي وما ينقل عليه الراد ومتاعه الا
ان يكون قد رجا حخته لثمة حمله بنفسه ومن به صفتا استحقاق
يعطى باحد هما فقط في الاظهر **فصل** يجب استيعاب
الاصناف ان قسم الامام وهذا عامل والا فالقسمة على
سبعة فان فقد بعضهم فعلى الموجودين واذا قسم الامام
استوعب من الزكوات الحاصلة عنده احاد كل صنف
وكذا يستوعب المالك ان اخصر المستحقون في البلد ووفى
بهم المال والا يجب اعطاء ثلاثة وتجب التسوية بين
الاصناف لا بين احاد الصنف الا ان يقسم الامام فيجوز
عليه التفضيل مع تساوى الحاجات والاظهر منع نقل الزكاة
ولو عدم الاصناف في البلد وجب النقل وبعضهم وجوزنا
النقل وجب والا فترد على الباقيين وقيل ينقل بشرط
الساعي كونه حرا عدا لا فقيها بابواب الزكاة فان عين له
اخذ ودفع لم يشترط الفقة وليعلم شهره الاخذها وليس
وسم نعم الصدقة والفق في موضع لا يكثر شعره ويكره في

الوجه **قلت** الاصح يحرم وبه جزم البغوي وفي صحيح مسلم لعن
فاعله والله اعلم **فصل** صدقة المتلوع سنة وتحل لغني و
كافر ودفعها سرا وفي رمضان ولقريب وجارا فضل ومن
عليه دين اوله من تلزمه نفقته يستحب ان لا يتصدق حتى
يؤدي ما عليه **قلت** الاصح تحريم صدقة بما يحتاج اليه
لنفقة من تلزمه نفقته او لدين لا يرجو له وفاء والله اعلم وفي
استحباب الصدقة بما فضل عن حاجته او حقه اصحها ان لم يشق
عليه الصبر استحباب والا فلا **كتاب النكاح** هو مستحب
لحاجة اليه يجد أهبة فان فقدها استحباب تركه ويكسر شهوته
بالصوم فان لم يحجج كره ان فقد الاهبة والا فلا لكن العبادة
افضل **قلت** فان لم يتعبد فالنكاح افضل في الاصح فان
وجد الاهبة وبه علة كهرم او مرض دائما وتعتين كره والله اعلم
ويستحب دينته بكر نسبية ليست قرابة قريبة واذا قصد نكاحها
سن نظره اليها قبل الخطبة وان لم تاذن وله تكرير نظره ولا
ينظر غير الوجه والكفين ويجرم نظر محل بالغ الى غورة حرة
كبيرة اجنبية وكذا وجهها وكفها عند خوف الفتنة وكذا
عند الامن على الصحيح ولا ينظر من محرمة ما بين سرقة وركبة
ويحل ما سواه وقيل ما بين وفي المهنة فقط والاصح حل النظر
بلا شهوة الى الاممة الا ما بين سرقة وركبة والى صغيرة الا الفرج
وان نظر العبد الى سيده ونظر مسح كالنظر الى محرم
وان المراهق كالبالغ ويحل نظر رجل الى رجل الا ما بين سرقة
وركة ويجرم نظرا مرد بشهوة **قلت** وكذا بغيرها في الاصح
المنصوص والاصح عند المحققين ان الاممة كالحره والله اعلم
والمرأة مع المرأة كرجل مع رجل والاصح تحريم نظره مية الى
مسلمة وجواز نظرها الى بدن اجنبي سوى ما بين سرقة

وركبت ان لم تخف فتن **قلت** الاصح التحريم كقول المحرمين
 كعكسه ومتى حرم النظر حرم المس ويباحان لفصد وحجامة
 وعلاج **قلت** ويباح النظر لمعاملته وشهادته وتعليم وكفها
 بقدر الحاجة والله اعلم وللزوج النظر الى كل بدن بها **فصل**
 محل خطبة خلية عن نكاح وعدة لا تصرح لمعددة ولا تعريض
 لرجعيه ويجل تعريض في عدة وفاء وكذا البائن في الاظهر
 وتحرم خطبة على خطبة من صرح باجابتة الا باذنه فان لم يجب ولم
 يرد له تحريم في الاظهر ومن استشير في خاطب ذكر مساويه بصدق
 ويستحب تقديم خطبة قبل الخطبة وقبل العقد ولو خطب
 الولي فقال الزوج الحمد لله والصلوة على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قبلت صح النكاح على الصحيح بل يستحب ذلك **قلت**
 الصحيح لا يستحب والله اعلم فان طال الذكر الفاضل لم يصح
فصل انما يصح النكاح بايجاب وهو زوجتك او انكحتك و
 قبول بان يقول الزوج تزوجت او نكحت او قبلت نكاحها
 او تزوجها ويصح تقدم لفظ الزوج على الولي ولا يصح الا
 بلفظ الزوج او الا نكاح ويصح بالعجمية على الاصح لا بكناية
 قطعاً ولو قال زوجتك فقال قبلت لم يتعقد على المذهب
 ولو قال زوجني فقال زوجتك او قال الولي تزوجها فقال
 تزوجت صح ولا يصح تغليفه ولو بشر بولد فقال ان كان
 انثى فقد زوجتكها او قال ان كانت بنتي طلفت واعتد
 فقد زوجتكها فالمذهب بطلانه ولا توقيت ولا نكاح المشغار
 وهو زوجتكها على ان تزوجني بنتك وبضغ كل واحدة صداق
 الاخرى فيقبل فان لم يجعل البضغ صداقاً فالاصح الصحة
 ولو سميا مالا مع جعل البضغ صداقاً بطل في الاصح ولا
 يصح الا بحضرة شاهدين شرطهما حرية وذكرورة وعدالة

وسمع وبصر وفي الاعما وجه والاصح انعقاده بابني الزوجين
 وعد وبهما ويتعقد بمستوري العدالة على الصحيح لا
 بمستوري الاسلام والحرية ولو بان فسق الشاهدين
 عند العقد فباطل على المذهب وانما يتبين ببينة او انفا
 الزوجين ولا اثر لقول الشاهدين كذا فاسقين ولو اعترف
 به الزوج وانكرت المرأة فرق بينهما وعليه نصف المهر ان لم
 يدخل بها والا فكله ويستحب الاستهاد على رضا المرأة حيث
 يعتبر رضاها ولا يشترط **فصل** لا تزوج امرأة نفسها
 باذن ولا غير هابوكا لئلا ولا تقبل نكاحا لاحد والوطي في نكاح
 بلا ولي يوجب مهر المثل لا الحد ويقبل اقرار البالغة العاقلة
 بالنكاح على الجديد وللأب تزوج البكر صغيرة وكبيرة بغير
 اذنها ويستحب استئذانها وليس له تزوج تيب الا باذنها
 فان كانت صغيرة لم تزوج حتى تبلغ والجد كالأب عند عدمه
 وسواء زالت البكارة بوطي حلال او حرام ولا اثر لزوجها
 بلاوطي كسقطت في الاصح ومن على حاشية النسب كاخ وعم
 لا يزوج صغيرة بحال وتزوج الثيب البالغة بصريح الاذن
 ويكفي في البكر سكوتها في الاصح واحق الاولياء اب ثم
 جد ثم ايوه ثم اخ لا بويين او لاب ثم ابنة وان سفل ثم
 عم ثم سايده العصبية كالارث ويقدم اخ لا بويين على
 اخ لا اب في الاظهر ولا يزوج ابن امه ببنوة فان كانت
 ابن ابن عم او معتق او قاضيا زوج به فان لم يوجد نسب
 زوج المعتق ثم عصبته كالارث ويزوج عتيقة المرأة
 من يزوج المعتقة مادامت حية ولا يعتبر اذن المعتقة
 في الاصح فاذا ماتت زوج من له الولاء فان فقد المعتق
 وعصبته زوج السلطان وكذا يزوج اذا عضل القريب

و يقبل اقرار الولي بالنكاح ان اشتغل
 بالاشغال والامور

والفق والتكليف كالاخ

والمعتق وانما يحصل العضل اذا دعت بالغنة عاقلة الى كفو
وامتنع ولو عينت كفو او اراد الاب غيره فله ذلك في الاصح
فصل لا ولاية لرفيق وصبي ومجنون ومختل النظر لهم
او خبل وكذا المجور عليه بسفه على المذهب ومتى كان الاقرب
ببعض هذه الصفات فالولاية للأبعد والاعفاء ان كان
لا بدوم غالبا انتظار افاقته وان كان يدوم اياها انتظار
وقيل تنتقل الولاية للأبعد ولا يقدر العجمي في الاصح ولا
ولاية لفاسق على المذهب وبلى الكافر الكافرة واحرام احد
العاقدين او الزوجتين يمنع صحة النكاح ولا تنتقل الولاية
في الاصح فيزوج السلطان عند احرام الولي لا بعد **قلت**
ولو احرم الولي او الزوج فعقد وكيله الحلال لم يصح واسلم
ولو غاب الاقرب الى مرحلتين زوج السلطان ودونهما
لا يزوج الا باذنه في الاصح والمجبر التوكيل في التزوج
بغير اذنها ولا يشترط تعيين الزوج في الاظهر ويحتاج التوكيل
فلا يزوج غير كفو وغير المجبر ان قالت له وكل وكل وان
لهمة فلا وان قالت زوجي فله التوكيل في الاصح ولو وكل
قبل استيذانها في النكاح لم يصح على الصحيح وليقل وكيل
الولي زوجته بنت فلان وليقل الولي لو كمل الزوج زوجة
بنتي فلانا فيقول الوكيل قبلت نكاحها له ويلزم المجبر
تزوج مجنونة بالغنة ومجنون ظهرت حاجته لا صغيرة
وصغير ويلزم المجبر وغيره ان تعين اجابة ملتمسته
التزوج فان لم يتعين كاخوة واعمام فسألت بعضهم
لزمه الاجابة في الاصح واذا اجمع اولياء في درجة النكاح
ان يزوجه افعههم واستههم برضاهم فان نشأوا
اقرع فلوزوج غير من خرجت فرعته وقد اذنت لكل منهم

صح في الاصح ولوزوجهما احد هم زيدا والاخر عمر فان
عرف السابق فهو الصحيح وان وقعا معا وجهل السابق
والمعية فباطلان وكذا لو عرف سبق احدهما ولم يتعين على
المذهب ولو سبق معين ثم اشتبه وجب التوقف حتى
يتبين فان ادعى كل زوج علمها بسبقه سمعت دعواها
بناء على الجديد وهو قبول اقرارها بالنكاح فان انكرت
حلفت وان اقرت لاحدهما ثبت نكاحه وسماح دعوى الآخر
وتحليفها له يبنى على القولين في من قال هذا الزيد بل
لعمرو هل يغرم لعمرو ان قلنا نعم فنعم ولو تولى طرفي
عقد في تزويج بنت ابنه بابن ابنه الاخر صح في الاصح ولا يزوج
ابن العم نفسه بل يزوجه ابن عمه في ذريته فان فقد
فالقاضي ولو اراد القاضي نكاح من لا ولي لها زوجه من
فوقه من الولاية او خليفته وكذا لا يجوز لواحد تولى الطرفين
لا يجوز ان يوكل وكيلين في احدهما او وكيلين فيهما في الاصح
فصل زوجها الولي غير كفو برضاها او بعض الاولياء
المستوين برضاها ورضى الباقين صح ولوزوجهما الاقرب
برضاها فليس للأبعد اعتراض ولوزوجهما احد هم برضا
دون رضاهم لم يصح وفي قوله يصح ولهم الفسخ ويجري
القولان في تزويج الاب بكر صغيرة او بالغنة غير كفو بغير
رضاها ففي الاظهر باطل وفي الاخر يصح وللبالغنة الخيار
واللصغيرة اذا بلغت ولو طلبت من لا ولي لها ان يزوجهما
السلطان بغير كفو ففعل لم يصح في الاصح وخصال
الكفاءة سلامة من العيوب المثبتة للخيار وحورية
فالرفيق ليس كفو الحرة والعتيق ليس كفو الحرة اصلية
ونسب فالعجمي ليس كفو عربية ولا غير قرشي قرشية

ولا غيرها شمي ومطلبي لها والاصح اعتبار النسب في العجم
 كالعرب وعفة فليس فاسق كفؤ عفيفة وحرفة فصاحبه
 حرفة دينية ليس كفؤا ارفع منه فكناس وحمام وخارس
 وزاع وقيم احكام ليس كفؤ بنت خياط ولا خياط بنت تاجر
 او برار ولا هابنت عالم وقاض والاصح ان اليسار لا يعتبر وان
 بعض الخصال لا يقابل ببعض وليس له تزويج ابنة الصغير
 امه وكذا معيبة على المذهب ويجوز من لا تكافئه بياقي
 الخصال في الاصح **فصل** لا يزوج مجنون صغير وكذا كبير
 الا الحاجة فواحدة وله تزويج صغير عاقل اكثر من واحدة
 ويزوج المجنونة ابه او جد ان ظهرت مظهره مصلحة ولا
 شترط الحاجة وسواء صغيرة وكبيرة وثيب وبكر فان لم
 يكن اب وجد لم تزوج في صغيرها فان بلغت زوجها السلطان
 في الاصح للمحاجة لا المصلحة في الاصح ومن حجر عليه بسفه
 لا يستقل بنكاح بل ينكح باذن وليه او يقبل له الولي فان
 اذن وعين امراة لم ينكح غيرها وينكحها بمهر المثل او
 اقل فان زاد فامشهور صحة النكاح بمهر المثل من المسمي
 ولو قال انك بالف ولم يعين امراة نكح بالاقل من الالف
 ومهر مثلها ولو اطلق الاذن فالاصح صحة وينكح بمهر المثل
 من تليق به فان قبل له وليه اشترط اذنه في الاصح ويقبل
 بمهر المثل فاقل فان زاد صح النكاح بمهر المثل وفي قول يبطل
 ولو نكح السفية بلا اذن فباطل فان وطئ لم يلزمه شيء
 وقيل مهر مثل وقيل اقل مسمول ومن حجر عليه فليس يصح نكاحه
 ومثون النكاح في كسبه لا فيما معه ونكاح عبد بلا اذن سيده
 باطل وبأذنه صحيح وله اطلاق الاذن وله تقييده بامراة
 او قبيلة او بلد ولا يعدل عما اذن فيه والظاهر انه ليس للسيد

اجبار عبده على النكاح ولا عكسه وله اجبار امته باي
 صفة كانت فان طليت لم يلزمه تزويجها وقيل ان
 حرمت عليه لزمه واذا زوجها فالاصح انه بالملك لا بالولاية
 فيزوج مسلم امته الكافرة وفاسق ومكاتب ولا يزوج
 ولي عبد صبي ويزوج امته في الاصح **باب ما**
يحرم من النكاح يحرم نكاح الامهات وكل من ولدتك
 او ولدت من ولدك ففي امك والبنات وكل من ولدتها
 او ولدت من ولدها فبناتك **قلت** والمخلوقة من
 زناه تحل له ويحرم على المرأة ولدها من زنا والدها علم والاخوات
 وبنات الاخوة والاخوات والعجات والخالات وكل من هي
 اخت اذكر ولدك فعمتك واخت انتي ولدتك فخالتك
 ويحرم هؤلاء السبع بالرضاع ايضا وكل من ارضعتك وارضعت
 من ارضعتك وارضعت من ولدك او ولدت مرضعتك
 او ذالبنها فام رضاع وقس الباقي ولا تحرم عليك من
 ارضعت اهلك او نافتلك ولا ام مرضعة ولدك وبناتها
 ولا اخت اخيك بنسب ولا رضاع وهي اخت اخيك
 لابنك لامه وعكسه وتحرم زوجة من ولدت او ولد
 من نسب او رضاع وامهات زوجتك منهن وكذا ابنا
 ان دخلت بها ومن وطئ امراة بملك حرم عليه امهاتها
 وبناتها وحرمت على ابائه وابنائهم وكذا الموطوءة بشبهة
 في حقه قيل او حقه لا المرئي بها وليست مباشرة
 بشهوة كوطئ في الاظهر ولو اختلطت محرم بشهوة قريبة
 كبيرة نكح منهن لا بمحصورات ولو طرا مؤبد تحرم على
 نكاح قطعه كوطئ زوجة ابنة بشبهة ويحرم جمع المرأة
 واختها وعمتها او خالتها من رضاع او نسب فان جمع

نهما

بعقد بطل او مرتبا فالثاني ومن حرم جميعها بنكاح حرم
 في الوطى بملك لا ملكهما فان وطئ واحدة حرمت الاخرى
 حتى يحرم الاولى ببيع او نكاح او كتابة لا حيض واحرام
 وكذا ارضه في الاصح ولو ملكها ثم نكح اختها او عكس حلت
 المنكوحه دونها وللعبد امراتان وللحر اربع فقط فان
 نكح خمسا معا بطلن او مرتبا فالخاصية وتحل الاخت والنكاح مسة
 في عدة باين لارجحية واذا طلق الحر ثلاثا او العبد
 طلقين قبل الدخول او بعده لم تحل له حتى تنكح زوجا
 غيره وتغيب بقبيلها حشفته او قدرها بشرط الانتشار
 وصحة النكاح وكونه ممن يمكن جماعه لا طفلا على المد
 فيهن ولو نكح بشرط اذا وطئ طلق او بابت او فلا نكاح
 بطل وفي التعليق قول **فصل** لا ينكح من يملكها او
 بعضها ولو ملك زوجته او بعضها بطل نكاحه ولا
 تنكح من يملكه او بعضه ولا الحرامه غيره الا بشرط
 ان لا يكون تحت حرة تصليح لا استمتاع قيل ولا غير
 صالحه وان لعجز عن حرة تصليح قيل او لا تصليح فلو قدر
 على غائبة حلت امه ان لحقته مشقة ظاهرة في
 قصد لها او خاف زنا مدته ولو وجد حرة بموئجل او
 بدون مهر المثل فالاصح حل امه في الاولى دون
 الثانية وان يخاف زنا فلو امكنه تسرف فلا خوف في
 الاصح واسلامها وتحل لحر وعبد كتابيين امه كتابية
 على الصحيح لا لعبد مسلم في المشهور ومن بعضها
 رقيق كرقيقه ولو نكح حرامه بشرطه ثم ايسر او
 انكح حرة لم تنفسح الامه ولو جمع من لا تحل له الامه
 حرة وامه بعقد بطلت الامه لا الحرة في الاظهر **فصل**

يحرّم نكاح من لا كتاب لها كوثنية ومجوسية وتحل كتابية
 لكن تكره حريمية وكذا اذ مبيت على الصحيح والكتابية يهو
 او نصرانية لا متمسكة بالزبور وغيره فان لم تكن الكتابية
 اسرا يبلية فالأظهر حلها ان علم دخول قومها في ذلك
 الدين قبل نسخه وتحريفه وقيل يكفي قبل نسخه والكتابية
 المنكوحه كمسلمة في نفقة وقسم وطلاق وتجبر على غسل حيض
 ونفاس وكذا اجنابة وترك اكل خنزير في الاظهر وتجبر هي ومسلمة
 على غسل ما نجس من اعضائها وتحرم متولدة من وثنية
 وكتابية وكذا عكسه في الاظهر وان خالفت السامرة اليهود
 والصابئون النصاري في اصل دينهم حرم من والا فلا ولو
 يهود نصراي او عكسه لم يقرب الاظهر فان كانت امرأة
 لم تحل لمسلم فان كانت منكوحته فكرهة مسلمة ولا يقبل
 منه الا الاسلام وفي قوله او دينه الاول ولو توثن لم يقرب
 وفي ما يقبل القولان ولو يهود وثني او نصري لم يقرب
 ينجين الاسلام كمسلم ارتد ولا تحل حرثة لاحد ولو ارتد
 زوجان او احدهما قبل دخول تجزت الفرقة او بعده وقفت
 فان جمعها الاسلام في العدة دأى النكاح والا فالفرقة من
 الردة ويحرم الوطى في التوقف ولا حد **باب نكاح**
المشرك اسلم كتابي او غيره وتحت كتابية دام نكاحه او وثنية
 او مجوسية فتخلفت قبل دخول تجزت الفرقة او بعده
 واسلمت في العدة دام نكاحه والا فالفرقة من اسلامه
 ولو اسلمت فاصرفك عكسه ولو اسلم معا دام النكاح والمعية
 باخر اللفظ وحيث اذنا لا تنضم مقارنت العقد لمفسد هو
 زایل عند الاسلام وكانت بحيث تحل له الان وان بقي
 المفسد فلا نكاح بلاولي وشهود وفي عدة هي منقضية

ديت

ثنية

فيقر على نكاح

عند الاسلام وموقت ان اعتقدوه مؤبدا وكذا الوفاق
 الاسلام عدة شبهة على المذهب لا نكاح محرم ولو اسلم
 ثم احرم ثم اسلمت ^{العدة} وهو محرم اقرب على المذهب ولو نكح
 حرة وأمة واسلموا تعينت الحرة وان دفعت الامنة على المذهب
 ونكاح الكفار صحيح على الصحيح وقيل فاسد وقيل ان
 اسلم وقرر تبينا صحته والا فلا فعلى الصحيح لو طلق ثلاثا
 ثم اسلم لم يخل الا بمحل ومن قررت فلها المسمى الصحيح
 واما الفاسد كحران قبضته قبل الاسلام فلا شيء لها
 والا فمهر مثل وان قبضت بعضه فلها فسط ما بقي من
 مهر المثل ومن اندفعت باسلام بعد دخول فلها المسمى
 الصحيح ان صح نكاحهم والا فمهر مثل او قبله وصح فان
 كان الاندفاع باسلامها فلا شيء لها او باسلامه فنصف
 مسمى ان كان صحيحا والا فنصف مهر مثل ولو ترفع
 الميناذمي ومسلم وجب الحكم او دميان وجب في الاظهر
 ونقترهم على ما نقروا اسلموا ونبتل ما لا نقتر **فصل** اسلم
 وتحت اكثر من اربع واسلمن معه او في العدة او كن كتابيات
 لزمه اختيار اربع فقط ويندفع من زاد وان اسلم معه قبل
 دخول او في العدة اربع فقط تعين ولو اسلم وتحت ام
 وبنتها كتابيات او اسلمت فان دخل بها حرمتا ابدا ولا
 بواحدة تعينت البنت وفي قول بتخير او بالبنت تعينت
 او بالام حرمتا ابدا وفي قول تبقى الام او تحت امه اسلمت
 معه او في العدة اقران حلت له الامنة وان تخلفت قبل
 دخول تجزى الفرقة او اماء واسلمن معه او في العدة
 اختاران حلت له عند اجتماع اسلامه واسلامهن والا اندفعن
 او حرة واماء واسلمن معه او في العدة تعينت وان دفعن

وان اصرت وانقضت عدتها اختار امه ولو اسلمت وعقن
 ثم اسلمن في العدة فكم اير فيختار اربعها والاختيار اختار
 او قررت نكاحك او امسكتك او تبنتك والطلاق اختيار
 لا الظهار والايلاء في الاصح ولا يصح تعليق الاختيار ولا فسخ
 ولو حصر الاختيار في خمس اندفع من زاد وعليه التعيين
 ونفقتهن حتى يختار فان ترك الاختيار حبس فان مات
 قبله اعتدت حامل به وذات اشهر وغير مدخول بها
 اربعة اشهر وعشر وذات اقراء بالاكثر من الاقراء اربعة
 اشهر وعشر ويوقف نصيب زوجات حتى يصطلحن
فصل اسلمت معا استمرت النفقة ولو اسلمت واصرت
 حتى انقضت العدة فلا وان اسلمت فيها لم تستحق لمدة
 التخلف في الجدي ولو اسلمت او لا فاسلم في العدة او اصر
 فلها نفقة العدة على الصحيح وان اردت فلا نفقة لها
 وان اسلمت في العدة وان اردت فلها نفقة العدة **باب** الخيار
والاعفاف ونكاح العبد وجد احد الزوجين بالاختار
 جنونا او جذا مائا او برضا او وجاهار تقاء او قرناء
 او وجدته عتيقا او مجبوا ثبت الخيار في فسخ النكاح
 وقيل ان وجد به مثل عيبه فلا ولو وجد خفي واضحا
 فلا في الاظهر ولو حدث به عيب تخيرت الاعنة بعد
 دخول او بها تخير في الجديد ولا خيار لولي بحادث وكذا
 بمقارن جب وعينة وبخيار بمقارن جنون وكذا اعدام
 وبصر في الاصح والخيار على الفور والفسخ قبل دخوله
 يسقط المهر وبعده الاصح انه يجب مهر مثل ان فسخ بمقارن
 او بحادث بين العقد والوطي جهله الواطي والمسمى
 ان حدث بعد وطئ ولو انفسخ برودة بعد وطئ فالمسمى

ولا يرجع الزوج بعد الفسخ بالمهر على من غره في الجديد و
يشترط في العنة رفع الى الحاكم وكذا ساير العيوب في
الاصح وتثبت العنة باقراره او بيثنته على اقراره وكذا
بيمينها بعد نكوله في الاصح واذا ثبتت ضرب له القاضي
سنة بطلبها فاذا تمت رفعت اليه فان قال وطئت حلف
فان نكل حلفت فان حلفت او اقر استقلت بالفسخ وقيل
يحتاج الى اذن القاضي او فسحة ولو اعتزلت او مرضت
او حبست في المدة لم تحسب ولو رضيت بعد هابه بطل
حقها وكذا الواجبة على الصحيح ولو نكل وشرط فيها اسلا
م او في احد هما نسب او حرية او غيرها فاخلف فالأظهر
صحة النكاح ثم ان بان خيرا مما شرط فلا خيار وان
بان دونه فلها الخيار وكذا له في الاصح ولو ظنها
مسلمة او حرة فبانت كتابية او أمية وهي تحل له
فلا خيار له في الاظهر ولو اذنت في تزويجها بمن
ظنته كفوا فبان فسقه او دناءة نسبه او حرفته
فلا خيار لها **فصل** ولو بان معيبا او عبدا فلها
الخيار والله اعلم ومتى فسخ بخلف فحكم المهر والرجوع
به على الغار ما سبق في العيب والمؤثر تغيير قارن
العقد ولو غر بحرية امته وصحناه فالولد قبل العلم
حر وعلى المغرور قيمته لسيدتها ويرجع بها على
الغار والتغريير بالحرية لا يتصور من سيدها بل من
وكيله او منها فان كان منها تعلق العزم بدونها
ولو انفصل الولد ميتا بلا جنابة فلا شيء فيه ومن
عتقت تحت رقيق او من فيه رق تخيرت في فسخ
النكاح والاظهر انه على الفور فان قالت جهلت العتق

صدقت

صدقت بيمينها ان امكن بان كان المعتق غايبا وكذا ان
قالت جهلت الخيار به في الاظهر فان فسخت قبل وطئ
فلا مهر وبعد وجب المسمى او قبله فمهر مثل وقيل
المسمى ولو عتق بعضها او كوتيت او عتق عبد تحت
امة فلا خيار **فصل** يلزم الولد اعفاف الأب والأجداد
على المشهور بان يعطيه مهر حرة او يقول النكح واعطيك
المهر او ينكح له باذنه ويهر او يملكه امته او ثمنها ثم
عليه مؤنتهما وليس للأب تعيين النكاح دون البشري
ولا رفيعته ولو اتفقا على مهر فتعيينها للأب واجب
التحديد اذا ماتت او انفسخ بردة او فسخ بعيب
وكذا ان طلق بعد زني الاصح وانما يجب اعفاف فاقد
مهر محتاج الى نكاح ويصدق اذا ظهرت الحاجة بلا
يمين ويحرم عليه وطئ امته ولده والمذهب وجوب
مهر لاحد فان احبل فالولد حريسي فان كانت
مستولدة للأب لم تصر مستولدة للأب والا فالأظهر
انها تصير وان عليه قيمتها مع مهر لا قيمة ولد في
الاصح ونكاحها فلو ملك زوجته والده الذي لا تحل
له الامته لم يفسخ النكاح في الاصح وليس له نكاح
امته مكاتبه فان ملك مكاتب زوجته سيده انفسخ
النكاح في الاصح **فصل** السيد باذنه في نكاح عبده
لا يضمن مهر او نفقة في الجديد وهما في كسبه بعد
النكاح المعتاد والناذر فان كان ما ذونا له في التجارة
ففيها بيده من ربح وكذا راس مال في الاصح وان لم
يكن مكنتها ولا ما ذونا له ففي ذمته وفي قول على
السيد وله المسافرة به ويفوت الاستمتاع واذا لم

ذكر ان او اني او
حصى او كان حرا
موسرا ولو كان كافرا
نكاحه ولا يلزم منه
هم

يسافر لزمه تخليته ليلا للاستمتاع ويستخذمه نهارا
 ان تكفل المهر والنفقة والا فيجلبه لكسبهما وان استخذه
 بلا تكفل لزمه الاقل من اجرة مثل وكل المهر والنفقة و
 قيل يلزمه المهر والنفقة ولو تكف فاسد او وطئ مهر
 مثله في ذمته وفي قول في رقبته واذا زوج أمته
 استخذمها نهارا وسلمها للزوج ليلا ولا نفقة على
 الزوج حينئذ في الاصح ولو اخلى في داره بيتا وقال
 للزوج تخلوا بها فيه لم يلزمه في الاصح وللسيد السفر
 بها وللزوج صحبتها والمذهب ان السيد لو قتلها
 او قتلت نفسها قبل دخول سقط مهرها وان الحرة
 لو قتلت نفسها او قتل الامة اجنبي او ماتت فلا
 كما لو هلكتا بعد دخول فلو باع مروجته فالمهر
 للبايع وان طلقت قبل الدخول فنصفه له ولورزوج
 أمته بعينه لم يجب مهر **كتاب الصداق**
 تسن تسمية في العقد ويجوز اخلاؤه منه وما صح
 مبيعا صح صداقا واذا اصدق عينا فتلفت في
 يده ضمنها ضمان عقد وفي قول ضمان يده فعلى الاول
 ليس لها بيعه قبل قبضه فلو تلف في يده وجب مهر
 مثل وان اتلفته فقا بضه وان اتلفه اجنبي تجرت
 على المذهب فان فسخت الصداق اخذت من
 الزوج مهر مثل والا عرمت المتلف وان اتلفه الزوج
 فكتلفه وقيل كاجنبي ولو اصدق عينا قبل قبضه
 عينا قبل قبضه اتلفه في يده لا في البايع على المذهب
 ولها الخيار فان فسخت فمهر مثل والا فخصه بالتالف
 منه ولو تغيب قبل قبضه تجرت على المذهب فان فسخت

سرع لوجس
 الزوج الامة
 لولاها رومه
 واجرها نهارا
 وسعي ان يحس عليه
 الامة سقط من النفقة
 والامر لك النفقة لولا
 والامر لك النفقة لولا
 الاراد سلك كالحا
 نهارا وطئها كالحا
 ملامه الى الامة

عنه
 ولو في تزوج
 على ما في
 فان رأى
 منه والمهر
 منه
 مولا ضمان
 مولا ضمان
 مولا ضمان
 كالباع
 المثل
 اي مهر
 منه
 مولا ضمان
 مولا ضمان
 المثل
 لوصية
 او احدى
 كماله

فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل
 فهر مثل

فهر مثل والا فلا شيء والمنافع الفايضة في يد الزوج لا
 يضمها وان طلقت التسليم فامتنع على قول ضمان
 العقد وكذا التي استوفاهما كركوب ونحوه على المذهب
 ولها حيس نفسها لتقبض المهر المعين والحال الا المؤ
 فلو حل قبل التسليم فلا حيس في الاصح ولو قال كل لا اسلم
 حتى تسلم ففي قول يجبر هو وفي قول لا اجبار فمن
 سلم اجبر صاحبه والا ظهر يجبر ان فيؤمر بوضعه
 عند عدل وتؤمدا بالتمكين فاذا سلمت اعطاها العدل
 ولو بادرت فمكنت طالبت فان لم يبطاها امتنعت
 حتى يسلم وان وطئ فلا ولو بادر فسلم فلم تكن فان
 امتنعت بلا عذرا ستردان قلنا انه يجبر ولو استمهل
 لتنظف ونحوه امهلت ما يراه قاض ولا يجاوز ثلاثة
 ايام لا ينقطع حيص ولا تسلم صغيرة ولا مريضة
 حتى يزول مانع وطئ ويستقر المهر بوطئ وان حرم
 كحايض وموت احدهما لا تجلوة في المذهب **فصل**
 نكحها بغير او حرا ومغصوب وجب مهر مثل وفي قول
 قيمته او بمملوك ومغصوب بطل فيه وصح في المملوك
 في الاظهر وتخير فان فسخت فمهر مثل وفي قول
 قيمته وان اجازت فلها مع المملوك حصه المغصوب
 من مهر مثل بحسب قيمتهما وفي قول تقنع به ولو قال
 زوجتك بنتي وبعثتك ثوبها بهذا العبد صح النكاح
 وكذا المهر والبيع في الاظهر ونوزع العبد على الثوب
 ومهر المثل ولو تك بالف على ان لا يبيها الفا وان يعطيه
 الفا فالمذهب فساد الصداق وجوب مهر المثل
 ولو شرط خيارا في النكاح بطل النكاح او في المهر فلا ظهر

صحته النكاح لا المهر وسائر الشروط ان وافق مقتضى النكاح اولم
يتعلق به غرض لغاوصح النكاح والمهر وان خالف ولم يجز لم يقصود
الاصل كشرط ان لا يتزوج عليها او انه لا يطلقها ولا نفقة لها
صح النكاح ونفسد الشرط والمهر وان اخل كان لا يطاق او يطلق
بطل النكاح ولو نكح نسوة بمهر فالأظهر فساد المهر ولكل مهر
مثل ولو نكح لطفل بفوق مهر مثلا وانكح بنتا الارشيدة او رشيدة
بكر ابلا اذن بدونه فسد المسمى والاظهر صحة النكاح بمهر
مثل ولو توافقوا على مهر سرا واعلنوا زيادة فالمداهب وجوب
ما عقده ولو قالت لوليها زوجني بالف فنقص عنه بطل النكاح
فلو اطلقت فنقص عن مهر مثل بطل وفي قول يصح بمهر مثل
قلت الاظهر صحة النكاح في الصورتين بمهر مثل والله
اعلم **فصل** قالت رشيدة زوجني بلا مهر فزوج
ونعم المهر او سكنت عنه فهو تفويض صحيح وكذا لو قال سيد
امتن زوجتك بلا مهر ولا يصح تفويض غير رشيدة واذا
جرى تفويض صحيح فالأظهر انه لا يجب شيء بنفس العقد
فان وطئ فمهر مثل ويعتبر بحال العقد في الاصح ولها قبل الوطئ
مطالبه الزوج بان يفرض لها مهر او جسد نفسها ليفرض
وكذا التسليم المفروض في الاصح ويشترط رضاها بما يفرضه
الزوج لا علمها بقدر مهر المثل في الاظهر ويجوز فرض مؤجل
في الاصح وفوق مهر المثل وقيل ان كان من جنسه ولو امتنع من
الفرض او تنازع فيه فرض القاضي نقد البله حالا **قلت**
ويفرض مهر مثل ويشترط علمه به والله اعلم ولا يصح فرض
اجنبي من ماله في الاصح والفرض الصحيح كسهي فينشط
بطلاق قبل وطئ ولو طلق قبل فرض ووطئ فلا ينشط
وان مات احدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الاظهر

اي على الولي كانت كبرا او
ثيبا او غيبه ماله
كاعلم من كلامي في النكاح
كغير ماله وسفيرة
كغيرها الا انها ليست
بما هو في النكاح
او انها في النكاح
على المهر من صحاح
او قد تقدم بقدره
اي هو في ماله
المهر ما واما غيره
وهو فاسد وطئ
مع اذ هو كسهي
كغيره من المهر
على النكاح من العمل
في حكمه

فان مات احدهما قبلها لم يجب مهر مثل في الاظهر

قلت الاظهر وجوبه والله اعلم **فصل** مهر المثل ما
يرغب به في مثلها وركنه الاعظم نسب في اقرب من
تنسب اليه من تنسب اليه واقرب من تنسب اليه من
تربيات اخ شقيقات كذلك فان فقد نساء العصبية او لم
يتكهن او جهل مهرهن فارحام كجدات وخالات ويعتبر
سن وعقل وبيار وبكارة وثبوت وما اختلف به غرض
فان اختصت بفضيل او نقص ريد او نقص لا يبق بالمال فلو
سامحت واحدة لم تجب موافقتها ولو خففت للعشيرة فقط
اعتبر وفي وطئ نكاح فاسد مهر مثل يوم الوطئ وان تكرر
فمهر مثل في اعدا الاحوال **قلت** ولو تكرر وطئ بشبهة
واحدة فمهر وقيل مهور وقيل ان اتحد المجلس فمهر
والا فمهور والله اعلم **فصل** الفرق قبل وطئ
منها او بسببها كفسخه بعيبها يسقط المهر وما لا كطلاقه
واسلامه وردته ولعانه وارضاء امه او امها يشطره
ثم قيل معنى التشطير ان له خيار الرجوع والصحيح
عوده بنفس الطلاق فلو زاد بعده فله وان طلق والمهر
تالف فنصف بدله من مثل او قيمة وان تعيب في يدها
فان قنع به والا فنصف قيمته سليما وان تعيب قبل
قبضها فله نصفه ناقصا بلا خيار وان تعيب بخيانة
واخذت ارشها فالاصح ان له نصف الارش ولها زيادة
منفصلة وخيار في متصلة فان سمحت فنصف قيمته
بلا زيادة وان سمحت لزمه القبول وان زاد ونقص كل
عبد وطول تحلة وتعلم صنعة مع برص فان اتفقا بنصف
العين والا فنصف قيمته وزراعة الارض نقص وحرثها
زيادة وحمل امه وبهيمة زيادة ونقص وقيل البهيمة زيادة

كسب ما يراه قاض
باعتداده في حقه
الاولى والاشبهه ومثله
الشرا الفاسد ما جاء
فان تعدد جنسها تعدد المهر

ولو اخطأها كان
مهر الطلاق اليها
وطلق نفسها
او عليه بغيرها
فعلت
خطيب

انفردت الا فضا المضي اليهن وله دعاؤه والاصح تحريم
 ذهابه الى بعض ودعاء بعض الا لغرض كقرب مسكن من
 مضي اليها او خوف عليها ويجوز ان يقيم بمسكن واحدة ويذهب
 اليه وان يجتمع بين ضربين في مسكن الا برضاها وله ان
 يرتب القسم على ليلة ويوم قبلها او بعدها والاصل الليل
 والنهار تبع فان عمل ليلا وسكن نهارا كحارس فعكسه و
 ليس للاول دخول في نوبة على اخرى ليلا الا لضرورة كمرضها
 المخوف وجبته ان طال ملكه فضي والا فلا وله الدخول
 نهارا واقل ثوب القسم ليلة وهو افضل ويجوز ثلاثا ولا زيادة
 على المذهب والصحيح وجوب قرعة للابتداء وقيل
 بتخير ولا يفضل في قدر نوبة لكن لحرمة مثلاً امية وتختص
 بكر جديدة عند رفاف بسبع بلا قضاء وثيب بثلاث
 وليس بتخيرها بين ثلاث بلا قضاء وسبع بقضاء ومن
 سافرت وحدها بغير اذن فثاثة وبأذنه لغرضه يقضي
 لها ولغرضها لا في الجديد ومن سافر لتفقد حرم ان يستصحب
 بعضهن وفي سائر الاسفار الطويلة وكذا العسيرة في
 الاصح يستصحب بعضهن بقرعة ولا يقضي مدة سفره
 فان وصل المقصد وصار مقيما قضى مدة الاقامة لا الرجوع
 في الاصح ومن وهبت حقها لم يلزم الزوج الرضى فان رضى
 ووهبت لمعينه بات عند ما يلبثها وقيل يوا اليها اولهن
 سوى اوله فله التخصيص وقيل يسوي **فصل** ظهر
 امارات نشوزها وعظما بلا مهر فان تحقق نشوز ولم
 يتكرر وعظا ومهر في المصالح ولا يضرب في الاظهر **قلت**
 الاظهر يضرب وانما علم فان تكررت ضربها فلو منعها حقها
 لكسب ونفقة الزم القاضي توفيقه فان اساء خلقه وادها

والقاضي ان لا يقضي الا بغير اذن
 وانما يقضي في الاظهر
 وانما يقضي في الاظهر
 وانما يقضي في الاظهر

بلا مهر

بلا سبب لنهاه فان عاد عثرة وان قال كل ان صاحبته
 متعدد تعرف القاضي الحال بثقة بخبرتها ومنع الظالم
 فان اشتد الشقاق بعث حكما من اهله وحكما من اهلها
 وهما وكيلان لهما وفي قول موليان من الحاكم فعلى
 الاول يشترط رضاها فيوكل حكمه بطلاق وقبول عوض
 خلع وتوكل حكمها ببذل عوض وقبول طلاق به **كتاب**
الخلع هو قرعة بعوض بلفظ طلاق او خلع شرطه زوج
 يصح طلاقه فلو خالع عبدا او محجورا عليه بسفه صح ووجوب
 دفع العوض الى مولاه ووليه وشرطا قبله اطلاق تصرفه
 في المال فاذا اختلفت امته بلا اذن سيد يدين او غير
 ماله بانت والزوج في ذمتها مهر مثل في صورة العين
 وفي قول قيمتها وفي صورة الدين المسمى وفي قول
 مهر مثل وان اذن وعين عياله او قدر دينها فامثلت
 تعلق بالعين وبكسبها في الدين وان اطلق الاذن
 اقتضى مهر مثل من كسبها وان خالع سفهته او قال
 طلقتك على الف فقبلت طلقت رجعيان فان لم تقبل
 لم تطلق ويصح اختلاع المريضة مرض الموت ولا
 يحسب من الثلث الا اذا تد على مهر مثل ورجعيه في
 الاظهر لا باين ويصح عوضه قليلا وكثيرا دينيا و
 عينا ومنفعة ولو خالع بمجهول او غير مائة بمهر
 مثل وفي قول ببذل المهر ولها التوكيل فلو قال لو كيلة
 خالعها تمامية لم ينقص منها وان اطلق لم ينقص عن
 مهر مثل فان نقص فيها لم تطلق وفي قول يقع
 بمهر مثل ولو قالت لو كيلة خالع بالف فامثلت
 نفذ وان زاد فقال اختلعتها بالفين من مالها

والقاضي ان لا يقضي الا بغير اذن
 وانما يقضي في الاظهر
 وانما يقضي في الاظهر
 وانما يقضي في الاظهر

بوكاليتها بانته ويلزمها مهر مثل وفي قول الاكثر منه ومما
 همته وان اضاف التوكيل الخلع الى نفسه فخلع اجنبي والمالك
 عليه وان اطلق فالأظهر ان عليها ما سمت وعليه الزيادة ويجوز
 توكيله دميًا وعبدًا ومجورًا عليه بسفه ولا يجوز توكيل
 مجور عليه في قبض العوض والاصح صحة توكيله امرأة بخلع
 زوجته او طلاقها ولو وكلا رجلًا تولى طوقًا وقيل الطرفين
فصل الفرقة بلفظ الخلع طلاق وفي قول فسح لا
 ينقص عدد افعلى الاول لفظ الفسخ كناية والمفاداة خلع
 في الاصح ولفظ الخلع صريح وفي قول كناية فعلى الاول الوجز
 بخير ذكر مال وجب مهر مثل في الاصح ويصح بكنايات
 الطلاق مع النية وبالعجمية ولو قال بعثك نفسك بكذا
 فقالت اشتريت فكناية خلع واذا بدأ بصيغة معاوضة
 فيها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها ويشترط
 قبولها بلفظ غير منفصل فلو اختلف ايجاب وقبول
 كطلقتك بالالف فقبلت بالفين وعكسه او طلقتك ثلاثا
 بالالف فقبلت واحدة بثلاث الالف فلعغو ولو قال
 طلقتك ثلاثا بالالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح
 وقوع الثلاث وجوب الالف فان بدأ بصيغة
 تعليق مكنتي او متى ما اعطيتني فتعليق فلا رجوع له
 ولا يشترط القبول لفظًا ولا الاعطاء في المجلس وان
 قال ان او اذا اعطيتني فكذا لك لكن يشترط اعطاء
 على الفور وان بدأت بطلب طلاق فاجاب فمعاوضة
 مع شوب جعالة فلها الرجوع قبل جوابه ويشترط فور
 الجواب ولو طلقت ثلاثا بالالف فطلق طلاقه فواحدة
 بثلاثه واذا خالع او طلق بعوض فلا رجعة فان شرطها

فرجعي

فوقها شوب تعليق وله الرجوع قبل قبولها ويشترط قبولها بلفظ غير منفصل فلو اختلف ايجاب وقبول كطلقتك بالالف فقبلت بالفين وعكسه او طلقتك ثلاثا بالالف فقبلت واحدة بثلاث الالف فلعغو ولو قال طلقتك ثلاثا بالالف فقبلت واحدة بالالف فالاصح وقوع الثلاث وجوب الالف فان بدأ بصيغة تعليق مكنتي او متى ما اعطيتني فتعليق فلا رجوع له ولا يشترط القبول لفظًا ولا الاعطاء في المجلس وان قال ان او اذا اعطيتني فكذا لك لكن يشترط اعطاء على الفور وان بدأت بطلب طلاق فاجاب فمعاوضة مع شوب جعالة فلها الرجوع قبل جوابه ويشترط فور الجواب ولو طلقت ثلاثا بالالف فطلق طلاقه فواحدة بثلاثه واذا خالع او طلق بعوض فلا رجعة فان شرطها

الأرداد خم

فرجعي ولا مال وفي قول باين بمهر مثل ولو قالت طلق
 بكذا او اردت **فصل** فاجاب ان كان قبل دخول او بعده
 واصرت حتى انقضت العدة بانته بالردة ولا مال
 وان اسلمت فيها طلقت بالمال ولا يضر تحلل كلام يسير
 بين ايجاب وقبول **فصل** قال انت طالق وعليك اذولي
 عليك كذا ولم يسبق طلبها بمال وقع رجعيًا قبلت ام لا
 ولا مال فان قال اردت ما يراد بطلاقك بكذا قصد قت
 فكهو في الاصح وان سبق بانته بالمدكور وان قال انت
 طالق على ان لي عليك كذا اقامد هب انه كطلقتك
 بكذا فاذا قبلت بانته وجب المال وان قال ان ضمننت
 لي الف فانته طالق فضمننت في الفور بانته ولزمها
 الالف وان قال متى ضمننت متى ضمننته طلقت وان
 ضمننت دون الف لم تطلق وان ضمننت الفين طلقت
 ولو قال طلق نفسك ان ضمننت لي الف فقالت طلقت
 ضمننت او عكسه بانته بالالف فان اقتضرت على احد
 فلا واذا علق باعطاء مال فوضعت بين يديه طلقت
 والاصح دخوله في ملكه وان قال ان قبضتني
 فقبل كالاعطاء والاصح كسائر التعليق فلا يملكه
 ولا يشترط للاقباض مجلس **قلت** ويقع رجعيًا
 ويشترط لتحقيق الصفة اخذة بيده منها ولو مكرهه
 والله اعلم ولو علق باعطاء عبد ووصفه بصفة سلم
 فاعطيه لا بالصفة لم تطلق او بها معيبا فله رد
 ومهر مثل وفي قول قيمته سليما ولو قال عبد اطلقه
 بعبد الا مخصونا في الاصح وله مهر مثل ولو ملك طلقه
 فقط فقالت طلقني ثلاثا بالالف وطلق الطلقة فله الف
 احواف

صح نفع رجعيًا هنا
 لو صود الصفة وهو
 القصد دون الاصل
 لا الفاعل المكره سرياً
 وكذا لا حيث له في
 ان ادخلت الدار
 ان اعطيتني
 ان اعطيتني

فصل ۴

فصرح في الاصح **قلت** الاصح انه كناية واسد اعلم
وكنايته كانت خلية بويه بنية بيلة بائن اعتدى
استبري رحمك الحفي باهلي حبلك على غاربك
لا اذنه سربك اعزبي اعزبي دعيني ودعيني ونحو
والاعتاق كناية طلاق وعكسه وليس الطلاق
كناية ظهار وعكسه ولو قال انت علي حرام او حرمتك
ونوى طلاقا او ظهارا حصل او نواهما تخير وثبت
ما اختاره وقيل طلاق ~~وهو طلاق~~ وقيل ظهارا وتحريم
عينها لم تحرم وعليه كفارة يمين وكذا ان لم تكن نية
في الاظهر والثاني لغو وان قال الامانة ونوى عتقا
ثبت او تحريم عينها او لانية فكالزوجة ولو قال
هذا الثوب او الطعام او العبد حرام علي فلغو وشرط
نية الكناية اقترانها بكل اللفظ وقيل يكفي بأول
واشارة ناطق بطلاق لغو وقيل كناية ويعتد
بإشارة الاخرس في العقود والحلول فان فهم
طلاقا بها كل احد فصححة وان اختلفت بفهمه
فطنون فكناية ولو كتب ناطق طلاقا ولم ينو
فلغو وان نواه فالأظهر وقوعه فان كتب اذا بلغك
كناي فانك طالق فانما تطلق ببلوغه وان كتب
اذا قرأت كناي وهي قارئ فقرأ عليها طلقت
فصل له تفويض طلاقها اليها وهو مملوك
في الجديد فيبشرط لو وقوعه بتطبيقها على الفور وان
قال طلق بالف فطلقت بانتهى ولم يسمها الا بالفي وفي
قولك توكيل فلا يبشرط فور في الاصح وفي اشتراط
قبولها خلاف الوكيل وعلى القولين له الرجوع قبل

تطبيقها ولو قال اذا جاء رمضان فطلي لغيره التملك
ولو قال ابيني نفسك فقالت ابنت ونوي وقع والا
فلا ولو قال طلي فقالت ابنت ونوت او قال ابيني
ونوي فقالت طليقت وقع ولو قال طلي ونوي ثلاثا
فقالت طليقت ونوتهن ثلاثا والا فواحدة في
الاصح ولو قال ثلاثا فوجدت او عكسه فواحدة
فصل مر بلسان نا ثم طلاق لغا ولو سبق لسان
بطلاق بلا قصد لغا ولا يصدق ظاهرا الا بقريته
ولو كان اسمها طالق فقال يا طالق وقصد النداء
لم تطلق وكذا ان طلق في الاصح لو كان اسمها طارفا
او طالبا فقال يا طالق وقال اردت النداء وقال الفق
الحرف صدق ولو خاطبها بطلاق هازلا او لاعبا او وهو
يظنها اجنبية بان كانت في ظلمة او تكلمها له وليه او وكيله
ولم يعلم وقع ولو لفظ اعجمي به بالعربية ولم يعرف
معناه لم يقع وقيل ان نوي معناها وقع ولا يقع
طلاق مكره فان ظهرت قريته اختيارا بان اكره على
ثلاث فوجد او صريح او تعليق فكفي او تجز او على
طلقت فسرح او بالعكس وقع وشرط الاكراه قد
المكره تحقيق ما هدد به بولاية او تغلب وعجز المكره
عن دفعه بهرب او غيره وظنه انه ان امتنع حققه
ويحصل بخوف يضرب شديدا او حبسا او اتلاف
مال ونحوها وقيل يشترط قتل وقيل او قطع او ضرب
مخوف ولا يشترط للتورية بان ينوي غيرها وقيل
ان تركها بلا عذر وقع ومن انكر بمنزلة عقله من شراب
او دواء نفذ طلاقه وتصرفه له وعليه قولنا وفعلنا

على المذهب وفي قول لا وقيل ما عليه ولو قال ربك
او بعضك او جزؤك او كيدك او شعرك او ظفرك
طالق وقع وكذا ادملك على المذهب لا فضلة كريق
وعرق وكذا اميتي ولين في الاصح ولو قال لمقطوعة
يمين يمينك طالق لم يقع على المذهب ولو قال انا
منك طالق ونوي تطبيقها طليقت وان لم ينو طلاقا
فلا وكذا ان لم ينو اطلاقا فتمد اليها في الاصح ولو قال
انا منك بائن اشترط نية الطلاق وفي الاضافة
الوجهان ولو قال استبرئ رحي منك فلعن وقيل
ان نوي طلاقها وقع **فصل** خطاب الاجنبية
بطلاق وتعليقه بنكاح وغيره لغو والاصح صحته
تعلق العبد ثالثا كقوله ان عتقت او ان دخلت
الدار فانت طالق ثلاثا فيقعن اذا عتق او دخلت بعد
عتقه ويلحق رجعية لا مختلعة ولو علقه بدخول فبانت
ثم نكحها ثم دخلت لم يقع ان دخلت في البيوت
وكذا ان لم تدخل في الاظهر وفي ثالث يقع ان بانت
بدون ثلاث ولو طلق دون ثلاث وراجع او جرد
ولو بعد زوج عادت ببقية الثلاث وان ثلث
عادت بثلاث والعبد طلقان فقط والمح ثلاث
ويقع في مرض موته وبتوارثان في عدة وجعي
لا بائن وفي القديم ترثه **فصل** قال طلقك
او انت طالق وانصد نوي عددا وقع وكذا الكنا
ولو قال انت طالق واحدة ونوي عددا فواحدة
وقيل المنوي **قلت** فلو قال انت واحدة ونوي
عددا فالمنوي وقيل واحدة واسدا علم ولو اراد ان



يقول انت طالق ثلاثا فماتت قبل تمام طالق لم يقع
او بعده قبل ثلاثا فتلاث وقيل واحدة وقيل لا شيء
وان قال انت طالق انت طالق انت طالق وتحلل
فصل فتلاث والا فان قصد تأكيد فواحدة او استئذا
فتلاث وكذا ان اطلق في الاظهر وان قصد بالثانية
تأكيد او بالثالثة استئذا فاعكس فتثان او بالثالثة
تأكيد الاولى فتلاث في الاصح ولو قال انت طالق وطالق
وطالق صح تأكيد الثاني بالثالث لا الاول بالثاني وهذه
الصور في موطوءة فلو قالهن لغيرها فطلقة بكل حال
ولو قال لهذه ان دخلت فانت طالق وطالق فدخلت
فتثان وكذا غير موطوءة في الاصح ولو قال طلقة مخرج
طلقة او بعد ها طلقة فتثان في موطوءة وطلقة في
غيرها ولو قال طلقة بعد طلقة او قبلها طلقة فكذا في
الاصح ولو قال طلقة في طلقة وازاد مع طلقة فطلقان
او الظرف او الحساب او اطلق فطلقة ولو قال نصف
نصف طلقة في طلقة فطلقة بكل حال ولو قال طلقة
في طلقتين وقصد معية فتلاث او ظرفا فواحدة
او حسبا وعرفه فتثان وان جهله وقصد معناه
فطلقة وقيل ثثان وان لم ينو شيئا فطلقة وفي قول
ثثان ان عرف حسبا ولو قال بعض طلقة فطلقة او
نصف طلقة فطلقة الا ان يريد كل نصف من طلقة و
الاصح ان قوله نصف طلقتين طلقة وثلاثه ايضا في
طلقة او نصف طلقة وثلاث طلقة طلقان ولو قال
نصف وثلاث طلقة فطلقة ولو قال لاربعة او قعت
عليكن او يبيكن طلقة او طلقين او ثلاثا واربع

وقع على كل طلقة فان قصد توزيع كل طلقة عليهن
وقع في ثنتين ثثان وفي ثلاث واربع ثلاث فان
قال اردت يبيكن بعضهن لم يقبل ظاهر في الاصح
ولو طلقها ثم قال للاخرى اشركتني معها او انت
لهي فان نوى طلقت والا فلا وكذا لو قال احرك ذلك
لامراته **فصل** يصح الاستثناء بشرط اتصاله ولا تضرب
سكنة بنفسه وعي **قلت** ويشترط ان ينوي الاستثناء
قبل فراغ اليمين في الاصح والله اعلم ويشترط عدم التفرقة
ولو قال انت طالق ثلاثا الا اثنتين واحدة وقيل
ثلاث او ثنتين واحدة الا واحدة فتلاث وقيل
ثثان وهو من نفي اثبات وعكسه فلو قال ثلاثا
الاثنين الا طلقة فتثان او ثلاثا الا اثنتين
فتثان وقيل ثلاث وقيل طلقة او خمس الا ثلاثا
فتثان وقيل ثلاث او ثلاثا الا نصف طلقة
فتلاث على الصحيح ولو قال انت طالق ان شاء الله
او ان لم يشا الله وقصد التعليق لم يقع وكذا يمنع
انعقاد تعليق وعقوب ويمين ونذر وكل تصرف ولو
قال يا طالق ان شاء الله وقع في الاصح او قال انت
اطلق الا ان يشا الله فلا في الاصح **فصل** شك في
طلاق فلا او في عدد فالأقل ولا يخفى الورع ولو قال
ان كان ذا الطائر غرابا فانت طالق وقال اخوان لم
يكنه فامراة طالق وجهل لم يحكم بطلاق احد فان
قالها رجل لزوجتيه طلقت احدا هما ولزمه البحث
والبيان ولو طلق احدا هما بعينها ثم جهلها وقف
حتى يتذكر ولا يطالب ببيان ان صدقناه في الجهل ولو

قال لها ولا جنبية احد الا طالق وقال قصدت الاجنبية
قيل في الاصح ولو قال ثريد طالق وقال قصدت الاجنبية
فلا على الصحيح ولو قال لزوجتي باحد الا طالق وقصد
معينة طلقت والا فاحدا منهما ويلزمه البيان في الحالة
الاولى والتعيين في الثانية وبعد لان عنه الى البيان
او التعيين وعليه البدل بوجهما وتفقيهما في الحال ويقع الطلاق
باللفظ وقيل ان لم يعين فعند التعيين والوطئ ليس
بيانا ولا تعيينا وقيل تعيين ولو قال مشيرا الى واحدة
هذه المطلقة فبيان او قال اردت هذه وهذه او هذه
بل هذه حكم بطلانها ولو ماتت او احداها قبل بيان
وتعيين بقيت مطالبة لبيان الارث ولو ماتت فالظاهر
قبول بيان وارثه لا تعيينه ولو قال ان كان هذا الطاهر
غرابا فامراي طالق والا فعبدى حر وجهل منع منهما
الى البيان فان مات لم يقبل بيان الوارث على المذهب
بل يقرع بين العبد والمرأة فان قرع عتق او قرعت
لم تطلق والاصح انه لا يرق **فصل** الطلاق سني وبدعي
ويحرم البدعي وهو ضربان طلاق في حيض ممسوسة
وقيل ان سألته لم يحرم ويجوز خلعها فيه لا اجنبية
في الاصح ولو قال انت طالق مع اخر حيضك فتسنى في
الاصح او مع اخر طهر لم يطاها فيه فتدعي على المذهب
وطلاق في طهر وطئ فيه من قد تحبل ولم يظهر حمل فلو
وطئ حائضا وطهرت فطلقها فتدعي في الاصح ويحل
خلعها وطلاق من طهر حملها ومن طلق بدعيها سن
لم الرجعة ثم ان شاء طلق بعد طهر ولو قال لا تحيض انت
طلاق للبدعة وقع في الحال او للسنة بخين تطهر بعد طهر

١٠١
اولى في طهر لم تمس فيه انت طالق للسنة وقع في الحال
وان مسست فحين تطهر بعد حيض او للبدعة ففي الحال ان
مسست فيه والا فحين تحيض ولو قال انت طالق طلقت
حسنة او احسن الطلاق او اجملة فكالسنة او طلقة قبيحة
او اقم الطلاق ارا فحشه فكالبدعة او سنية بدعية
او حسنة قبيحة وقع في الحال ولا يحرم جمع الطلقات
ولو قال انت طالق ثلاثا او ثلاثا للسنة وفسر بتفريقها
على الاقراء لم يقبل الا من يعتقد تحريم الجمع والاصح
انه يدين ويدين من قال انت طالق وقال اردت
ان دخلت الدار او ان شاء زيد ولو قال نسائي طواق
او كل امرأة لي طالق وقال اردت بعضهن فالصحيح
انه لا يقبل طاهر الا بقرينة بان خاصمة وقاية
تزوجت فقال كل امرأة لي طالق وقال اردت غير
الخاصمة **فصل** قال انت طالق في شهر كذا او في
غرة او في اوله وقع **فصل** او جزء من الشهر وقيل باول
النصف الاخر ولو قال ليلا او امضي يوم فبعثروب
شمس غداة او نهارا ففني مثل وقته من غداة او اليوم
فان قاله نهارا فبعثروب شمس والالاغاربة يقاس
شهر وسنة او انت طالق امس وقصد ان يقع في
الحال مستندا اليه وقع في الحال وقيل لغوا وقصد
انه طلق امس وهي الان معتدة صدق بميمته او قال
طلقت في كراج اخر فان عرف صدق بميمته والا فلا
وادوات التعليق من كمن دخلت وان واذا ومضى
ومضى ما وكلما واي كاي وقت دخلت ولا يقتضين
فورا ان علق باثبات في غير خلع الا انت طالق

ان شئت ولا تكررا الاكلما ولو قال اذا طلقته فانت
 طالق ثم طلق او علق بصيغة فوجدت فطلقتان
 او كلما وقع طلاق فطلق ثلاثا في ممسوسة وفي
 غيرها طلبة ولو قال ونحوه اربع ان طلقت واحدة
 فبعد حروا ان تثبتين فبعد ان وان ثلاثا فثلاثا
 وان اربعاً فاربعة فطلق اربعاً معا او مرتباً علق
 عشرة ولو علق بكلما فخمسة عشر على الصحيح ولو
 علق بنفي فعلى المذهب انه ان علق بان كان لم يدخل
 وقع عند اليأس من الدخول او غيرها فعند مضي
 زمن يمكن فيه ذلك الفعل ولو قال انت طالق ان
 دخلت او ان لم تدخل فخلت بفتح هاء وان وقع في الحال
قلت الا في غير نحو في التعليق في الاصح والله
 اعلم **فصل** علق بحمل فان كان حمل ظاهر ووقع والا
 فان ولدت لدون سنة اشهر من التعليق بان وقو
 اولاً اكثر من اربع سنين او بينهما ووطئت وامكن حدوثه
 به فلا والا فالاصح وقوعه وان قال ان كنت حاملاً
 بذكر فطلقه او انثى فطلقتين فولدتها ووقع ثلاث
 او ان كان حملك اذكر فطلقه او انثى فطلقتين
 فولدتها لم يقع شيء او ان ولدت فانت طالق فولدت
 اثنتين مرتباً طلقت بالاول وانقضت عدتها بالتالي
 وان قال كلما ولدت فولدت ثلاثاً من حمل وقع بالاول
 طلقتان وانقضت عدتها بالثالث ولا تقع به ثالث
 على الصحيح ولو قال اربعاً كلما ولدت واحدة فصوابها
 طوالت فولدت معاً طلق ثلاثاً ثلاثاً او مرتباً طلقت
 الرابعة ثلاثاً وكذا الاولى ان بقيت عدتها والثانية

طلقة

طلقة والثالثة طلقين وانقضت عدتهما بولادتهما وقيل
 لا تطلق الاولى وتطلق الباقيات طلقة طلقة وان ولدت
 ثنتين معا ثم ثنتين معا طلقت الاولى ثلثاً ثلثاً
 وقيل طلقة طلقة والاخرى ان طلقين طلقين ونص
 بمينها في حيضها اذا علقها به لافي ولادتها في الاصح ولا تصدق
 فيه في تعليق غيرها ولو قال ان حضنتا فانتما طالقان فمقتنا
 وكذا بهما صدق بمينيه ولا يقع وان كذب واحدة طلقت فقط
 ولو قال ان او اذا اومتى طلقته فانت طالق قبله ثلاثاً فطلقها
 وقع المخرج فقط وقيل ثلاث وقيل لا شيء ولو قال ان طاهر
 منك او ليت او لا عنت او فسخت بعيبك فانت طالق قبله
 ثلاثاً ثم وجد المعلق به ففي صحته الخلاف ولو قال ان
 وطئت مباحاً فانت طالق قبله ثم وطئ لم يقع قطعاً
 ولو علق بمشيتها خطاباً اشترطت على الفور او غيبته
 او بمشيتها اجنبي فلا في الاصح ولو قال المعلق بمشيتها
 كارها بقلبه وقع وقيل لا يقع باطناً ولا يقع بمشيتها صبيحة
 وصبي وقيل يقع بمميز ولا رجوع له قبل المشية ولو
 قال انت طالق ثلاثاً الا ان يشاء ريد طلقة فشاء طلقة
 لم تطلق وقيل يقع طلقة ولو علق بفعله ففعل ناسياً
 للتعليق او مكرها لم تطلق في الاظهر ويقع غيره ممن
 يبالي بتعليقه وعلم به فكذلك والا فيقع قطعاً **فصل**
 قال انت طالق وشارباً صبيحاً او ثلاثاً لم يقع عدد
 الابنية فان قال مع ذلك هكذا طلقت في اصبعين
 طلقين وفي ثلاث ثلاثاً وان قال اردت بالاشارة
 المقبوضتين صدق بمينيه ولو قال عبد اذامات سيدي
 فانت طالق طلقين وقال سيده اذامت فانت حر فعتق

به فالاصح انهما لا تحرم بل له الرجعة وتجدد قبل زوج ولو
نادى احدي زوجتيه فاجابته الاخرى فقال انت طالق
وهو يظنها المنادة لم تطلق المنادة وتطلق المجيبة
في الاصح ولو علق باكل رقاقة وعلق بنصف فاكلت رمانة
فطلقتان والحلف بالطلاق ما تعلق به حث او منع او تحقيق
خبر فاذا قال ان حلفت بطلاق فانت طالق ثم قال ان لم
تخرجي او ان خرجت او ان لم تكن الامر كما قلت فانت طالق
وقع المعلق بالحلف ويقع الاخران وجدت صفة ولو قال
اذا طلعت الشمس او جاء الحاج فانت طالق لم يقع المعلق
بالحلف ولو قيل له استخيارا اطلقها فقال نعم فاقرار به فان
قال اردت ما ضيئا وراحت صدق بيمينه وان قيل ذلك
التماسا لا نشاء فقال نعم فصرح وقيل كناية **فصل**
علق باكل رقيق او رمانة فبقي بناية اوجبة لم يقع ولو
اكلا ثم اخلطتا لهما فقال ان لم تميزي نواك فانت
طالق فجعلت فعلق ببلعها ثم برميها ثم بامساكها
فبادرت مع فراغه باكل بعض ورمي بعض لم يقع
ولو اتهمها بسرقة فقال ان لم تصدقيني فانت طالق
فقال سرق ما سرق لم تطلق ولو قال ان لم تخبريني
بعدد حب هذه الرمانة قبل كسرهما فالحل اص ان تذكر
عدد اعلم انهما لا تنقص عنه ثم تزيد واحدا واحدا
حتى تبلغ ما تعلم انهما لا تزيد عليه والصورتان في من لم
يقصد تعريفا ولو قال لثلاث من لم تخبرني بعدد ركعات
فرايض اليوم والليله فهي طالق فقالت واحدة سبع عشرة
ركعة واخرى خمس عشرة اي يوم الجمعة وقالته احدي
عشرة اي لمسافر لم يقع ولو قال انت طالق الى حين او الى

زمان

زمان او بعد حين طلقت بمضي لحظة ولو علق برؤية زيد
او لمسه او قد فله تناوله حيا وصيتا بخلاف ضربه ولو خاطبته
بمكروه كياسف فيه يا خسيس فقال ان كنت كذا فانت
طالق ان اراد مكافاتها باسمع ما تكره طلقت وان لم
يكن سفيا او النعيق اعتبرت الصفة وكذا ان لم
يقصد في الاصح والسفاهة ما في اطلاق التصرف والخسيس
قيل من باع دينة بد نياة ويشبه ان يقال هو من يتعاطا
غير لائق به بخلاف **كتاب الرجعة** شرط المرجع
اهلية النكاح بنفسه ولو طلق فحن فللولي الرجعة على الصحيح
حيث له ابتداء النكاح وتحصل برأجعتك ورجعتك و
ار تجعتك والاصح ان الرد والامساك صريحان وان
التزويج والنكاح كنايةتان وليقل رددتها الى اولى
نكاحي والجد يد انه لا يشترط الا لشهاد فتصح بكناية
ولا تقبل تعليقا ولا يحصل بفعل كوطئ وتختص الرجعة
بموطوءة طلقت بلا عوض لم يستوف عدد طلاقها
باقية في العدة محل الحمل مرتدة وان ادعت انقضاء
عدة اشهر وانكر صدق بيمينه او وضع حمل لمدة امكان
وهي ممن حيض لا ايسة فالاصح تصدقها بيمين وان
ادعت ولادة تام فامكانه ستة اشهر والحظتان من
وقت النكاح او سقط مصور فمائة وعشرون يوما
والحظتان او مضغعة بلا صورة فثمانون يوما والحظتان
او انقضاء اقراء فان كانت حرة وطلقت في طهر فاقول
الامكان اثنتان وثلاثون يوما والحظتان او في حيض
فسبعة واربعون يوما والحظتان او امدة وطلقت في طهر
فستة عشر يوما والحظتان او حيض فاحد وثلاثون

يومنا والحظمة ويصدق ان لم يخالف عادة دايرة وكذا ان
خالفت في الاصح ولو وطئ رجعية واستأنفت الاقراء
من وقت الوطئ راجع فيما كان بقي ويجزم الاستمتاع
بها فان وطئ فلاحدا ولا يعززا الا معتقدهم
ويجب مهر مثل ان لم يراجع وكذا ان راجع على المذهب
ويصح ايلاء وظهار وطلاق ولعان ويتوارثان وادعا
والعدة منقضية رجعة فيها فانكرت فان اتفقا على
وقت الانقضاء كيوم الجمعة فقال راجعت في يوم الخميس
فقلت بل السبت صدقت بيمينها او على وقت الرجعة
كيوم الجمعة وقالت انقضت الخميس فقال السبت
صدق بيمينه وان تنازعا في السبق بلا اتفاق فالاصح نزع
سبق الدعوى فان ادعت الانقضاء ثم ادعى رجعه قبله
صدق بيمينها وادعاها قبل انقضائه فقلت بعده
صدق **قلت** فان ادعى ما صدقت والله اعلم وتك
ادعاها والعدة باقية صدق ومتى انكرتها وكفدت
ثم اعترفت قبل اعترافها واذا طلق دون ثلاث فقال
وطئت فلي الرجعة وانكرت صدقت بيمين وهو مقر
لها بالمرء فان قبضته فلا رجوع له والا فلا تطالبه الا بصف
كتاب الایلاء هو حلف زوج يصح طلاقه
ليمتحن من وطئها مطلقا او فوف اربعة اشهر
والجديد انه لا يختص بالخلف بالله وصفاته بل لو علوق
طلاقا او عتقا او قال ان وطئت فلنر علي صلوة او صوم
او حج او عتق كان موليا ولو حلف عليه اجني بيمين
محضه فان نكحها فلا ايلاء ولو الى من قرأ او رثقاء
او الى محبوب لم يصح على المذهب ولو قال والله لا وطئت

اربعة اشهر

اربعة اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئت اربعة اشهر
وهكذا امر ارا فليس بمؤل في الاصح ولو قال والله لا وطئت
خمس اشهر فاذا مضت فوالله لا وطئت سنة فائلا ان
لكل حكمه ولو قيد بمسئ بعد الحصول في الاربعة كنزول
عيسى صلى الله عليه وسلم وان طن حصوله قبلها فلا وكذا
لو نكح في الاصح ولفظه صريح وكناية فمن صرحه تغيب
ذكر بفرج ووطئ وجماع واقتضا بكر والجديد ان
ملا مسنة ومباضعة ومباشرة واتيانا وغشيانا وقرابا
ونحوها كنايةات ولو قال ان وطئت فعبي فحرز الملك
عنه زال الایلاء ولو قال فعبي فحرز ظهاري وكان
ظاهرا فمؤل والا فلا ظهار ولا ايلاء باطنا ويحكم بهما
ظاهرا ولو قال عن ظهاري ان طاهر فليس بمؤل حتى
يظاهرا وان وطئت فضررتك طالق فمؤل فان وطئ
طلقت الضرورة وزال الایلاء والا ظهرا له لوقال لاربعة والله
لا اجامعك فليس بمؤل في الحال فان جامع ثلاثا فمؤل
من الاربعة فلو مات بعضهن قبل وطئ زال الایلاء
ولو قال لا اجامع كل واحدة منكم فمؤل من كل واحدة
ولو قال لا اجامعك الى سنة الامر فليس بمؤل في
الحال في الاظهر فان وطئ وبقي منها اكثر من اربعة
اشهر فمؤل **فصل** يمهل اربعة اشهر من الایلاء
بلاقاض وفي رجعية من الرجعة ولو ارتد احدها بعد
دخول في المدة انقضت فاذا أسلم استأنفت وما منع
الوطئ ولم يخل بنكاح ان وجد فيه لم يمنع المدة كصوم و
اهرام ومرض وجنون او غيرها وهو حسي كصغر ومرض
منع وان حدث في المدة قطعها فاذا زال استأنفت وقيل

تبيني او شرعي كحيض وصوم نفل فلا ويمنع فرض في الاصح فان
وطئ في المدة والا فلها مطالبة بان يفي او يطلق ولو تركت
حقها فلها المطالبة بعده وتحصل الفنة بتخييب حشفة
بقبل ولا مطالبة ان كان بهما مانع وطئ كحيض وفرض وان
كان فيه مانع طبيعي كمرض طويل بان يقول اذا قدرت ففئت
او شرعي كاحرام المذهب انه يطالب بطلاق فان عص
بو طئ سقطت المطالبة وان ابى الفنة والطلاق فالظاهر
ان القاضي يطلق عليه طلقة وانه لا يمهل ثلاثة وانه اذا
وطئ بعد مطالبة لزمه كفارة يمين **كتاب الظهار**
يصح من كل زوج مكلف ولو ذمي وخصي وظهار سكران
تطلاقة وصريحه ان يقول لزوجتي انت علي او ممي
او ممي او عندي كظهر امي وكذا انت كظهر امي صريح
على الصحيح وقوله جسمك او بدنك او نفسك كبدن
امي او جسمها او محلها صريح والظاهر ان قوله كبدنها
او بطنها او صدرها ظهار وكذا كعينها ان قصد ظهارا
وان قصد كرامة فلا وكذا ان اطلق في الاصح وقوله راسك
او ظهرك او يدك علي كظهر امي ظهار في الاظهر والتشبيه
بالمدة ظهار والمذهب طرده في كل محرم لم يطرأ حرمة
لا مرضعة وزوجة ابن ولو شبيهة باجنبية ومطلقة واخت
زوجة وباب وملا عنه فلعغو ويصح تعليقه كقوله ان ظاهرت
من زوجتي الاخرى فاني علي كظهر امي فظاهرها صار مظاهرا
منها ولو قال ان ظاهرت من فلانة وفلانته اجنبية
فخطبها بظهار لم يصير مظاهرا ولو قال من فلانة الا
جنبية فكذلك وقيل لا يصير مظاهرا وان نكحها وظاهر
والقوله ان ظاهرت منها وهي اجنبية فلعغو وان قال

انت طالق كظهر امي ولم ينو الطلاق او الظهار او هما
او الظهار بانت طالق والطلاق بكظهر امي طلقت
ولا ظهارا والطلاق بانت طالق والظهار بالباقي طلقت
وحصل الظهار ان كان طلاق رجعة **فصل** على
المظاهر كفارة اذا عاد وهو ان يمسه بعد ظهاره زمن
امكان فرقة فلو اتصلت به فرقة بموت او فسخ او طلاق
بائن او رجعي ولم يراجع او جن فلا عود وكذا لو ملكها
اولا عنها في الاصح بشرط سبق القذف ظهاره في الاصح
ولو راجع او ارتد متصلا ثم اسلم فالمذهب انه عائد
بالرجعة لا الاسلام بل بعده ولا تسقط الكفارة بعد
العود بفرقة ويحرم قبل التكفير وطئ وكذا المس ونحوه
بشهوة في الاظهر **قلت** الاظهر الجواز والله اعلم
ويصح الظهار الموقت موقتا وفي قوله مؤبدا وفي قوله
لعغو فعلى الاول الاصح ان عوده لا يحصل بامسائه بل
بو طئ في المدة ويجب النزع مخيب الحشفة ولو قال اربع
انت علي كظهر امي فمظاهرها منهن فان أمسكهن
فاربعة كفارات وفي القديم كفارة ولو ظاهرها منهن
فاربعة كفارات متواليات فعائده من الثلاث الاولى
ولو كرر في امرأة متصلا وقصد نكاحها فظهار واحد
او استثنى فافا لا ظهار التعدد وانه بالمرأة الثانية عايد
في الاول **كتاب الكفارة** يشترط نيتها
لا تعيينها وخصال كفارة الظهار عتق رقبة مؤمنة
بلاعيب يخل بالعمل والكسب فيجزي صغير واقرع و
اعرج يمكنه اتباع مشي واعور واصم واحشم وفاقد
انفه واذنيه واصابع رجله لارمن ولا فاقد رجل او خنصر

وينصر من يد او ائمتين من غيرهما **قلت** او ائمة
 اجماع والله اعلم ولاهرم عاجز ومن اكثر وقتة مجنون
 ومريض لا يرحى برؤة فان برابان الاجزاء في الاصح ولا يجزئ
 شراء قريب بنية كفارة وام ولد وذي كتاب صحبة
 ويجزئ مذبذب ومعلق بصفة ولو اراد جعل العتق
 المعلق كفارة لم يجزه وله تعليق عتق الكفارة بصفة
 واعتاق عبده عن كفارتيه عن كل نصف ذا ونصف ذا
 ولو اعتق معسر نصفين عن كفارة فالاصح الاجزاء ان
 كان باقية ما حرا ولو اعتق بعوض لم يجزه عن كفارة والا
 عتاق بمالك كطلاق به فلو قال اعتق ام ولدك على الف فاعتق
 نفذ ولزمه العوض وكذا لو قال اعتق عبدك على كذا فاع
 عتق في الاصح وان قال اعتقه عني على كذا ففعل عتق
 عن الطالب وعليه العوض والاصح انه يملكه عقب لفظ
 الاعتاق ثم يعتق عليه ومن ملك عبد او ثمة فاضلا
 عن كفاية نفسه وعياله نفقة وكسوة وسكنى واثاثا لابد
 منه لزمه العتق ولا يجب بيع ضيعة ورأس مال لا يفضل
 دخلها عن كفايته ولا يملك وعبد نفيسين الفهما في
 الاصح ولا شراء بعين واظهر الاقوال اعتبار اليسار بوقت
 الاداء فان عجز عن عتق صام شهرين متتابعين بالهلال
 بنية كفارة ولا يشترط نية التتابع في الاصح فان بدأ في
 اثناء الشهر حسب الشهر بعدة بالهلال وانتهى الاول من
 الثالث فلا يمين ويؤثر التتابع بقوات يوم بلا عذر
 وكذا يمرض في الجدي لا يجيئ وكذا اجنوت على المذهب
 فان عجز عن الصوم اهرم او مرض قال الاكثرون لا يرحى
 (والله اعلم بالصواب) مشقة شديدة او خاف في زيادة

مرض

مرض كقربا طعام سمين مسكينا او فقيرا لا كافرا ولاها شميا
 ومطلبيا سمين مداما يكون فطرة **كتاب**
اللعان يسبقه قذف وصرح به الزنا كقوله لرجل او امرأة
 زنت او زنت او يازاني او يازانيي والرمي باللاج حشفة
 في فرج مع وصفه بتحرّم او دبر صريحان وزنا في الجبل
 كناية وكذا زنا في الاصح وزنت في الجبل صريح
 في الاصح وقوله يا فاجر يا فاسق ولها يا خبيثة وانت تحبين
 الخلوة ولقرشي يا نبطي ولزوجته لمرأجك عذرا كناية
 فان انكر ارادة قذف صدق بيمينه وقوله يا ابن الحلال
 واما انما فلسست بزنا ونحوه تعريض ليس بقذف وان
 نواه وقوله زنت بك اقرار بزنا وقذف ولو قال الزوجة
 يا زانية فقالت زنت بك او انت ازنا مني فقادف
 وكافية فلو قالت زنت وانت ازنا مني فمقرة وقادفة
 وقوله زنا فرجك او ذكرك قذف والمذهب ان قوله
 يدك وعينك ولولده لست مني او لست ابني كناية
 وان قوله لولده غيره لست ابن فلان صريح الا المني بلعان
 ويجد قاذف محصن ويعزر غيره والمحصن مكلف حر
 مسلم عفيف عن وطئ يحد به وتبطل العفة بوطئ
 محرم مملوكه على المذهب لا زوجته في عدة شهية وامر
 ولده وتكويته بلاولي في الاصح ولورثي مقدوف سقط
 الحد او ارتد فلا ومن زنى مرة ثم صلح لم يعد محصنا
 وحد القذف يورث ويسقط بعفو والاصح انه يرثه
 كل الورثة وان له لعنا بعضهم فللبا في كله **فصل** له
 قذف زوجته علم زناها او ظنه ظلما مؤكدا كشروع زناها
 يزيد مع قرينة بان رأهما في خلوة ولو اتت بولد علم

وان قذف جماعة لا يجوز
 ان تكون كلام ربه كاهل
 بعداد وعوهم عسر
 وان قذف طاعة محرران
 يكون كلام ربه وان
 كان كلاما واحدا
 واحد منهم واجب لكل
 وكل واحد واحد من
 قذف واحد من
 قذف واحد من

أنه ليس منه لزومه نفية وإنما يعلم إذا لم يبطأ أو ولدته
له وكن ستة أشهر من الوطئ أو فوق أربع سنين
فلو ولدته لما بينهما ولم تستبرأ بجبضة حرم النفي
وإن ولدته تفوق ستة أشهر من الاستبراء حل
النفي في الأصح ولو وطئ وعزل حرم على الصحيح ولو
علم زناها واحتمل كون الولد منه ومن الزنا حرم
النفي وكذا القذف واللعان على الصحيح **فصل**
اللعان قوله أربع مرات أشهد بالله أي لمن الصادقين
في ما رويت به هذه من الزنا فإن غابت سماتها
ورفع نسبها بما يميزها والخامسة أن لعنة الله
عليه أن كان من الكاذبين فيما رماها به من الزنا
وإن كان ولد ينفية ذكره في الكلمات فقال إن
الولد الذي ولدته أو هذا الولد من زنا ليس مني
ويقول هي أشهد بالله أنه لمن الكاذبين فيما
رماي به من الزنا والخامسة أن غضب الله عليها
أن كان من الصادقين فيه ولو بدل لفظ شهادة
بجلف ونحوه أو غضب بلعن وعكسه أو ذكر قبل
تمام الشهادات لم يصح في الأصح ويشترط فيه
أمر القاضي ويلقن كلماته وإن يتأخر لعانها عن
لعانه ويلاعن الآخرس بأشارة مفهومة أو كتابة
ويصح بالعجمية وفيمن عرف العربية وجه ويغلط
بزمان وهو بعد عصر جمعة ومكان وهو أشرف بلدة
فيمكن بين الركن والمقام والمدينة عند المنبر وببيت
المقدس عند الصخرة وغيرها عند منبر الجامع وحايض
بباب المسجد ودمي في بيعة وكنيسة وكذا بيت نار مجوس

الأصح

في الأصح لا بيت أصنام وثني وجمع أقله أربعة والتغليطات
سنة لا فرض على المذنب وليس للقاضي وعظها
وبالبح عند الخامسة وإن يتلأعنا قائمتين بشرطه
زواج يصح طلاقه ولو ارتد بعد وطئ فقتل واسلم
في العدة لا عن ولولا عن ثم أسلم فيها صح أو أصرضاد ف
بينونته ويتعلق بلعانه فرقة وحرمة مؤبدة وإن
الكذب نفسه وسقوط الحد عنه ووجوب حد زناها
وانتفاء نسب لغاه بلعانه وإنما يحتاج إلى نفي ممكن
منه فإن تعدد زنا ولدته بستة أشهر من العقد أو
طلق في مجلس أو نكح وهو بالمشرق وهي من بالغرب
لم يلحقه وله نفية ميتا والنفي على الفور في الجديد
وبعد ربعدر وله نفى حمل وانتظار وضعة ومن
آخر وقال جهلت الولادة صدق بيمينه إن كان
غائبا وكذا الحاضر في مدة يمكن جهله فيها ولو
قيل له متعت بولدك أو جعل الله لك ولدا صالحا
فقال آمين أو نعم فقد نفى فيه وإن قال هو الله
خيرا أو بآرك الله عليك فلا وله اللعان مع إمكان
بينته بزناها ولها لدفع حد الزنا **قلت** له
اللعان لنفي ولد وان عفت عن الحد وزال النكاح
ولا ولد ولتعزيزه إلا تعزير تأديب الكذب كقذف
طفلة لا توطأ ولو عفت عن الحد أو أقام بينته
بزناها أو صدقته ولا ولدا وسكتت عن طلب
الحد أو جنت بعد قذفه فلا لعان في الأصح
ولو أبانها أو ماتت ثم قذفها بزنا مطلق أو
مضاف إلى ما بعد النكاح لا عن أن كان ولد يلحقه

وإن زال النكاح

قال اضاف الى ما قيل نكاحه فلا لعان ان لم يكن
 ولد وكذا ان كان في الاصح لكن له انشاء قد ف
 بلا عن ولا يصح نفي احد يومين **كتاب العدد**
 عدة النكاح ضربان الاول متعلق بفراق
 او فسخ وانما يجب بعد وطئ او استدخال منه وان
 يتيقن براءة الرحم لا بخلو في الجديد وعدة حرة
 ذات اقراء ثلاثة والقرء الطهر فان طلقت طاهرا
 فان طهرت بالطعن في حيضة ثالثة او حائضا ففي
 رابعة وفي قول يشترط يوم وليلة بعد الطعن
 وهل يحسب طهر من لم يخص قرء قولان بناء على ان
 القرء انتقال من طهر الى حيض ام يحتوش بدمين
 والثاني اظهر وعدة مستحاضة باقرا ثلثا المردودة
 اليها ومخيرة بتلاتة اشهر في الحال وقيل بعد
 الياس وام ولد ومكاتبه ومن فيها رقت بقرب
 وان عتقت وان عتقت في عدة رجعة كانت
 عدة حرة في الاظهر او يدينون فامة في الاظهر
 وحرة لم يخص او يثبت بتلاتة اشهر فان طلقت
 في انشاء شهر فبعده هلالا ان وتكمل المنكسر
 ثلاثين فان حاضت فيها وجبت الاقراء وامة
 بشهر ونصف وفي قول شهران وفي قول ثلاث
 ومن انقطع دمها لعلة كرضاع ومرض تصبر حتى
 يحيض او تياس في الا شهر او لا لعلة وكذا في الجديد
 وفي القديم تترى بشهر اشهر وفي قول اربع
 سنين ثم تغتد بالاشهر فعلى الجديد لو حاضت بعد
 الياس في الاشهر وجبت الاقراء او بعدها فاقوال

اظهرها

اظهرها ان نكحت فلا شي والافلا اقراء والمعتبر ياس
 عشيرتها وفي قول كل النساء **قلت** ذالقول اظهر
 والله اعلم **فصل** عدة الحامل بوضع بشرط نسبت
 الى ذي العدة ولو احتملا لا يكتفى بلعان وانفصال كله
 حتى ثاني تومين ومتى تخلل دون ستة اشهر فتومان
 وتنقضي بميت لا علقه وبمضغ فيهما صورة ادمي
 خفية اخبر بها القوابل فان لم تكن صورة وقلن هي
 اصل ادمي انقضت على المذهب ولو ظهر في عدة اقراء
 او اشهر حمل للمزوج اعتدت بوضعه ولو ارتابت
 فيها لم تنكح حتى تزول الرية او بعدها وبعد النكاح
 استمر الا ان تلد لدون ستة اشهر من عدة او بعدها
 قبل نكاح فلتصبر لتزول الرية فان نكحت فالمذهب
 عدم ابطاله في الحال فان علم مقتضية ابطالناه ولو
 ابانها فولدت لاربع سنين لحقه اولا كثر فلا ولو طلق
 رجعيها حسبت المدة من الطلاق وفي قول من
 انصرام العدة ولو نكحت بعد العدة فولدت لدون
 ستة اشهر فكانها لم تنكح وان كان لستة فالولد للثاني
 ولو نكحت في العدة فاسدا فولدت للامكان من الثاني
 لحقه او منهما عرض على القائل فان الحق باحدها
 فكانا مكان منه فقط **فصل** لزمها عدة تا شخص
 من جنس بان طلق ثم وطئ في عدة اقراء واشهر
 جا هلا او عالما في رجعية تدخلنا فتبتدئ عدة
 من الوطئ وتدخل فيها بفترة عدة الطلاق فان كانت
 احدا هما حملا والاخرى اقراء تدخلنا في الاصح
 فتتقضيان بوضعه ويراجع قبله وقيل ان كان

في الاول للحقة وانقضت بوضعه ثم تغتد للثاني والا مكان

الجمل من الوطئ فلا او لشخصين بان كانت في عدة زوج أو
 شبهة فوطئت بشبهته **فصل** او نكاح فاسيد او كانت
 زوجة معتدة عن شبهة وطلقت فلا تدخل فان
 كان حمل قد مت عدتها والا فان سبق الطلاق اتمت
 عدته ثم استأنفت الاخرى وله الرجعة في عدته
 فاذا راجع انقطعت وشرعت في عدة الشبهة ولا
 يستمتع بها حتى تقضيها وان سبقت الشبهة قدمت
 عدة الطلاق وقيل الشبهة **فصل** عاشرها كزوج
 بلا وطئ في عدة اقراء او اشهر فوجه اصحها ان كانت
 بائنا انقضت والا فلا ولا رجعة بعد الاقراء او الاشهر
قلت ولحقها الطلاق الى انقضائها عدة ولو عاشرها
 اجنبى انقضت والله اعلم ولو نكح معتدة بظن الصحة
 ووطئ انقطعت من حين وطئ وفي قول او وجه من
 العقد ولو راجع حايلا ثم طلق استأنفت وفي القدم
 سى ان لم يبطا او حاملا قبل الوضع ولو وضعت ثم طلق
 استأنفت وقيل ان لم يبطا بعد الوضع فلا عدة ولو
 خالج موطوءة ثم نكحها ثم وطئ ثم طلق استأنفت
 ودخل فيها البقية **فصل** عدة حرة حايلا لوفاة وان
 لم توطأ اربعة اشهر وعشرة ايام بليا ليهامامة
 نصفها وان ماتت عن رجعية انتقلت الى وفاة
 او عن باين فلا وحامل بوضعه بشرطه السابق فلو
 مات صبي عن حامل قبل الاشهر وكذا ممسوح اذا لا
 يلحقه على المذهب ويلحق بمحبوبه بقي انثياه فتعبد
 به وكذا مسلول بقي ذكره على المذهب ولو طلق احد
 امرأته ومات قبل بيان او تعيين فان كان لم يبطا

اعندنا

اعتدت الوفاة وكذا ان وطئ وهما ذواتا اشهر
 او اقراء والطلاق رجعي فان كان بائنا اعتدت
 كل واحدة بالاكثر من عدة وفاة وثلاث من اقراءها
 وعدة الوفاة من الموت والاقراء من الطلاق ومن
 غاب وانقطع خبره ليس لزوجته نكاح حتى يتيقن
 موته او طلاقه وفي القديم تربع اربع سنين
 ثم تعتد لوفاة ونكح فلو حكم بالقديم قاض نقض
 حكمه على الجديد في الاصح ولو نكحت بعد التربع
 والعدة فبان ميتا صح على الجديد في الاصح ويجب
 الاحداد على معتدة وفاة لا رجعية ويستحب لباين
 وفي قول يجب وهو ترك لبس مصبوغ لزينة وان
 خشن وقيل يحل ما صبح غزله ثم يتسبح وسباح غير مصبوغ
 من فطن وصوف وكتان وكذا البرسيم في الاصح ومصبوغ
 لا يقصد لزينة ويحرم حلي ذهب وفضة وكذا اللؤلؤ
 في الاصح وطيب في بدن وثوب وطعام وكحل والتمال
 بامد الحاجة كرمذ واسفيداج ودمام وخضاب
 حناء ونحوه ويحل تجميل فراش واثاث وتنظف بغسل
 راس وقلم وازالة وتشح **قلت** ويحل امتشاط وحمام
 ان لم يكن فيه خروج محرم ولو تركت الاحداد عصت
 وانقضت العدة كما لو فارقت المسكن ولو بلغتها
 الوفاة بعد المدة كانت منقضية ولها احداد على غير
 زوج بلائته ايام وتحرم الزيادة والله اعلم **فصل**
 يجب سكنى لمعتدة طلاق ولو بائن الا انثىة و
 لمعتدة وفاة في الاظهر فصح على المذهب وسكن
 في مسكن كانت فيه عند الفرقة وليس للمزوج

او الطلاق
 رجعي

وغيره اخرجها ولا لها خروج **قلت** ولها الخروج
في عدة وفاة وكذا باين في النهار لشراء طعام وغزل
وتخوة وكذا اليل الى دار جارة لغزل وحديث ونحوهما
بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها وتنتقل من المسكن
لخوف من هدم او غرق او على نفسها او تاذت بالحيران
او هم بها اذى شديد او الله اعلم ولو انتقلت الى
مسكن باذن الزوج فوجبت العدة قبل وصولها اليه
اعتدت فيه على النصف او بغير اذن ففي الاول وكذا
لو اذن ثم وجبت قبل الخروج ولو اذن في انتقال
الى بلد فكمسكن او في سفر حج او تجارة ثم وجبت
في الطريق فلهما الرجوع والمضي فان مضت اقامت
لقضاء حاجتها ثم يجب الرجوع لتعد البقية
في المسكن ولو خرجت الى غير الدار المألوفة فطلق
وقال اذنت في الخروج صدق بميمته ولو قالت
نقلتنى فقال بل اذنت لحاجة صدق على المذهب
ومثله بدو بيت وبيتها من شعر كثرل حضريه واذا
كان المسكن له وبقى بها تعين ولا يصح بيعه الا
في عدة ذات اشهر فكمسنا حر وقيل باطل او مستعارا
لزمها فيه فان رجع المعير ولم يرض باجرة نقلت
وكذا مسنا جرا نقضت مدته او لها استمرت وطلبت
الاخرة فان كان مسكن النكاح نفيسا فله النقل الى
لايق بها او خسيسا فلهما الامتناع وليس له مساكنها
ومداخلها فان كان في الدار محرم لها ميمر ذكر او
له انثى او زوجة اخرى او امه جاز ولو كان في الدار
حجرة فسكنها احد هما والاخر لاخرى فان اتحدت

الموافق

الموافق لمطبخ ومستراح اشترط محرم والا فلا وينبغي ان يغلق
ما بينهما من باب وان لا يكون ممر احداهما على الاخرى وسفل
وعلو كدار وحجرة **باب الاستبراء** يجب بسببين
احدهما ملك احد بشراء او ارث او هبة او سبي او رد بعيب
او تحالف او اقالة وسواء بكر وثيب ومن استبرأها البايح
قبل البيع ومنقلة من صبي او امرأة وغيرها ويجب في مكانه
عجرات وكذا امر تدة في الاصح لامن حلت من صوم او اعتكاف
واحرام وفي الاحرام وجهه ولو اشترى زوجته استبرأ الاستبراء
وقيل يجب ولو ملك من زوجة او معتدة لم يجب فان زال
وجب الاستبراء في الاظهر الثاني زوال فراش عن امه موطوءة
او مستولدة بعثق او موت السيد ولو مضت مدة
استبرأ على مستولدة بشرع عتقها او مات وجب في الاصح
قلت ولو استبرأ امه موطوءة فاعتقها لم يجب
وتتزوج في الحال اذ لا تشبه منكوحته والله اعلم ويحرم
تزوج امه موطوءة ومستولدة قبل الاستبراء ولو
اعتق مستولدة مئة فله نكاحها بلا استبراء في الاصح و
لو اعتقها او مات وهي من زوجة فلا استبراء وهو بقرء
وهو حيضه كاملة في الجديد وذات اشهر بشهر
وفي قول بثلاثة وحامل مسبية او زال عنها فراش
سيد بوضع وان ملكك بشراء فقد سبق ان الاستبراء
في الحال **قلت** يحصل بوضع حمل زنا في الاصح والله
اعلم ولو مضى زمن استبراء بعد الملك قبل القبض
حسب ان ملك يارث وكذا بشراء في الاصح لا هبة ولو
اشترى بحوسبة فحاضت ثم سلمت لم يلق ويحرم
الاستمتاع بالمستبرأة الامسية فيحمل غير وطئ وقيل

لا اذا قالت حضرت صدقت ولو منعت السيد فقال اخبرني
 بتام الاستبراء صدق ولا يصير امه فراشا الا بوطي فاذا
 ولدت للامكان من وطئه لحقه ولو اقر بوطي ونفي الولد وادعى
 استبراء لم يلحقه على المذهب فان انكرت الاستبراء حلف
 ان الولد ليس منه وقيل يجب تعرضه للاستبراء ولو ادعت
 استبراء فانكر اصل الوطئ وهناك ولد لم يحلف على الصحيح ولو
 قال وطئت وغزلت لحقه في الاصح **كتاب الرضاع**
 انما يثبت بلبن امرأة حية بلغت تسع سنين ولو حليت فاو
 بعد موتها حرم في الاصح ولو حيت او نزع منه زبد حرم ولو
 حلت بما يع حرم ان غلب فان غلب وشرب الكل قيل او البعض
 حرم في الاظهر ويحرم ايجارة وكذا اسعاط على المذهب
 لا حقنة في الاظهر وشروطه رضيع حي لم يبلغ سنتين
 وخمس رضعات وضبطهن بالعرف فلو قطع اعراضا
 تعدد او للهو وعاد في الحال وتحول من ثدي الى ثدي فلا
 ولو حلب منها دفعة واحدة خمس او عكسه فرضعة وفي
 قول خمس ولو شك هل خمس ام اقل او هل رضيع في حولين
 ام بعد فلا يحرم وفي الثانية قول او وجهه وتصير المرضعة
 امه والذي منه اللبن اباه وتسرى الحرمة الى اولاده ولو
 كان لرجل خمس مستولدات او اربع نسوة وام ولد فوضع
 طفل من كل رضعة صار ابنة في الاصح فيحرم من لهن موطوءات
 ابية ولو كان بدل المستولدات بنات او اخوات فلا حرمة
 في الاصح واباء المرضعة من نسب الرضاع اجداد الرضيع
 وامهاتها جداته واولادها من نسب الرضاع اخواته
 واخواته واخواتها اخواله وخالاته وابو ذى اللبن
 جده واخوه عمه وكذا الباقي واللبن لمن نسب اليه ولد

واخواتها

نزل به بنكاح او وطئ شبهة لازنا ولو نفاه بلعان التبع اللبن
 ولو وطئت منكوحه بشبهة او وطئ اثنان بشبهة فولدت
 فاللبن لمن لحقه الولد بقائفا او غيره ولا تنقطع نسبة اللبن
 عند رجوعه وان طلق وان طالت المدة او انقطع وعاد فان
 نكحت اخر وولدت منه فاللبن بعد الولادة له وقبلها للاول
 ان لم يدخل وقت ظهور لبن حمل الثاني وكذا ان دخل وفي
 قول الثاني وفي قول لها **فصل** تحت صغيره فارضعها
 امه او اخته او زوجة اخرى انفسج نكاحه وللصغيرة
 نصف مهرها وله على المرضعة نصف مهر مثل وفي قول
 كله ولو رضعت من ثامنة فلا غرم ولا مهر للمرضعة
 ولو كان تحت كبيره وصغيرة فارضعت ام الكبيرة الصغيرة
 انفسخت الصغيرة وكذا الكبيرة في الاظهر وله نكاح من
 شاء منها وحكم مهر الصغيرة وتغريم المرضعة ما سبق
 وكذا الكبيرة ان لم تكن موطوءة فان كانت فله على المرضعة
 مهر مثل في الاظهر ولو ارضعت بنت الكبيرة الصغيرة حرمت
 الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان كانت الكبيرة موطوءة ولو
 كان تحت صغيره فطلقها فارضعها امرأة صارت ام
 امرأة ولو نكحت مطلقته صغيرا وارضعته بلبنه حرمت
 على المطلق والصغير ابدا ولو زوج ام ولده عبده الصغير
 فارضعته بلبن السيد حرمت عليه وعلى السيد ولو ارضعت
 موطوءته الامه صغيرة تحت بلبنه او لبن غيره حرمت
 عليه ولو كان تحت صغيره وكبيرة فارضعته انفسخت
 وحرمت الكبيرة ابدا وكذا الصغيرة ان كان الارضاع بلبنه
 والا فبيته ولو كان تحت كبيره وثلاث صغيرا فارضعتهن
 حرمت ابدا وكذا الصغيران ارضعتهم بلبنه او لبن غيره

تر

وهي موطوءة والا فان ارضعتهم معا بايجارهن
 الحامسة النفسح ولا يحرم مؤبد او مرتب لم
 يحرم وتنفسح الاولى والثالثة وتنفسح الثانية
 بارضاع الثالثة وفي قول لا تنفسح ويجزى القولان
 في من تحت صغيرتان ارضعتها اجلبية مرتب
 ايتنفسحان ام الثانية **فصل** قال ههنا بنيتي
 او اخيتي برضاع او قالت هو اخي حرم ثالكهما
 ولو قال من وجان بيننا رضاع فحرم فرق بينهما
 وسقط المسمى ووجب مهر مثلان وطئ وان ادعى
 رضاعا فانكرت النفسح ولها المسمى ان وطئ والا
 فنصفه وان ادعته فانكر صدق بميمية ان زوجت
 برضاها والا فالاصح تصد يقها ولها مهر مثل
 ان وطئ والا فلا شيء ويخلف منكر رضاع عما في
 علمه ومدعيه على بت ويثبت بشهادة رجلين او
 رجل وامرأتين وباربع نسوة والاقرار بشرط
 رجلان وتقبل شهادة المرصعة ان لم تطلب
 اجرة ولا ذكرت فعلها وكذا ان ذكرته فقالت
 ارضعته في الاصح والاصح انه لا يكف بينهما
 رضاع محرم بل يجب ذكر وقت وعدد ووصول اللبن
 جوفه ويعرف ذلك بمشاهدة حلب واجبار و
 انزدراد او قرائن كالتيقار ندي ومصه وخبره حلقه
 بجمع وانزدراد بعد علمه انها لبون **كتاب**
النفسحات على موسر لزوجه كل يوم مد اطعام ومعر
 مد ومتوسط مد ونصف والمدة مائة وثلاثة وسبعون
 درهما وثلاث درهم **قلت** الاصح ما به واحد

وسبعون

وسبعون وثلاثة اسباع درهم والله اعلم ومسكين الزكوة معسر
 ومن فوقه ان كان لو كلف مدين رجع مسكينا فمتوسط والا
 فهو مسر والواجب غالب قوت البلد **قلت** فان اختلف
 وجب لا يؤخذ ويعتبر اليسار وغيره طلوع الفجر والله اعلم وعليه
 تمليكها جبا وكذا طمخه وخبره في الاصح ولو طلب احد هما
 بدل الحب لم يجبر الممتنع فان اعتاضت جاز في الاصح
 الا خبرا ودقيقا على المذهب ولو اكلت معه كالعادة
 سقطت نفقتها في الاصح **قلت** الا ان يكون غير شديدة
 ولم ياذن وليها والله اعلم ويجب غالب ادم البلد كزيت
 وسمين وجبن وتمر ويختلف بالفصول ويقدره قاض
 باحتجاده ويفاوت بين موسر وغيره ولحم يليق بيسار
 واعساره كعادة البلد ولو كانت تاكل الخبز وحده وجب
 الا ادم وكسوة تكفيها فيجب قميص وسراويل وخمار و
 مكعب وي زيد في الشتاء جبة وخنسها فطن فان جرت
 عادة البلد لمثلها بكتان او حرير وجب في الاصح ويجب
 ما تقعد عليه كزليدة اوليد او حصير وكذا فراش
 للنوم في الاصح ومخدة وحاف في الشتاء والى تنظيف
 كمشط ودهن وما يغسل به الرأس ومرتلخ ونحوه لرفع
 صنان لا محل وخصاب وما يزين ودواء مرض واجرة
 طبيب وحاجم ولها طعام ايام المرض وادوية الاصح
 وجوب اجرة حمام بحسب العادة وممن ماء غسل جماع
 ونفاس لا حيض واحتلام في الاصح ولها الات اكل
 وشرب وطبخ كقدر وقصعة وكوز وجرة ونحوها و
 مسكن يليق بها ولا يشترط كونه ملكه وعليه لمن لا يليق
 بها خدمة نفسها احدا منها بحرة او امته او مستاجرة

او بالاتفاق على من صحبتها من حرة أو أمة لخدمته وسواء في
هذا موسر ومعسر وعبد فان اخذ منها بجرة أو امتن باجرة
فليس عليه غيرها أو بامتته انفق عليها بالملك أو بمن صحبتها
لزمه نفقتها وجنس طعامها وجنس طعام الزوجية وهو
مد على معسر وكذا متوسط على الصحيح وموسر مد وثلاث
ولها كسوة تليق بها فيجب قيمص ومقنعة وخف
لا سراويل ويجب لها في الشتاء جبة أو فروة وما تتلحف
به عند الخروج وكذا ادم على الصحيح لا آلة تنظيف فان كثرت
وسخ وتآذت بقمل وجب ان ترفه ومن تخدم نفسها
في العادة ان احتاجت الى خدم من لمرض أو زمانه وجب
اخذ امها ولا اخلام لرقيقة وفي الجميلة وجه وجب في المسكن
امتناع وما يستهلك كطعام تملك وتصرف فيه فلو قوتت بما
يضرها منعها وما دام نفقة كسوة وظروف طعام ومشط
تمليك وقيل امتناع وتعطى الكسوة اول شتاء وصيف
فان تلفت فيه بلا تقصير لم يد له ان قلنا تملك فان ماتت
فيه لم ترد ولو لم يكن مدة فدين **فصل** الجديدها يجب
بالتمكن لا بالعقد فان اختلفا فيه صدق فان لم تعرض عليه
مدة فلا نفقة فيها وان عرضت وجبت من بلوغ الخبر
فان غاب كتب الحاكم الحاكم بلدة ليعلمه فيجيئ او يوكل فان لم يفعل
ومضى زمن وصوله فرضها القاضي والمعتبر في مجنونه ومراهقه
عرض ولي وتسقط بنشوز ولو منع لمس بلا عذر وعمله زوج
او مرض يضر معه الوطئ عذرا والخروج من بيته بلا اذن
نشوز الا ان يشرف على الهدام وسفرها باذنه معه والحاجة
لا تسقط والحاجة يسقط في الاظهر ولو نشزت فغاب
فاطاعت لم تجب في الاصح وطريقها ان يكتب الحاكم كما

سبق

سبق ولو خرجت في غيبته لزيارة ونحوها لم تسقط والاظهر
ان لا نفقة لصغيرة وانها تجب لكبيرة على صغير واخرها
كحج او عمرة بلا اذن نشوز ان لم يملك تحليلها وان ملك فلا
حتى تخرج فمسافرة لحاجتها او اذن ففي الاصح لها النفقة
ماله تخرج ومنعها صوم نفل فان ابنت فذاشرة في المظهر
والاصح ان القضاء الذي لا يتضييق كنفل فيمنعها وانه
لا منع من تعجيل مكتوبة اول وقت وسنن راتبة ويجب
لرجعية المؤمن الامونة تنظف فلو ظنت حاملا فانفق
فبانث حائلا استرجع ما دفع بعد عدتها والحائيل
البائين بخلع او ثلاث لا نفقة لها ولا كسوة وتجب ان
الحامل لها وفي قول للحمل فعلى الاول لا تجب للحامل عدت
شبهة او نكاح فاسد **قلت** ولا نفقة لمعتدة وفا
وان كانت حاملا والله اعلم ونفقة العدة مقدرة كزمن
النكاح وقيل تجب الكفاية ولا يجب دفعها قبل ظهور حمل
فاذا ظهر وجبت يوما بيوم وقيل حين تضع ولا تسقط
بمضي الزمان على المذهب **فصل** اعسر بها فان صبرت
صارت دينا عليه والا فلها الفسخ على الاظهر والاصح انه
لا فسخ بمنع موسر حضرا وغاب ولو حضر وغاب ماله فان
كان بمسافة القصر فلها الفسخ والا فلا ويؤمر بالا حضار ولو
تبرع رجل بها لم يلزمها القبول وقد رتد على الكسب كالمال
وانما يفسخ بعجزه عن نفقة معسر والا عسار بالكسوة كهو
بالنفقة وكذا ابا ادم والمسكن في الاصح **قلت** الاصح المنع
في الادم والله اعلم وفي اعساره بالمهر اقوال اظهرها يفسخ
قبل وطئ لا بعده ولا فسخ حتى يثبت عند قاض اعساره
فيفسخه او ياذن لها فيه ثم في قوله بنجر الفسخ والاظهر

حضنت وان غابت الام او امتنعت فللمجدة على الصحيح
هذا كله في غير مميز والمميز ان افرق ابواه كان عند
من اختار منهما فان كان في احد هما جنون او كفر
او رق او فسق او نكحت فالحق للآخر ويخير بين ام
وجد وكذا اخ او عم او اب مع اخت او خالة في
الاصح فان اختار احد هما ثم الاخر حول اليه فان
اختار الاب ذكر لم يمنع زيارة امه ويمنع انثى
ولا يمنعها دخولا عليهما زائرة والزيارة مرة في
ايام فان مرضا فالام اولى بتمريضهما فان رضي به في
بيته والا ففي بيتها وان اختارها ذكر فعند هـ
ليللا وعند الاب نهارا يؤديه ويسلمه لمكتب وحرقة
او انثى فعند هـ ليللا ونهارا ويذورها الاب على العادة
وان اختار هـما اقرع وان لم يجز فالام اولى وقيل
يقرع ولو اراد احد هـما سفر حاجة كان الولد المميز
وغيره مع المقيم حتى يعود او سفر ثقل فالاب اولى
بشرط امن طريقه والبلد المقصود قيل ومسافة قصير
ومحارم العصبة في هذا كالأب وكذا ابن عمه لذكر
ولا يعطى انثى فان رافقته بنت سلم اليها **فصل**
عليه كفاية رقيقه نفقة وكسوة وان كان اعشى زمنا
ومدبرا ومستولدة من غالب قوت رقيق البلد و
ادمهم وكسوتهم ولا يكفي ستر العورة وليس
ان يناولها ما يتنعم به من طعام وادم وكسوة و
تسقط بمضي الزمان ويبيع القاضي ماله فان فقد
المال امره ببيعه او اعاقه وتحرير امته على ارضاع
ولدها وكذا غيره ان فصل عنه وفطمه قبل حولين

لا شيء اذا اعان الطعام وفي المميز

ان لم يضره وارضاؤه بعد هـما ان لم يضرها والحرة
حق في التريبة فليس لاحد هـما فطمه قبل حولين
ولها ان لم يضره ولا احد هـما بعد حولين ولها الزيادة
ولا يكلف رقيقه الاعمال يطيقه وتجوز محارجه
بشرط رضا هـما وهي خراج يؤديه كل يوم يؤديه
كل يوم او اسبوع وعليه علف دوابه وسقيها فان
امتنع اجبر في الماكول على بيع او علف او دبح وفي
غيره على بيع او علف ولا يحلب ما يضر ولد هـا ومالا
روح فيه كقناة ودار لا تحب عمارتها **كتاب**
الجراح الفعل المزهق ثلاثة عمد وخطاء وشبه عمد
ولا قصاص الا في العمد وهو قصد الفعل والشخص
بما يقتل غالبا جارح او مثقل فان فقد قصد احدهما
بان وقع عليه فمات او رما شجرة فاصابه فخطا وان
قصد هـما بما لا يقتل غالبا فشبه عمد ومنه الضرب
بسوط او عصا ولو غرز ابرة بمقتل فعمد وكذا بغيره
ان تورم وتالهر حتى مات فان لم يظهر اثر ومات في الحال
فشبه عمد وقيل عمد ولو غرز فيما لا
يولم كجلدة عقب فلا شيء ولو حبسه ومنعه الطعام
والشراب والطلب حتى مات فان مضت مدة يموت
مثله فيها غالبا جوعا او عطشا فعمد والا فان لم
يكن به جوع وعطش سابق فشبه عمد وان كان له
بعض جوع وعطش وعلم الحابس الحال فعمد والا
فلا في الاظهر وبحسب القصاص بالسبب ولو شهدا
بقصاص فقتل ثم رجعا وقالوا تعدنا لهما القصاص
الا ان يعترف الولي بعلمه بكذبهما ولو ضيق بمسوم

بحال

صبيها او مجنوناً فهات وجب القصاص او بالغا قاتلا
ولم يعلم حال الطعام فدية وفي قول قصاص وفي قول
لا شيء ولو دس سماً في طعام شخص الغالب اكله
منه فاكله جاهلاً فلع الاقوال ولو ترك المجرم علاج
جرح مهلك فهات وجب القصاص ولو القاه في
ماء لا يبعد مغرقاً كنيسط فمكث فيه مضطجعا حتى
هلك فمقدراً ومغرق لا يخلص منه الا بسباحة فان
لم يحسنها او كان مكتوفاً او زمناً فعمد وان منع منها
عارض كرجح وموج فشبه عمداً وان امكنته فتركها
فلا دية في الاظهر او في نار يمكن الخلاص فمكث نفياً
الدية القتلان ولا قصاص في الصورتين وفي النار وجه ولو امسكه
فقتله آخر او حفر بئر افرداه فيها آخر والقاه من شاة هو
فلقاه آخر بسيف فقتله فالقصاص على القاتل والمردى
والقادة فقط ولو القاه في ماء مغرقاً فالتقمة حوت وجب
القصاص في الاظهر او غير مغرق فلا ولو اكرهه على قتله
فعليه القصاص وكذا على المكره في الاظهر فان وجبت الدية
وترعت فان كافاة احدهما فقط فالقصاص عليه ولو اكره
بالع مراهقاً فعلى البالغ القصاص ان قلنا عمداً الصبي عمداً
وهو الاظهر ولو رمى شاخصاً على المكره انه رجل وظنه
المكره صيداً فالاصح وجوب القصاص على المكره او على
رمي صيداً فاصاب رجلاً فلا قصاص على احد او على صعود
شجرة فزلق ومات فشبه عمداً وقيل عمداً وعلى قتله
نفسه فلا قصاص في الاظهر ولو قال اقتلني والا فقتلك
فقتله فالمدّ هب لا قصاص ولا الاظهر لاديه ولو قال اقتل
زيد او عمراً فليس باكره **فصل** وجد من شخصين

اكره على

معا

معا فعلاان مرهقان مد ففان كثر وقد اولا كقطع عضوين
فقاتلان وان انقاه رجل الى حركة مذبح بان لم يبق ابصار
ونطق وحركة اختيار ثم جنى اخر فالاول قاتل ويعتبر
الثاني وان جنى الثاني قبل الانقاه البهتان ذفق كثر
بعد جرح فالثاني قاتل وعلى الاول قصاص العضو او مال
بحسب الحال والا فقاتلان ولو قتل مريضاً في النزاع وعيشه
عيش مذبح وجب القصاص **فصل** قتل مسلمان
كفره بدار الحرب لا قصاص وكذا الادية في الاظهر او بدار
الاسلام وجبا وفي القصاص قول او من عهده مرتداً
او ذمياً او عبداً او ظنه قاتل ابيه فبأن خلافه فالمدّ هب
وجوب القصاص ولو ضرب مريضاً جهل مرضه ضرباً يقتل
المريض وجب القصاص وقيل لا يشترط لوجوب القصاص
في القتل اسلام او امان فيجهد الحربي والمرد ومن عليه
قصاص كغيره والراي المحض ان قتله ذمي يقتل او مسلم
فلا في الاصح وفي القاتل بلوغ وعقل والمدّ هب وجوبه
على السكران ولو قال كنت يوم القتل صبيها او مجنوناً صدق
بمبيته ان امكن الصبا وعهده المجنون ولو قال انا صبي
فلا قصاص ولا تخلف ولا قصاص على حربي وجب على
المعصوم والمرد ومكافاة فلا يقتل مسلم بذمي ويقتل
ذمي به وبذمي وان اختلفت ملتهما فلو اسلم القاتل
لم يسقط القصاص ولو جرح ذمي ذمياً واسلم الجراح
ثم مات المجرم فكذا في الاصح وفي الصورتين انما يقتص
الامام بطلب الوارث والاظهر قتل مرتد بذمي ومرد
لاذمي بمرد ولا يقتل حريم فيه رف ويقتل قن ومد يد
ومكاتب وام ولد بعضهم ببعض ولو قتل عبد عبد الله

ولا الاصل
في القصاص
لا يقتل
الانوار

عتق القاتل او عتق بين الجرح والموت فكذلك الاسلام ومن
 بعضه حر لو قتل مثله فلا قصاص وقيل ان لم يترد حرية القاتل
 وجب ولا قصاص بين عبد مسلم وحر ذمي ولا يقتل والد
 بولده وان سفل ولا له ويقتل بوالديه ولو تداعيا بمجهولا
 فقتله احد هما فان الحق القايض بالآخر اقتص والا فلا
 ولو قتل احد اخوين الاب والآخر الام معا فلكل قصاص
 ويقدم بقرعة فان اقتص بها او مبادرا فلوارث المقتص
 منه قتل المقتص ان لم يورث قاتلا بحق وكذا ان قتل مرتبا
 ولا زوجية والا فعلى الثاني فقط **فقط** يقتل الجمع بواحد ولو لولي
 العفو عن بعضهم على حصته من الدية باعتبار الرأس ولا
 يقتل شريك خطي وشبيه عمه ويقتل شريك الاب وعبد
 شارك حرا في عبد وذمي شارك مسلما في ذمي وكذا شريك
 حربي وقاطع قصاصا واحدا وشريك النفس ودافع الصائل
 في الاظهر ولو جرحه جرحين عمدا او خطأ ومات بهما اخرج
 حربيا او مرتدا ثم اسلم وجرحه تانيا فمات لم يقتل ولو
 دأوى جرحه بسم مذفف فلا قصاص على جرحه وان لم يقتل
 غالبا فشيبه عمه وان قتل غالبا وعلم حاله فشريك جرح نفسه
 وقيل شريك خطي ولو ضربوه بسيطا فقتلوه وضرب كل
 واحد غير قاتل ففي القصاص عليهم اوجه اصحها يجب
 ان تواطئوا ومن قتل جمعا مرتبا قتل باولهم ومعا بالقرعة
 وللباقين الديات **قلت** فلو قتل غير الاول عصي ووقع قتله
 قصاصا وللأول دية والله اعلم **فصل** جرح حربيا
 او مرتدا او عبد نفسه فاسلم وعتق فلا قصاص والمذهب
 وجوب دية مسلم تخففت على العاقلة ولو ارتد المجرح ومات
 بالسراية فالنفس هدر ويجب قصاص الجرح في الاظهر يستو

فيه

قريب

فان الجرح فلا ضمان وقيل بجنب دية ولو ما جازا فاسلم وعتق

منه

قريبه المسلم وقيل الامام فان اقتضى الجرح مالا وجب اقل الامر
 من ارشته ودية وقيل ارشته وقيل هدر ولو ارتد ثم اسلم
 فمات بالسراية فلا قصاص وقيل ان قصرت الردة وجب
 وتجب الدية وفي قول نصفها ولو جرح مسلم ذميا فاسلم
 او حر عبد اعتق ومات بالسراية فلا قصاص ويجب دية مسلم
 وهي لسيد العبد فان زادت على قيمته فالزيادة لورثته ولو قطع
 يد عبد فعتق ثم مات بسراية فللسيد الاقل من الدية الواجبة
 ونصف قيمته وفي قول الاقل من الدية وقيمته ولو قطع يده
 فعتق فجرحه احران ومات بسراية يثمه فلا قصاص على الاول
 ان كان حرا ويجب على الاخر **فصل** يشترط لقصاص
 الطرف والجرح ما شرط للنفس ولو وضعوا سيفا على
 يده وتحاملوا عليه دفعة فاباؤها قطعوا وشجاج الراس
 والوجه عشر حارصة وهي ما تشق الجلد قليلا ودامية تدميه
 وباضعة تقطع اللحم ومثلا حمة تغوص فيه وسحقا ف
 تبلغ الجلد التي بين العظم والحجم وموضحة توضح العظم وهما
 تيشمه ومثقلت تنقله وما مومة تبلغ حريطة الدماغ و
 دامة تحرقها ويجب القصاص في الموضحة فقط وقيل وفيها
 قبلها سوى الحارصة ولو اوضح في باقي البدن او قطع بعض
 مارن او اذن وليربته وجب القصاص في الاصح ويجب في
 القطع من مفصل حتى في اصل فخذه ومنكب ان امكن بلا اجافة
 والا فلا على الصحيح ويجب في فتي عين وقطع اذن وجفن
 ومارن وشفتي ولسان واذن كروانتيين وكذا اليان وشفران
 في الاصح ولا قصاص في كسر العظام وله قطع اقرب مفصل
 الى موضع الكسر وحكومة الباقى ولو اوضح وهشم اوضح واخذ
 خمسة ابعة ولو اوضح ولفظ اوضح وله عشرة ابعة ولو

اذا فاحدها فالصفتها
 على العروق فالتحت هي
 ميمته وكذا السود مع
 الالوان ولو قطع صرة
 اخرى فلا فوود ولو
 قطع هودن رجل لم
 تؤخذ هذه في الفود لانها
 ميمته ولو علفت بجلده
 لم تفع لانها فالصفتها
 فالتحت هي حية
 نفع الصلوة تغورها
 خلاصه

قطعه من الكوع فليس له التقاط اصابعه فان فعله عزز ولا غرم
والاصح ان له قطع الكف بعده ولو كسر عضده وابانه قطع من
المرفق وله حكم من الباقي فلو طلب الكوع مكن في الاصح ولو اوضحه
فذهب ضوءه او طمحه فان ذهب الضوء والا اذهب باخف
يمكن كتقريب حديدية محماة من حد قته ولو لطمه لطمه
تذهب ضوءه غالبا فذهب لطمه مثلها فان لم يذهب اذهب
والسمع كالبرص يجب القصاص فيه بالسراية وكذا البطش والذوق
والشم في الاصح ولو قطع اصبعها فتاكل غيرها فلا قصاص في
المتاكل **باب كيفية القصاص ومستوفيه**
والاختلاف فيه لا تقطع يسار يمين ولا شفة سفلى بعليا
وعكسه ولا اذنه باخرى ولا ازا يد بزايد في محل اخر ولا يضر
تفاوت كبر وطول وقوة بطش في اصلي وكذا ازايد في الاصح
ويعتبر قدر الموضحة طولا وعرضا ولا يضر تفاوت غلظ لحم
وجلد ولو اوضح كل راسه ورأس الشاج اصغرا استوعبناه
ولا نتمه من الوجه والقفايل ياخذ قسط الباقي من ارش
الموضحة لو وزع على جميعها وان كان رأس الشاج اكبر اخذ
قدر المشجوج فقط والصحيح ان الاختيار في موضعه
الى الجاني ولو اوضح ناصية وناصيته اصغر ثم من باقي
الرأس ولو زاد المقتص في موضحة على حقه لزمه قصاص
الزيادة فان كان خطأ او عفا على مال وجب ارش كامل وقيل
قسط ولو اوضحه جمع اوضح من كل واحد مثلها وقيل قسطه
ولا تقطع صحيحة بشلاء وان رضي الجاني فلو فعل لم يقع
قصاص بل عليه ديتها فلو سري فعليه قصاص النفس و
تقطع الشلاء بالصحيحة الا ان يقول اهل الحيرة لا ينقطع
الدم ويقنع بها مستوفيه ويقطع سليم باعسم واعرج

ولا ارش

ولا اثر لحضرة اظفار وسوادها والصحيح قطع ذاهية الاظفار
بسلیمتها دون عكسه والذكر صحيحة وشذلا كاليد والاشل
منقبض لا ينسبط او عكسه ولا اثر لا انتشار وعدمه
في قطع محل خصي وعثين وانف صحيح باخشم واذن سميع
باصر لا عين صحيحة بحد قته عميا ولا لسان ناطق باخرس
وفي قلع السن قصاص لا في كسرها ولو قلع سن صغير لم يتغير
فلا ضمان في الحال فان جاء وقت نباتها بان سقطت البواقي
وعثان ذواتها وقال اهل البصر فسد المحدث وجب القصاص
ولا يستوفي له في صغره ولو قلع سن متغور فنبت لم يسقط
القصاص في الاظهر ولو نقصت يده اصبعها فقطع كاملا
قطع وعليه ارش اصبع ولو قطع كامل ناقصة فان شاء المعطر
اخذ دية اصابعه الاربع وان شاء لقطها والاصح ان
حكومة منابتهن يجب ان لقط لان اخذ ديتهن وان يجب
في الحالين حكومة خمس الكف ولو قطع كفا بلا اصابع فلا
قصاص الا ان يكون كفه مثلها ولو قطع فاقد الاصابع كاملها
قطع كفه واخذ دية الاصابع ولو شلت اصبعاه فقطع
يدا كاملتان فان شاء لقط الثلاث السليمة واخذ دية اصبعين
وان شاء قطع يده وقنع بها **فصل** قد ملفوفا وزعم
موته صدق الولي بيمينه في الاظهر ولو قطع طرفا وزعم
نقصه فالمد ذهب تصد يقه ان انكر اصل السلامة في
عضو ظاهر والا فلا او يديه ورجليه فمات وزعم سراية
والولي اندمالا ممكنا او سببا فالاصح تصديق الولي وكذا
لو قطع يده وزعم سببا والولي سراية ولو اوضح موضحة
ورفع الحاجز وزعمه قبل اندماله صدق ان امكن والا
حلف الجريح وثبت ارشان قيل وثالث **فصل** الصحيح

ثبوتها لكل وارث وينظر غايتهم وكما صبرهم ومجتنوهم
ويحبس المقاتل ولا يجلى بكفيله وليتفقوا على مستوف والا
فقد عتد يد خلعها العاجز ويستتيب وقيل لا يدخل ولو
يدر احدهم فقتله قالوا لا يظهر الا قصاص والباقيين تسقط
الدية من تركته وفي قول من المبادروا بان ياد عفو غيره لزم
القصاص وقيل لا ان لم يعلم ويحكم قاض به ولا يستوفي
قصاص الاباذن الا امام فان استقل عزروا باذن اهل في
نفس لا طرف في الاصح فان اذن في ضرب رقبته قاصاب
غيرها عمد اعزروا ولم يعزروه وان قالوا اخطات وامكن عزله
ولم يعزروا جرة الجلاء عما اجاني على الصحيح ويقتنص على
الفور وفي الحرم والحرو والبرد والمرض ويحبس الحامل في
قصاص النفس والطرف حتى ترضعه اللبأ ويستغني
بغيرها او فطام الحولين والصحيح تصد يقها في حملها
بغير خيلة ومن قتل محمدا او خلقا او نجوع واقتص
به او بسحر فبسيء وكذا اخمروا في الاصح ولو جوع كنجوعه
فلم يمت زيد وفي قول السيف ومن عدل الى سيف فله ولو قطع
فسرى فللولي حرز رقبته وله القطع ثم الحز وان شاء انتظر
السراية ولو مات بجافية او كسر عضد الحز وفي قول
كفعله فان لم يمت لم تزد الجوائف في الاظهر ولو اقتص
مقطوع ثم مات سراية فللولية حرز وله عفو بنصف دية
ولو قطعت يداه فاقتص ثم مات فللولية الحز فان عفا
فلا شيء ولو مات جاز من قطع قصاص فهدروا ان ما
تاسراية معاوسق المجنى عليه فقد اقتص وان تاخر فله
نصف الدية في الاصح ولو قال مستحق يمين اخرجها فاخرج
يسارا او قصد اباحتها فهدرة وان قال جعلتها عن اليمين

بعدم

وظننت

وظننت اجزاها فكذبه فالاصح لا قصاص في اليسار ويجب
دية وبقي قصاص اليمين وكذا الوفاة دهشت فظننتها
اليمين وقال القاطع ظننتها اليمين **فصل** موجب العمد
القود والدية بدل عند سقوطه وفي قول احدهما
منهما وعلى القولين للولي عفو عن الدية بغير رضى الجاني
وعلى الاول لو اطلق العفو فالمدى لا دية ولو عفا عن
الدية لغاؤه العفو بعده عليها ولو عفا على غير جنس
الدية ثبت ان قبل الجاني والا فلا ولا يسقط القود في الاصح
وليس المحجور فلس عفو عن ماله اذ اوجبنا احدهما والا فان
عفى عما الدية ثبتت وان اطلق فكما سبق وان عفا على ان
لا مال فالمدى لا يجب شيء والمبذر في الدية كفلس
وقيل كصبي ولو تصالحا عن القود على ما يبي بغير لغا ان
اوجبنا احدهما والا فالاصح الصحة ولو قال رشيدا قطعني
ففعلة فهدر فان سري او قال لا قتلي فهدر وفي قول
يجب دية ولو قطع فعفا عن قوده وارشه فان لم يسر
فلا شيء وان سري فلا قصاص واما ارش العضو فان
جرى لفظ وصية كما وصيت له بارش هذه الجناية
فوصية لقاتل او لفظ ابراء او اسقاط او عفو سقط
وقيل وهبية ويجب الزيادة عليه الى تمام الدية وفي
قول ان تعرض في عفو لما يجدت منها سقطت فلو سري
الى عضو اخر فاند مل ضمن دية السراية في الاصح ومن
له قصاص نفس سراية طرف لو عفى عن النفس فلا قطع
له او عن الطرف فله حرز الرقبة في الاصح ولو قطع ثم
عفا عن النفس مجازا فان سري القطع بان بطلان العفو
والا فيصح ولو وكل ثم عفا فاقتص الوكيل جازا فلا

قصاص عليه والاظهر وجوب دية وانها عليه لا على
 عاقلته والاصح انه لا يرجع بها على العاقل ولو وجب
 قصاص عليها فنكحها عليه جاز وسقط فان فارق
 قبل الوطئ رجع بنصف الارش وفي قول بنصف
 مهر مثل **كتاب الديات** في قتل الحر
 المسلم مائة بعير مثلثة في العمد ثلاثون حقة
 وثلاثون جذعة واربعون خلفا اي حاملا
 وخمسة في الخطا عشرون بنت مخاض وكذا بنات
 لبون وبنو لبون وحقاق وجذاع فان قتل خطاء
 في حرم مكة او الاشهر الحرم ذى القعدة وذى الحجة
 والمحرم ورجب او محرما ذارحم فمثلثة والخطاء
 وان ثلثت فعلى العاقل مؤجلة والعمد على اجمالي
 مجلة وشبه العمد مثلثة على العاقل مؤجلة ولا
 يقبل معيب ومريض الا برضاه ويثبت حمل الخلفه
 باهل الخيرة والاصح اجزاؤها قبل خمس سنين
 ومن لم يمتد له ابل فميتها وقيل من غالب ابل
 بلدة والا فغالب بلدة او قبيلة بدوي والا فاقرب
 بلاد ولا يعدل الى نوع وقمة الا برضا ولوعدمت
 فالقديم الف دينار او اثنا عشر الف درهم والجديد
 قيمتها بنقد بلدة وان وجد بعض اخذ وقمة الباق
 والمرأة والحنتى كنصف رجل نفسا وجرحا ويهودي
 ونصرا في ثلث مسلم ومجوسي ثلثا عشر مسلم وكذا
 وثني له امكن والمذ هب ان من لم يبلغ الاسلام
 ان تمسك بدين لم يبدل فديته دينة والا فمجوسي
فصل في موضحة الرأس والوجه لحر مسلم خمسة

البرة

ابعرة وهاشمة مع ايضاح عشرة وودنه خمسة وقيل حكومة
 ومنقلة خمسة عشر وما مومة ثلث الدية ولو اوضح ففهم
 اخر ونقل ثالث وام رابع فعلى كل من الثلاث خمسة والرابع
 تمام الثلث والشجاج قبل الموضحة ان عرفت نسبتها منها
 وجب قسط من ارشها والا فحكومة كجرح ساير البدن
 وفي جائفة ثلث دية وهي جرح ينفذ الى جوف كبطن
 وصدر وتغرة خروحين وخاصة ولا يختلف ارش موضحة
 بكبرها ولو اوضح موضعين بينهما الحرة وجلد قيل واحد
 فموضحتان ولو القسمت موضحة عهدا وخطا او شملت
 راسا ووجهها فموضحتان وقيل موضحة ولو وسع موضحة
 فواحدة على الصحيح او غيره فثنتان والجائفة كوضحة في
 التعدد ولو نفذت في بطن وخرجت من ظهري فثنتان
 في الاصح ولو اوصلت جوفه سنانا الى طرفان فثنتان
 ولا يسقط الارش بالتمام موضحة وجائفة والمذ هب
 ان في الاذنين بية لا حكومة وبعض يقسطه
 ولو ايدسهما فدين وفي قول حكومة ولو قطع بايسين
 حكومة وفي قول دية وفي كل عين نصف دية
 ولو عين اخوة واعمش واعور وكذا من بعينه
 مياض لا ينقص الضوء فان نقص فقسط فان
 لم ينضبط فحكومة وفي كل جفن ربع دية ولو لا
 عيني ومارن دية وفي كل من طرفيه والمخارج ثلث
 وقيل في الخارج حكومة وفيها دية وكل شفة نصف
 دية وهي في عرص الوجه الى الشدقين وفي طوله
 الى ما يستقر اللثة في الاصح ولسان ولو لا لكن
 وارت والبخ وطفل دية وقيل شرط الطفل



ديته **فرع** ازال اطرافاً ولطائف تقتضي ديات فمات سرية
 فديته وكذا الوجه الجاني قبل اند ماله في الاصح فان حرعمد او الجنايات
 خطأ او عكسه فلا تدخل في الاصح ولو حر غيره تعددت **فصل**
 تجب الحكومة فيما لا مقدرفيه وهي جزء نسبتة الى دية النفس
 وقيل الى عضو الجنايه نسبتة نقصها من قيمته لو كان رقيقاً
 بصفاته فان كانت لطرف له مقدراً شرط ان لا يبلغ مقداره
 فان بلغت نقص القاضي شيئاً باجتهاده او لا تقدير
 فيه كخز فان لا تبلغ دية نفس ويقوم بعد اند مالاً
 فان لم يبق نقص اعتبر ما قرب نقص الى الاند مال وقيل
 يقدره قاض باجتهاده وقيل لا عزم والجرح المقدركو ضمة
 يتبعه الشين حوالية وما لا يتقدر بفرد حكومة في الاصح
 وفي نفس الرقيق قيمته وفي غيرها ما نقص ان لم يتقدر
 في الحر والا فديته من قيمته وفي قول ما نقص ولو قطع
 ذكره وانتباه ففي الاظهر قيمتان وفي الثاني ما نقص
 فان لم ينقص فلا شيء **باب موجبات**
الدية والعاقلة والكفارة صاح على صبي
 لا يمر على طرف سطح فوقع بذلك فمات فدية مغلظة
 على العاقلة وفي قول قصاص ولو كان بارض او صاح على
 بالغ بطرف سطح فلا دية في الاصح وشهر سلاح كصاح
 ومراهق متيقظ كبالغ ولو صاح على صيد فاضطرب
 صبي وسقط فدية مخففة على العاقلة ولو طلب سلطان
 من ذكورت بسوء فاجهضت ضمن الجاني ولو وضع صبي
 في مسبعة فاكله سبع فلا ضمان وقيل ان لم يمكن انتقال
 ضمن ولو تبع بسيف هارباً منه فرمى نفسه بماء او نار
 او من سطح فلا ضمان فلو وقع جاهلاً لعمى او ظلمة ضمن

في الدية

من ذكورت

جناية

ذكر

وكذا الوا تخسف به سقف في هربه في الاصح ولو سلم صبي
 الى سباح ليعلمه فغرق وجب دية ويضمن بحضرته عدواناً
 لا في ملكه وموات ولو حفر يد هليزه بئراً ودعا رجلاً فسقط
 فالأظهر ضمانه او بمالك غيره او مشرك بلا اذن فمضمون
 او بطريق ضيق يضرا لمارة فكذا او لا يضرا واذن الامام فلا
 ضمان والا فان حفر لمصلحة فالضمان او لمصلحة عامة فلا
 في الاظهر ومسجد كطريق وما تولد من جناح الى شارع فمضمون
 ويحل خراج المياريب الى شارع والتالف بها مضمون
 في الجديد فان كان بعضه في الجدار فسقط الخارج فكل
 الضمان وان سقط كله فنصفه في الاصح وان بني جداره
 ما تلا الى شارع فكجناح او مستويا فمال وسقط فلا
 ضمان وقيل ان امكنه هدمه واصلاحه ضمن ولو سقط
 بالطريق فعثر به شخص او تلف به مال فلا ضمان في الاصح
 ولو طرح قمامات او قشور بطريق فمضمون على
 الصحيح ولو تعاقب سبياً هذا فاعلى الاول بان حفر
 ووضع اخر حجر اعدوا فاعثر به **فصل** ووقع بها فعلى
 الواضع فان لم يتعد الواضع فالمنقول تضمين الحافر
 ولو وضع حجر او اخران حجر فعثر بها فالضمان اثنان
 وقيل نصفان ولو وضع حجر فعثر به **فصل** فدرج به فعثر
 به اخر ضمنه المدرج ولو وقع بقاعد او نائم او واقف
 بالطريق وماتا او احدهما فلا ضمان ان اتسع الطريق
 والا فالتنزه اهدار قاعد ونائم لا عاثر بهما
 وضمنان واقف لا عاثر به **فصل** اصطدمت
 بلا قصد فعلى عاقلة كل نصف دية مخففة وان
 قصد ان تصفها مغلظة او احد هما فلكل حكمه

في الدية

والصحيح ان على كل كفارتين وان ماتا مع مركوبيهما
فكذلك وفي بركة كل نصف قيمة دابة الاخر وصبيان
او محنونا ككاملين وقيل ان اركبهما الوحي
تعلق به الضمان ولو اركبهما اجنبي ضمنتهما وذا بئيهما
او حاملان واسقطنا فالدية كما سبق وعلى كل اربع
كفارات على الصحيح وعلى عاقلة كل نصف غرق جنينيهما
او عبدان مصدر او سفينتان فكذا ابنتين والملاحان
كراكبين ان كانتا لهما فان كان فيهما مال اجنبي لزم
كلا نصف ضمانه وان كانتا لاجنبي لزم كلا نصف
قيمتيهما ولو اشرفت سفينة على غرق جاز طرح متاعها
ويجب لرجاء نجاة الراكب فان طرح ما لغيره بلا اذن
ضمنه والا فلا ولو قال لثي متاعك وعلى ضمانه او علي
اي ضمان من ضمن ولو اقتصر على الق فلا على المذهب
وانما يضمن ملتمس الخوف غرق ولم يختص نفع اللقاء
بالملقى ولو عاد جرح مجنون فقتل احد رماة هدر قسطه
وعلى عاقلة الباقي الباقي او غيرهم ولم يقصدوه فخطا
او قصدوه فعمد في الاصح ان غلبت الاصابة **فصل**
دية الخطا وشبه العهد تلزم العاقلة وهم عصبته
الا الاجل والفرع وقيل يعقل ابن هو ابن ابن عمها
ويقدم الاقرب فان بقى شيء فمن يليه ومد له ابوين
والقديم التسوية ثم معتق ثم عصبته ثم معتقه
ثم عصبته والا فمعتق اب الجاني ثم عصبته
ثم معتق معتق الاب وعصبته وكذا ابدا وغتيقها
يعقل عاقلة لها ومعتقون كعتق وكل شخص من عصبته
كل معتق يحمل مكان محله ذلك المعتق ولا يعقل عتيق

في الاظهر

في الاظهر فان فقد العاقل او لم يف عقل بيت المال عن المسلم
فان فقد فكله على الجاني في الاظهر وتوجل على العاقلة دية نفس
كاملة ثلاث سنين في كل سنة ثلث ودمي سنة وقيل ثلاثا
وامرأة سنتين في الاولى ثلث وقيل ثلاثا وتحمل العاقلة
العبد في الاظهر ففي كل سنة قدر ثلث دية وقيل في ثلاث
ولو قتل رجلين ففي ثلاث ولو قتل رجلين ففي ثلاث وقيل
ست والاطراف في كل سنة قدر ثلث دية وقيل كلهما في
سنة واجل النفس من الزهوق وغيرها من الجنابة ومن
مات ببعض سنة سقط ولا يعقل فقير وورقيق وصبي
ومجنون ومسلم عن كافر وعكسه ويعقل يهودي عن
نصراني وعكسه في الاظهر وعلى الغني نصف دينار والمتوسط
ربع كل سنة من الثلاث وقيل هو واجب الثلاث ويقتل براءة
اخر الحول ومن اعسر فيه سقط **فصل** مال جنابة العبد يتعلق
برقبته وللسيد به بيجع لها وفداؤه بالاقل من قيمته وارشها
وفي القديم بارشها ولا يتعلق به منه مع رقبته في الاظهر ولو
فداه ثم جنى سلمه للمبيع او فداه ولو جنى ثانيا قبل الفداء
باعه فيهما او فداه بالاقل من قيمته والارشيين وفي
القديم بالارشيين ولو اعتقه او باعه وصححناهما او قتله
فداه بالاقل وقيل القولان ولو هرب او مات برئ سيدة الا
اذا طلب فممنعه ولو اختار الفداء فالاصح ان له الرجوع
وتسليمه ويفدي ام ولده بالاقل وقيل القولان وجنابا
كواحدة في الاظهر **فصل** في الجنين غرة ان انفصل
ميتا بجنابة في حياتها او بعد موتها وكذا ان ظهر
بلا انفصال في الاصح والا فلا او حيا وبقي زمانا بلا ألم
ثم مات فلا ضمان وان مات حين خرج او دام ألمه

ما قبله او ايسر
بعد دية العبد
بعد ان كان يوسر
المرحوم لم يسقط
لم يسقط ما وجبه
في الجنين

ومات فدية نفس ولو المقت جنيدين فغرتان اويدا فغرة وكذا المحم
قال لقوا بل فيه صورة خفية قيل او قلن لو بقي لتصور وهي عبد اوامة
مميز سليم من عيب مبيع والاصح قبول كبير لم يعجز بهرم ويشترط
بلوغها نصف عشر الدية فان فقدت خمسة ابعرة وقيل لا يشترط
فلا فقد قيمتها وهي لورثتها الجنيين وعلى عاقلة الجاني وقيل ان تعد
فعليه والجنيين اليهودي او النصراني قيل كسلم وقيل هدر والاصح
غرة كثلث غرة مسلم والريق عشر قيمة امه يوم الجناية وقيل يوم الاجهاض
لسيدها فان كانت مقطوعة والجنيين سليم قومت سليمة في الاصح
وتجمله العاقلة في الاظهر **فصل** يجب بالقتل كفارة وان كان
القاتل صبيا ومجنونا وعبد او ذميا وعامدا لم يحطثا ومتسببا
بقتل مسلم ولو بد ار حرب وذمي وجنيين وعبد نفسه ونفسه
وفي نفسه وجه لا امارة وصبي حربيين وبأغ وصائل ومقتص
منه وعلى كل من الشركاء كفارة في الاصح وهي كظهار لكن لا اطعام
في الاظهر **كتاب دعوى الدم والقسامة**
يشترط ان يفصل ما يدعيه من عمد وخطا وانفراد وشركة
فان اطلق استقصاه القاضي وقيل يعرض عنه وان يعين
المدعى عليه فلو قال قتله احدى لم يحلفهم القاضي في الاصح و
يجريان في دعوى غضب وسرقة واتلاف وانما تسمع من مكلف
منزوم على مثله ولو ادعى انفراد بالقتل ثم ادعى على آخر
لم تسمع الثاني او عمدا او وصفا بغيره لم يبطل اصل
الدعوى في الاظهر وتثبت القسامة في القتل بمحل لو ثب
وهو قرينة لصدق المدعى بان وجه قتيل في محلة او قرية
صغيرة لا عند انه او تفرق عنه جمع ولو تقابل صفان لقتال
وانكشروا عن قتيل فان التزم قتال فلو ثب في حق النصف
الاخر والا في حق صفة وشهادة العدل لو ثب وكذا اعبيد او

نساء

نساء وقيل يشترط تفرقهم وقول فسقة وصبيان وكفار لو ثب
في الاصح ولو ظهر لو ثب فقال احد ابنيه قتله فلان وكذا به الاخر
بطل اللوث وفي قول لا وقيل لا يبطل بتكذيب فاسق ولو قال
احدهما قتله زيد ومجهول وقال الاخر عمرو ومجهول حلف
كل واحد على من عينه وله ربع الدية ولو انكر المدعى على اللوث
في حقه فقال لم اكن مع المتفرقين عنه صدق بيمينه ولو ظهر
لو ثب باصل قتله دون عمد وخطا فلا قسامة في الاصح ولا
يقسم في طرف واتلاف مال الا في عبد في الاظهر وهي ان يحلف
المدعى على قتل ادعاه خمسين عينا ولا يشترط موالاتها على المذهب
ولو تخلفها جنون او اغماض بنى ولو مات لم يبن وارثه على الصحيح
ولو كان للقتيل ورثة وثرعت بحسب الارث وجبر الكسرو في
قول يحلف كل خمسين ولو نكل احداهما حلف الاخر خمسين ولو غاب
حلف الاخر خمسين فاخذ حصته والاصبر للغايب والمذهب ان
يمين المدعى عليه بلا لو ثب واليمين المردودة على المدعى او على المدعى
عليه مع لو ثب واليمين مع ثبها خمسون ويجب بالقسامة في
قتل الخطاء وشبه العمد دية على العاقلة وفي العمد على المقسم
عليه وفي القديم قصاص ولو ادعى عمدا بلوث على ثلثه حضر
احدهم افسر عليه خمسين واخذ ثلث الدية فان حضر اخر قسم
عليه خمسين وفي قوله خمسا وعشرين ان لم يكن ذكره في الايمان
والا فينبغي الاكتفاء بها بناء على صحة القسامة في غيبة المدعى
عليه وهو الاصح ومن استحق بدل الدم افسر ولو مكاتب لقتل
عبده ومن ارتد فلا فضل تاخير اقسامه ليسلم فان اقس
في الردة صح على المذهب ومن لا وارث له لا قسامة فيه
فصل انما يثبت موجب القصاص باقرار او عدلين
والمال بذلك او برجل وامرأتين او ويمين ولو عفي عن القضا

دعوى القصاص
بغير اقرار او عدلين
لا يثبت القصاص

ليقبل المال رجل وامرأتان لم يقبل في الاصح ولو شهد هو و
 بها شمة قبلها ايضاح لم يجب ارشها على المذهب وليصرح
 الشاهد بالمدعى فلو قال ضربه بسيف فخرجه فمات لم يثبت
 حتى يقول فمات منه او فقتله ولو قال ضرب راسه فادماه
 او فاساله دمه ثبتت دميته ويشترط لموضحة ضربه فاوضح
 عظم راسه وقيل يكفي فاوضح راسه ويجب بيان محلها
 وقد رها لم يكن قصاص ويثبت القتل بالسحر باقرار الابنية
 ولو شهد مورثه بجرح قبل الاند مال لم يقبل وبعده يقبل
 وكذا مال في مرض موته في الاصح ولا يقبل شهادة العاقلات
 بفسق شهود قبل مجلونه ولو شهد اثنان على اثنين بقتله
 فشهدا على الاثنين بقتله فان صدق الولي الاولين حكم
 بهما او الاخرين او الجميع او كذب الجميع بطلتا ولو اقر
 بعض الورثة بعفو بعض سقط القصاص ولو اختلف
 شاهدان في زمان او مكان أو ألأ او هيئت لغت وقيل
 لو ثبت **كتاب البغاة** هم فحقوا الامام
 بخروج عليه وترك الانقياد او منع حق توجه عليهم
 بشرط شوكه لهم وتاويل ومطاع فيهم قتل وامام منصوب
 ولو اظهر قوم راي الخوارج كترك الجماعات وتكفير ذي
 كبيرة ولم يقاتلوا تركوا والا فقطاع طريق وتقبل شهادة
 البغاة وقضا قاضيه في ما يقبل قضاء قاضيا
 الا ان يستحل دمنا وينفذ كتابه بالحكم ويحكم بكتابه
 بسماع البيعة في الاصح ولو اقاموا حدا واخذوا زكاة
 وجزيين وخراجا وفرقوا سهمهم المرتقة على جندهم
 صح وفي الاخير وجه وما تلفه باغ على عادل وعكسه
 ان لم يكن في قتال ضمن والا فلا وفي قول يضمن الباغي

وإن لم يكن الباغي
 هم اي مستقلا
 والافهم عصاه
 كل صوابه
 مع جوار

والمنازل

والمنازل بلا شوكه يضمن وعكسه كباغ ولا يقاتل البغاة حتى
 يبعث اليهم امينا فطنا ناصحا يسالهم ما ينقمون
 فان ذكروا مظلمة او شبهة ازالها فان اصر وانصهم
 ثم اذ نهم بالقتال فان استمهلوا اجتهد وفعل ما رآه
 صوابا ولا يقاتل مدبرهم ولا مثخنهم واسيرهم
 ولا يطلق وان كان صبيا وامراة حتى تنقضي الحرب
 ويتفرق جمعهم الا ان يطيع باختياره ويرد نسلا
 ويحلهم اليهم اذا انقضت الحرب **وامن**
 غايلتهم ولا يستحل في قتال الا الضرورة ولا
 تقاتلون بعظيم كفار ومنجنيق الا للضرورة بان
 قاتلوا به او احاطوا بنا ولا يستعان عليهم بكافر
 ولا ممن يرى قتلهم مدبرين ولو استعانوا علينا
 باهل حرب وامنوا هم لم ينفذ اما نهم علينا ونفذ
 عليهم في الاصح ولو اعانهم اهل الذمة عالمين
 بخديمت قاتلنا التقتض عهدهم او مكرهين
 فلا وكذا ان قالوا ظننا جوارزة او انهم محققون
 على المذنب هب ويقاتلون كبغاة **فصل** شرط الاما
 كونه مسلما مكلفا حرا ذكرا قريبا مجتهدا شجاعا
 ذا رأي وسمع وبصر ونطق وتعتقد الامانة
 بالبيعة والاصح بيعة اهل الحل والعقد من العلماء
 والرؤساء ووجوه الناس الذين يتسرا اجتماعهم
 وشرطهم صفة الشهود وباستحلاف الامام فلو
 جعل الامر شورى بين جمع فكاستحلاف فيرخصون
 احدهم وباستحلاف جامع الشروط وكذا فاسق
 وجاهل في الاصح **قلت** ولو ادعى دفع زكاة الى

هم

م

البغاة صدق بيمينه او جزية فلا على الصحيح وكذا
 خراج في الاصح ويصدق في حد الا ان يثبت بيمينته
 ولا اثر له في البدن والله اعلم **كتاب الردة**
 هي قطع الاسلام بيمينته او قول كفر او فعل سوء قاله
 استهزاء او عنادا قطن الصانع او الرسل او كذب
 رسول او حلال محرما بالاجماع كالزنا وعكسه ونفي وجوب
 مجمع عليه او عكسه او عزم على الكفر عند الاوترد فيه
 كفر والفعل المكفر ما تعده استهزاء صرحا بالدين
 او محجودا له كالفاء مصحف بقاذورة وسجود لنصم
 او شمس ولا تصح ردة صبي ومجنون ومكره ولو ارتد
 فحين لم يقتل في جنونه والمذهب صحة السكران واسلامه
 وقبول الشهادة بالردة مطلقا وقيل يجب التفصيل
 فحله الاول لو شهد وابرده فانكر حكم بالشهادة فلو
 قال كنت مكرها واقتضته قرينة كاسر كفار صدق
 بيمينته والا فلا ولو قال لفظ لفظ كلفا دعي اكرها
 صدق مطلقا ولو مات معروف بالاسلام عن اثنين
 مسلمين فقال احدهما ارتد فمات كافرين بين
 سبب كفره لم يرته ونصيبه في وكذا ان اطلق في
 الاظهر ويجب استتابة المرتد والمرتدة وفي قول
 استحباب وهي في الحال وفي قول ثلاثة ايام فان اصر
 قتل وان اسلم صح وترك وقيل لا يقبل اسلامه
 ان ارتد الى كفر حتى كزنا دقة وباطنية وولد المرتد
 ان انعقد قبلها او بعد ها واحد ابوته مسلم فمسلم
 او مرتدان فمسلم وفي قول مرتد وفي قول كافرا صلي
قلت الاظهر مرتد ونقل العراقيون الاتفاق على

كفره

كفره والله اعلم وفي زوال ملكه عن ماله بها اقوال
 اظهرها ان هلك مرتد ابا زواله بها وان اسلم
 بان الله لم يزل وعلى الاقوال يقضى بيمينته دين المرتد
 قبلها وينفق عليه منه والاصح انه تلزمه عدم
 انكاحه فيها ونفقة زوجاته وقفا لكا حهن
 وقريب واذا وقفنا ملكه فتصرفه ان احتمل الوقف
 كعتق وتدبير ووصية موقوف ان اسلم بغيره والا فلا
 وبيعه وهبته ورهنه وكتابه باطله وفي القدم
 موقوفة وعلى الاقوال يجعل ماله عند عدل وامنه عند
 امرأة ثقة ويؤجر ماله ويؤدي مكاتبه النجوم الى
 القاضي **كتاب الزنا** ايداج الذكر يفرج
 محرم لغيبه حال عن الشهادة مشتتة بوجوب الحدود
 ذكر وانتي كقبل على المذهب ولا احد بمفارقة ووطئ
 زوجته وامنه في حيض وصوم واحرام وكذا ايمته
 المروجة والمعتدة وكذا ايمته المحرم ومكره في الا
 وكذا اكل جهة اباح بها عالم كنكاح بلا شهود على
 الصحيح ولا بوطئ ميتة في الاصح ولا بيمينته في
 الاظهر ويجد في مستأجرة ومبيحة ومحرم وان كان
 تزوجها بشرط التكليف الا السكران وعلم تحريمه وحد
 المحصن الرحم وهو مكلف حر ولو ذي غيب حشفتة
 بقبل في نكاح صحيح لا فاسد في الاظهر والاصح لم يترأط
 التغيب حال حريمته وتكليفه وان الكامل الزاني ينافق
 محصن واليكرا حرمانه جلدة وتخريب عام الى مسافة
 قصر فما فوقها واذا عين الامام جهة فليس له طلب
 غيرها في الاصح ويغرب غريب من بلد الزنا الى غير

ظهر

بلدة فان عاد الى بلدة منع في الاصح ولا تغرب امرأة
 وحدها في الاصح بل مع زوج او محرم ولو باجرة فان امتنع
 باجرة لم يحبر في الاصح والعبد خمسون ويغرب نصف
 سنة وفي قول سنة وفي قول لا يغرب ويثبت ببينة
 او اقرار مرة ولو اقر ثم رجع سقط ولو قال لا اخذوني
 او هرب فلا في الاصح ولو شهد اربعة برئها واربع انها
 عذرا لم تحدهي ولا قاذفها ولو عين شاهد زاوية
 لرئاه والباقيون غيرها لم تثبت ويستوفيه الامام او
 نائبه من حر ومبعض ويستحب حضور الامام وشهوده
 ويحد الرقيق سيده او الامام فان تنازعا فالاصح الامام
 وان السيد يغربه وان المكاتب كحروا الفاسق والكافر
 والمكاتب يحدون عبيدهم وان السيد يعزرو ويسمع
 البينة بالعقوبة والرجم بمدروجارة معتدلة ولا يحفر
 للرجل والاصح استحبابه للمرأة ان ثبت ببينة ولا
 يؤخر لمرض وحر وبرد مفرطين وقيل يؤخر ان ثبت
 باقراره ويؤخر الجلد للمرض فان لم يرج برؤيه جلد
 لا بسوط بل بعكال عليه مائة غصن فان كان خمسون
 ضرب بد فرتين وتمسه الاغصان او ينكبس بعضها
 على بعض لئلا يعض الالته فان براء اجزاه ولا جلد
 في حر وبرد مفرطين واذا جلد الامام في مرض او حر
 وبرد فلا ضمان على النص فيقتضي ان التأخير مستحب

كتاب حد القذف بشرط
 حد القاذف التكليف الا السكران والاختيار
 ويعزرا المميز ولا يجتد بقذف الولد وان سفل قال
 ثمانون والرفيق اربعون والمقدون والاحصان

ولين

وسق في اللعان ولو شهد دون اربعة برئنا حد وفي الاظهر
 وكذا اربع نسوة وعبيد وكفرة على المذهب ولو شهد
 واحد على اقراره فلا ولو تقاذف فليس تقاضا ولو
 استقل المقدون بالاستيفاء لم يقع الموضع **كتاب**
قطع السرقة يشترط لوجوبه في المسروق امور
 كونه ربع دينار خالصا او قيمته ولو سرق ربعا سبيكة
 لا يساوي ربعا مضروبا فلا قطع في الاصح ولو سرق
 دنانير ظنها فلو سالا تساوي ربعا قطع وكذا ثوب
 رث في جيبه تمام ربع جهله في الاصح ولو اخرج نصا
 من حرز مرتين فان تخلف علم المالك واعا الخرج فلا
 خراج الثاني سرقة اخرى ولا قطع في الاصح ولو اشتر
 في اخراج نصابين قطعوا فلا ولو سرق خمر او
 خنزير او كلبا او جلد ميتة بلا دبع فلا قطع فان بلغ
 اداء الخمر نصا با قطع على الصحيح ولا قطع في طيبور
 نحوه وقيل ان بلغ مكسره نصا با قطع **قلت** الثاني
 اصح والله اعلم **الثاني** كونه ملكا لغيره فلو ملكه بارث
 وغيره قبل اخراجه من الحرز او نقص فيه عن نصاب
 باكل وغيره لم يقطع وكذا ان ادعا ملكه على النص ولو
 سرقا وادعاه احدهما له او لهما فكذبه الاخر لم يقطع المد
 و قطع الاخر في الاصح وان سرق من حرز شريكه مشتركا
 فلا قطع بسرقة مال الاصل وفرع وسيد والاظهر قطع
 احد الزوجين بالآخر ومن سرق مال بيت المال ان اقرز
 لطائفة ليس هو منهم قطع والا فالاصح انه ان كان له
 حق في المسروق كما لمصالح وكصدقة وهو فقير
 فلا والا قطع والمذهب قطع باب مسجد وجد غن

كتاب قطع السرقة

كتاب قطع السرقة

كتاب قطع السرقة

لا حصرة وفناء يدل تخرج والاصح قطعه بموقوف دام ولد
 سرقتها نائمة او مجنونة الرابع كونه محرزا بملاحظة او حصانة
 موضعه فان كان بصحراء او مسجد اشترط دوام الحفظ وان
 كان بحصن كفي لحاظ معتاد واصطبل حرز دواب لا ائنة
 وثياب وعرضة دار وصفتها حرز ائنة وثياب بذلة لا حلي
 ونقد ولو نام بصحراء او مسجد على ثوب او خضوسد متاعا
 فمحرز فلو انقلب فزال عنه فلا وثوب ومتاع وضعه بقربه
 بصحراء ان لاحظته فمحرز والا فلا بشرط الملاحظة قد رتب على منع
 سارق بقوة او استغاثته ودار منفصلة عن العمارة ان كان بها
 قوي يقظان حرز مع فتح الباب واغلاقه والا فلا وتصلت حرز
 مع اغلاقه فان فقد شرط فلا وخيمة بصحراء ان لم تشد اطنا بها
 وترخا اذ يالها فهي وما فيها كمتاع بصحراء والا فمحرز بشرط
 حافظ قوي فيها ولو نال ثم وما شئت باب بيت مغلقه متصلة
 بالعمارة حرزة بلا حافظ وبيرة بشرط حافظ ولو نال ثم وابل
 بصحراء حرزة بحافظ يراها ومقطورة يشترط اللفات
 فايدها اليها كل ساعة بحيث يراها وان لا يزيد قطار على تسعة
 وغير مقطورة ليست حرزة في الاصح وكفن في قبر بيت
 محرز محرز وكذا بمقبرة بطرف العمارة في الاصح لا بمضيعة
 في الاصح **فصل** يقطع موجرا الحرز وكذا اميرة في الاصح
 ولو غصب حرزا لم يقطع ماله وكذا الجنبي في الاصح ولو
 غصب مالا واخره بحرزه فسرق المالك منه ماله العاصب
 او اجنبي المالك المغصوب فلا قطع في الاصح ولا يقطع مختلس
 ومنتهب وجاحد ودبعة ولو نقيب في ليلة وعاد في ليلة
 اخرى فسرق قطع في الاصح **قلت** هذا اذا لم يعلم المالك
 النقب ولم يظهر للطارقين والا فلا يقطع قطعاً وانما علم

هذا من امن واغلاقه
 فانه يقطع
 فانه يقطع
 فانه يقطع
 فانه يقطع

ولو نقيب

ولو نقيب واخرج غيره فلا قطع ولو تعاون في النقب وانفرد
 احدهما بالاخراج او وضعه نقيب يقرب النقب فاجزاه
 اخر قطع المخرج ولو وضعه بوسط نقيب فاخذه خارج وهو
 يساوي نصابين لم يقطع في الاظهر ولو رماه الى خارج حرز
 او وضعه بماء جار او ظهر دابة سائره او عرضه لريح هابنة
 فاجزاه قطع او واقفة فمشت بوضعه فلا قطع في الاصح
 ولا يضمن حرز ولا يقطع سارقة ولو سرق صغير ابقلا
 فكذا في الاصح ولو نام عبد على بعير فقاده واخرجه عن
 القافلة قطع او حرز في الاصح ولو نقل من بيت مغلق الى
 صحن دار بابها مفتوح قطع والا فلا وقيل ان كانا مغلقين
 قطع وبيت خان وصحنه كبيت ودار في الاصح **فصل** لا يقطع
 صبي ومجنون ومكره ويقطع مسلم وذي مال مسلم وذي
 وفي معاهد اقوال احسنها ان شرط قطعه بسرقه قطع
 والا فلا **قلت** الاظهر عند الجمهور لا قطع والله اعلم
 وتثبت السرقة بيمين المدعي المدودة في الاصح وباقرار
 السارق والمذهب قبول رجوعه ومن اقر بعقوبة سرق
 تعالى فالصحيح ان للقاضي ان يعرض له بالرجوع ولا
 يقول ارجع ولو اقر بلا دعوى انه سرق مال زيد الغائب
 لم يقطع في الحال بل ينتظر حضوره في الاصح او انه اكره
 امت غائب على الزنا حد في الحال في الاصح ويثبت بشهادة
 رجلين فلو شهد رجل وامرأتان ثبت المال ولا قطع و
 يشترط ذكر الشاهد شروط السرقة ولو اختلف شاهدان
 كقوله سرق بكرة والاخر عشيت فباطل وعلى السارق
 رد ما سرق فان تلف ضمنه ويقطع يمينه فان سرق
 ثانيا بعد قطعها فجله اليسرى وثالثا يده اليسرى

ورابعا رجله اليمنى وبعد ذلك يعزرو ويخمس محل قطعه بزيوت
او دهن مغلا قبل هونمة للحد والاصح انه حق للمقطوع فؤاده
عليه وللإمام إهماله ويقطع اليد من كوع والرجل من مفصل
القدم ومن سرق مالا بلا قطع كفت يمينه وان نقصت اربع
اصابع **قلت** وكذا لو ذهبت الخمس في الاصح وانه اعلم وتقطع
يد رائدة اصبعها في الاصح ولو سرق فسقطت يمينه بأفة سقط
القطع او يساره فلا على المذهب **باب قاطع الطريق**
هو مسلم مكلف له شوكة لا تخشون بتعرضون لآخر قافله
يعتمدون الحرب والذين يغلبون شرذمة بقوتهم قطاع
في حقهم لا لقافله عظمه وحيث يأتون غوث ليس بقطاع و
فقد الغوث يكون للبعد او لضعف وقد يغلبون والحاله هذه
في بلد فخصم قطاع ولو علم الامام قوما يخيفون الطريق
ولم يأخذوا انفسا ولا مالا عرهم بحبس وغيره واذا اخذ القاطع
نصاب السرقة قطع يده اليمنى ورجله اليسرى فان عاد نيسره
وميناها وان قتل قتل حتما وان قتل واخذ مالا قتل ثم صلب ثلاثا
ثم ينزل وقيل يبقى حتى يسيل صديده وفي قول يصلب قليلا
ثم ينزل فيقتل ومن اعانهم وكثر جمعهم عزرو بحبس
وتغريب وغيرهما وقيل بتعيين التغريب الى حيث يراه
الامام وقتل القاطع يغلب فيه معنى القصاص وفي قول
الحمد فعل الاول لا يقتل بولده ودمي ولومات قديته
ولو قتل جميعا قتل بواحد وللباقيين ذيات ولو عفي عليه
بمال وجب وسقط القصاص ويقتل جدا ولو قتل بمقتل
او بقطع عضو فاعل به مثله ولو جرح فاند مله يقتصم
قصاص في الاظهر وسقط عقوبات تخص القاطع بتوبته
قبل القدرة عليه لا بعد هاهنا المذهب ولا تسقط سائر الحدود

بها في الاظهر **فصل** من لزمه قصاص وقطع وحد قذف
وطالبوه جلد ثم قطع ثم قتل وبادر بقتله بعد قطعه لا
قطعه بعد جلد ان غاب مستحق قتله وكذا ان حضر وقال
عجلوا القاطع في الاصح واذا اخر مستحق النفس حقه جلد
فاذا ابرا قطع ولو اخر مستحق طرف جلد وغا مستحق النفس
الصبر حتى يستوفي الطرف فاذا ابادر فقتل فلم يستحق الطرف
ديته ولو اخر مستحق الجلد فالقياس صبر الاخرين ولو اجتمع
حدود لله تعالى قدم الاخف فالأخف او عقوبات لله تعالى
ولا دمين قدم قذف على زنا والاصح تقدم على حد شرب
وان القصاص قتل وقطعا يقدم على الزنا **كتاب**
الاشربة كل شراب اسكر كثيره حرم قليله وكثيره وحد شاربه
الا صبيبا ومجنونا وحريرا وذميا وموجرا وكذا امكره على
شربه على المذهب ومن جهل كونها خمر المجدد ولو قرب
اسلامه فقال جهلت تخرمها المجدد او جهلت الحد وحد
بدري خمر لا يخبر عمن دقيقه بها ومعجون هي فيه وكذا
حقنة وسعوط في الاصح ومن غص بلفحة اساعها بخمر
ان لم يجد غيرها والاصح تخرمها لداو وعطش وحد الحر
اربعون والرفيق عشرون بسوط او يد او نعال او اطراف
ثياب وقيل بتعيين سوط ولوراي الامام بلوغه ثمانين
جاز في الاصح والزيادة تعزيرات وقيل حد ويحد باقراره
او شهادة رجلين لا يبرح خمر وسكر وقبي ويكفي في اقرار
وشهادة شرب خمر او قيل يشترط وهو عالم به فختار ولا
يجد حال سكره وسوط الحد وما بين قضيب وعصى وطب
وبابن ويفرقه على الاعضاء الا المقاتل والوجه قيل والراي
ولا تشديده ولا مجرد ثيابه ويوالى الضرب بحيث يحصل

زجر وتكيل **فصل** يعذر في كل معصية لاحد لها ولا كفارة
بجلس او ضرب او صفع او توبيخ ويجتهد الامام في جنسه
وقدره وقيل ان يعلق بادي لم يكف توبيخ فان جلد وجب ان
ينقص في عبد عن عشرين جلدة وفي حر عن اربعين وقيل
عشرين ويستوي في هذا جميع المعاصي في الاصح ولو عفا
مستحق حد فلا تعزير للامام في الاصح او تعزير فله في
الاصح **كتاب الصيام وضمن الرلالة** له
دفع كل صايل على نفس او طرف او بضع او مال فان قتله
فلا ضمان ولا يجب الدفع عن مال ويجب عن بضع وكذا
نفس قصدها كافر او بهيمة لا مسلم في الاظهر والدفع
عن غيره كهو عن نفسه وقيل يجب قطعها ولو سقطت
جرية ولم تندفع عنه الا بكسر هاء ضمها في الاصح و
يدفع الصايل بالاحف فان امكن بكلام او استغاثته
حرم الضرب او يضرب بيد حرم سوط او بسوط حرم
عصي او يقطع عضو حرم قتل فان امكن هرب فالمداهم
وجوبه ويحرم قتال ولو عضت يده خلصها بالاسهل
من فلك الحية وضرب شدة فيه فان عجز فسلها فنذرت
اسنانه فهدروا من لظا الى حرمه في داره من كوة او ثقب
عمدا فرماه بخفيف كحصاة فاعماه او اصاب قرب عينه
فجرحه فمات فهدر بشرط عدم محرم وزوجه للنساء ظر
قيل واستتار المحرم قيل وانذار قبل رميه ولو عذر
ولي ووال وزوج ومعلم فمضمون ولو وحد مقدرا
فلا ضمان ولو ضرب شارب بنعال وشارب فلا ضمان
على الصحيح وكذا الزنحون سوطا على المشهور واكثر
وجب قسطه بالعدد وفي قول نصف دية ويجزيان

في قاذو

في قاذو جلد احدا او ثمانية ولم يستقل قطع سلعة
الا مخوفة لا تركها او الخطر في قطعها اكثر ولا بد وجد
قطعها من صبي ومجنون مع الخطر ان زاد خطر التارك
لا لسلطان وله ولسلطان قطعها بلا خطر وقصد
وحجامة فلو مات بجائز من هذا فلا ضمان في الاصح
ولو فعل سلطان بصبي ما منع فدية مغلظة في
ماله وما وجب بخطأ امام في حد او حكم فعل عاقلة
وفي قول في بيت المال ولو خدعة بشاهدين فبانا
عبد بين او دميدين او مرا هقين فان قصر في
اختيارهما فالضمان عليه والا فالقولان فان
ضمننا عاقلة او بيت مال فلا رجوع على الدميدين
والعبد بين في الاصح ومن حجه او قصد باذن
وقتل جلاد وضربه بامر الامام كباشرة الامام ان
جهل ظلمة وخطاه والا فالقصاص والضمان على الجلاد
ان لم يكن اكره ويجب ختان المرأة بجزء من اللحم باعلا
الفرج والرجل بقطع ما يغطي حشفته بعد البلوغ
ويبدب تعجيله في سابعه فان ضعف عن احتمال اخر
ومن ختمه في سن لا يحتمله لزمه قصاص الا والدا فان
احتمله وختمه ولي فلا ضمان في الاصح واجرت في مال
المختون **فصل** من كان مع دابة او وابل ضمن
اتلافها نفسا ومالا ليلا ونهارا ولو بالنت او راتت بطريق
فتلف به نفس او مال فلا ضمان ويجتزعها لا يعتاد
كرقص شديد وحل فان خالف ضمن ما تولد منه ومن
حمل حطباً على ظهره او بهيمة فحك بناء فسقط ضمانه وان
دخل به سوفا فتلف به نفس او مال ضمن ان كان زحاما

خطري في صح

لم يضمن

فان لم يكن وتمزق به ثوب فلا الا ثوب اعني ومستدبر
البهيمية فنجب تنسبهه وانما يضمه اذا لم يقصر
صاحب المال فان قصر بان وضعه بطريق او عرضه
للدابة فلا وان كانت الدابة وحدها فالتفت
زرها او غيره نهارا لم يضم صاحبها او ليلا ضمن
الا ان لا يفرط في رسلها او حضر صاحب الزرع و
تھاوت في دفعها وكذا ان كان الزرع في محوط له
باب تركه مفتوحا في الاصح وهو تلف طيرا او
طعاما ان عهده لك منها ضمن مالكها في الاصح
كتاب السير كان الجهاد في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وقيل
عين واما بعده فذلكم حالان احدهما يكون ثوب
ببلادهم ففرض كفاية فاذا فعله من فهم كفاية سقط
المخرج عن الباقيين ومن فرض الكفاية القيام باقامة
الحج وحل المشكلات في الدين وبعلم الشريعة كتنفسير
وحدیث والفروع بحيث يصلح القضاء والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر وحياء الكعبة كل سنة بالزيارة و
دفع ضرر المسلمين ككسوة عار واطعام جايح اذا لم يند
بركاه وبيت مال وجمال الشهادة واداءها والحرث
والصناعة وما تتم به المعاش وجواب سداد على
جماعة وبين استداؤه لاعل قاضي حاجة واكل
وفي حمام والاجواب عليهم ولا جهاد على صبي
وتجنون وامرأة ومريض وذی عرج وبيوت و
اقطع رأسه وعبد وعاد مراهبة قتال وكل عذر يمنع
وجوب الحج منع الجهاد الا خوف طريق من كفار وكذا

من

من لصوص المسلمين على الصحيح والدين المحال بحرم
سفر جهاد وغيره الا باذن غريمه والمؤجل لا وقيل منع
سفرا مخوفا ويحرم جهاد الا باذن ابويه ان كانا مسلمين
لا سفر تعلم فرض عين وكذا كفاية في الاصح فان اذن
ابواه والعزم ثم رجعوا وجب الرجوع ان لم يحضر
الصف فان شرع في قتال حرم الانصراف في الاظهر
الثاني بين خلون بلدة لنا فيلزم اهلها الدفع بالممكن
فان امكن تاهب لقتال وجب الممكن حتى على فقير وولد
ومدين وعبد بالا اذن وقيل ان حصلت مقاومة باحرار
اشترط اذن سيده والافمن قصده ونفع عن نفسه
بالممكن ان علم انه ان اخذ قتل وان جوز الاسر فله ان
يستسلم ومن هودون مسافة فنصوص البلدة كاهلها ومن
على المسافة يلزم تمام الموافقة بقدر الكفاية ان لم يكف
اهلها ومن يليهم قتل وان كفوا ولو اسروا مسلما قاتلا
لاصح وجوب النهوض اليهم لخلاصه ان توقعناه
فصل يكره غزو غير اذن الامام او نائبه وبين اذا
بعث سرية ان يؤمر عليهم وياخذ البيعة بالثبات وله
الاستعانة بكفار تؤمن حياتهم ويكونون بحيث لو
الضمت فرقنا الكفر فاما مناهضه وبعيد باذن السادة
ومراةقين اقويا وله بذل الالهية والسلاح من بيت
المال ومنه ماله ولا يصح استيجار مسلم للجهاد ويصح
استيجار ذمي للامام قتل وغيره ويكره لغزو قتل قريب
ومحرم اشد **قلت** الا ان يسمعه بسب الله تعالى
او رسول الله صلى الله عليه وسلم والله اعلم ويحرم قتل
صبي ومجنون وامرأة وخطي مشكل ويجل قتل

راضيا واجيرا وشيخا ضعيفا واعيا ومن لا قتال فيهم
 ولا راي في الاظهر فيسترقون ونسبي نساء وهم واموالهم
 ويجوز حصار الكفار في البلاد والقلع وارسال الماء
 عليهم ورميهم بنار ومنجنيق وتبينهم في غفلة فان
 كان مسلم اسيرا وتاجرا جاز ذلك على المذهب ولو التحم
 حرب فتتربسوا بنساء وصبيان جازر مبيهم فان دفعوا
 بهم عن انفسهم ولم تدع ضرورة الى ربيهم فالظاهر تركهم
 وان تترسوا بمسلمين فان لم تدع ضرورة الى ربيهم تركناهم
 والا جازر مبيهم في الاصح ويحرم الانصراف عن الصف اذا لم
 يزد عدد الكفار على مثلنا الا منحرفا لقتال او متحيزا الى فئة
 بعيدة الجيش فيما غنم بعد مفارقتها ويشارك متحيزا الى
 فرقة في الاصح فان زاد على مثلين جاز الانصراف الا ان
 يحرم انصراف مانع بطل عن مانعين واحد ضعفاء في الاصح و
 يجوز المبارزة فان طلبها كافر استحب الخروج اليه وانما
 تحسن ممن جرب نفسه وباذن الامام ويجوز اتلاف بناتهم
 وشجرهم لحاجة القتال والظفر بهم وكذا ان لم ينجح حصولها
 لنا فان رجي ندم الترك ويحرم اتلاف الحيوان الا ما يقتلون
 عليه لدفعهم او ظفر بهم او غنماهم وخفنا رجوعه اليهم وضره
فصل نساء الكفار وصبيانهم اذا اسروا وتوا وكذا
 العبيد ويجتهد الامام في الاحرار الكاملين ويفعل الا حظ
 حبسهم حتى يظهر وقيل لا يسترق ونسبي وكذا عرق
 في قول ولو اسلم اسير عصم دمه وبقي الخيار في الباقي
 وفي قول يتعين الرق واسلام كافر قتل ظفر به بعضهم
 دمه وماله وصغار ولده لا زوجته على المذهب فان استرق
 انقطع نكاحه في الحال وقيل ان كان بعد دخول انتظرت

فيهم

يستجدها ويجوز الى
 بعيدة في الاصح ولا
 يشارك متحيزا الى فئة
 مع اصل

لا حظ في
 الاسترقاق
 ولا في
 قتل
 العبيد

العدة

العدة فلعلها تغتق فيها ويجوز رفاق زوجته ذمي وكذا اعتيقه
 في الاصح لا اعتيق مسلم وزوجته على المذهب واذا سبي زوجان
 او احدهما انفسح النكاح ان كانا حريين قيدا او رقيقين
 واذا ارق وعليه دين لم يسقط فيقتضى من ماله ان غنم
 بعد ارقاقه ولو اقترض حربي من حربي او اشترى منه
 ثم اسلما او قبلا جزية دام الحق ولو اتلف عليه فاسلما
 فلا ضمان في الاصح والمال المأخوذ من اهل الحرب فهو
 غنيمته وكذا ما اخذ واحد او جمع من دار الحرب سرقة
 او وجد كهيئة اللقطة على الاصح فان امكن كونه لمسلم وجب
 تعريفة وللغنائم التبسط في الغنيمت باخذ القوت وما
 يصلح به ولحم وشحم وكل طعام يعتاد اكله عموما وعلف
 الدواب تبنا وشعيرا وكورها واذبح ما كوله للحمة والصحيح
 جواز الفاكهة وانه لا يجب قيمه المذبوح وانه لا يختص
 الجواز بمحتاج الى طعام وعلف وانه لا يجوز ذلك لمن لم يحق الجيش
 بعد الحرب والحيارة وان من رجع الى دار الاسلام ومعه
 بقية لزمه ردها الى المغنم وموضع التبسط دارهم
 وكذا ما لم يصل عمران الاسلام في الاصح ولغانم رشيد
 ولو سجن عليه بفلس الاعراض عن الغنيمت قبل القسمة
 والاصح جوازها بعد فرز الخمس وجوازها لجميعهم وبطلا
 من ذوى القرى وسالب والمعرض من لم يحضر ومن
 مات فحقه لوارثه ولا تملك الا بالقسمة ولهم التملك
 وقيل بملكون وقيل ان سلمت الى القسمة بان ملكهم
 والا فلا وملك العقار بالاستيلاء كالمسقول ولو كان
 فيها كلب او كلاب تنفع واراده بعضهم ولم يزارع اعطيه
 والا قسمت ان امكن والا اقرع والصحيح ان سواد العراق

فرع لو غلب غنم ضمن
 وعرضه عيال

اما بعد قسمة ما ورد
 للامام لنفسه ان
 امكن والا اقرعه
 للمصالح

فتح غنوة وقسم ثم بذلوه ووقف على المسلمين وخراجه اجرة
تؤدي كل سنة لمصالح المسلمين وهو من عباد ان الى حد يقة
الموصل طولا ومن القادسية الى حلوان عرضا **قلت**
الصحيح ان البصرة وان كانت داخلية في حد السواد فليس
لها حكم الا في موضع غربي دخلتها وموضع شرقيها
وان ما في السواد من الدور والمساكن يجوز بيعه وان
اعلم وفتح مكة صلحا فدورها واراضيها المحيطة ملك تباغ
فصل يصح من كل مسلم فختار امان حربي وعند محصور
فقط ولا يصح امان اسير لمن هو معهم في الاصح ويصح بكل
لفظ يفيد مقصوده وبكناية ورسالة ويشترط علم الكافر
بالامان فان رده بطل وكذا ان لم يقبل في الاصح وتكفي اشارة
مفهمة للقبول ويجب ان لا يزيد مدته على اربعة اشهر
وفي قول جاور ماله يبلغ سنة ولا يجوز امان يضرب المسلمين
كجاسوس وليس للامام نيل الامان ان لم يخف خيانتا
ولا بدخل في الامان ماله واهله بدار الحرب وكذا امامه
منهما في الاصح الا بشرط والمسلم بدار كفر ان امكنه اظهار دينه
استحب له الهجرة والا وجبت ان اطاقها ولو قدر اسير على
هرب لزمه ولو اطلقه بلا شرط فله اغتيا الهما وعلى انهم
في امانه حرم فان تبعه قوم فليدفعهم ولو يقتلهم ولو شرطوا
عليه ان لا يخرج من دارهم لم يحز الوفاء ولو عاقد الامام
عليما يد له على قلعة وله منها جاريت جار فان فتح بدلالة
اعطيها او غيرها فلا في الاصح فان لم تفتح فلا شيء له
وقيل ان لم يحلق الجبل بالفتح فله اجرة مثل فان لم يكن
فيها جاريت او ماتت قبل العقد فلا شيء له او بعد الظفر
وقبل التسليم وجب بدله او قبل ظفر فلا في الاظهر وان

الموت

اسلمت فالمد هب وجوب بدله وهو اجرة مثل
وقيل قيمتها **كتاب الجزية** صورة عقدها
اقركم بدار الاسلام او اذنت في اقامتكم بها على
ان تبدلوا جزية وتنقاد والحكم الاسلام والاصح
اشترط ادرك قدرها لا كف اللسان عن الله و
رسوله صلى الله عليه وسلم ودينه ولا يصح العقد
مؤقتا على المد تعيب ويشترط لفظ قبول ولو وجد
كافر بدارنا فقال دخلت لسماع الله تعالى او رسولا
او بامان مسلم صدق وفي دعوى الامان وجه و
يشترط لعقدها الامام او نائبه وعليه الاجابة
اذا طلبوا الا جاسوسا تخافه ولا تعقد الا لليهود
والنصارى والمجوس واولاد من تهود او تنصر قبل
النسخ او شككت في وقته وكذا اراعه المتسك بحرف
ابراهيم وزبور داود صلى الله عليه وسلم ومن احد
ابويه كتابي والاخر وثني على المد هب ولا جزية
على امرأة وحشي ومن فيه رق وصبي ومجنون
فان تقطع جثونه قليلا كساعة من شهر لزمته او كثيرا
كيوم ويوم فالاصح تلفق الا فاقته فاذا بلغت سنة و
جبت ولو بلغ ابن دمي ولم يبدل جزية الحق بما منه فان
بدلها عقد له وقيل عليه جزية ابية والمد هب وجوبها
على من وشيخ هرم واعشى وراهب واجير وفقير غجر
عن كسب فاذا تمت سنة وهو معسر ففي ذمته حتى
يوسر ويمنع كل كافر من استيطان الحجاز وهو مكة
والمد ينة واليهامة وقراها وقيل له الا قامت في طريقه
الممتدة ولو دخله بغير اذن الامام اخرج به وعزره ان

كلام صح

علم انه ممنوع فان استاذن له ان كان مصلحة للمسلمين
مكرسالة وحمل ما يحتاج اليه فان كان لتجارة ليس فيها
كثير حاجة لم ياذن الا بشرط اخذ شي منيها ولا يقيم
الا ثلاثة ايام ويمتنع دخول حرم مكة فان كان رسولا خرج
اليه الامام او نايبه يسمعه وان مرض فيه نقل وان خيف
موته فان مات لم يدفن فيه فان دفن بشي واخرج
وان مرض في غيره من الحجاز وعظمت المشقة في نقله
ترك والا نقل فان مات وتعذر نقله دفن هناك **فصل**
اقل الجزية دينار لكل سنة ويستحب للامام مما كسبه حتى
ياخذ من متوسط دينارين وغني اربعة ولو عقدت
بالكر ثم علموا جواز دينار لم يصر ما التزموه فان ابوا
لاصح انهم ناقضون ولو اسلم دمي او مات بعد سنين
اخذت جزيتهم من تركته مقدم على الوصايا ويسوي
بينها وبين دين ادبي على المذهب او في خلاف سنة
فقط وفي قول لا شي وتؤخذ باهانة فيجلس الاخذ
ويقوم الذي ويطأ طئ راسه ويحني ظهره ويضعها
في الميزان ويقبض الاخذ لحية ويضرب لهرمته وكله
مستحب وقيل واجب فعل الاول له توكله مسلم بالاداء
وحالة عليه وان يضرها **قلت** هذه الهيئة باطلة
ودعوى استعيا بها اشد خطا والسرا علم ويستحب للامام
ان امكنه ان يشترط عليهم اذا صولحو في بلد هم ضيافة
من يملكون من المسلمين زائدا على اقل جزية وقيل يجوز
منها ويجعل على غني ومتوسط لا فقير في الاصح ويدكر
عدد الضيفان رجالا وفسانا وجنس الطعام والادم
وقدرهما ولكل واحد كذا وعلف الدواب ومات

الضيفان

الضيفان من كنيسة وفاضل مسكن ومقامهم ولا تجاوز
ثلاثة ايام ولو قال قوم تؤدى الجزية باسم صدقة لاجزية
فللامام اجابتهم اذ اراد ويضعف عليهم الزكاة في خمسة
ابرة شاتان وخمسة وعشرين بنتا مخاض وعشرين
دينارا دينار وما في درهم عشرة وخمس المعشرات
ولو وجب بنتا مخاض مع جبران لم يضعف الجبران في
الاصح ولو كان بعض نصاب لم يجب قسطه في الاظهر
ثم لما خوذ جزية فلا يؤخذ من مال من لاجزية عليه
فصل يلزمنا الكف عنهم وضمان ما نتلفه عليهم نفسا
وما لا ودفع اهل الحرب عنهم وقيل ان انفردوا ببلد
لم يلزمنا الدفع ومنعهم احدث كنيسة في بلد احد
ثناه او اسلم اهله عليه وما فتح عنوة لا يجد قوتها
فيه ولا يقرون على كنيسة كانت فيه في الاصح او صلحا
بشرط الارض لنا بشرط اسكانهم وابقاء الكنائس
جاز وان اطلق فالاصح المنع اولهم قررت ولهم الاحكام
في الاصح ويمنعون وجوبا وقيل بد با من رفع بناء على
بناء جار مسلم والاصح المنع من المساواة وانهم
لو كانوا بمحلة منفصلة لم يمنعوا ويمنع الذي ركوب خيل
لاحمير وبغال بفيضة ويركب بكاف وركاب خشب لا حديد
ولا سرج ويلجأ الى اضيق الطريق ولا يصدر في مجلس
ويؤمر بالغيار والزنا وفوق الثياب واذا دخل حيا ما فيه
مسلمون او تجرد عن ثيابه جعل في عنقه خاتم حديد او
رصاص ونحوه ويمنع من اسماعه المسلمين شركا وقولهم
في عزير والمسيح ومن اظهار خمر او خنزير وناقوس
وعيد ولو شرطت هذه الامور فالحقوا لم ينقض العهد

ولا يؤقر حيا

ولو قاتلونا او امتنعوا من الجزية او من اجراء حكم الاسلام انتقض
ولو زنا في مسجلة او اصابها بنكاح او ذل اهل الحرب على
عورة المسلمين او فتن مسلما عن دينه او طعن في الاسلام
او القرآن او ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم بسوء فالاصح
انه شرط انتقاض العهد بها انتقض والا فلا ومن انتقض
عاهده يقتل جازد فعه وقتاله وبغيره لم يجب ابلاغه ما منه
في الاظهر بل يختار الامام فيه قتلا ورقا ومنا و قد اذعان اسلم
قبل الاختيار امتنع الرق واذا بطل امان رجال لم يبطل امان
نسائهم والصبيان في الاصح واذا اختار ذي نية العهد
واللحوق بدار الحرب بلغ المأمن **باب الهدنة**
عقد هالكفار اقليم يختص بالامام او نائبه فيها ولبسدة
يجوز له الى الاقليم ايضا وانما تعقد لمصلحة تضعفنا بقله
عدد واهبة او رجاء اسلامهم او بذل جزية فان لم يكن حارث
اربعة اشهر لا سنة وكذا دونهما في الاظهر ولضعف يجوز عشر سنين
فقط ومتى زاد على الجائز فقولنا تفريق الصفة واطلاق العقد
يفسده وكذا ان شرط فاسد على الصحيح بان شرط منع فك اسرا لنا
او ترك مالنا لهم او لتعقد لهم مدة بدون دينار او بدفع مال
اليهم ونصح الهدنة على ان ينقضها الامام متاشاء ومتى تمت
وجب الكف عنهم حتى تنقضي او ينقضوها بقتل او قتالنا
او مكاتبة اهل الحرب بعورة لنا او قتل مسلم واذا انتقضت جازت
الاغارة عليهم وبياتهم ولو نقض بعضهم ولم ينكر الباقيون
بقوله ولا فعل انتقض فيهم ايضا وان انكروا باعترافهم
او اعلام الامام ببقائهم على العهد فلا ولو خاف خيانتهم
فله نيل عهدهم اليهم وبلغهم المأمن ولا يند عقد
الدائم بينهم ولا يجوز شرط رد مسلمة ثانيا منهم فان

شرها

135
شرط فسد الشرط وكذا العقد في الاصح وان شرط رد من جاء او
لم يذ كر رد انجاءات امرأة لم يجب دفع مهر الى زوجها في
الاظهر ولا يرد صبي ومجنون وكذا عبيد وحر لا عشيرة له
على المذهب ويرد من له عشيرة طلبته اليها لا الى غيرها
الا ان يقدر المطلوب على قهر الطالب والمهرب منه
ومعنى الرد ان يجلي بينه وبين طالبه ولا يجبر على الرجوع
ولا يلزمه الرجوع وله قتل الطالب ولنا التعريض له به لا
التصرح ولو شرط ان يرد وامن جاء هم مرتد امنا لمهمهم
الوفاء فان ابوا فقد نقضوا والاظهر جواز شرط ان لا يردوا
كتاب الصيد والذبايح ذكاة الحيوان المأكول
بذبحه في خلق اولية ان قدر عليه والا فنعقر من هرق حيث
كان وشرط ذبايح وصيد حل من الحية وتخل ذكاة امه كتابية
ولو شارك مجوسي مسلما في ذبح او اصطياد حرم ولو ارسل
كلبين او سهمين فان سبق الة المسلم فقتل او انهاء الى حركة
مذبح حل ولو انعكس او جرحاه معا وجهل او مرتبا ولم
يذ فاف احدهما حرم ويحل ذبح صبي مميز وكذا غير مميز ومجنون
وسكران في الاظهر ونكراه ذكاة اعشى ويحرم صيده برمي وكلمه
في الاصح وتخل ميتة السمك والجراد ولو صادها مجوسيت
وكذا الدود المتولد من طعام كحل و فاكهة اذا اكل معه في
الاصح ولا يقطع بعض سمكة فان فعل او بلع سمكة خيفة
حل في الاصح واذا رمى صيد امثوحشيا او بغير اندا وشاة شره
بسهم او ارسل عليه جارحة فاصاب شيئا من بدنه و
مات في الحال حل ولو نردي بغير ونحوه في بشر ولم يكن
تطع حلقومه فكنا **قلت** الاصح لا يجزى بار سال الطيب
وصححه الروياني والشاشي والله اعلم ومتى تيسر لحوقه

بعد واواستغانية بمن يستقبله فمقدور عليه ويكفي في الذاد
والتردي جرح يفضي الى الزهوق وقيل يشترط مذ فف
واذا ارسل سهمها او كلبا او طائرا على صيد فاصابه ومات فان
لم يدرك فيه حيوة مستقرة او ادر كها وتعذر رد بجه بلا تقصير
بان سئل السكين فمات قبل امكن او امتنع بقوة ومات قبل
القدرة حل وان مات لتقصيره بان لا يكون معه سكين او غصبت
او نشتت في الخد حرم ولو رماه ففقد نصفين حلا ولو ابان
منه عضو او جرح من فف حل العضو والبدن او بغير مذ فف
ثم رد بجه او جرحه جرحا من فف حرم العضو وحل الباقي
فان لم يتمكن من دجه ومات بالجرح حل الجميع وقيل يحرم
العضو وذكاة كل حيوان قدر عليه بقطع كل الحلقوم وهو
مخرج النفس والمرئ وهو مجري الطعام ويستحب قطع
الودحين وهما عرفان في صفحتي العنق ولو دجه من قفاه
عصى فان اسرع ففقط الحلقوم والمرئ وبه حياة مستقرة
حل والا فلا وكذا ادخال سكين باذن ثعلب وسين تحرا بل
ودج بقرو غنم ويجوز عكسه وان يكون البعير قائما معقولا
ركبة والبقرة والشاة مضجعة لجنبها الا يسر وتترك رجلها
اليمنى وتشد باقي القوائم وان يجد شفرة ويوجه للقبلة
ذبيحته وان يقول بسم الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم
ولا يقل بسم الله واسم محمد **فصل** يحل ذبح مقدور عليه
وجرح غيره بكل محد ويخرج كحد يد ونحاس وذهب وخشب
وقصب وجرو زجاج الاظفر وسنا وسائر العظام فلو قتل
بعثقل او قتل محد كبدرة وسوط وسهم بلا فضل ولا احد
او سهم وبندقة او جرحه نصل واثر فيه عرض السهم في
مروره ومات بهما او اثنى باحبولة او اصابه سهم فوقع

بارض

بارض او جبل ثم سقط منه حرم ولو اصابه سهم بالهواء
فسقط بارض ومات حل ويحل الاصطياد بخوارج السباع
والطير كالكب ونهد وبار وشاهين بشرط كونها معلنة
بان تغر جرحا رحة السباع برجر صاحبه ونيسر سلا بارسا له
وتمسك الصيد ولا يأكل منه ويشترط ترك الاكل في جراحة
الطير في الاظهر ويشترط تكر هذه الامور بحيث نظن تادب
الجراحة ولو ظهر كونه معلنا ثم اكل من لحم صيد لم يحل ذلك
الصيد في الاظهر فيشترط تعليم جديد ولا اثر للعق الدم و
معصن الكلب من الصيد نجس والاصح انه لا يعفى عنه وان
يكفي غسله بماء وتراب ولا يجب ان يغور وي طرح ولو تحاملت
الجراحة على صيد فقتلته بشقلها حل في الاظهر ولو كان بيده
سكين فسقط وان جرح به صيدا او احتكت به شاة وهو في
يده فان قطع حلقومها ومرئها او استرسل كلب بنفسه
فقتل لم يحل وكذا الواسترسل فاغراه صاحبه فزاد عدوه
في الاصح ولو اصابه سهم باعانة زحج حل ولو ارسل سهمها
لاختبار قوته او الى غرض فاعترض صيد فقتله حرم في
الاصح ولو رمى صيدا اظنه حجرا او شرب ظباء فاصاب غيرها
حلت في الاصح ولو غاب عنه الكلب والصيد ثم وجدت ميتا
حرم وان جرحه وغاب ثم وجدت ميتا حرم في الاظهر
فصل يملك الصيد بضبطه بيده ويجوز مذ فف
وبارمان وكسر جناح وبوقوعه في شبكة نصيبها وبالجابيه
الى مضيق لا يفلت منه ولو وقع صيد في ملكه وصار
مقدورا عليه بتوجيه غيره لم يملكه في الاصح ومتى ملكه
لم يزل ملكه بانقلاته وكذا ابارسال المالك له في الاصح ولو
تحول حمامه الى برج غيره لزمه رده فان اخلط وعسر

التمييز لم يصح بيع أحدها وهبته شيئا منه لثالث وكجز
 لصاحبه في الأصح فإن باعها والعدد معلوم والقيمة سواء
 صح والأفلا ولو جرح الصيد اثنان متعاقبان فإن دفن
 الثاني أو زمن دون الأول فهو الثاني وإن دفن الأول
 فله وإن أرمي فله ثم إن دفن الثاني بقطع حلقوم ومرك
 فهو حلال وعليه للأول ما نقص بالدبح وإن دفن لا يقطعها
 أو لم يذفن ومات بالجرحين فحرام ويضمنه الثاني للأول وإن
 جرحاه معا ودفنا أو أرميا فلهما وإن دفن أحدهما أو زمن
 دون الآخر فله وإن دفن واحد أو زمن آخر وجهل السابق حرم
 على المذهب **كتاب الأضحية** هي سنة لا تجب
 إلا بالترام ويسن لمريد ها أن لا يزيل شعره ولا ظفوره في
 عشر ذي الحجة حتى تضحي وإن يذبحها بنفسه ولا يشهد بها
 ولا تصح إلا من أبل وبقر وغنم وشرط أبل أن يطعن في السنة
 السادسة وبقر ومعز في الثالثة وضأن في الثانية وكجز
 ذكر وأنثى وخضى والبقرة عن سبعة والشاة عن واحد
 وأفضلها بعير ثم بقرة ثم صان ثم معز وسبع شياه
 أفضل من بعير وشاة أفضل من مشاركة في بعير وشرطها
 سلامة من عيب ينقص لها فلا تجزئ عجفاء ومجنونات
 ومقطوعة بعض أذن وذات عرج وعور ومرض وجرب
 بين ولا يضر يسيرها ولا فقد قرون وكذا شق أذن
 وخرقها وثقبها في الأصح **قلت** الأصح المنصوص به
 يسير الحرب والله أعلم ويدخل وقتها إذا ارتفعت الشمس
 كخرج يوم النحر ثم مضى قدر ركعتين وخطبتين خفيفتين
 ويبقى حتى تغرب آخر التشريق **قلت** ارتفاع الشمس
 فضيلة والشرط طلوعها ثم مضى قدر الركعتين والخطبتين

والبعير

والله أعلم ومن نذر معينة فقال الله علي أن اضحي بهذه لزمه
 ذبحها في هذا الوقت وإن تلفت قبله فلا شيء عليه فإن
 تلفها لزمه أن يشتري ب قيمتها مثلها ويذبحها فيه وإن
 نذر في ذمة شرعين لزمه ذبحه فيه فإن تلفت قبله بقي
 الأصل عليه في الأصح ونشترط النية عند الذبح أن لم يسبق
 تعيين وكذا أن قال جعلتها أضحية في الأصح وإن وكل بالذبح
 نوى عند إعطاء الوكيل أو ذبحه وله الأكل من أضحية تطوع
 وإطعام الأغنياء لا تملكهم ويأكل ثلثا وفي قول نصفها و
 الأصح وجوب تصدق ببعضها والأفضل بأكملها إلا القما
 يتبرك بأكملها ويتصدق بجلدها أو ينتفع به وولد الواجبة
 يذبح وله الأكل كله وشرب فاضل لبنها ولا تضحية لرقيق
 فإن أذن سيدة وقعت له ولا يضحي مكاتب بلا أذن ولا
 تضحية عن الغير بغير إذنه ولا عن ميت أن لم يوص بها
فصل يسن أن يعف عن غلام بشاتين وعن جارية
 بشاة وسننها وسلامتها والأكل والتصدق كالأضحية
 ويسن طمسها ولا يكسر عظمها وإن تذبح يوم سابع ولادته
 ويسمى فيه ويحلق رأسه بعد ذبحها ويتصدق بربيتها
 ذهبا أو فضة ويؤذن في إذنه حين يولد ويحملك بتمر
كتاب الأضحية حيوان البحر المسمك منه
 حلال كيف مات وكذا غيره في الأصح وقيل لا وقيل إن
 أكل مثله في البر حل والأفلا ككلب وحمار وما يعيش في
 بر وبحر كضفدع وسمطان وحية حرام وحيوان البر كالحمل
 منه الأنعام والحمل وبقر وحش وحمارة وطي وضيع
 وضب وارتب وتغلب ويربوع وفنك وسمور ويحرم
 بغل وحمارة هلي وكل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير

كاسد ونمرود ثوب ودب وفيل وفرس وبار و شاهين
وصقر ونسر وعقاب وكذا ابن اوى وهرة وحش في
الاصح ويجرم ما ندب قتله كحبة وعقرب و غراب ايقع
وحداة وفارة وكل شبع ضار وكذا ارحمة وبغاة في
الاصح حل غراب زراع وتخريم ببغا وطاوس وتحمل نعامه
وكركي وبط واوز ودجاج وحمام وهو كل ما عب و
هدر وما على شكل عصفور وان اختلف لونه ونوعه
كعندليب وصعوبة وزرزور لا خطاف ونمل ونحل
وذباب وحشرات وكحفسا ودود وكذا ما تولد
من مأكول وغيره وما لا ينض فيه ان استطابه اهل
يسار وطباع سليمه من الحرب في حال رفا هيبة
حل وان استخبثوه فلا وان جهل اسم حيوان
سئلوا وعمل تشبيهم وان لم يكن له اسم عندهم
اعتبر بالاشبه واذا تغير لحمه جلاله حرم وقيل
يكراه **قلت** الاصح يكراه والله اعلم وان غلفت
طاهرا فطاب حل ولو نجس طاهرا فحل ودنس
دائبا حرم وما كسب منها من نجس كحجامة وكنس
مكروه ونيس ان لا يأكله ويطعمه رفيقه وناصحه وحل
حنين وحدميتا في بطن من كاة ومن حاف على نفسه
موت او مرضا مخوفا ووحده محرما لزمه اكله وقيل يجوز
فان توقع حلا لا قريسا لم يحرم غير سد الرمي والافني
قول شبع والاظهر سد الرمي الا ان يخاف تلفا ان
اقتصر وله اكل ادمي ميت وقيل مرتد وهزني لادمي
ومستامن وصبي هزني **قلت** الاصح حل قتل
الصبي والمرأة المحرمين للاكل والله اعلم ولو وحده

طعام

طعام غايب اكل وعرم او حاضر مضطر لم يلزمه بذله
ان لم يفضل عنه فان اثم مسلما جاز او غير مضطر
لزمه اطعام مضطر مسلم او ذمي فان منع فله تهره
وان قتله وانما يلزمه عوض باجز والا فتسببه فلو
اطعمه ولم يذ كر عوضا فالاصح لا عوض ولو وجد
مضطر ميتا وطعام غيره او محرم ميتا وصيدا فا
لمذ هب اكلها والاصح يحرم قطع بعضه لاكله **قلت**
الاصح جوارزة بشرطه فقد الميتة وكورها وان
تكون الخوف في قطعه اقل وحرم قطعه لغيره ومن
معصوم والله اعلم **كتاب المسابقة**
والمناضلة هما سنة وحل احد عوض عليهما
ويصح المناضلة على سهام وكذا في مزاريق ورماح
ورمي باحجار ومنجنيق وكل نافع في الحرب على المذهب
لا على كره صولجان وبندي وسباحة وشطرنج وخاتم
ووقوف على رجل ومعرفة ما بيده وتصح المسابقة
على خيل وابل وكذا اصيل وبغل وحمارة الاظهر
لا طير وصراع في الاصح والاظهر ان عقد هما لازم
لا حارس فليس لاحد هما فسخه ولا ترك العمل قبل
شروع وبعدة ولا زيادة ونقص فيه ولا في مال
وشروط المسابقة علم الموقف والغاية وتساويهما
فيهما وتعيين الفرسين وتعيينان وامكان
سبق كل واحد والعلم بالمال المشروط وجوز
شرط المال من غيرهما بان يقول الامام او احد
الرعية من سبق منك فله في بيت المال او على كذا
ومن احدهما فيقول ان سبقتني فلك علي كذا

وان سبقتك فلا شيء عليك فان شرط ان من سبق
منها فله على الاخر كذا الم يقع الاحتمال فزسه كفؤا لغير
سبقتها فان سبقها احد الما لين وان سبقها اوجا
معا فلا شيء لاحد وان جامع احدهما فمال هذا
لنفسه ومال المتاخر للمحلل والذي معه وقيل
للمحلل فقط وان جا احدهما ثم المحلل ثم الاخر فال
الاخر للاول في الاصح وان تسابق بكته فصاعدا
وشرط للتأني مثل الاول فسد ودونه يجوز
في الاصح وسبق اهل كند وحمل بعنق وقيل با
لقوايم فيها ويشترط للمناضلة بيان ان الرمي
مبادره وهي ان سدا احدهما باصابة العدد المشروط
او محاطه وهو ان تقابل اصابا بينهما وبطرح المشترك
فمن راد بعد ذلك فاضل وبيان عدد ثوب الرمي
والاصابه ومسافة الرمي وقد راعى عرض طولاً وعرضاً
الا ان يعقد ايموضع فيه عرض معلوم فمحل المطلق
عليه وليبيناً صفة الرمي من فرع وهو اصابه
بلاخذ ثوب او خرق وهو ان يثبته ولا يثبت فيه
او حسق وهو ان يثبت او مرق وهو ان يسهل
فان اطلقا اقتضا الفرع ويجوز عوض المناضلة
من حيث يجوز المسايقه وبشرطه ولا يشترط
تعيين قوس وسهم فان عين لغا وجاز ابداله
تمتله فان شرط منع ابداله فسد العقد والاظهر
اشترط بيان البادي بالرمي ولو حضر جمع للمناضلة
فانصيب رعيان يختار ان اصحابا جاز ولا يجوز
شرط تعيينه بقرعة فان اختار غريباً ظنه رايباً

عوض

بيان



بيان خلافة بطل العقد فيه ويسقط من الحزب الاخر
واحد بازا به وفي بطلان الباقي قولاً تفرق الصفقة فان
صحنا فلهم جميعا الخيار فان اجازوا وتنازعوا فيمن
يسقط بذكره فسخ العقد واذا انضل حزب قسم المال
بحسب الاصابه وقيل بالسوية ويشترط في الاصابه المشروط
ان تحصل بالنضل فلو تلف وترا وقوس او عرض شيء
انضم به السهم واصاب حسب له والالم بحسب
عليه ولو نقلت زخ الغرض فاصاب موضعه حسب له
والا فلا يحسب عليه ولو شرط حسق فتشعب وثبت فيه
ثم سقط او لقي صلابه فسقط حسب له **كتاب**
الايمان لا يعقد الا بذات الله تعالى او صفته له كقوله
والله ورب العالمين والحي الذي لا يموت ومن نفسي بيده
وكل اسم فخص به سبحانه وتعالى ولا يقبل قوله لم ارده
اليمن وما انصرف اليه سبحانه وتعالى عند اطلاقه كالرحيم
والخالق والرازق والرب ينبغي به اليمن الا ان يريد غيره
وما استعمل فيه وفي غيره كسواك الشيء والموجود والعالم
والحي ليس يمين الا بنية والصفة فتعظمه الله وعمرته
وكبرياه وكلامه وعلمه وقدرته ومشيت يمين الا ان ينوي
بالعلم المعلوم وبالقدرة المقدرة ولو قال وحق الله فيمن
الا ان يريد العبادات وحروف القسم باو او وتاكيا بئني
ووالله وتالله وتختص التا بالله ولو قال الله ورفع او نصب
او حيد فليس يمين الا بنية ولو قال اقسمت او اقسم او
حلفت او اخطف بالله لا فعلن فيمين ان نواها او اطلق
وان قال قصدت خيراً ما ضياء او مستقبلاً صدق باطنا
وكذا ظاهرهما المذهب ولو قال لغيره اقسم عليك بالله

وطه

او اسالك باسمه لتفعلن واراد يمين نفسه فيمين والا فلا
ولو قال ان فعلت كذا فانا يهودي او نصراني او بري من
الاسلام فليس يمين ومن سبق لسانه الا لفظها بلى قصد
لم يتعقد **وتصح** على ماض ومستقبل وهي مكرهه الا في
طاعة فان حلف على ترك واجب او فعل حرام عصا وتزيمه
الحنث وكفارة او ترك مكره او فعل مكره سن حنثه
وعليه كفارة او ترك مباح او فعله فالا فضل ترك الحنث
وقيل الحنث وله تقديم الكفارة بغير صوم على حنث جازين
قيل وحرام **قلت** هذا الصح والله اعلم وكفارة ظهار
على العود وقيل على الموت ومنذ ورهالي **فصل** يتخير
في كفارة اليمين بين عتق كالتظهار او اطعام عشرة مساكين
كل مسكين مد حب من غالب قوت بلده او كسوتهم بما سما
كسوه كقميص او عمامه او زرار اخف وقفارين ومنطقه
ولا يشترط صلاحيته للمنفوع اليه فيجوز سرا وبلا صغير
لكبير لا يصلح له وقطن وكتان وحرير لامرأة ورجل وليس
لم يذهب قوته فان عجز عن الثلثه لزمه صوم ثلثه ايام ولا
يجب تنابيحها في الاظهر وان غاب ماله انتظره ولم يصم
ولا يكفر عبد بماله الا اذا ملكه سيده طعما او كسوه وقتلنا
ملك بل يكفر بصوم فان ضره وكان حلف وحنث باذن
سيده صام بلا اذن او وجد بلا اذن لم يصم الا باذن
وان اذن في احد هما فالاصح اعتبار الحلف ومن بعضه
حر وله ماله يكفر بطعام او كسوه لا عتق **فصل** حلف
لا يسكنها او لا يقيم فيها فليخرج في الحال فان مكث
بلا عذر حنث وان بعث متاعه فان استغل باسباب
الخروج كجمع متاع واخراج اهل ولبس ثوب لم يحنث وان

حلف

حلف لا يسكنه في هذه الدار فخرج احد هما في الحال لم
يحنث وكذا الوبي بينهما جدار وكل جانب مدخل في
الاصح وحلف لا يدخلها وهو فيها او لا يخرج وهو خارج
فلا حنث بهذا الا لا يتزوج او لا يتطهر او لا يلبس او لا
يركب او لا يقوم او لا يقعد فاستدام هذه الاحوال
حنث **قلت** تحنيثه باستدامه التزوج والتطهر غلط
لذ هو له واستدامه طيب ليست تطيبا في الاصح وكذا
وطئ وصوم وصلوة والله اعلم ومن حلف لا يدخل دارا
حنث به خوله دهليزه اخل الباب او بين يمين لا بدخول
طاق قد ام الباب ولا يصعد سطح غير محوط وكذا محوط
في الاصح ولو ادخل يده او راسه او رجله لم يحنث فان
وضع رجله فيها معتمدا عليها حنث ولو انهدمت فدخل
وقد بقي اساس الحيطان حنث وان صارت فضاء او
جعلت مسجدا او حماما او بستانا فلا ولو حلف لا يدخل
دار زيد حنث بدخول ما يسكنها بملك لا باعارة وغصب واجارة
الا ان يريد مسكنه ويحنث بما يملكه ولا يسكنه الا ان يريد
مسكنه ولو حلف لا يدخل دار زيد او لا يكلم عبده او زوجه
فبا عماما او طلقها فدخل وكلم لم يحنث الا ان يقول داره وهذه
اوز وجته هذه او عبده هذا فيحنث الا ان يريد مادرا
ملكه ولو حلف لا يدخلها من دار الباب فترزع وتصب
في موضع اخر منها لم يحنث بالثاني ويحنث بالاول
في الاصح او لا يدخل بيتا حنث بكل بيت من طين
او حجر او اجر او خشب او خيمه ونحوها ولا يحنث
بمسجد وحمام وكنيسه وغار جبل او لا يدخل على زيد
فدخل بيتا فيه زيد وغيره حنث وفي قول ان نوى

رج

جته

الدخول على غيره دونه لا يحنت فلو جهل حضوره فحلاف
حنث الناسي **قلت** ولو حلف لا يسلم عليه فسلم على
قوم هو فيهم واستثناه لم يحنت وان اطلق حنث في الاظهر
والله اعلم **فصل** حلف لا ياكل الرأس ولا يبيت له حنث
بروس تباع وحدها لا طير وحق وصيد الابهل تباع فيه
مفردة والبيض يحل على مزاييل بايضة في الحياة كدجاج ونعامة
وحمام لاسمك وجراد والحم على نحم وخيل ووحش وطيور
لا سمك وشحم بطن وكذا كرش وكبد وطحال وقلب في
الاصح والاصح تناوله لحم راس ولسان وشحم ظهر و
جنب وان شحم الظهر لا يتناول الشحم وان الالبسة
والسنام ليسا شحما ولا لحماء والالبسة لا تتناول سناما
ولا يتناولها والد سم يتناولها وشحم ظهر وبطن
وكل دهن ولحم البقر يتناول جاموسا ولو قال مشيرا
الى حنطة لا اكل هذه حنث باكلها على هيئتها وطحينها
وخبزها ولو قال لا اكل هذه الحنطة حنث بها مطبوخة
ونبت ومقلية لا بطحينها وسويقها وعجينها وخبزها
ولا يتناول رطب تمر ولا سيرا ولا غيب زبينا وكذا العكس
ولو قال لا اكل هذا الرطب فتثمر فاكله او لا اكل هذا الصبي
فكلم شيئا فلا حنث في الاصح والخبز يتناول كل خبز كحنطة
وشعير وازر وباقلا وذرة وحب فلو ثرده فاكله حنث
ولو حلف لا ياكل سويقا فسقه او تناوله باصبع حنث
وان جعله في ماء فشر به فلا ولا يشربه فيها لعكس
او لا ياكل لبن او ما يغاخر فاكله بخبز حنث او شربه
فلا ولا يشربه فيها لعكس او لا ياكل سميا فاكله بخبز جامدا
او ذائبا حنث وان شرب ذائبا فلا وان اكله في عصيدة

حنث

حنث ان كانت عينه ظاهرة ويدخل في فاكهة رطب وعنب
ورمان واترج ورطب ويايس **قلت** وليمون وبنق وكذا
بطيخ ولب فستق وبنق وغيرهما في الاصح لا قشاة وخيار
وبادنجان وجزر ولا يدخل في الثمار يايس والله اعلم ولو
اطلق بطيخ وتمر وجوز لم يدخل هندي والطعام يتناول
قوتا وفاكهة وادما وحلوى ولو قال لا اكل من هذه البقرة
يتناول لحمها دون ولد ولبن او من هذه الشجرة فتمر
دون ورق وطرف غصن **فصل** حلف لا ياكل هذه التمرة
فاختلطت بتمر فاكله التمرة لم يحنت او لبيا كلتها فاختلطت
لم يبرء الا بالجميع او لبيا كلن هذه الرمانة فانما يبرء بجميع جنبها
او لا يلبس هذين لم يحنت باحد هما فان لبسهما معا او مرتبا
حنث او لا البس هذا ولا هذا حنث باحد هما او لبيا كلن
ذو الطعام عند افحات قبله فلا شيء عليه وان مات او
تلف الطعام في الغد بعد تمكنه من اكله حنث وقبله قولان
لمكره وان اتلفه باكل او غيره قبل الغد حنث وان تلف
او اتلفه اجنبي فكمكره او لا قضين حنث عند راس
الهلال فليقض عند غروب الشمس اخر الشهر فان قدم
او مضى بعد الغروب قدر امكانه حنث وان شرع في
الكيل حينئذ ولم يفرغ لكثرة الا بعد مدة لم يحنت
او لا يتكلم فسبح او قرأ قرانا فلا حنث او لا يكلمه فسلم
عليه حنث وان كاتبه او راسله او اشار اليه بيده او
غيرها فلا في الجديد وان قرأ آية الفهمه بها مقصوده
وقصد قراءة لم يحنت والا حنث او لا مال له حنث بكل
نوع وان قل حنث ثوب بدنه ومدبر ومعلق عتقة بصفة
وما وصى به ودين حاله وكذا انما حلف في الاصح لا مكاتب

في الاصح اول يضربنه فالبر بما يسمى ضربا ولا يشترط
 ايلام الا ان يقول ضربا شديدا وليس وضع سوط
 عليه وعض وخنق ونسف شعرا قتل ولا لطم و
 وكتر اول يضربنه مائة سوط او خشبة فشد ما شد
 وضربه بها ضربا او بعثكال عليه مائة سهم اخ كراش
 علم اصابه الكلال او ثراكم بعض على بعض فوصله الم
 الكلال **قلت** ولو شئت في اصابته الجميع بر على النص والله
 اعلم اول يضربنه مائة مرة لم يبرهن الا اولا فارقك
 حتى استوفى فتهرب ولم يمكنه اتباعه لم يحث **قلت**
 الصحيح لا يحث اذا امكنه اتباعه والله اعلم وان
 فارقه او وقف حتى ذهب وكانا ماشيين او ابرءه
 او احتال على غريمه ثم فارقه او افلس ففارقه ليوسر
 حث وان استوفى وفارقه فوجدته ناقصا ان كان
 من جنس حقه لكنه ارد الم يحث والاحث عالم وفي
 قوله غيره القولان اولا اري منكرا الار فعتل الى القاضي
 فري وتمكن فلم يرفع حتى مات حث وكمل على قاضي
 البلد فان عزل فالبر بالرفع الى الثاني او الار فعتله
 الى قاض بر بكل قاض او الى القاضي فلان فراه ثم
 عزله فان نوى مادام قاضيا حيث ان امكنه رفعه
 فتركه والا فكمكره وان لم ينو بر برفع اليه بعد عزله
فصل حلف لا يبيع او لا يشتري فعقد لنفسه
 او غيره حث ولا يحث بعقد وكيله له اولا يزوج
 اولا يطلق اولا يعتق اولا يضرب فوكل من فعله لم
 يحث الا ان يريد ان لا يفعل هو ولا غيره اولا يبيع
 حث بعقد وكيله لا يقوله هو ولا غيره اولا يبيع مال

ايد

له

زيد فباعه باذنه حث والا فلا ولا يهب له فاجب
 له فلم يقبل لم يحث وكذا ان قبل ولم يقبض في الاصح
 ويحث بعمري ورقبي وضد قتل لا اعادة ووصية
 ووقف اولا يتصدق لم يحث بعبته في الاصح اولا
 ياكل طعاما اشتراه زيد لم يحث بما اشتراه مع غيره
 وكذا لو قال من طعام اشتراه زيد في الاصح ويحث بما
 اشتراه سلما ولو اخلط ما اشتراه بمشترى غيره لم
 يحث حتى يتبين ان كل من ماله اولا يدخل دارا اشترا
 زيد لم يحث بدراخذها بشفعة **كتاب**
النذر هو ضربان نذر الحجاج كان كلمته فله على عتق
 او صوم وفيه كفارة يمين وفي قوله ما التزم وفي قوله
 ايها شاء **قلت** الثالث الاظهر ورجح العراقيون
 والله اعلم ولو قال ان دخلت فعلى كفارة يمين او
 نذر لزمته كفارة بالدخول ونذر ثمر بان يلزم
 قرية ان حدثت نعمة او ذهبت نعمة كان شفع الله
 مريضى فله على او فعلى كذا فيلزمه ذلك اذا حصل
 المعلق عليه وان لم يعلقه بشيء كلفه على صوم لزم في
 الاظهر ولا يصح نذر معصية ولا واجب ولو نذر
 فعل مباح او تركه لم يلزمه لكن ان خالف لزمه كفارة
 يمين على المرحح ولو نذر صوم ايام تدب تعجيلها فان
 قيد بتفريق او موالاة وجب والا جاز او ستم
 معين صامها و افطر العبد والعتق بقى وصام
 رمضان عنه ولا قضاء وان افطرت بحقيقة او نفا
 وجب القضاء في الاظهر **قلت** الاظهر لا يجب
 وبه قطع الجمهور والله اعلم وان افطروا يوما بلا غدا

وشرط النذر الاسلام
 والاختيار ونفوذا
 تصرفه كشف الحجا
 لما وصله

س

وجب قضاؤه ولا يجب استيناف سنة فان شرط التتابع
 وجب في الاصح او غير معينة وشرط التتابع وجب ولا
 يقطع صوم رمضان عن فرضه وفطره العيد والتشريق
 ويقضيها تناسلا متصلة باخر السنة ولا يقطع حيض
 وفي قضاؤه القولان وان لم بشرطه لم يجب او يوم الاثنين
 ابد لم يقض اثنائي رمضان وكذا العيد والتشريق
 في الاظهر فلو لم يزل صوم شهرين تباعا كفارة صائم
 ويقضي اثنائهما وفي قوله لا يقضي ان سبقت الكفارة
 النذر **قلت** والقول اظهر والله اعلم ويقضي زمن
 حيض ونفاس في الاظهر او يوما بعينه لم يصح قبله
 او يوما من اسبوع ثم نسيه صام اخره وهو الجمعة
 فان لم يكن هو وقع قضاء ومن شرع في صوم نفل
 فنذر اتمامه لم يرد على الصحيح وان نذر بعض يوم لم
 ينعقد وقيل يلزمه يوم او يوم قدوم زيد فالأظهر
 انعقاده **فان** قدم ليلا او يوم عيدا او في رمضان
 فلا شيء عليه او نهارا وهو مفطر او صائم قضاء او
 نذرا وجب يوم اخر عن هذا او هو صائم نفلا فكذلك
 وقيل يجب تتميمه وكفيه ولو قال ان قدم زيد فله
 على صوم اليوم الثاني ليوم قدومه وان قدم عمرو
 فله على صوم اول خميس بعده فقد ما في الاربعاء
 وجب صوم يوم الخميس عن اول النذرين ويقضي
 الاخر **فصل** نذر المشي الى بيت الله تعالى او اتيا
 فامد هب وجوب اتيانه في او عمرة فان نذر الاتيان
 لم يلزمه مشي وان نذر المشي او ان حج او بعتمر
 ما شيئا فالأظهر وجوب المشي فان كان قال حج ما

شيا

شيئا فمن حيث يحرم وان قال امشي الى بيت الله
 تعالى فمن دويره اهله في الاصح واذا اوجبنا المشي
 فركب لعذر اجزاه وعليه دم في الاظهر او بلا عذر
 اجزاه على المشهور وعليه دم ومن نذر حجا او عمرة
 لم يرد فعله بنفسه فان كان مخصوبا استتاب واستح
 تعجيله في اول الامكان فان قاخر فمات حج من ماله
 وان نذر الحج عامه وامكنه لم يرد فان منعه فرض
 وجب القضاء او عد وفلا في الاظهر او صوما
 في وقت فمنعه فرض او عد وجب القضاء او هديا
 لم يرد حمله الى مكة والتصدق به على من بها او التصدق
 على اهل بلد معين لم يرد او صوما في بلد لم يتعين وكذا
 صلوة الا المسجد الحرام وفي قوله وصبر المدينة
 الاقصى **قلت** الاظهر تعينه ما كان مسجد الحرام والله
 اعلم او صوما مطلقا فيوم او اياما فتلاشه او صدقة
 فيما كان او صلوة فرعتان وفي قوله ركعة فعلى الاول
 يجب القيام فيهما مع القدرة وعلى الثاني لا واعتقا
 فعلى الاول رقبته كفارة وعلى الثاني رقبته **قلت** الثاني
 هنا اظهر والله اعلم واعتق كافر لم يعين اجراه كاملا
 فان عين ناقصة تعينت او صلوة قائما لم يحرقا عدا
 بخلاف عكسه او طول قراءة او سورة معينة او الجماعة
 لم يرد والصحيح انعقاد النذر بكل قرينة لا يجب ابتداء
 لعبادة والسلام وتشييع جنازة **كتاب**
القضاء هو فرض كفاية فان تعين لم يرد طلبه والا
 فان كان غيره اصلح وكان يتولاه فلم يفسد القبول
 وقيل لا ويكره طلبه وقيل يحرم وان كان مثله فله القبول

تمكن صح

او

ويذهب الطلب ان كان خاملا يرجو به نشر العلم او محتاجا الى
الرفق والا فلا ولي تركه **قلت** ويكره على الصحيح والله اعلم
والاعتبار في التعيين وعدمه بالناحية وشرط القاضي مسلم
مكلف حر عدل ذكر سميع بصير ناطق كاف مجتهد وهوان
يعرف من القرآن والسنة ما يتعلق بالاحكام وخاصة وعامة ومجمله
ومبينه وناسخه ومنسوخه ومتواتر السنة وغيره والمتصل
والمرسل وحال الرواة قوة وضعفا ولسان العرب لغة ونحو اوقوال
العلماء من الصحابة فمن بعدهم اجماعا واختلافا والقياس
بانواعه فان تعذر جمع هذه الشروط فولي سلطان له شوكه
فاستقا ومقلدا انفذ قضاؤه للضرورة ويذهب للامام اذا ولي
قاضي ان ياذن له في الاستخلاف فان نهاه لم يستخلف وان
اطلق استخلف في ما لا يقدر عليه لا غيره في الاصح وشرط المستخلف
كالقاضي الا ان يستخلف في امر خاص كسماع بينة فيكفي
عليه بما يتعلق بحكم باجتهاده او اجتهاد مقلده ان كان
مقلدا ولا يجوز ان يشترط عليه خلافة ولو حكم خصمان رجلا في
غير حد لله تعالى جاز مطلقا بشرط اهلية القضاء وفي قول
لا يجوز وقيل يجوز بشرط عدم قاض بالبلد وقيل يختص بمال دون
قصاص ونكاح ونحوها ولا ينفذ حكمه الا على راض به فلا يكفي
رضا قاتل في ضرب دية على عاقلة وان رجع احدهما قبل الحكم
امتنع الحكم ولا يشترط الرضا بعد الحكم في الاظهر ولو نصب
قاضيين ببلد وخص كلاهما مكان او زمن او نوع جاز وكذا
ان لم يخص في الاصح الا ان يشترط اجتماعهما على الحكم
فصل جن قاض او اعني عليه او عني او ذهبت
اهلية اجتهاده وضبطه بغفلة او نسيان لم ينفذ
حكمه وكذا لو فسق في الاصح فان زالت هذه الاحوال

لم تعد ولا يثبت في الاصح وللامام عزل قاض ظهر منه خلل اولم
يظهر وهناك افضل منه او مثله وفي عزله به مصلحة
كتسكين فتنه والا فلا لكن ينفذ العزل في الاصح والمذهب
انه لا يعزل قبل بلوغه خبر عزله واذا كتب الامام اليه
اذا قرأت كتابي فانت معزول فقراه انعزل وكذا ان
قرئ عليه في الاصح وينعزل بموته وانعزاله كل من اذن
له في شغل معين كبيع مال ميت والاصح انعزال نائبه
المطلق ان لم يؤذن له في الاستخلاف او قيل له استخلف
عن نفسك او اطلق فان قال استخلف عني فلا ولا يعزل
قاض بموت الامام ولا ناظر يقيم ووقف بموت قاض ولا
يقبل قوله بعد العزال حكمت بكذا فان شهد مع اخر
بحكمه لم يقبل على الصحيح او يحكم حاكم جاز الحكم قبلت
في الاصح ويقبل قوله قبل عزله حكمت بكذا فان كان في غير
محل ولا يثبت فكم عزول ولو ادعى شخص على معزول انه اخذ
ماله برشوة او شهادة عديد من مثالا حضر وفصلت
خصومتها وان قال حكم بعديين ولم يذكر مالا حضر وقيل
لا حتى تقوم بينة يدعواه فان حضر وانكر صدق بلاعين
في الاصح **قلت** الاصح يمين والله اعلم ولو ادعى على قاض
جور في حكم لم يسمع ويشترط بينة وان لم يتعلق بحكمه
حكم بينهما خليفته او غيره **فصل** ليكتب الامام لمن
يوليه ويشهد بالكتاب شاهدين يخرجان معه الى البلد
يخبران بالحال وتكفي الاستفاضة في الاصح لا مجرد كتاب
على المذهب وببحث القاضي عن حال علماء البلد وعذر
وبدخل يوم الاثنين ويترك وسط البلد وينظر اولائي
في اهل الحبس فمن قال حبست بحق ادامة او ظلما فعلى

خصمه حجة فان كان غائبا كتب اليه ليحضر ثم الاوصياء على
الاطفال فمن ادعى وصاية سال عنها وعن حاله ونصرفه فمن
وجدته فاسقا اخذ المال منه او ضعيفا عضده بمعين و
يتخذ مزيكيا وكاتبيا ويشترط كونه مسلما عادلا عارفا بكتابة
محاضر وسجلات ويستحب فقهه ووفور عقله وجودة خطه
ومتروحا وشرطه عدالة وحرية وعدد والاصح جواز اعمى
واشترط عدد في ائتماع قاض به صمم ويتخذ دارة للتدبير
وسجنا لاداء حق ولتحرير ويستحب كون مجلسه فيسجا بارزا
مضمونا من ادى حروبه ولا يفتا بالوقت والقضاء لا مسجرا
ويكره ان يقضى في حال غضب وجوع وشبع مفرطين وكل
حال يسوء خلقه ويندب ان يشاور الفقهاء والا يشترى و
يبيح بنفسه ولا يكون له وكيل معروف فان اهدى اليه
من له خصومة ولم يجد قبل ولا يئة حرم قبولها وان كان
يهدى ولا خصومة جاز بقدر العادة والاولى ان يثيب
عليها ولا ينفذ حكم لنفسه ورفيقه وشريكه في المشترك
وكذا اصله وفرعه على الصحيح ويحكم له ولهؤلاء الامام
او قاض اخر وكذا نائبه على الصحيح واذا اقر المدعي
عليه او نكل فحلف المدعي وسال القاضي ان يشهد على اقراره
عنده او يمينه او الحكم بما ثبت والاشهاد به لزمه وان يكتب
له محض بما جرى من غير حكم او سجلا بما حكم استحب اجابته
وقيل تجب وتسحب نسختان احدهما له والاخرى بحفظ
في ديوان الحكم واذا حكم باجتهاد ثم بان خلاف نص الكتاب
او السنة او الاجماع او قياس جلي نقضه هو وغيره
لا حيف والقضاء ينفذ ظاهرا وباطنا ولا يقضي بخلاف
علمه بالاجماع والاظهر انه يقضي بعلمه الا في حدود الدار

تعالى ولو راي ورقة فيها حكم او شهادة او شاهد شاهدا
انك حكمت او شهدت بهذا لم يعمل به ولم يشهد حتى
يتذكر وفيها وجه في ورقة مصنونة عند هاول الحلف
على استحقاق حق او ادائه اعتمادا على خط مورثه اذا وثق
بخطه وامانته والصحيح جواز رواية الحديث بخطه
محفوظة **فصل** ليسبق بين الخصمين في دخول
عليه وقبام لهما واستماع وطلاقة وجه وجواب سلام و
مجلس والاصح رفع مسلم على ذي فيه واذا اجلسا فله ان
يسكت وان يقول ليتكلم المدعي واذا ادعيا طالب خصمه
بالجواب فان اقر فذاك وان انكر فله ان يقول للمدعي انك
بينت وان يسكت فان قال لي بينت واريد تخليفه فله ذلك
اولا بينت لي ثم احضرها قبلت في الاصح واذا اراد حسم
خصوم قدم الاسبق فان جهلا وجاؤا معا اقرع ويقدم
مسافرون مستوفرون ونسوة وان تاخر واما لم يكتروا
ولا يقدم سابق وقارع الا بدعوى واحدة ويحرم اتخاذ
شهود معينين لا يقبل غيرهم واذا شهد شهود فعرف
عدالة او فسقا عمل بعلمه والاوجب الاستزكاء بان يكتب
ما يميز به الشاهد والمشهد له وعليه وكذا اقرار الدين
على الصحيح ويبعث به مزيكيا ثم يشافقه المزيكيا عنده و
قيل تكفي كتابته وشرطه كشاهد مع معرفته الجرح والتعد
وخبرة باطن من يعد له لصحة او جوار او معاملته والاصح
اشترط لفظا شهادة وان يكفي هو عدل وقيل يزيد على
ولي ويجب ذكر سبب الجرح ويعتمد فيه المعاينة او الاستفاضة
ويقدم على التعديل فان قال المعدل عرفت سبب الجرح
وتاب منه واصح قدم والاصح انه لا يكفي في التعديل قوله

باب القضاء على

المدعي عليه هو عدل وقد غلط **الغائب** هو جازان كان عليه بينة وادعى المدعي حجوده فان قال هو مقرر لم يسمع بينته وان اطلق فالاصح انها تسمع وانه لا يلزم القاضي نصب مسخر ينكر عن الغائب ويجب ان يحلفه بعد البينة ان الحق ثابت في ذمته وقيل يستحب وبجربان في دعوى على صبي او مجنون ولو ادعا وكيل على الغائب فلا تخليف ولو حضر المدعي عليه وقال لو كبل المدعي ابراني موكلني امر بالتسليم واذا ثبت مال على غائب وله مال قضاء الحاكم منه والا فان سأل المدعي انتهاء الحال الى قاضي بلد الغائب اجابته فينهي سماع بينته ليحكم بها ثم يستوفي او حكما يستوفي والانتهاء ان يشهد عدلين بذلك ويستحب كتاب به ذكر فيه ما يتميز به المحكوم عليه ويحتمل ان يشهد ان عليه ان انكر فان قال لست المسمى في الكتاب صدق بيمينه وعلى المدعي بينة بان هذا المكتوب اسمه ونسبه فان اقامها فقال لست المحكوم عليه لزمه الحكم ان لم يكن هناك مشاركة له في الاسم والصفات وان كان احضر فان اعترف بالحق طوبى به وترك الاول والا بعث الى الكاتب ليطلب من الشهود زيادة صفة مميزة ويكتبها ثانيا ولو حضر قاضي بلد الغائب ببلد الحاكم فشافهه بحكمه فقي امضا يرد اذا عاد الى ولايته خلاف القضاء بعلمه ولو ناداه وهما في طرفي ولا يقيما امضا وان اقتصر على سماع بينته كتب سمعت بينة على فلان وبسماها ان لم يعد لها والا فالاصح جواز ترك التسمية والكتاب بالحكم بمضي مع قرب المسافة وبسماها البينة لا يقبل على الصحيح الا في مسافة قبول شهادة على شهادة **فصل** ادعائنا غائبة عن

البلد

البلد يؤمن اشتباهاها كعقار وعبد ورس معروفاً سمع بينته وحكم بها وكتب الى قاضي بلد المال ليسلمه للمدعي ويعتمد في العقار حذوده او لا يؤمن فالأظهر سماع البينة وببالغ المدعي في الوصف ويذكر القيمة وانه لا يحكم بها بل يكتب الى قاضي بلد المال عما شهدت به فيأخذ به ويبعث الى الكاتب ليشهد واعلى عينه والاظهر انه يسلمه الى المدعي بكفيل يبدئه فان شهدوا بعينه كتب ببراءة الكفيل والا فعلى المدعي مؤنة الرد او غائبة عن المجلس لا البلد امر باحضار ما يمكن احضاره ليشهدوا بعينه ولا تسمع شهادة بصفة واذا وجب احضاره فقال ليس بيدي عين بهذه الصفة صدق بيمينه ثم للمدعي دعوى القيمة فان نكل تحلف المدعي او اقام بينة كلف الا احضار وجب عليه ولا يطلق الا باحضار او دعوى تلف ولو شك المدعي هل تلفت العين فيدعي قيمة ام لا فيدعيها فقال غضب مني كذا فان بقي لزمه رد ولا قيمة سمعت دعواه وقيل لا بل يدعيها ويحلفه ثم يدعي القيمة وبجربان في من دفع ثوبه لدال لا يبيعه فحده وشك هل باعه فيطلب الثمن ام يلفه فقيمة ام هو باق فيطلبه وحيث اوجبنا الاحضار فثبت للمدعي استقرت مؤنته على المدعي عليه والا فهي ومؤنة الرد على المدعي **فصل** الغائب الذي تسمع البينة ويحكم عليه بها من مسافة بعيدة وهي التي لا يرجع منها مسكر الى موضعه ليلا وقيل مسافة قصر ومن بقربها كحاضر فلا تسمع بينته ولا يحكم بحضوره الا لتواريه او تعزيره والاظهر جواز القضاء على غائب في قصاص وحد قذف ومنعه في حد الله تعالى ولو سمع

بينت على غائب فقدم قبل الحكم لم يستعد لها بل خبره ويمكنه
من جرح ولو عزل بعد سماع بينة ثم ولي وجبت الاستعادة
واذا استعدي على حاضر بالبلد حضره بدفع ختم طين
رطب او غيره او بمرتب لذلك فان امتنع بلا عذر حضره
باخوان السلطان وعزله او غائب في غير ولايته فليس
له احضاره او فيها وله هناك نائب لم يحضره بل يسمع
بينته ويكتب اليه **اولا** نائب فالاصح يحضره من مسافر في
العدوى فقط وهي التي يرجع منها مبكر ليلا وان المخذرة
لا تحضر وهي من لا يكثر خروجها لمجانبات **باب**
القسم قد يقسم الشركاء او منصوبونهم او منصوب
الامام بشرط منصوبه ذكر عدل يعلم المساحة والحساب
فان كان فيها تقويم وجب قاسمان والا فقامم وفي قول اثنان
والامام جعل القاسم حاكما في التقويم فيعمل فيه بعدلين ويقسم
ويجعل الامام رزق منصوبه من بيت المال فان لم يكن فاجرة
على الشركاء **فان** استأجروه وسمى كل قدر الزمة والا
فالاجرة مؤجلة على الحصص وفي قوله على الروس ثم ما عظم
الضرر في قسمته كجوهره وثوب نفيسين وزوجي خفاف ان
طلب الشركاء كلهم قسمته لم يجبه القاضي ولا يمنعه ان
قسموا بانفسهم ان لم تبطل منفعة كسيف يكسر وما يبطل
نفعه المقصود كحمار وطاخونة صغيرين لا يجاب طالب
قسمته في الاصح فان امكن جعله حتامين اجيب ولو كان
له عشرة ارلا يصح **للسكنى** والباقي الاخر فالاصح اجبار صاحب
العشر بطلب صاحبه دون عكسه وما لا يعظم ضرره فقسمته
انواع اخدها بالاجزاء كشلي ودار متفقة الابنية وارض
مستتمة الاجزاء ويجوز ان يمنع فتعدل السهام كيلا

او جام او
ارض
مستتمة

او وزنا او ذرعا بعدد الانصبا ان استوت وكتب
في كل رقعة اسم شريك او جزء مميز جدا او جهتا
وتدرج في بنادق مستوية ثم يخرج من لم يحضر
رقعة على الجزء الاول ان كتب الاسماء فيعطى من
خرج اسمه او على اسم زيد ان كتب الاجزاء فان
اختلفت الانصبا كنصف وثلاث وسدس جازت
الارض على اقل السهام وقسمت كما سبق ويجوز
عن تفريق حصص واحد الثاني بالتعديل كارض
تختلف قيمته اجزائها بحسب قوة الثبات وقرب
ماء ويجوز عليها في الاظهر ولو استوت قيمة دارين
او حانوتين فطلب جعل كل لواحد فلا اجبار او
عبيد او ثياب من نوع اجبر او نوحين فلا الثالث
بالرد بان يكون في احدا المجانين بيرا وشجر لا يمكن
قسمته فيرد من يأخذة فتنسب قيمته ولا اجبار فيه
وهو بيع وكذا التعديل على المذهب وقسمته الاجزاء
فان في الاظهر ويشترط في الرد الرضى بعد خروج
القرعة ولو تراضيا بقسمته ما لا اجبار فيه اشترط
الرضاء بعد القرعة في الاصح كقولهم ارضينا بهذه
القسمه او بما اخر حصة القرعة ولو ثبت بدنية
غلط او حيف في قسمه اجبار نقضت فان لم تكن
بينته وادعاه واحد فله تخليف شريكه ولو ادعاه
في قسمه تراض وقلنا هي بيع فالاصح انه لا اثر
للتغلط فلا فائدة لهذه الدعوى **قلت** وان
قلنا اقرار نقضت ان ثبت والا فمخلف شريكه
والسرا علم ولو استحق بعض المقسوم شائعا بطلت

فيه وفي الباقي خلاف تفريق الصفة (ومن النصيبين
 معين سواء بقيت والابطلت **كتاب الشهادة**
 شرط الشاهد مسلم حر مكلف عدل ذو مروءة غير متهم
 وشرط العدالة اجتناب الكبائر والاصرار على صغيرة
 ويحرم اللعب بالزرد على الصحيح ويكره بشطرنج فان
 شرط فيه مال من المجانين فمأرب وبياح الخداع وسما
 ويكره الغناء بلا آلة وسماعه ويحرم استعمال النار
 من شعارة الشربة كطنبور وعود وصبح ومزمار
 عراقي واستماعها الا براع في الاصح **قلت** الاصح
 تحريمه والله اعلم ويجوز دفع العرس وختان وكذا
 غيرها في الاصح وان كان فيه جلاجل ويحرم ضرب
 الكوبة وهي طبل طويل ضيق الوسط لا الرقص الا
 ان يكون فيه تكسر كفعل المختل وبياح قول شعرة
 وشادة الا ان يمجوا ويخمش او يعرض بامرأة معينة
 والمرقة تخلق تخلق امثاله في زمانه ومكانه فالاكل
 في سوق والمشى مكشوف الرأس وقبلة زوجة وامه
 حضرة الناس واكثر حكايات مضحكة وليس فقيهه
 قباء وقلنسوة حيث لا يعتاد واكباب على لعب الشطرنج
 او غناء او سماعه وادامة رقص يسقطها والامرفية
 تختلف بالاشخاص والاحوال والاماكن وحرفة دنيا
 تحجامة وكس وديع من لا يليق به يسقطها فان اعتاد
 وكانت حرفة ابيه فلا في الاصح والتهمة ان يجز اليه
 لفعلا او يدفع عنه ضررا فترد شهادته لعنده ومكانه
 وعزم له ميت او عليه حجر فليس او بما هو وكيل فيه
 وبراءة من ضمنه وبجراحة مورثة ولو شهد لمورث

لا يقبل الدماء

له رين

له مريض او حرج بمال قبل الا اند مال قبلت في الاصح
 وترد شهادة عاقلة بفسق شهود قتل وغرما ومفلس
 بفسق بفسق بفسق بفسق بفسق بفسق بفسق بفسق
 فشهد الشاهد بين بوصية من تلك التركة قبلت
 الشهادة ان على الاصح ولا تقبل لاصل ولا فرع وتقبل
 عليها وكذا على ابها بطلاق ضرة امها او قد فيها
 في الاظهر واذا شهد لفرع واجنبي قبلت للاجنبي
 في الاظهر **قلت** وتقبل لكل من الزوجين ولا ح
 وصديق والله اعلم ولا تقبل من عدو وهو من يبغضه
 بحيث يمتنى زوال نعمته ويحزن بسرويه ويفرح بمصيبته
 وتقبل له وكذا عليه في عداوة دين كافر ومبتدع و
 تقبل شهادة مبتدع لا تكفره لا مغفل لا يسط ولا مباه
 وتقبل شهادة المحسنة في حقوق الله تعالى وفي مال
 فيه حق مؤكد كطلاق وعتق وعفو عن قصاص وتقاء
 عداوة وانقضاء بها وحده وكذا النسب على الصحيح
 ومتى حكم بشاهدين فيا ناكافرين او عديدين او
 صبيين نقضه هو وغيره وكذا فاسقان في الاظهر
 ولو شهد كافر او عبيد او صبي ثم اعادها بعد كماله
 قبلت او فاسق تاب فلا وتقبل شهادته بغيرها
 بشرط اختياره بعد التوبة مدة يظن بها صدق
 توبته وقد رها الاكثرون بسنة ويشترط في توبة
 معصية قولية القول فيقول القاذف قد في باطل
 وانا نادم عليه ولا اعود اليه وكذا شهادة الزور **قلت**
 وغير القولية بشرط اقلاع وندم وعزم ان لا يعود
 رد ظلمة اذ هي ان تعلقت به والله اعلم **فصل**

ولا تقبل شهادة عدو
 على عدوه في عداوة
 ونبوة ظاهره وتقبل
 ولو عادى
 في خصامه ولم يحجب
 لم شهد عليه لم يرد شهادته
 لئلا يتخذ ذريعة ال
 ردها وهذا في غير الحق
 كالمالي فانه لا يرد
 شهد رجلا ان اليوم العيد
 وان كان قد اكل ما بدا العيد
 والا فليس ق
 كسب الحمار

لا يحكم بشاهد الا في هلال رمضان في الاظهر ويشترط للزنا
اربعة رجال وللاقرار به اثنان وفي قول اربعة ومال
وعقد مالي كبيع واقالة وحوالة وضمنان وحق مالي
كخيار واجل رجلان او رجل وامرأتان وغير ذلك من
عقوبة الله تعالى اولادمي وما يطلع عليه رجال غاليا كنكاح
وطلاق ورجعة واسلام وردة وجرح وتعديل وموت
واعسار ووكالة ووصاية وشهادة على شهادة رجلان
وما يختص بمعرفة النساء اولاد الرجال غاليا كنكاح
ولادة وحيض ورضاع وعيوب تحت الثياب يثبت بما
سبق وباربع نسوة وما لا يثبت برجل وامرأتين لا يثبت
برجل ويمين وما يثبت به رجل ويمين الا عيوب
النساء ونحوها ولا يثبت شيء بامرأتين ويمين وانما
يحلف المدعي بعد شهادة شاهدين وتعديله ويذكر
في حلفه صدق الشاهد فان ترك الحلف وطلب يمين
خصمه فله ذلك فان نكل فله ان يحلف يمين الرد
في الاظهر ولو كان بيده امة وولدها فقال رجل هذه
مستولدي علفت بهذا في ملكي وحلف مع شاهد ثبت
الاستيلاء لا نسب الولد وحرية في الاظهر ولو كان بيده
غلام فقال رجل كان لي واعتقته وحلف مع شاهد فامد
انزاعه ومضيه حرا ولو ادعت ورثة مالا لمورثهم
واقاموا شاهدا وحلف معه بعضهم اخذ نصيبه
ولا يسأرك فيه وبطل حق من لم يحلف بنكوله ان حضر
وهو كامل فان كان غائبا او صبيا او مجنونا فالمدعي
انه لا يقض نصيبه فاذا زال عذره حلف واخذ بغير
اعادة شهادة ولا يجوز شهادة على فعل كزنا وعصب

والزنا

اتلاف وولادة الا بالا بصار وتقبل من اصم والا قوال
كعقد واقرار وطلاق يشترط سماعها وابصارها ثلثها
ولا يقبل اعني الا ان يقدر في اذنه فيتعلق به حتى
يشهد عند قاض به على الصحيح ولو حملها بصير
ثم عني شهد ان كان المشهود له وعليه معروف في
الاسم والنسب ومن سمع قول شخص او رأى فعله
فان عرف عينه واسمه ونسبه شهد عليه في حضوره
بأشارة وعند غيبته وموته باسمه ونسبه فان
جهلهم لم يشهد عند موته وغيبته ولا يصح تحمل
شهادة على منقبة اعتمادا على صوتها فان عرفها
بعينها او باسم ونسب جاز ويشهد عند الاداء بما
يعلم ولا يجوز التحمل عليها بتعريف عدل او عدلين
على الاشهر والعمل على خلافه ولو قامت بينة على
عينه بحق فطلب المدعي التسجيل سجل القاضي
بالحلية لا بالاسم والنسب ما لم يثبت اوله الشهاذه
بالشامع على نسب من اب او قبيلة وكذا ام في الاصح وموت
على المذهب لا عتق وولاء ووقف ونكاح وملك في الاصح
قلت الاصح عند المحققين والاكثرين في الجواز والله
اعلم بشرط الشامع سماعه من جميع يؤمن تواترهم
على الكذب وقيل يكفي من عدلين ولا يجوز الشهادة على
ملك تجرد يد ولا بيد وتصرف في هذه قصيرة ويجوز في
طويلة في الاصح بشرطه تصرف ملاك من سكنى وهدم و
بناء وبيع ورهن وتبني شهادة الاعسار على قرأتين ومخايل
الضر والاضاقفة **فصل** تحمل الشهادة فرض كفاية في
النكاح وكذا الاقرار والتصرف المالي وكتابه الصك في الاصح

الجميع

واذا لم يكن في القضية الا اثنان لزمهما الاداء فلو ادى واحد و
امتنع الآخر وقال احلف معه عصمتي وان كان شهود فالاداء
فرض كفاية فلو طلب من اثنين لزمهما في الاصح فان لم يكن
الا واحد لزمه ان كان فيما يثبت بشاهد وبيمين والا فلا
وقيل لا يلزم الاداء الا من تحمل قصدا لا اتفاقا ولو جوب
الاداء شروط ان يدعي من مسافة العدو وقيل دون
مسافة قصر وان يكون عدلا فان دعي ذوفسق مجمع عليه
قبل او يختلف فيه لم يجب وان لا يكون معذورا بمرض ونحوه
فان كان اشهد على شهادته او بعث القاضي من يسمعها
فصل تقبل الشهادة على الشهادة في غير عقوبة وفي
عقوبة لادمي على المذهب وتحمليها بان يسترعه فيقول
اذا شاهد بكذا او اشهدك او اشهد على شهادتي او سمعته
يشهد عند قاض او يقول اشهد ان فلان على فلان الفا
من ثمن مبيع او غيره وفي هذا وجه ولا يكفي بسماع قوله
لفلان على فلان كذا او اشهد بكذا او عندي شهادة بكذا
وليبيّن الفرع عند الاداء جهة التحمل فان لم يبين ووثق
القاضي بعلمه فلا باس ولا يصح التحمل على شهادة مردود الشها
ولا تحمل النسوة فان مات الاصل او غاب او مرض لم تمنع
شهادة الفرع وان حدث ردة او فسق او عداوة منعت
وجنونه كونه على الصحيح ولو تحمل فرع فاسق او عبد
فاذى وهو كامل قبلت وتكفي شهادة اثنين على الشاهد
وفي قول يشترط لكل رجل او امرأة اثنان بشرط قبولها
تعداها وتعسر الاصل بموت او عجز او مرض يشق حضوره
وعسيرة بمسافة عدوى وقيل قصر وان يسمى الاصول
ولا يشترط ان تزكيتهم الفروع فان زكواهم قبل ولو شهدوا على

شهادة



شهادة عدلين او عدول ولم يسموهم لم يجز **فصل**
رجعوا عن الشهادة قبل الحكم امتنع او بعده وقيل استيفاء
مال استوفى او عقوبة فلا او بعده لم ينقض فان كان المستوفى
قصاصا او قتل ردة او رجما نانا او جلده ومات وقالوا تعذرا
فعليهم قصاص اودية مغلظة وعلى القاضي قصاص ان قال
تعذرت وان رجع هو وهم فعلى الجميع قصاص ان قالوا تعذرا
فان قالوا اخطانا فعليه نصف دية وعليهم نصف ولو
رجع مركة فالاصح انه يضمن اولى وحده فعليه قصاص
اودية او مع الشهود فكذلك وقيل هو وهم شركاء ولو شهدا
بطلاق بائن او رضاع او لعان وفرق القاضي فرجعا
دام الفراق وعليهم مهر مثل وفي قول نصفه ان كان
قبل وطئ ولو شهدا بطلاق وفرق فرجعا فقامت بينة
انه كان بينهما رضاع فلا غرم ولو رجع شهود مال غرموا في الاظهر
ومتى رجعوا كلهم وزرع عليهم الغرم او بعضهم وبقي نصاب
فلا غرم وقيل يغرم قسطة وان نقص النصاب ولم يزد
الشهود عليه فقسطة وان زاد فقسطة من النصاب وقيل من
العدد وان شهد رجل وامرأتان فعليه نصف وهما نصف
او اربع في رضاع فعليه ثلث وهن ثلثان فان رجع هو
او ثلثان فلا غرم في الاصح وان شهد هو واربع بمال فقبل
كرضاع والاصح هو نصف وهن نصف سواء رجعن
معه او وحدهن وان رجع ثلثان فالاصح لا غرم وان شهد
احصان او صفة مع شهود تعليق طلاق وعق لا يغرمون

كتاب الدعوى والبيانات يشترط الدعوى
عند قاض في عقوبة كقصاص وقذف وان استحق عينيا فله
اخذها ان لم يخيف فتنة والا وجب الرفع الى قاض اوردنيا

للنيونع لا
للخير رخص

على غير ممتنع من الاداء طال به ولا يحل اخذ شيئا له او على
منكر ولا بينة اخذ جنس حقه من ماله وكذا غير جنسه
ان فقد على المذ هب او على مقر ممتنع او منكر وله بينة
فكذلك وقيل يجب الرفع الى قاض واذا جاز الاخذ فله كسر
باب ونقب جدار لا يصل الى المال الا به ثم الماخوذ من
جنسه يملكه ومن غيره يبيعه وقيل يجب رفعه الى قاض
ليبيعه والماخوذ مضمون عليه في الاصح فيضمنه ان تلف
قبل تملكه وبيعه ولا يأخذ ثوب حقه ان امكن الاقتصار
عليه وله اخذ مال غريم عزمه والاظهر ان المدعي من يخالف
قوله الظاهر والمدعي عليه من يوافق له فاذا سلم زوجان
قبل وطئ فقالا سلمنا معا فالتكاح باق وقالت مرتبة فهو
مدع ومثي ادعانا فقد اشترط بيان جنس ونوع وقد روي صحة
وتكسر ان اختلفت بهما قيمة او عينتا تنضبط كحيوان و
صفها بصفة السلم وقيل يجب معها ذكر القيمة فان تلفت
وهي متقومة وجب ذكر القيمة او تكا حاله كيف الاطلاق على
الاصح بل يقول انكحتها بولي مرشد وشاهدي عدل ورضاها
ان كان يشترط فان كانت امته فالاصح وجوب ذكر العجز
عن طول وخوف عنت او عقد اماليا كبيع وهبة كفي الاطلاق
في الاصح ومن قامت عليه بينة ليس له تخليف المدعي فان
ادعاه اداء او ابراء او شراء عين او هبتها واقباضها حلفه
على نفيه وكذا لو ادعاه عليه بفسق شاهدة او كذبه في الاصح
واذا استمهل ليأتي بدافع امهل ثلاثة ايام ولو ادعاه رقب
بالع فقال ان اخبر بالقول قوله اوراق صغير ليس في يده
لم يقبل الا بينة او في يده حكم له به ان لم يعرف استنادها
الى النقط فلو انكر الصغير وهو مميز فانكاره لغو وقيل

كبالغ

وان ادعى بين تنضبط بالقيمة
وكذا بالقيمة مسلم ويجب ثوب حقه
التكلم بالقيمة او لا تنضبط او
بالقيمة فتقوم ويجب ذكر الجنس

فان كان المدعي نادى بالجنس
والقدر والصفة وان كان غائبا
لم يكن تعينها كالدراهم والدينار
عن وان لم يكن تعينها كالتعريف
فان كان المدعي نادى بالقيمة
فان كان المدعي نادى بالقيمة
فان كان المدعي نادى بالقيمة
فان كان المدعي نادى بالقيمة

لا يجوز ان يشهد
بما لا يعرفه

كبالغ ولا تسمع دعوى دين مؤجل في الاصح **فصل** اصر
المدعي عليه على السكون عن جواب الدعوى جعل كمنكر
ناكل فان ادعى عشرة فقال لا تلزمني العشرة لم يكف حتى
يقول ولا بعضها وكذا يحلف فان حلف على نفي العشرة واقتصر
عليه فمكافئ فكل فيحلف المدعي على استحقاق دون عشرة
جزء وبأخذة واذا ادعاه مالا مضافا الى سبب
كافرضتك كذا كفاه في الجواب لا يستحق على تبيينه
او لا يستحق تسليم الشقص وحلف على حسب جوابه
هذا فان اجاب بنفي السبب المذكور حلف عليه
وقيل له حلف بالثبني المطلق ولو كان بيده رهون
او مكر او ادعاه ماله كفاه لا يلزمه تسليمه
فلو اعترف بالملك وادعاه الرهن او الاجارة قال صح
انه لا يقبل الا بينة فان عجز عنها وخاف او لا ان
اعترف بالملك مجده الرهن والاجارة فحيلته ان
يقول ان ادعيت ملكا مطلقا فلا يلزمه تسليمه فان
ادعيت رهونا فاذا ذكره لا يجب وان ادعاه عليه عينا
فقال ليس هي لي او هي لرجل لا اعرفه او لا بينة الطفل
او وقف على الفقراء او مسجد كذا فالاصح انه لا تنصرف
الخصومة ولا تنزع منه بل تخلفه المدعي انه لا يلزمه
التسليم ان لم تكن بينة وان اقرب له لمعين حاضر
يمكن مخاصمته وتخليفه سئل فان صدقه صارت
الخصومة معه وان كذبه ترك في يده المقر وقيل
يسلم الى المدعي وقيل يحفظه الحاكم لظهور مالك وان
اقرب له الغائب فالاصح انصراف الخصومة عنه و
يوقف الامر حتى يقدم الغائب فان كان للمدعي بينة

قضي بها وهو قضاء على غائب فيحلف معها وقيل على حاضر وما قبل
 اقرار عبده كعقوبة والدعوى عليه وعليه الجواب وما لا كارتش
 فعل السيد **فصل** يغلف يمين مدع ومدعا عليه في مال ليس
 بماله ولا يقصد به مال وماله يبلغ بضاب زكاة وسبق بيان
 التغليف في اللعان ويحلف على البت في فعله وكذا فعل غيره ان
 كان اثباتا وان كان نفيا فعلى نفى العلم ولو ادعى عادي المورث
 فقال ابرأني حلف على نفى العلم بالبراءة ولو قال جني عبدك
 علي بما يوجب كذا فالاصح حلفه على البت **قلت** ولو قال جني
 بعيمتك حلف على البت قطعا وانما علم ويجوز البت بظن مؤكدة
 يعتمد خطه او خط ابية وتعتبر زينة القاضي المستحلف ولو وري
 او ثا ولا خلافها واستثنى بحيث لا يسمع القاضي له **فقد** دفع باسم
 اليمين الفاجرة ومن توجهت عليه يمين لو اقر بمطلوبها لزمه
 فانكر حلف ولا يحلف قاض على تركه الظلم في حكمه ولا شاهد
 انه لم يكذب ولو قال مدعا عليه انا صبي لم يحلف ووقف
 حتى يبلغ واليمين نفيد قطع الخصومة في الحال لا براءة
 فلو حلف ثم اقام بيئته حكم بها ولو قال المدعي عليه قد
 حلفني مرة فليحلف انه لم يحلفني مكن في الاصح واذا انكل
 حلف المدعي وقضي له ولا يقضي بنكوله والنكول ان يقول انا ناكل
 او يقول له القاضي احلف فيقول لا احلف فان سكنت حكم
 القاضي بنكوله وقوله للمدعي احلف بنكوله واليمين
 المردودة في قوله كبيئته وفي الاظهر كقرار المدعي عليه
 فلو اقام المدعي عليه بعد ما بينت باءا او ابراء لم يسمع
 فان لم يحلف المدعي ولم يتحلل بشئ سقط حقه من
 اليمين وليس له مطالبة الخصم وان تحلل باقامة بيئته
 او مراجعت حساب امهل ثلاثة ايام وقيل ابدان

استعمل

استعمل المدعي عليه حين استحلف لينظر حسابه لم يهل وقيل
 ثلاثة ولو استعمل في ابداء الجواب امهل الى اخر المجلس ومن
 طوب بركاة فادعاه فاعيا الى ساع اخر او غلط خارج والزمان
 اليمين فنكل وتعذر رد اليمين فالاصح انها تؤخذ منه ولو ادعا
 ولي صبي دين له فانكر ونكل لم يحلف الولي وقيل يحلف
 وقيل ان ادعا مباشرة سببه حلف **فصل** ادعا عينا
 في يد ثالث واقام كل منهما بيئته سقطتا وفي قول يستعمل
 قضي قوله نعم وفي قوله يقرع وفي قوله يوقف حتى يتبين
 او يصطالحا ولو كانت في يد هما واقاما بينتين بقيت
 كما كانت ولو كانت بيده فاقام غيره بها بينته وهو بينته قدم
 صاحب اليد ولا تسمع بينته الا بعد بينته المدعي ولو
 ارليت يده بينته ثم اقام بينته بملكه مستند الى ما قبل
 الالة يده واعتذر بخيبة شهوده سمعت وقد مت وقيل
 لا ولو قال الخارج هو ملكي اشتريت منك فقال بل ملكي
 واقاما بينتين قدم الخارج ومن اقر لغيره بشئ ثم
 ادعاه لم تسمع الا ان يذكر انتقالا ومن اخذ منه مال
 ببينة ثم ادعاه لم يشترط ذكر الانتقال في الاصح والمذهب
 ان زيادة عدد شهود احد هما لا ترجح وكذا لو كان لاحدهما
 رجلان وللآخر رجل وامرأتان فان كان للاخر شاهد ويمين
 رجح الشاهدان في الاظهر ولو شهدت لاحدهما بملك من
 سنة وللآخر من اكثر فالأظهر ترجح الاكثر لصاحبها
 الاجرة والزيادة الحادثة من يومئذ ولو اطلقت بينته
 وارخت بينته فالأظهر انها سواء وانه لو كان لصاحب
 متأخرة التارجح يده قدم وانها لو شهدت بملكه امس
 ولم تتعرض للحال لم تسمع حتى يقولوا ولم يزل ملكه

لان العهدة معلومة
 والله الذي رجحاه في
 الصدق واعلم
 الا سوي وعنده
 ذلك للضرورة

اولا يعلم مزيله وتجوز الشهادة بملكه الآن استصحابا لما
سبق من ارض وشراء وغيرها ولو شهدت باقراره أمس
بالمالك له استديم ولو اقامها بملك دابة او شجرة لم يستحق
ثمرة موجودة ولا ولدا منفصلا ويستحق حلالا في الاصح
لو اشترى شيئا فاخذ منه بحجة مطلقة رجع على بايعه
بالمؤمن وقيل لا الا اذا ادعا ملكا سابقا على الشراء ولو ادعا
ملكاً مطلقاً فشهد والله مع سببه لم يضرب وان ذكر سببا
وهو سببا اخر ضرر **فصل** قال اجرتك البيت بعشرة
فقال بل جميع الدار بالعشرة واقام بينيين تعارضا وفي
قوله يقدم المستاجر ولو ادعى شيئا في يد ثالث واقام كل
منهما بينة انه اشتراه ووزن له ثمنه فان اختلف تاريخ
حكم للاسبق والاعتراض ولو قال كل منهما بعثته بكذا واقام
فان اختلف تاريخها تعارضا وان اختلف لزمه الثمنان
وكذا ان اطلقت او احدها في الاصح ولو مات عن ابنين
مسلم ونصراني فقال كل منهما مات على ديني فان عرف
انه كان نصرانيا صدق النصراني فان اقاما بينيين مطلقين
قدم المسلم وان قيدت ان اخر كلامه اسلام وعكس منه
الاخرى تعارضا وان لم يعرف دينه واقام كل بينة انه
مات على دينه تعارضا ولو مات نصراني عن ابنين مسلم
ونصراني فقال المسلم اسلمت بعد موته فالنصراني بيننا
فقال النصراني بل قبله صدق المسلم بميمنه وان اقاماها
قدم النصراني فلما اتفقا على اسلام الابن في رمضان و
قال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني في شوال
صدق النصراني وتقدم بينة المسلم على بينة ولو مات
عن ابوين كافرين وابن مسلمين فقال كل مات على ديننا

صدق

صدقا الابوان **فصل** وفي قول يوقف حتى يتبين او يصطلحوا
ولو شهدت انه اعتق في مرضه سالما واخرى غائما وكل
واحد ثلث ماله فان اختلف تاريخ قدم الاسبق وان
اتحد اقرع وان اطلقا قيل يقرع وقيل في قول يعتق
من كل نصفه **فصل** المذهب يعتق من كل نصفه والله
اعلم ولو شهد اجنبيان انه وصى يعتق سالما وهو ثلثه
وارثان حائزان الله رجع عن ذلك ووصى يعتق غائما وهو
ثلثه ثبتت لغائمه فان كان الوارثان فاسقين لم يثبت
الرجوع فيعتق سالم ومن غائمه ثلث ماله بعد سالم **فصل**
شرط القايض مسلم عدل مجرب والاصح اشتراط حر ذكر لا عدد
ولا كونه مدي لحيا فادانت ادعيا مجهولا عرض عليه وكذا الواسر
في وطئ قوله تمكنا منها وتنازعا بان وطئها بشبهة
او مشتركة لهما او وطئ زوجته فطلق فوطئها اخر يشبهه
او نكاح فاسدا وامته فباعها فوطئها المشتري ولم يستبرأ
واحد منهما وكذا الووطئ منكوحة في الاصح فاد اولدت
لمابن ستة اشهر واربع سنين من وطئها وادعيا
عرضا عليه فان تحلل بين وطئها حيضة فالثاني الا ان
يكون الاول زوجا في نكاح صحيح وسواء فيهما اتفقا
اسلاما وحرية ام لا **كتاب العتق** اما يصح العتق
من مطلق التصرف ويصح تعليقه واصله الى جزء فيعتق
كله وصرحه تحرير واعتاق وكذا فك رقبة في الاصح
فلا يحتاج الى نية ويحتاج اليها كناية وهي لا ملك لي
عليك لا سبيلا لا سلطان لا خدمه انت سايمة مولاي وكذا
كل صريح او كناية للمطلاق وقوله لعبد انت حرة ولا ممة
انت حر صريح ولو قال عتقتك اليك او خيرتك ونوى

تفويض العتق اليه فاعتق نفسه في المجلس عتق او اعتقتك
 على الف او انت حر على الف فقبل او قال له العبد اعتقني
 على الف فاجابه عتق في الحال ولزمه الالف ولو قال يعتق
 نفسك بالف فقال اشتريت فامد به صحت البيع وبقو
 في الحال وعليه الف والولاء لسيدته ولو قال الحامل اعتقتك
 دون حملك عتقا ولو اعتقه عتق دونها ولو كانت لرجل
 والحمل لآخر لم يعتق احدهما يعتق الاخر واذا كانت
 بينهما عتق فاعتق احدهما كله او نصيبه عتق نصيبه
 فان كان معسرا بقى الباقي لشرائه والا سرى اليه
 او الى ما يسره به وعليه قيمة ذلك يوم الاعتاق و
 تقع السراية بنفس الاعتاق وفي قول باء القيمة
 وفي قول ان دفعها بان انها بالاعتاق واستبلا
 اخذ الشر يمين المومس يسري وعليه قيمة نصيب
 شريكه وحصته من مهر مثل ويجري الاقوال في وقت
 حصول السراية فاعل الاول والثالث قيمة حصته
 من الولد ولا يسري تدبير ولا يمنع السراية دين
 مشغوق في الاظهر ولو قال لشريكه المومس اعتقت نصيبك
 فعليك قيمة نصيبك فانكر صديق بيمينه فلا يعتق
 نصيبه ويعتق نصيب المدعي باقراره ان قلنا يسري
 بالاعتاق ولا يسري الى نصيب المنكر ولو قال لشرائه
 ان اعتقت نصيبك فنصيبك حر بعد نصيبك فاعتق
 الشريك وهو مومس يسري الى نصيب الاول ان قلنا
 السراية بالاعتاق وعليه قيمته فلو قال فنصيبك حر
 قبله فاعتق الشريك فان كان المعلق معسرا اعتق
 نصيب كل عنه والولاء لهما وكذا ان كان مومسا او ابطلنا

الدور والا فلا يعتق شيء ولو كان عبد لرجل نصفه والا
 ثلثه ولاخر سدسه فاعتق الاخران نصيبهما معا والقيمة
 عليهما نصفان على المذهب وشرط السراية اعتاقه باختياره
 فلو ورث بعض ولده لم يسره والمرضى مرض الموت معسر
 الا في ثلث ماله والميت معسر فلو اوصى بعتق نصيبه
 لم يسره **فصل** اذا ملك اهل يرفع اهل او فرعه عتق
 ولا يشترى لطفه قريبه ولو وهب له او وصي له فان
 كان كاسبا فعلى المولى الوصي قبوله ويعتق وينفق عليه
 من كسبه والا فان كان الصبي معسرا وجب القبول ونفقته
 في بيت المال او مومسا حرم ولو ملك في مرض موته قريبه
 بلا عوض عتق من ثلثه وقيل من راس المال او بعوض بلا
 محاباة فمن ثلثه ولا يرث فان كان عليه دين فقيل لا يصح
 الشراء والا صح صحته ولا يعتق بل يباع للدين او بمحاباة
 فقد رها كسبه والباقي من الثلث ولو وهب لعبد بعض
 قريب سيده فقبل وقلنا يستقل به عتق وسرى وعلى
 سيده قيمة باقية **فصل** اعتق في مرض موته عبدا لا
 يملك غيره عتق ثلثه فان كان عليه دين مستغرق لم يعتق
 شيء منه ولو اعتق ثلثه لا يملك غيره هم قيمتهم سواء عتق
 احد هم بقرعة وكني الوفا لا اعتقت ثلثكم او ثلثكم حر
 ولو قال اعتقت ثلث كل عبد افرع وقيل يعتق من كل ثلثه
 والقرعة ان تؤخذ ثلاث رقع متساوية يكتب في ثنتين
 رق وفي واحدة عتق وتدرج في بئادق كما سبق وتخرج
 واحدة باسم احد هم فان خرج العتق عتق ورق الاخران
 او الرق رق واخر حبت اخرى باسم اخر ويجوز ان يكتب اسما
 ثم يخرج رقعته على الحرية فمن خرج اسمه عتق ورقا

وان كانوا ثلاثة قيمه واحد مائة واخر مائتان واخر ثلاث
مائة اقرع يسهم رقب وسهم عتق فان خرج العتق لذي
المائتين عتق ورقا او للثالث عتق ثلثاه او للاول عتق ثلثه
يقرع بين الآخرين يسهم رقب وسهم عتق فمن خرج سهم
منه الثلث وان كانوا فوق ثلاثه وامكن توزيعهم بالعدد
والقيمة كسنة قيمتهم سواء جعلوا اثنين اثنين او بالقيمة
دون العدد كسنة قيمة احدى مائة وقيمة اثنين مائة وثلاثه
مائة جعل الاول جزءا والاثنان جزءا والثالث جزءا وان
تعد بالقيمة كاربعة قيمتهم سواء ففي قول يخرجون ثلثه اجزاء
واحد واحد واثنان فان خرج العتق لواحد عتق سهم اقرع
لثلاثهم الثلث والاثنين رقب الاخران سهم اقرع بينهما بينهما
فيعتق من خرج له العتق وثلث الاخر وفي قول يكتب اسم كل
عبد في كل رقعة فيعتق من خرج او لا وثلث الثاني **قلت**
اظهرهما الاول والله اعلم والقولان في استحباب وقيل بايجاب
واذا اعتقنا بعضهم بقرعة فظهر مال وخرج كلهم من الثلث
عتقوا ولهم كسبهم من يوم الاعناق ولا يرجع الوارث بما
انفق وان خرج بما ظهر عبد اخرج اقرع ومن عتق بقرعة
حكم بعينه من يوم الاعناق ويعتبر قيمته حينئذ وله كسبه
من يومئذ غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا قوم يوم
الموت وحسب من الثلثين هو وكسبه الباقي قبل لا المحادث
بعده فلو عتق ثلثه لا يملك غيرهم قيمة كل مائة وكسب
احدى مائة اقرع فان خرج العتق لكاسب عتق وله المائة
وان خرج لغيره عتق سهم اقرع فان خرجت لغيره عتق ثلثه
وان خرجت له عتق ربعه وتبعه ربع كسبه **فصل** من
عتق عليه رقيقا باعناق او كتابه وتدبير واستيلاء وقتراب

وسرايه

وسرايه فولاءه له ثم لعصبته ولا يرث امرأة بولاء الامن
عتيقهما واولاده وعتقانه فان عتق عليها ابوها ثم اعتق
عبد اخوات بعد موت الاب بلاء وارث فماله للبنت والولاء
لا على العصباء ومن ميسر رقب فلولاء عليه الا لمعتقه وعصبته
ولو ترك عبد معتقه فانت بولد فولاءه لمولى الام فان اعتق
الاب انجر الى مواليه ولومات الاب رقيقا وعتق الجد انجر
الى مواليه فان اعتق الجد والاب رقيقا انجر فان اعتق
الاب بعده انجر الى مواليه وقيل يبقى لمولى الام حتى
يموت الاب فينجر الى موالى الجد ولوملك هذا الولد اباه جر
ولا اخوته اليه وكذا وللاء نفسه في الاصح **قلت** الاصح
المنصوص لا يجزه والله اعلم **كتاب التدبير**
صريحه انت حر بعد موتى او اذ امت او متى مت فانت حر
او اعقتك بعد موتى وكذا ادبرتك او انت مدبر على المذهب
ويصح بكناية عتق مع مية كحليت سبيك بعد موتى ويجوز
مقيد اكان مت في ذ الشهر والمرض فانت حر ومعلقا كان
دخلت فانت حر بعد موتى فان وجدت الصفة ومات
عتق والا فلا ويشترط الدخول قبل موت السيد فان قال
ان مت ثم دخلت فانت حر اشترط دخوله بعد الموت
وهو على التراخي وليس للوارث بيعه قبل الدخول ولو قال
اذ امت ومضى شهر فانت حر فلو ارث استخدا منه في الشهر
لا يبعه ولو قال ان شئت فانت مدبر او انت حر بعد موتى
ان شئت اشترطت المشيئة متصلة فان قال متى شئت
فللتراخي ولو قال لا لعبدها اذ اميتا فانت حر لم يعتق حتى
يموت فان مات احدهما فليس لوارثه بيع نصيبه ولا يصح
تدبير مجنون وصبي لا يميز وكذا امير في الاظهر ويصح من

سفيه وكافرا صلي وتدبير الموتى يبي على اقوال ملكه ولود بر
ثم ارتد لم يبطل على المذهب ولو ارتد المدبر لم يبطل والحري
حمل مدبره الى دراهم ولو كان كافرا عبد مسلم فدبره نقض
وبيح عليه ولود بترك كافرا فاسلم ولم يرجع السيد في التدبير
نزاع من سيده وصرف كسبه اليه وفي قول يباع وله بيع المدبر
والمدبر تعليق عتق بصفة وفي قول وصية فلو باعه ثم
ملكه لم يعد التدبير على المذهب ولو رجع عنه بقول كابطلته
فمنحه نقضته رجعت فيه صح ان قلنا وصية والا فلا ولو
علق عتق مدبر بصفة صح وعتق بالا سبق من الموت والصفة
وله وطئ مدبرته ولا يكون رجوعا فان ولدها بطل تدبيره
ولا يصح تدبير ام ولد وتصح تدبير مكاتب وكتابتة مدبر
فصل ولدت مدبرة من نكاح او زنا لا يثبت للولد حكم
التدبير في الاظهر ولود بر حاملا يثبت له حكم التدبير على
المذهب فان ماتت او رجع في تدبيرها دام تدبيره وقيل
ان رجع وهو متصل فلا ولود بر حاملا صح فان مات عتق
دون الام فان باعها صح وكان رجوعا عنه ولو ولد المعلق
عتقها لم يعتق الولد وفي قول ان عتق بالصفة عتق ولا يتبع
مدبر اولده وجنايته كجناية قن ويعتق بالموت من الثلث
كله او بعضه بعد الدين ولو علق عتقا على صفة تختص
بالمرض كان دخلت في مرض موثق فانت حر عتق من
الثلث وان احتملت الصحة فوجدت في المرض فمن راس
المال في الاظهر ولو ادعا التدبير فانكره فليس برجوع بل
يخلف ولو وجد مع مدبر مال فقال كسبته بعد موت
السيد وقال الوارث قبله صدق المدبر بميمنه وان
اقام بينتين قدمت بينته **كتاب الكتابة**

هي مستحبة ان طلبها رقيق امين قوي على كسب قيل او
غير قوي ولا تكره بحال وصيغتها كما تبثك على كذا منجما
اذا اديته فانت خرويين عدد النجوم وقسط كل نجم
ولو ترك لفظ التعليق ونواه جاز ولا يكفي لفظ كتابة
بلا تعليق ولا نية على المذهب ونقول المكاتب قبلت
وشرطها تكليف واطلاق وكتابة المريض من الثلث
فان كان له مثله صحته كتابة كله فان لم يملك غيره
واذى في حياته مائتين وقيمتها مائة عتق وان ادى مائة
عتق ثلثاه ولو كاتب مرتد بني على اقوال ملكه فان وقفناه
بطلت على الجديد ولا تصح كتابة رهون ومكر او شرط العوض
كونه ديناً مؤجلاً ولو منفعة ومنجما بنجمن فاكثروا قيل ان ملك
بعضه وباقيه حر لم يشترط اجل وتنجيم ولو كاتب على خدمة
شهر ودينار عند انقضائه صحته او على ان يبيعه كذا
فسدت ولو قال كاتبك وبعثك هذا الثوب بالف وتنجيم
الالف وعلق الحرية باذنها فالمذهب صحته الكتابة دون
البيع ولو كاتب عبدا على عوض منجيم وعلق عتقهم باذنها
فالنص صحته ويوزع على قيمتهم يوم الكتابة فمن ادى
حصته عتق ومن عجز رقيق ونصح كتابة بعض من باقيه
حر فلو كاتب كله صح في الرق في الاظهر ولو كاتب بعض رقيق
فسدت ان كان باقيه لغيره ولم ياذنه وكذا ان اذن او كان
له على المذهب ولو كاتباه معا او كلا صح ان انفقت النجوم
وجعل المال على نسبة ملكيهما فلو عجز احدهما واراد الاخر
ابقاءه فكاتبته عقد وقيل يجوز ولو ابراء من نصيبه
او اعتقه عتق نصيبه وقوم الباقي ان كان موسرا **فصل**
يلزم السيد ان يخط عنه جزءا من المال او يدفعه اليه والخط

اولى وفي النجم الاخير اليق والاصح انه يكفي ما يقع عليه الاسم
ولا يختلف بحسب المال وان وقت وجوبه قبل العتق ويستحب
الربح والا فالسبع ويحرم وطئ مكاتبته ولا حد فيه ويجب مهر
والولد حر ولا تجب قيمته على المذهب وصارت مستولدة
مكاتبته فان عجزت عتقت بموته وولدها من نكاح وزنا
مكاتب في الاظهر يتبعها رقا وعتقا وليس عليه شيء
والحق فيه للسيد وفي قول لها فلو قتل فقيمته لذي الحق
والمذهب ان ارش جنايته عليه وكسبه ومهره ينفق
منها عليه وما فضل وقف فان عتق فله والا للسيد ولا يعق
شيء من المكاتب حتى يؤدي الجميع ولو اتى بماله فقال السيد
هذا حرام ولا بينة حلف المكاتب انه حلال ويقال للسيد
تاخذه او تبرئه عنه فان ابى قبضه القاضي فان نكل المكاتب
حلف السيد ولو خرج المؤدى مستحقا رجع السيد ببده
فان كان في النجم الاخير بان ان العتق لم يقع وان كان عند
اخذها انت حر وان خرج معيبا فله رده واخذ بدله ولا
يتزوج الا باذن سيده ولا يشتري باذنه على المذهب وله شراء
الجواري لتجارة فان وطئها فلا حد والولد شبيب فان ولدت
في الكتابة او بعد عتقه لدون ستة اشهر تبعه رقا وعتقا
ولا نصير مستولدة في الاظهر وان ولدت بعد العتق لغير
ستة اشهر وكان يطؤها فهو حر وهي ام ولد ولو عمل النجوم
لم يجبر السيد على القبول ان كان له في الامتناع غرض لمؤنة
حفظه او خوف عليه والا فيجبر فان ابى قبضه القاضي ولو
عمل بعضها لغيره من الباق فابرا لم يصح الدفع ولا الابداء
ولا يصح بيع النجوم ولا الاغتياض عنها فلو باع وادى
الى المشتري لم يعق في الاظهر وبطال السيد المكاتب

والمكاتب

والمكاتب المشتري بما اخذ منه ولا يصح بيع رقبتة
في الجديد فلو باع فاذا الى المشتري ففي عتقه
القولان وهبته ببيعه وليس له بيع ما في يده
المكاتب واعتاق عبده وتزوج امته وتوفا له
رجل اعق مكاتبك على كذا ففعل عتق ولزمه ما
الترم **فصل** الكتابة لازمة من جهة السيد ليس
له فسخها الا ان يعجز عن الاداء وجائزة للمكاتب
فله ترك الاداء وان كان معه وفاء فاذا عجز نفسه
فلسيد الصبر والفسخ بنفسه وان شاء بالمحاكم
والمكاتب الفسخ في الاصح ولو استمهل المكاتب عند
حلول النجم استحب امهاله فان امهل ثم اراد
الفسخ فله وان كان معه عروض امهاله لبيعه
ان عرض كساد فله ان يزيد في المهلة على ثلاثة ايام
وان كان ماله غائبا امهاله الى الاحضار ان كان دون
مرحلتين والا فلا ولو حل النجم وهو غائب فليسيد
الفسخ فلو كان له مال حاضر فليس للقاضي الاداء منه
ولا تفسخ بجنون المكاتب ويؤدي القاضي ان وجد
له مالا ولا بجنون السيد ويدفع الى وليه ولا يعق
بالدفع اليه ولو قتل سيده فلو ارثه قصاص فان
عفا على دية او قتل خطأ اخذها مما معه فان لم يكن
فله تعجيره في الاصح او قطع طرفه فاقتصاصه
والدية كما سبق ولو قتل اجنبيا او قطعه فغف على
مال او كان خطأ اخذ مما معه ومما لا يملكه
الاقل من قيمته والارش فان لم يكن معه شيء وسال
المستحق تعجيره عجزه القاضي وبيع بقدر الارش

فان بقي منه شيء بقيت فيه الكتابه وللسيد فداؤه
وابقاؤه مكاتبوا لو اعتقه بعد الجناية او ابراءه عتق
ولزمه الفداء ولو قتل المكاتب بطلت ومات رقيقا و
لسيده قصاص على قاتله المكاتب والا فالقيمة ويستقل
بكل تصرف لا تبرع فيه ولا خطر ولا فلا ويصح باذن
سيده في الاظهر ولو اشترى من يعتق على سيده
صح فان عجز وصار لسيده عتق او عليه لم يصح بلا اذن
وباذن فيه القولان فان صح تكايب عليه ولا يصح اعتاقه
وكتابتة باذن على المذهب **فصل** الكتابه الفاسدة
يشترط او عوض او اجل فان لم يكن لصحة في استقلاله بالكسب
واخذ ارش الجناية عليه ومهر شبهة وفي انه يعتق
بالاداء ويتبعه كسبه وكالتعليق في انه لا يعتق بابراء
وتبطل بموت سيده ونصح الوصية برقبته ولا يصرف
اليه سهم المكاتبين وتخالفتها في ان للسيد فسخها
والله لا يملك ما يأخذة بل يرجع المكاتب به ان كان
متقوما وهو عليه بقيمته يوم العتق فان تجانسا فاقوال
التقاص ويرجع صاحب الفضل به **قلت** اصح
اقوال التقاص سقوط احد الدينين بالآخر بلارضا
والثاني برضاها والثالث برضا احدهما والرابع لا
يسقط والله اعلم فان فسخها السيد فليس شهد فلو
ادى المال فقال السيد كنت فسخت فانكره صدق
العبد بميمينه والا صح بطلان الفاسدة بجنون السيد
وانماثة والمجرد عليه لا بجنون العبد ولو ادعا كتابته
فانكره سيده او وارثه صدق وارثه ويحلف الوارث على
نفي العلم ولو اختلفا في قدر النجوم او صفتها خالفا

ثم

ثم ان لم يكن قبض ما يدعيه لم تنسخ الكتابه في الاصح
بل ان لم يتفقا فسخ القاضي وان كان قبضه وقال
المكاتب بعض المقبوض ودعيته عتق ورجع هو بما
ادى والسيد بقيمته وقد يتقاصان ولو قال كاتبتك
وانا مجنون او مجبور على فانكر العبد صدق السيد ان
عرف سبق ما ادعاه والا فالعبد ولو قال السيد وضعت عندك
النجم الاول او قال البعض فقال بل الاخر او الكل صدق
السيد ولو مات عن اثنين وعبد فقال كاتبتني ابوك فانكر
صدقه وان صدقه فانه فكا تب فان اعتق احدها نصيبه فالاصح
لا يعتق بل يوقف فان ادى نصيب الاخر عتق كله ولاؤه
للأب فان عجز قوم على المعتق ان كان موسرا والا فنصيبه
حر والباقي قن للاخر **قلت** بل الاظهر العتق والله
اعلم وان صدقه احدها فنصيبه مكاتب ونصيب
المكذب قن فان اعتقه المصدق فالمذهب انه يقوم
عليه ان كان موسرا **كتاب امهات الاولاد**
اذا اقبل الرجل امته فولدت حيا او ميتا او ما تجب فيه
عرة عتقت بموت السيد او امته غيره بنكاح فالولد رقيق
ولا نصير ام ولد اذا ملكها او بشبهتها فالولد حر ولا نصير
ام ولد اذا ملكها في الاظهر وله وطئ ام الولد واستحرامها
واجارتها وارث جناية عليها وكذا تزويجها بغير اذنها
في الاصح ويحرم بيعها وزهرتها وهبتها ولو ولدت من
زوج او زنا فالولد للسيد يعتق بموته كهي واولادها قبل
الاستيلاء من زنا او زوج لا يعتقون بموت السيد وله
بيعتهم وعتق المستولده من راس المال
تمت وبالله التوفيق والاعانة والحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي
 لولا أن هدانا الله ثم الكتاب
 وسبح الحمد وحاصل الشكر
 ونعم المولى ونعم
 النصير ولا حول
 ولا قوة الا بالله
 العلي
 العظيم
 بحم
 بحم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله
 وصحبه وسلم بخدا أفقر عباده الله
 وأخوهم إلى غفوه ومغفرة
 العظيم أحمد مبارك
 الحكيم السدي
 غفر الله له ولوالديه
 وأما بعد
 آمين
 أم
 أم
 أم



ووافق الفراغ من نسخته يوم السبت آخر شهر شوال
 ١٢٥٠ من الهجرة النبوية على صاحبها افضل
 الصلوة واكمل التسليم